وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 2

مـذكـــرة

مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع التربية

لنيل شهادة

الماجستيـــــر

من طـرف :

الطالبة : معبود مريم

الموضـــوع :

المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية

– تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب –

بتاريخ : ..... أمام اللجنة المتكونة من :

د/	.....	.....	رئيسا
د/ بوبكر جيملي	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مشرفا
د/	.....	.....	ممتحنا
د/	.....	.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2013– 2014

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي جعلنا خير أمة أخرجت للناس وألبسنا لباس التقوى خير لباس، نحمده تعالى أن وفقنا لإتمام هذا العمل وما كنا لنتهدي إليه لولا أن هدانا الله عز وجل.....،

وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للعالمين ورسولنا الكريم الذي حث على العلم ورغب فيه

ثم أزف جزيل الشكر والعرفان... مع كل معاني الاحترام والامتنان...

للدكتور ""بو بكر جيملي""

على إشرافه العلمي على هذا البحث وعلى ما أحاطني به من كريم أخلاقه وسعة علمه وسديد توجيهاته في جميع مراحل هذا البحث، فلك مني أستاذي الكريم أسمى كلمات الشكر والعرفان ومن الله عظيم الأجر والثواب على ما قدمت فأفدت بإذنه تعالى.

ثم أقف احتراما وتقديرا للأساتذة الكرماء الذين أشرفوا على قراءة هذا العمل ومناقشته ولأساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة سطيف2 على توجيهاتهم ونصائحهم وإلى كل من ساعد من قريب أو من بعيد في خروج هذا البحث إلى النور.

"جزاكم الله عني خير وأعظم جزاء وأدامكم في خدمة العلم والعلماء والوطن"

معبود مريم

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول.....

مقدمة .....أ–د

الفصل الأول: المعالجة المنهجية لموضوع الدراسة

المحور الأول: إشكالية الدراسة

تمهيد.....

أولا: مشكلة الدراسة والتساؤلات.....3

ثانيا: أهمية الدراسة.....6

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.....7

رابعا: أهداف الدراسة.....8

خامسا: مفاهيم الدراسة.....8

سادسا: الدراسات السابقة.....20

المحور الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: المنهج والأدوات المستخدمة.....25

أ/ منهج الدراسة.....25

ب/ الأدوات المستخدمة في الدراسة.....27

ثانيا: عينة الدراسة.....29

أ/ اختيار العينة وتحديدها.....29

ب/ أسباب اختيار العينة.....32

ثالثا: مرحلة اختيار الوثيقة.....33

رابعا: تحديد فئات التحليل المعتمدة.....36

خامسا: تحديد وحدات التحليل المعتمدة.....44

خلاصة.....46

الفصل الثاني: الإطار النظري للمدرسة والسياسة ومعالم التربية والتعليم في الجزائر

تمهيد.....48

المحور الأول:المداخل النظرية في المدرسة والسياسة

أولا: المدخل الوظيفي.....49

ثانيا: مدخل الماركسية المحدثة.....57

ثالثا: المدخل الإسلامي.....61

المحور الثاني: مراحل تطور المدرسة في الجزائر

أولا: التربية والتعليم أثناء الحكم العثماني.....67

ثانيا: التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي.....69

ثالثا: جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التربية والتعليم 1931.....80

رابعا: الإصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية 1962-2003.....87

خامسا: تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2003.....100

خلاصة.....108

الفصل الثالث:تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية

تمهيد.....110

المحور الأول: تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في العالم

أولا: نشأة الأحزاب السياسية.....111

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية.....113

ثالثا: بنية الأحزاب السياسية وأساليب تمويلها.....116

رابعا: تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الحزبية.....118

خامسا: الظاهرة الحزبية والمشاركة السياسية.....123

المحور الثاني:تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر

أولا: نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر.....124

ثانيا: مرحلة الأحادية الحزبية 1962/1989.....126

ثالثا: مرحلة التعددية الحزبية 1989.....130

رابعا: الخريطة الحزبية في الجزائر.....136

خلاصة.....151

الفصل الرابع: جمع وتبويب وتفسير بيانات الدراسة

تمهيد.....153

أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة.....154

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة.....201

ثالثا: النتائج العامة للدراسة.....208

خلاصة.....212

خاتمة.....

ملخص الدراسة.....

قائمة المراجع.....

الملاحق.....

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	جدول يعرض عدد صفحات البرنامج السياسي لكل حزب والمحاور التي تضمنها كل برنامج.	154
جدول رقم 02	جدول يبين موقع موضوع المدرسة في برامج الأحزاب السياسية	157
جدول رقم 03	جدول يوضح مساحة موضوع المدرسة ووسائط توصيل مضمونه في البرنامج السياسي	159
جدول رقم 04	جدول يعرض اللغة التي استخدمها كل حزب سياسي في عرض موضوع المدرسة	162
جدول رقم 05	جدول يوضح ماورد ضمن موضوع المدرسة حول رأس المال البشري	164
جدول رقم 06	جدول يبين ماورد في موضوع المدرسة حول الإمكانيات المادية .	167
جدول رقم 07	جدول يوضح ماورد في مضمون موضوع المدرسة حول الجانب البيداغوجي	170
جدول رقم 08	جدول يبين ماورد في مضمون موضوع المدرسة حول الجانب البيداغوجي	173
جدول رقم 09	جدول يعرض ماورد في مضمون موضوع المدرسة حول الجانب التنظيمي	176
جدول رقم 10	جدول يوضح الأهداف المتضمنة ضمن موضوع المدرسة في لبرنامج السياسي.	178
جدول رقم 11	جدول يبين الجهات المستهدفة في مضمون موضوع المدرسة ضمن البرنامج السياسي.	181
جدول رقم 12	جدول يعرض ماورد في المحاور الأخرى للبرنامج السياسي حول موضوع المدرسة.	184
جدول رقم 13	جدول يوضح تكرار الوحدات الخاصة بفئة المدرسة في برامج الأحزاب السياسية	187
جدول رقم 14	يوضح تكرار الوحدات الخاصة بفئة السياسة في برامج الأحزاب السياسية.	197

مقدمة

في ظل الحراك الاجتماعي الكبير الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى عاصفة التغيير التي هبّت على المجتمعات البشرية بفضل النقلة النوعية في المجالات الفكرية والتكنولوجية، والتطورات الاقتصادية والعلمية الملحوظة، ازداد الاهتمام أكثر فأكثر بالبحث في الأسباب والحلول الفعالة التي تضمن لكل مجتمع السير على خطى ترسيم وتثبيت مشروع حضاري راقي يضمن استمرار المجتمع وحضوره في ساحة المنافسة العالمية من حيث التطور العلمي والتفتح الفكري.

إن هذا المشروع الحضاري طرح في أوراقه الكثير من الإشكالات التي تعرقل عملية التغيير والتي تسببت في رداءة المخرجات التي يجنيها المجتمع من مختلف مؤسساته في مختلف الميادين التي يرتكز عليها، لهذا سعى كل مجتمع بغض النظر عن لغته ومعتقداته وتوجهاته وحتى مستواه الاقتصادي وانتمائه الحضاري إلى معالجة هذه الإشكالات وإيجاد الحلول للنهوض من جديد بمشروع مجتمع قوي بما للكلمة من معنى، وذلك في جميع المجالات التي لها تأثير كبير على مكانته بين المجتمعات ومستقبله.

ولكن هناك في المقابل تحديات وعقبات في طريق تحقيق التطور واجهتها المجتمعات النامية فقد وجدت نفسها بين تحديين الأول المستوى الاقتصادي والمعيشي المتدني الذي يميزها مقارنة مع الدول المتطورة خاصة وأن هذه المجتمعات النامية ترتكز بصفة أولى في اقتصادها على الموارد الطبيعية والسياحة بنسبة معتبرة بحكم الموقع الاستراتيجي الذي يحتله بعضها، والتحدي الثاني هو كونها نالت استقلالها بعد نضال كبير ضد المستعمرين خاصة مجتمعات الوطن العربي التي خرجت من سنوات الاستبداد والاستعباد بأكبر حجم خسائر يمكن تصوره، حيث طال البنى التحتية لهذه المجتمعات وهذا ماجعلها تنفق مواردها وجهودها لإعادة البناء والإعمار، فعمدت إلى ثورة إصلاحية استهدفت جميع الميادين التي يرتكز عليها المجتمع من أجل النهوض مرة أخرى وتدارك الفارق الكبير الذي يبعدها عن ركب التطور والدول المتقدمة.

و كان ميدان التربية والتعليم من أبرز الإشكالات التي طرحتها هذه المجتمعات غداة استقلالها منها المجتمع الجزائري وكيف تعيد من جديد بناء منظومتها التربوية بمكتسباتها البسيطة ومخلفات الاستعمار الغابر من لغة وثقافة وهوية طاغية على الأفراد الذي لابد وأن يكونوا هم مكوني الأجيال لأنه لايوجد بديل آخر يمكن الاعتماد عليه ولايوجد الوقت الكافي لدراسة الموضوع، فعمدت الدولة الجزائرية الفتية إلى حلول ترقيعية لدفع التعليم وتوعية

الأفراد وبنت منظومتها التربوية على بقايا الاستعمار الفرنسي المادية والضمنية لفترة وجيزة لحين أن تستطيع الدولة الحصول على مردود بشري ومادي يمكن به إعادة بعث نظام تعلمي بثوابت وطنية وقيم تاريخية قوية تمنعه من الخضوع مجددا لأي هجوم استعماري.

وقد جذبت المنظومة التربوية الجزائرية اهتمام الباحثين الاجتماعيين والمختصين والمهتمين بقضايا المدرسة، فلا يخفى على أحد أن المدرسة كانت ولاتزال المنبع والممول الرئيسي للميادين الأخرى باعتبارها فضاء يتم فيه صقل المواهب وتكوين وتأهيل الموارد البشرية وإكسابها المؤهلات العلمية والخبرات اللازمة لشغل وظائف اجتماعية حسب الاختصاص، فالتعليم ليس فقط حق مشروع لكل فرد وخدمة اجتماعية ممنوحة, بل هو بمثابة استثمار في الإنسان بتطوير تفكيره وإمكاناته وتحويلها إلى ثروة وطاقة إنتاجية مؤهلة للاستغلال وخادمة لنهضة المجتمع.

وانطلاقا من هذه الأهمية التي تحظى بها المدرسة والدور الفعال الذي تقوم به لفتت انتباه فئات اجتماعية فاعلة في المجتمع الجزائري خاصة الأحزاب السياسية على أساس انه من الأدوار التي تؤديها المنظومة التربوية عملية التنشئة السياسية للفرد وتنمية روح المواطنة وتكريس الديمقراطية، فجعلت هذه الأحزاب من قضية المدرسة مسألة اجتماعية مهمة وأحد الجوانب التي بادرت إلى تبنيها وطرحها للنقاش داخل مؤسستها الحزبية من أجل دراستها لمعرفة النقائص الموجودة فيها واقتراح بدائل لهذه النقائص لترقيتها على مستوى ماهو مطلوب من أجل استعمالها كورقة رابحة في استراتيجيات الحزب للوصول إلى السلطة.

فقد نظر كل حزب سياسي إلى المدرسة بوجهة نظر مختلفة باختلاف أهدافه ومبادئه وتوجهاته، حيث وضع مجموعة من الإصلاحات والاقتراحات لتدارك الهفوات الموجودة في النظام التربوي المنتهج في الجزائر، لهذا جاء هذا البحث لتحليل مضمون ماجاء في موضوع التربية والتعليم وكيفية معالجته في البرامج السياسية لبعض الأحزاب السياسية المنتشرة على مستوى التراب الوطني، وذلك من أجل توسيع رقعة الاختيارات أمام الساعين إلى إعطاء دفعة جديدة للتعليم في الجزائر، والإطلاع على مدى قدرة السياسي على التخطيط في مجال التربية وحظ هذه الأخيرة في مشروع المجتمع المنشود.

كما لا يخفى على المهتمين بالتربية أن مثل هذا الموضوع تم تناوله من طرف الباحثين من عدة وجهات، ففي كل وجهة تم التطرق إلى موضوع النظام التربوي بطريقة مختلفة مثلا: بتحليل مضمون البرامج الانتخابية بأنواعها سواء كانت هذه الانتخابات محلية، ولائية أو وطنية، إلا أن الدراسة الحالية اهتمت بالبرنامج السياسي

العام لبعض الأحزاب السياسية، وهذا البرنامج يتم تسطيره أثناء تأسيس الحزب في المرة الأولى ويخضع لتعديلات طفيفة لا تمس قاعدته الأساسية وشكله العام وذلك في كل مؤتمر يبرمجه الحزب، ويسمى في أغلب الأحيان "بالسياسة العامة للحزب".

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين القسم الأول نظري والقسم الثاني تطبيقي حيث احتوى **القسم النظري** على ثلاث فصول رئيسية تضمنت ما يلي:

الفصل الأول: المعالجة المنهجية لموضوع الدراسة تضمن محورين **المحور الأول** تحت عنوان: مشكلة الدراسة تم فيه تحديد مشكلة البحث وأهمته والأهداف والأسباب التي أدت بالباحث إلى اختياره وطبعا توضيح المفاهيم المتناولة في البحث والتطرق إلى الدراسات التي سبقت الباحث إلى مثل هذا الموضوع وكيف تناولته. **والمحور الثاني**: جاء تحت عنوان الإجراءات المنهجية للدراسة تم فيه وضع المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة في تحليل البيانات كما تم فيه تحديد عينة الدراسة والفئات المعتمدة في تحليل المضمون إلى جانب وحدات التحليل.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الإطار النظري للمدرسة ومعالم التربية والتعليم في الجزائر وتم تقسيمه إلى محورين، **المحور الأول** تحت عنوان المداخل النظرية في المدرسة والسياسة تناولنا فيه كيفية استعراض النظريات التربوية لقضية التربية والتعليم فتحدث البحث عن وجهة نظر الوظيفيين والماركسيين المحدثين وأخيرا الإسلاميين، وجاء **المحور الثاني** تحت عنوان مراحل تطور المدرسة في الجزائر، تطرق فيه إلى تطور المدرسة من العهد العثماني مرورا بالعهد الاستعماري وصولا إلى الاستقلال وانتهت الدراسة الحالية بعرض الإصلاحات الأخيرة.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية وقسم هو الآخر إلى محورين **المحور الأول** تناول ظاهرة الأحزاب السياسية في العالم استعرض فيه الباحث نشأتها ووظائفها وتصنيفها وصولا إلى علاقة الظاهرة الحزبية بالمشاركة السياسية، أما **المحور الثاني** فقد تناول تفسير الظاهرة الحزبية في الجزائر من حيث نشأتها وتطورها حسب المراحل وصولا إلى الخريطة الحزبية في الجزائر.

أما القسم التطبيقي فقد احتوى على فصل رئيسي واحد:

الفصل الرابع: جاء تحت عنوان عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة تناولت فيه الدراسة الحالية عرض وتبويب وتفسير معطيات الدراسة ومناقشة النتائج المتوصل إليها بعد عملية التحليل وصولا إلى النتائج العامة التي توجت البحث وأجابت عن إشكاليته المطروحة التي رافقت الباحث طيلة الدراسة.

لتنتهي الدراسة بخاتمة وملخص يتم فيه عرض محتوى البحث والفكرة العامة التي بحث فيها.

وقد صادفت الباحث في أثناء انجاز هذا البحث عدة صعوبات على رأسها صعوبة الحصول على البرامج السياسية للأحزاب مما دفع بالباحث إلى تضييق حجم العينة واعتماد حزب لكل تيار، حيث انه رغم الترددات المتكررة على مقرات هذه الأحزاب في كل من ولاية سطيف و ولاية ميلة إلا أن هذه الأخيرة كانت تتحجج أما بعدم توفرها على البرامج السياسية أو عدم فهم قصد الباحث (ماذا تقصد بالبرنامج السياسي للحزب) وهذا بسبب التكوين المتدني لمناضلي الحزب، أو تقول بان هذا البرنامج لايكون متوفر إلا في أثناء الانتخابات أو في المقر الوطني للحزب، وفي بعض الأحيان يخرج الباحث بمجموعة من الوعود بجلب البرنامج دون وفاء من طرف هذه الأخيرة وهذا ما تسبب في طول مدة إجراء هذا البحث مع العلم أن البرامج السياسية لهذه الأخيرة غير متاحة على شبكة الأنترنت إلا مايخص حركة مجتمع السلم حيث تم تجريب جل الكلمات المفتاحية لتقريب المفهوم لمحركات البحث دون فائدة كذلك.

كما تم إدراج أداة المقابلة للمساعدة في التحليل إلا أن إجابات المناضلين كانت مخيبة للآمال وفي أغلب الأحيان لا يستطيعون فهم السؤال رغم التبسيط من طرف الباحث نظرا لقلة اطلاعهم على ماهية الأحزاب السياسية وأيضا بسبب كما سبق الذكر التكوين الضعيف لهم في الميدان السياسي حيث كانت من بين الإجابات أن انخراطه في الحزب السياسي كان مجرد هواية وملأ للفراغ وترشحه كذلك وغيرها، لهذا تم مراعاة في الذين تتم معهم المقابلة المستوى التعليمي والمكانة داخل الحزب.

ولكن طبعا هذه العقبات لم تمنع الباحث من الصمود والمحاولة حتى الظفر بالبرامج المقصودة للتحليل والإجابة على إشكالية الدراسة ومنه خدمة البحث والباحثين.

الفصل الأول: المعالجة المنهجية لموضوع الدراسة

تمهيد

المحور الأول: إشكالية الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة والتساؤلات

ثانيا: أهمية الدراسة

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا: أهداف الدراسة

خامسا: مفاهيم الدراسة

سادسا: الدراسات السابقة

المحور الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: المنهج والأدوات المستخدمة.

أ/ منهج الدراسة

ب/ الأدوات المستخدمة في الدراسة

ثانيا: عينة الدراسة

أ/ اختيار العينة وتحديدها

ب/ أسباب اختيار العينة

ثالثا: مرحلة اختيار الوثيقة

رابعا: تحديد فئات التحليل المعتمدة

خامسا: تحديد وحدات التحليل المعتمدة

خلاصة

تمهيد:

إن الاقتراب من الموضوع في الطرح يتطلب خطوتين في غاية الأهمية، أولاهما الوضوح في طرح الإشكال لأنه من المعلوم أن أي بحث علمي ينبع من وجود مشكل مطروح أو ظاهرة غامضة تحتاج إلى فهم واطلاع من قبل الباحث من أجل تفسير مجرياتها ليتم التوصل إلى حلول لمعالجتها، أما الخطوة الثانية والتي لا تقل أهمية عن الأولى هي الالتزام بالقواعد المنهجية وهي التي تعطي بعد علمي منظم للبحث وتضمن للباحث طول فترة الدراسة عدم الحياد عن الطريق لتصل به إلى الإجابة على الإشكال المطروح في بداية البحث.

وقد خصصت الدراسة الحالية الفصل الأول من أجل المعالجة المنهجية للموضوع محل البحث والذي احتوى على محورين، المحور الأول عالج مشكلة الدراسة حيث تم فيه طرح المشكلة وإيضاح أسباب اختيار الموضوع وأهميته والأهداف التي يسعى إليها وعرف مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة التي سبقت الباحث لهذا الموضوع، أما المحور الثاني جاء تحت عنوان الإجراءات المنهجية للدراسة واحتوى على المنهج والأدوات المستخدمة وعينة الدراسة بالإضافة إلى مرحلة اختيار الوثيقة والفئات والوحدات المعتمدة في التحليل.

المحور الأول: إشكالية الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة والتساؤلات:

تعتبر قضية المدرسة من أبرز وأهم القضايا المتداولة في الأوساط الدولية على الإطلاق في الوقت الحاضر بكل ما تحتويه من فاعلين تربويين (معلمين تلاميذ إداريين) وبرامج ومقررات ووسائل تعليمية، وكل هذا الاهتمام يأتي لكونها منذ برزت إلى الوجود كلّ متميز لطالما كان له الفضل والسبق في إعداد الأجيال وتهذيب سلوك الأفراد وترقيتهم للقيام بوظائف بنائية وتنموية مختلفة باختلاف نوع التكوين الذي تلقاه الفرد داخلها، من أجل الحفاظ على البناء الاجتماعي بما يتضمنه من أنساق وضمان استمرار المجتمع وتغيره نحو الأفضل في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده المجتمعات العالمية.

إذن فالمدرسة في تشكيلتها والدور الفعال الذي تؤديه هي بمثابة مصنع للموارد البشرية، تصنع المعارف وتنميها وتطورها داخل شخصية الفرد وتؤهله لأداء دور تنموي داخل المجتمع فتجعل منه إطارا كفؤا قادرا على تحقيق الهدف الذي ابتكرت لأجله والذي يذكر بذكر اسم المدرسة ألا وهو ضمان السيرورة الحضارية للمجتمع والوصول إلى تحقيق الحاجات المختلفة للأفراد.

والمجتمعات النامية على رأسها الجزائر من المبادرين إلى تسخير مجهودات ضخمة وأموال معتبرة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية معتمدين في ذلك على المدرسة (التربية النظامية) كعامل لتكوين العمال والإطارات والكفاءات في مختلف الميادين، حيث كانت المدرسة في الجزائر حقلا خصبا للإصلاحات التي طالت برامجها ووسائلها التعليمية منذ حصول الدولة الجزائرية على سيادتها الكاملة سنة 1962م أي مايفوق 50سنة وهو عمر منظومتها التربوية المستقلة، خططت لها وطبقتها الواجهات السياسية المسؤولة عن ميدان التربية بمختلف أطوارها كان الهدف منها تدارك النقص الموجود في الإصلاحات السابقة وتعديل ما تبقى وفقا للمدارس العالمية و منه تحقيق التفوق الحضاري المنشود.

ولكن هذه الإصلاحات إلى اليوم –حسب رأي بعض الباحثين في ميدان التربية– لم تساهم في رفع المدرسة الجزائرية من حاضرة التخلف ولم تواكب ركب التطور إلا بالشيء القليل وسلطت الضوء (يعني الإصلاحات التربوية) على المدرسة بحيث جعلتها محل انتقاد واسع من قبل المختصّين وغيرهم فأصبحت هذه الأخيرة متّهمة بالعجز في المستوى التكويني وصارت مخرجات المنظومة التربوية في الجزائر تتميّز في أغلبها بضعف الكفاءة المهنية

وسوء التسيير وهذا ماساهم في بروز ظواهر سلبية إلى العيان كهجرة الأدمغة، التسرب المدرسي، العنف،وما إلى ذلك، حيث يقول الدكتور "بوفلجة غياث" في هذا الصدد "...أما في الجزائر فقد بدا ضعف المستوى التكويني جليا لا مجال لنكرانه، قد يرجعه غالبية المسؤولين والمربين إلى نقص الإمكانيات، أو التعديل المتكرر للمنظومة التربوية، أو إلى التسرع في تطبيق المدرسة الأساسية والإصلاحات التربوية..."(الرواسي:1991، ص62)

فهذه المشاكل وغيرها جعلت من المدرسة قضية مطروحة للدراسة والنقاش ضمن المسألة الاجتماعية وصارت عبارة عن رهان تبنته مختلف الأوساط الفاعلة في المجتمع الجزائري وخاصة الوسط السياسي، فلطالما كان صانعوا القرار في الجزائر هم المسؤولون عن الأوضاع السائدة كونهم الآمرون الناهون داخل البناء الاجتماعي، فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال بإطاراته هو المسؤول الأول عن تسيير شؤون البلاد المختلفة كون الجزائر آنذاك تسير وفق الأحادية الحزبية لأنه الحزب الوحيد الذي كان يتحرك رسميا داخل البلاد ويضع القوانين والدساتير التي تسير وفقها المؤسسات الاجتماعية، فلا مجال للتنافس ولا لبروز أفكار جديدة فكل ما يطرحه حزب جبهة التحرير الوطني كبرنامج أو كإصلاح هو الذي يطبق في جميع المجالات باعتباره حزب الطليعة وقد سارت المدرسة الجزائرية وفق ما أعده الحزب الحاكم واقترحه لفترة ليست بالهينة لأن كل الإصلاحات التي طالتها كانت أثناء حكم هذا الحزب باستثناء إصلاحات 2003 التي يمكن القول أنها لم تعتمد أفكار الحزب وطروحاته بطرقة مباشرة نظر للانفتاح السياسي والوعي المجتمعي في المقابل.

فالوضع السياسي الأحادي لم يدم طويلا نتيجة لمظاهرات 05 أكتوبر 1988م التي هزت أركان المجتمع وصورت رغبة الشعب في التغيير إبان فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، فانتقلت الحكومة الجزائرية إلى مرحلة ما يسمى بالانفتاح السياسي وتوسيع رقعة حرية التعبير من خلال اعتماد عدة أحزاب سياسية سنة 1989م، ما أدخل الجزائر في مرحلة جديدة من الحرية السياسية والتعددية الحزبية فدخلت أفكار جديدة ومقترحات أخرى أو بالأحرى إيديولوجيات متباينة للساحة السياسية وصارت تتنافس على جذب أكبر عدد من التأييد في أوساط أفراد المجتمع من أجل خلق قاعدة صلبة تسمح لها بالبقاء طويلا، فكانت القضايا الاجتماعية هي المستهدفة إلى جانب انشغالات المواطنين المتنوعة على رأسها المعيشية، فقد سعت هذه الأحزاب الفتية إلى استغلال الهفوات الموجودة في المؤسسات المجتمعية والتي أغفلها النظام السياسي السائد وبادرت إلى اقتراح مجموعة من الإصلاحات في مختلف الميادين لتحسين الأوضاع وتعديل النقائص الموجودة والتي جمعتها وطرحتها في برنامجها السياسي، لكي تقنع المجتمع بقدرتها على معالجة المشاكل التي يعاني منها وأهليتها للوصول إلى السلطة وتسيير البلاد.

وكان النظام التربوي من بين الأنظمة الاجتماعية التي مازالت تعاني من المشاكل والنقائص حتى اتهمّت المدرسة الجزائرية بإنتاج الإرهاب ونشر أفكار تمردية على السياسة الحاكمة، وهذا ما جعلها من المواضيع التي اهتمت بها الأحزاب السياسية وأدرجتها ضمن مقترحاتها لتحسين الأوضاع فسابقت هذه الأخيرة إلى تبني هذا الرهان، ورأت في التربية والتعليم السبيل الذي يساعدها على تحقيق مشروع المجتمع المنشود الذي تسعى إلى بنائه في حال الوصول إلى السلطة وذلك لكونها (أي المدرسة) المسؤول عن تمويل هذا المجتمع بالإطارات الكفأة التي تسير المؤسسات وتساعد على الإقلاع الاقتصادي بالإضافة إلى أنها تزود مجتمع المستقبل بأفراد صالحين متشبعين بالقيم والمبادئ مفطورين على الولاء والطاعة،كي تنافس بهم المجتمعات الراقية.

ومجتمع المستقبل الذي تريده الأحزاب لا يمكن أن يعمره ويسيره مجموعة من الفاشلين والجاهلين أو أن يتم ببقايا المدرسة الجزائرية السائدة حاليا بعيوبها الكثيرة على حسب رأي سياسي الأحزاب فالعلاقة بين المدرسة والمستوى الحضاري والثقافي لأي مجتمع هي علاقة تبادلية، فمن ناحية يقال:'كما تكون المدرسة يكون المجتمع' ومن ناحية أخرى يقال:'كما يكون المجتمع تكون المدرسة'، فهذا الرهان جعلهم يدرجون المدرسة ضمن برنامجهم السياسي المجتمعي وعملوا من خلال ترشحهم في الانتخابات لشغل مناصب سياسية على تقديم اقتراحاتهم وأفكارهم للشعب من أجل النهوض بالمدرسة الجزائرية من التخبط الذي تعيشه، فمنهم من قدم نماذج لمدرسة جديدة تنافس المدارس العالمية ومنهم من اكتفى بعرض خطوط عريضة لتدارك النقص الموجود في الإصلاحات السائدة.

فالبرنامج السياسي لأي حزب مهما كان توجهه يحمل دائما في ثناياه تطلعات قادته ومناضليه نحو السلطة، لأنه لطالما لعبت الأحزاب السياسية ومنذ وجودها دورا مهما في التحولات السياسية والاجتماعية من خلال برامجها التي تناقش فيها المشاريع التنموية وتنتقد فيها السياسات الحكومية أو تقف إلى جانبها، وأكثر شيء يجلب اهتمام الجماهير هو كون هذا البرنامج يشمل انشغالات الشعب ويعالجها، خاصة المعيشية منها لأجل جلب التأييد للحزب وإكسابه شعبية تمكنه من الوصول إلى هرم الحكم، والتعليم طبعا من بين انشغالات الأسرة الجزائرية خاصة مع الإصلاحات التربوية الأخيرة فكل أسرة لها تطلعاتها وتعقد آمال كبيرة على التعليم الذي يسمح بتوفير مستقبل مريح لأبنائها.

فعمدت الدراسة الحالية إلى الاطلاع على البرامج السياسية التي وضعتها الأحزاب السياسية الجزائرية والحلول التنموية التي اقترحتها لترقية المدرسة في الجزائر وتدارك النقائص التي تعاني منها فكان التساؤل الرئيسي الذي ارتكزت عليه كالتالي: كيف عالجت الأحزاب السياسية قضية المدرسة الجزائرية في برامجها السياسية الرسمية؟

واندرجت تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما هي مقترحات الأحزاب السياسية من أجل تطوير مناهج ومقررات التربية والتعليم؟

2- كيف يمكن في نظر الأحزاب السياسية الرقي بمستوى المكونين التربويين والتلاميذ في آن واحد؟

3- ما هي الحلول المقترحة لتطوير الوسائل البيداغوجية المستعملة في العملية التعليمية ؟

4- ما هي البرامج والمواد التربوية التي المدرسة الجزائرية في حاجتها ولم يتم إدراجها في الإصلاحات التربوية المختلفة؟

5- ما هي أهداف المنظومة التربوية التي رسمتها الأحزاب السياسية في وثائقها الرسمية؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

أ/ من الجانب العلمي:

- إن أهمية هذه الدراسة تبرز أو تنبع من أهمية المدرسة الجزائرية كمؤسسة تربوية فاعلة في كل المجالات وكونها من الممولين الرئيسيين لكل الميادين الاجتماعية باليد العاملة الكفأة.

- وتبرز أيضا من خلال كون المدرسة الجزائرية بمثابة رهان يعتمد عليه السياسيون من أجل إنتاج نخبة مثقفة قادرة على قيادة المجتمع المنشود الذي ترسمه برامج وأفكار كل حزب سياسي.

ب/ من الجانب العملي:

- تساهم هذه الدراسة في رفع الغطاء عن النماذج التربوية الإصلاحية التي تقترحها الأحزاب السياسية على أفراد المجتمع من خلال سياساتها العامة ومنه توسيع رقعة الاختيارات أمام الراغبين في النهوض بالمدرسة الجزائرية.

- بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تساعد السياسيين وصانعي القرار على معرفة الهفوات الموجودة في مشروعهم التربوي ومنه العمل على إصلاحها وتطويرها بما يخدم مشروع المجتمع الذي يسعون إليه لأن المدرسة في الأول والأخير تبقى الممول الرسمي لهذا المشروع وأساس رقي المجتمع الجزائري.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

أ/أسباب ذاتية:

- اهتمامات الباحث بالجانب التربوي وكيفية الرقي به كونه من الباحثين في مجال التربية.

- الفضول العلمي لمعرفة مكانة المدرسة في الميدان السياسي وحظها ضمن تطلعات الأحزاب السياسية لبناء مجتمع المستقبل.

ب/ أسباب موضوعية:

- الإصلاحات التربوية الأخيرة التي مست المدرسة الجزائرية (إصلاحات 2003م) والدور الفعال الذي لعبه السياسي في وضع مخطط هذه الإصلاحات والضجة التي أحدثتها هذه الأخيرة في مختلف الأوساط.

- الانتخابات التشريعية الأخيرة (10 ماي 2012) والإصلاحات التي جاءت بها الأحزاب المترشحة وفي المقابل الآمال التي عقدها التربويون على الأفكار التي حملتها البرامج الانتخابية لهذه الأحزاب والتي تتعلق بالمدرسة الجزائرية.

- كون البرنامج السياسي هو الخطة الأولية أو الهيكل الرئيسي الذي ينطلق منه أي حزب ويستمد منه فيما بعد برامجه الانتخابية فيطبع فيه خلفيته الفكرية الرئيسية وقاعدته المستقبلية التي سوف يعمل عليها لتحقيق طموحه في بناء مجتمع المستقبل الذي يتماشى مع هذه الخلفية الفكرية، والمدرسة طبعا هي أحد الركائز التي سوف يقوم عليها المجتمع المنشود مما يجعلها مركز اهتمام لدى الأحزاب السياسية الجزائرية.

رابعا: أهداف الدراسة

- الوصول إلى معرفة الإصلاحات التربوية التي جاءت بها الأحزاب السياسية الجزائرية ومدى قدرتها (أقصد الإصلاحات) على مواكبة التطورات الحاصلة في النظم التربوية العالمية.

- الوقوف على مدى قدرة السياسي على التأسيس لمدرسة جزائرية راقية بجميع مضامينها و الترويج لأفكار جديدة تحمل الخير للمنظومة التربوية وتتضمن إبداعات في الجانب التربوي.

- الكشف عن محاسن وعيوب النموذج التربوي الذي ينادي به كل حزب سياسي جزائري.

خامسا: مفاهيم الدراسة

1)المدرسة school:

لقد أعطيت تعاريف عديدة لمصطلح المدرسة تنوعت بتنوع واختلاف آراء العلماء والباحثين أهمها مايلي:

- المدرسة في اللغة العربية هي الموضع الذي يتعلم فيه الطلبة –المذهب– يقال هذه مدرسة النعم أي طريقها ،وكوّن الشاعر مدرسة أي أوجد أتباعا يقتدون به في مذهبه ومنهاجه. (علي بن هادية وآخرون:1991،ص1034)

والمدرسة في اللغات الأجنبية تعرف كما يلي:

Ecole : في اللغة الفرنسية تعني ان تكون في حالة جيدة

School: في اللغة الانجليزية تعني ان تكون في أيدي أمينة (p166; 1995 ; harper collins publishers)

وتعرف المدرسة في اللغة الفرنسية كذلك في قاموس: le robert des écoles على انها:

"L'école c'est l'endroit ou les maitresses et les maitres apprennent aux élèves tout ce qu'ils doivent savoir"(Christine De BELLEFONDS et Laurence LAPORTIE: 2012;P227) بمعنى هي:"المكان الذي فيه المعلمون والمعلمات يعلمون التلاميذ كل ما يجب أن يتعلموه". إن هذا التعريف هو تعريف عام ضمّن فقط عملية التلقين والتلقي التي تتم بين المعلم والمتعلم دون وصف لخصائص العملية او المدرسة أو لمكوناتها الأساسية.

تعرف المدرسة في **علوم التربية** على أنها هي الإطار الذي يتم من خلاله ترجمة أهداف النظام التربوي ،وتحويلها إلى واقع يسري في سلوك الأفراد،لان النظام التربوي هو الذي يحقن المجتمع باستمرار بجرعات من الثقافة التي تؤمن تواصل الأجيال وترابطها.

كما تعرف بأنها المؤسسة الاجتماعية التي يتدرب فيها الطفل على الحياة الاجتماعية بالمعنى الواسع ،حيث يتمرن على المعرفة ،الحياة ضمن الجماعة ،وفي المجتمع ،حيث تنتقل مواصفات المجتمع وتساعد على بلورة وصقل شخصيته (سلطان بلغيث: 2007،ص101)

من حيث **المدلول المادي**، المدرسة هي البناء أو الموقع الذي تتم فيه عملية التعلم والتعليم، وتكون مجهزة بأدوات ووسائل تسهم في إنجاح عملية إعداد المتعلمين. وغالبا ما يقع البناء المدرسي خارج المدينة حيث ينعدم الاكتظاظ السكاني، وضجيج المصانع والمعامل.والمدرسة لا تكتفي بمعناها المادي هذا وإنما هي بحاجة إلى طلاب علم ومدرسين، لإتمام العملية التعليمية والمساهمة في تنمية الأطفال وتنشئة الأجيال تنشئة تربوية صالحة، وإرشادهم نحو المجتمع ليتفاعلوا فيه، ويعملوا من أجل تنميته وتدعيمه وتطويره. (جرجس ميشال جرجس: 2005، ص460)

أما من الناحية السوسيولوجية تعرف المدرسة على أنها مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية، وهي تطبع أفراده تطبيعا اجتماعيا، تجعل منهم أفرادا صالحين في المجتمع، وهي نقطة التقاء عدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة المعقدة، هذه الأخيرة هي المسالك التي يتخذها التفاعل الاجتماعي والقنوات التي يجري فيها التأثير الاجتماعي حسب **كانط** (عبد الوافي بوسنة: 2005، ص 187، 189.)

والمدرسة "عند السوسيولوجيين ليست فقط مجالا و مكانا لاكتساب المعرفة وتبادلها بين الأفراد الفاعلين لكنها في المقابل عبارة عن فضاء سياسي، باعتبار المؤسسة المدرسية قد تبلورت بمجهودات جماعات داخلية – متخصصة في مجال التربية والتعليم- وجماعات خارجية – قد تكون من مجال الاقتصاد والإدارة والسياسة- وهذا طبعا برعاية الدولة المركزية وهذا من منظور استراتيجي" (marie ouru bellat/ agrés van zanten;1999;p15)

**وقد اختلفت نظرة العلماء الغربيين لمفهوم المدرسة حيث:

يرى "**نور بير سيلامي** " أن المدرسة عبارة عن مؤسسة تقدم تعليما جماعيا ،فبالإضافة إلى أنه يتم اكتساب أدوات كالقراءة ووسائط المنطق التي تساعد الفرد على التفكير فإنها بالموازاة مع ذلك تمنح الطفل الوسائل اللازمة لمجتمعه إذ تخلق له علاقات من نوع الزمالة وفي نفس الوقت فإنها لا تهدف فقط إلى نقل الثقافة ،ولكن بالضرورة

إدماج الطفل داخل الجماعة يجعله يشاركهم المعايير والقيم المتعارف عليها ،من خلال ملء وتعويض الفراغ الذي يكتسي ثقافة المحيط الأسري وذلك بإعطاء جميع التلاميذ نفس الحظوظ في النجاح الاجتماعي. (بن لوصيف حورية:2011-2012،ص43)

ويعرفها **فيرديناند بوسون** على أنها "مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية .

ويرى **شيبمان:** أن المدرسة شبكة من المراكز والأدوار التي يقوم بها المعلمون والتلاميذ ،حيث يتم اكتساب المعايير التي تحدد لهم أدوارهم المستقبلية في الحياة الاجتماعية (علي اسعد وطفة ،علي جاسم الشهاب: 2004،ص16-17)

وتعرف من وجهة نظر الباحثين العرب بعدة تعاريف نذكر منها:

وقد نظر محمد منير مرسي إلى المدرسة من منظور تنظيمي حيث قال:"يمكن النظر إلى المدرسة كمنظمة من ثلاث جوانب ،هي الجانب الإداري والمهني والاجتماعي .هذه الجوانب تتداخل فيما بينها ولا تنفصل وتتعلق النظرة إلى الجانب الإداري للمدرسة بالترتيبات الخاصة للمدرسة من حيث :تسلسل السلطة،تعيين الواجبات والأدوار ،الإشراف،...الخ.أما الجانب المهني فيتعلق بالأمور التي تمكن التلاميذ من التعلم وتشمل الفصول الدراسية ومجموعات العمل في الفصول ،الجدول الزمني والدروس والأنشطة التعليمية، والتجهيزات التعليمية من مقاعد ومعامل ...الخ.في الجانب الاجتماعي يتعلق الأمر بالترتيبات التي تجعل المدرسة مجتمعا في حد ذاتها وتعمل كوحدة اجتماعية في إطار قواعدها وتقاليدها (محمد منير مرسي : 1998،ص55-56)

كما أنها "تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم واضعا في الاعتبار المبنى والمعلم والكتب والمناهج التعليمية ووسائل الإيضاح التعليمية وجميع النشاطات الصفية واللاصفية التي تتولى المدرسة مسؤوليتها."(مولود زايد الطبيب، 2001، ص79.)

وهي كذلك:" وحدة اجتماعية طبيعية تشبع حاجات الطفل وتساعد على نموه نموا شاملا متكاملا، فهي تهيئ المجال أمام الطفل لاكتساب خبرات جديدة، وإعادة تنظيم خبراته السابقة للقيام بدوره الاجتماعي المتوقع منه في ضوء أهداف التربية المجتمعية." (السيد سلامة الخميسي : 2000،ص225)

وتعرف المدرسة على أنها "تلك المؤسسة التربوية التي تمثل جوهر العملية التعليمية ومثال لمجموعة عمل متكامل تتظافر في إتمامه جهود فريق من العاملين هي في حقيقتها مثال واضح لتكامل الخبرة التربوية إدارية كانت أو فنية." (زيد محمد عبوي: 2007،ص41)

من الممكن إجمال أهم التعاريف التي دار حولها اهتمام الباحثين حيث كانت تصب في وعاء واحد تقريبا فاتفقت على نقاط أساسية أهمها:

- علاقة تفاعل مشتركة بين فاعلين أساسيين معلم ومتعلم
- مؤسسة يتم فيها ترجمة أهداف النظام التربوي وتطوير مهارات الطفل
- موقع تتم فيه العملية التعليمية/التعلمية باستعمال وسائل معينة مساعدة على إنجاحها
- مؤسسة اجتماعية تؤدي وظيفة اجتماعية إيجابية
- حلقة وصل بين الدولة والعائلة

ومن خلال استعراض هذه التعاريف يمكن القول بأن: المدرسة هي ذلك الفضاء التربوي التكميلي الذي يقوم بإعطاء التربية الأسرية طابع علمي منظم، والذي يسمح للطفل بتكوين شخصية مجتمعية راقية نابعة من صلب المبادئ و المعتقدات التي يتسم بها هذا المجتمع.

أو هي بعبارة أخرى مجموعة من التفاعلات المنظمة بين مجموعة من الفاعلين التربويين –معلمين ومتعلمين–، بواسطة مادة علمية متنوعة تسمى البرنامج أو المقرر التربوي داخل مكان محدود المعالم والسمات يسمى المؤسسة التعليمية أو المدرسة.

والمدرسة المقصودة في هذه الدراسة هي تلك المؤسسة التربوية التي تضم البناء والهيكلة بكل ما تحتويه من وسائل وفاعلين من معلمين وطلبة وإداريين ومقررات ومناهج ونشاطات كل هذا سوف تشمله عملية جمع المعطيات.

2) البرنامج السياسي أو السياسة العامة: *Political Platform* or *Agenda politique*

لقد اختلفت الأحزاب السياسية في تسمية برنامجها الحزبي الذي يحوي توجهاتها نحو المجتمع فمنهم من حافظ على الاسم المتعارف عليه منذ ظهور الأحزاب السياسية ألا وهو البرنامج السياسي وهو المذكور في القوانين العضوية الخاصة بالأحزاب السياسية، ومنهم من تبنى التسمية الجديدة في طرح محتوى برنامجه فأطلق عليه السياسة العامة للحزب وسيتم فيما يلي عرض تعريف لكلا المفهومين (للبرنامج السياسي كمفهوم رئيسي والسياسة العامة كمفهوم ثانوي) معا:

أ/ البرنامج السياسي:

يرى الباحث مولود زايد الطبيب أن: الوظيفة الأساسية للأحزاب السياسية هي:"وضع استراتيجيات للتنمية والتخطيط لتطوير مجتمعاتها وتغيير تصوراتها أو عاداتها الفكرية، وسواء بتعديل الوضع التقليدي السائد وتبديله بما هو أفضل، أو عن طريق برامج التنمية والتعجيل بتطبيق تكنولوجيا العصر واستخدامها محاربة البدائية والنمطية، وعلى هذا الأساس يحدد كل حزب برنامجا يميزه عن غيره من الأحزاب، بحيث يشمل هذا البرنامج كل ما يعمل على حل المشكلات الجماهيرية الراهنة واقتحامها بما يحقق صالح الاقتصاد القومي وما يتفق وإمكانية الدولة وبرامج الخطة التعليمة والسياسية التي ينادي بها الحزب ويخطط لها" (مولود زايد الطبيب: 2007، ص171). فالبرنامج انطلاقا من هذا التعريف ما هو إلا خطة إصلاحية يحملها الحزب ردا على الإشكالات المطروحة في مجتمعه والتي تمس الجانب التنموي والتخطيطي ومضمون البرنامج هو في حقيقته الوظيفة التي وجدت من أجلها الأحزاب ألا وهي خدمة المجتمع وحل مشكلات الأفراد.

ويعرف البرنامج السياسي أيضا على أنه "هو بيان عام للمبادئ والسياسات والقضايا وشتى الوعود التي يتعهد الحزب بتحقيقها عن طريق التشريع" (أحمد زكي،1978،ص306)

وقد ورد في معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية تحت اسم أجندة سياسية ويبدو أن أول من ابتدأ استعمالها بالمعنى العلمي هو خوان ج.لنز وكان ذلك في الولايات المتحدة في عقد السبعينيات بخصوص إدارة أزمات الديمقراطيات الأوربية في حقبة مابين الحربين بالمعنى الأدق يدل الاصطلاح على خطة العمل التي يقوم بموجبها مسؤولون سياسيون بوضع قائمة بالمطالب المقدمة إليهم أو بالعقبات التي يجب عليهم تجاوزها، فيرتبون لها مواعيد

في الزمان بالقياس إلى المنافع التي ينبغي تركها أو المخاطر التي تترتب عليها, العبء الإضافي الملحوظ في الأجندة وفي نفس الوقت تناقضاتها بين التوقعات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الرمزية التي تنطوي عليها، كل هذا يفرض عليها بطبيعة الحال اختيارات تكتيكية (قريبة الأجل) بل وإستراتيجية (بعيدة الأجل) لا تفضي بصورة آلية تقريبا إلى سخط قطاعات أخرى.

الأولويات المحددة في الأجندة وكذا العقبات التي تنطوي عليها ترسم الملامح الكبيرة لكل سياسة عامة أو حكومية أو إقليمية أو محلية، عندما يتعلق الأمر بالاختيارات الجارية التي تتخيرها سلطة ما.(غي هرميه وآخرون: 2005، ص116).

ب/ السياسة العامة:

لا يوجد اتفاق على تعريف واحد ومحدد لمفهوم السياسة العامة ولكن يمكن اقتراح بعض التعريفات الاكثر تداولا وهي كالآتي:

- "توضيح لتوجهات وأهداف حكومة أو جماعة حول موضوع أو قضية ذات مصلحة عامة.
- توجه تفرضه مختلف العوامل الاجتماعية
- ميكانيزم دولاتي يأخذ شكل قانوني أو برنامج عام

– مجموع الإجراءات المتخذة التي يجب أن تكون مترابطة فيما بينها، أيضا المشرعين والإداريين يجب أن يتابعوا سيرورة برامجهم وعدم اتخاذ أو تقرير إجراءات أو تدابير مؤقتة منفصلة عن بعضها البعض.

– السياسة العامة يجب أن تكون مصممة تبعا للمقاصد الهادفة والنتائج الحقيقية، وحتى تكون السياسة العامة شرعية وفعالة يجب أن تكون لها أهداف محددة وممكنه بالنسبة للإداريين، وتوفر الإمكانات الضرورية من أجل الوصول إلى الهدف وأن تكون تبعية أي نتاج للإدارة السياسية، والسلطة المختصة تعمل على احترام التزاماتها وقبول مجموع نتائجها."

(ضمبري عزيزة: 2008/2007، ص12/10)

من خلال التعريفين يتضح أن السياسة العامة أوسع من البرنامج السياسي حيث أنها تحتويه وماهو إلا جزء منها أو بالأحرى هو الجانب التطبيقي في السياسة العامة لأي جهة كانت، وقد تم التطرق تحديدا لهذا المفهوم لأنه هناك من يعبر عن البرنامج السياسي بمصطلح بالسياسة العامة.

ولكن في هذه الدراسة سوف يكون مفهوم البرنامج السياسي هو المقصود كونه الأكثر شيوعا واستخداما للتعبير عن مشروع المجتمع الذي تحمله الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى أن هذا المفهوم مازال مستعملا لدى الأحزاب في حد ذاتها وهو موجود في واجهة الكتيب الذي تطبعه الأحزاب السياسية الجزائرية تحت عنوان "البرنامج السياسي للحزب"

استنادا إلى ما سبق يمكن إعطاء مفهوم إجرائي للبرنامج السياسي حيث: أنه عبارة عن وثيقة يصدرها قادة الحزب ومناضلوه يوضح فيها الحزب مبادئه وأهدافه ويسطر فيها أفكاره بحيث يكون محتواه عبارة عن نقاط عريضة ترسم خلفية الحزب الفكرية، وتعالج القضايا العالقة في المجتمع وتعبر عن انشغالات الأفراد، يسعى من خلاله الحزب إلى تعبئة المواطنين وحثهم على الالتفاف حول الحزب كي يصل إلى السلطة ويحقق مطالبهم التي يحويها البرنامج ومنه يؤسس لمشروع المجتمع الذي يسعى إليه.

3) الأحزاب السياسية Political Parties: قبل التطرق إلى مفهوم الأحزاب السياسية ككلمة مترابطة نلاحظ أن هذا المفهوم يتكون من مصطلحين الأول هو 'حزب' والثاني 'سياسة' إذن لابد من معرفة معنى كل منهما على حدى كي تتضح الرؤية أكثر:

أ/ الأحزاب parties :

'هي مجموع كلمة حزب والحزب جماعة من الناس، فالأحزاب جمع من الكفار تآلبوا وتظاهروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلم وهم قريش وغطفان وبنو قريظة كما يأخذ معنى الجماعة من الناس فيها قوة وصلابة.

فحزب الرجل أصحابه وجنده الذين على رأيه، كما يأخذ معنى الانتماء فهو كل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم وإن يلق بعضهم بعضا. وتأتي بمعنى الجزء فيقال حزّب القرآن أي جعله أقساما وأجزاء, وأصل كلمة حزب party في اللغة الانجليزية مشتقة من كلمة part والتي تعني في العربية جزء، كما يقال تحازب القوم أي صاروا جماعات، وتحازبوا عليه تعاونوا عليه.' (ياسين ربوح: 2010، ص16).

وجاء في لسان العرب أن الحزب النوبة من الماء وورد الرجل من القرآن أي حصته، وجاء بمعنى الطائفة، السلاح والجماعة من الناس.(مصطفى عبد الجواد محمود، 2003،ص122)

و**الحزب party** :كان قديما يعني الفرقة, أي رأي مخالف للتقاليد السياسية أي الاختلاف والمعارضة أو قسم من المجتمع ينفصل عن المجتمع في بعض تصوراته السياسية, وهو حاليا" أي تنظيم سياسي يسعى للسلطة كي يحقق مبادئه السياسية، في إطار منظومة ديمقراطية، لأن الديمقراطية في أبسط صورها تعني تعدد الأحزاب فالحزب هو أداة تنظيم الممارسة السياسية، والمشاركة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة.(اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: ص200 متوفر على الموقع: www.kotobarabia.com)

ب/ السياسة Politics:

يتفق المهتمون والباحثون في ميدان السياسة على أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لكلمة سياسة ولكن هذا لم يمنع من وجود بعض المحاولات لتحديد مفهوم هذه الكلمة من طرف مجموعة من الباحثين منها:

حيث وردت في معاجم اللغة العربية تحديدا في معجم لسان العرب على أن أصل كلمة سياسة جاء تعني القيام على الشيء بما يصلحه والسياسة فعل السائس يقال: هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها والوالي يسوس رعيته قال أبو زيد: سوس فلان لفلان أمرا فركبه كما يقول سول له وزين له وقال غيره: سوس له أمرا أي روضه وذلله(ابن منظور: لسان العرب المجلد السادس لبنان)، وترتبط كلمة سياسة politics في اللغات الأجنبية والانجليزية منها على وجه الخصوص بالحكم، فهي كما يعرضها قاموس The New English Dictionary" علم فن الحكم، أو هي العلم الذي يهتم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما. فضلا عن اهتمامه بترتيب علاقات الدولة بالدول الأخرى ومن ثم فهناك سياسة خاصة بكل دولة من الدول تقريبا.

تتكون كلمة سياسة وفقا للمصطلح اليوناني القديم من شقين POLIS أي المدينة أو الدولة أو اجتماع مواطني هذه المدينة، وtkechne أي فن التدبير والإدارة. وقد استخدم اليونان كلمة polieteia بمعنى الدولة والدستور والنظام السياسي political order كذلك كانت تدل عندهم على الجمهورية"

وكلمة سياسة تشير في المقام الأول إلى نشاط ما فضلا عن دلالتها على دراسة ذلك النشاط، فهي عملية process من عمليات النظام الاجتماعي, إذ أنها تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية Political Authority وإن دعى الأمر لاستخدام الإجبار لضبط سلوك الناس بما يتلاءم مع مصالح الجماعة أو المجتمع ككل. هذا إلى جانب أن السياسة تتضمن أنشطة الجماعات المختلفة داخل نطاق مجتمع ما كالأحزاب السياسية على سبيل المثال' (إسماعيل علي سعيد: 1995، ص49-50)

"والسياسة تظهر أيضا مصطلحا مقبولا بمعنيين حاليين ومتميزين في الأول منها: تشكل بوليصة التأمين Policy وثيقة تنص على الشروط التي تدفع عند العودة كتعويض مالي عند خسارة ملك أو مصدر رزق أو حتى حياة ويدل الآخر على الخطط والبرامج والمبادئ، أو بعبارة أعم مساق فعل يؤديه فاعل من نوع ما غالبا ما يكون فاعلا سياسيا مثل حكومة أو حزب أو رجل سياسة هكذا تستطيع الأطراف السياسية والسياسيون أن يقدموا ويمارسوا أنماطا مختلفة من السياسة مثل السياسة الخارجية التي تخص العلاقات الدولية والسياسة الاجتماعية وتتعلق في العادة بدولة الرفاهية والسياسة الاقتصادية وقد تنطوي على الفعل كما في سياسات عدم التدخل الاقتصادية التي تدعو إلى دور فاعل محدود للحكومة في السيطرة على القضايا الاقتصادية.(طوني بينيت وآخرون،ت:سعيد الغانمي،2010،ص412)

ويعرض المعجم الفلسفي تعريف آخر للسياسة حيث يقول بأن: السياسة فرع من العلم المدني يبحث في أصول الحكم وتنظيم شؤون الدولة, أول من عني به فلاسفة اليونان, أفلاطون في كتابه 'الجمهورية' وأرسطو في كتابه 'السياسة' وعني به من فلاسفة الإسلام الفرابي في 'المدينة الفاضلة' ومن المحدثين هوبز في كتاب 'التنين' ويعتبر أرسطو واضع الأساس للنظريات الحديثة عن الحكم وبخاصة في تمييزه بين مختلف صور الحكومة ونظم الدولة.(مجمع اللغة العربية:1983،ص99).

وكلمة سياسة ارتبطت بالعديد من المصطلحات منها: النظام السياسي، الحرية السياسية، الانفتاح السياسي السلطة السياسية، القيادة السياسية، الأحزاب السياسية...الخ

* بعد استعراض لمختلف التعاريف التي تناولت الكلمتين كل على حدى يتم التطرق الآن للتعاريف التي أعطيت لمفهوم 'الأحزاب السياسية':

– الأحزاب السياسية Political Parties: هناك عدة تعاريف للأحزاب السياسية منها:

" الأحزاب هي مجموعة منظمة ودائمة يتجمع أعضاؤها حول مشاريع سياسية يشاركون فيها, أو قيم مشتركة, أو أيضا تحالفات مصالح في ظل الديمقراطية التمثيلية, غالبا ما تسعى الأحزاب للحصول على السلطة أو على الأقل الوصول إليها عبر سبل دستورية منتظمة, ولاسيما بواسطة الانتخابات... فالأحزاب تعمل على استقطاب الأفراد وتوسيع الكادر الحزبي والانخراط في المجتمع والإعلام السياسي ودمج المصالح وصياغتها ووضع البرامج البديلة, لا

بل حتى القيام بوظيفة منبرية –حسب تعبير جورج لافو- تكمن في الدفاع عن المستبعدين..."(غي هرميه وآخرون: مرجع سابق،ص12)

وبالتطرق إلى التعاريف التي أوردها نور الدين حاروش في كتابه 'الأحزاب السياسية' تتضح توجهات متباينة في تعريف مصطلح الأحزاب السياسية وهي كالتالي:

يعرفها **جيمس كولمان** J.KOLMAN بقوله: 'الحزب له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى'

أما **جوزيف لابالومبارا** Lapalombara فالحزب في نظره 'تنظيم رسمي هدفه وضع وتنفيذ السياسات العامة' في حين يقول **ماكس فيبر** max weber'إن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء'.(نور الدين حاروش:2009،ص14)

كما أن "الحزب السياسي عبارة عن تنظيم يحاول كسب القوة لأعضائه بغض النظر عن رغبات الناخب وبغض النظر كذلك عن الآراء والاعتبارات السياسية, والأحزاب تتميز بوصفها مكتبا للالتماس، وهي موجودة في عالم القوة ونشاطاتها موجهة نحو اكتساب القوة الاجتماعية"

(edgar f.borgata/rhonda.j.v.montgomery:2000.p2153)

ويعرفها **جورج بوردو Gorges Burdeau** بأنها 'مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤى السياسية، تجهد وتبحث لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى، محاولة جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين في البحث عن عملية الوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على أفكارهم'.(نور الدين حاروش:نفس المرجع ،ص15)

- وهناك من المفكرين العرب من يعطي تعريفا للحزب السياسي منهم:

- **سليمان الطمطاوي**: يرى أن الحزب 'هو جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم قصد تنفيذ برنامج سياسي معين'

– **سمير عبد الرحمن الشمري** بأنه 'جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة'.(نور الدين حاروش:مرجع سابق ،ص18)

– "يرى **أسامة الغزالي حرب** أن 'الحزب السياسي هو اتحاد أو تجمع من الأفراد ذات بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محددة, ويستهدف الوصول للسلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها'

– ويعتبرها الأستاذ **محمود خيري عيسى**: 'أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه, ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأماني، وهو في الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة، إذ أن مجموعة الأفراد التي ترتكز أمانيها في حزب ما ترمي إلى تحقيق وزن أكبر لهذه الأماني، وتأمل في تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذي يتيحه لها هذا الحزب' "(ياسين ربوح:مرجع سابق،ص19-20).

– والحزب السياسي كما هو وارد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية هو: عبارة عن جماعة منظمة تشترك في اتجاهات واحدة متصلة بالنشاط السياسي وتتعدد أسباب تكوين الأحزاب فقد تنشأ بمجهود فرد أو حوله أو بمناسبة تاريخية ولكنها تهدف بنوع خاص إلى تحقيق مثل أعلى أو لمجرد ممارسة السلطة على خير وجه.(أحمد زكي: مرجع سابق، ص306).

لقد اتفقت الأغلبية الساحقة لهذه التعريف على أن الحزب السياسي يتسم بالسمة التنظيمية في وجوده وتجمع أفراده والهدف الرئيسي الذي يسعى إليه دون شك هو الحصول على السلطة والقوة الاجتماعية.

يعرف المشرع الجزائري الحزب السياسي في المادة3 و4 من قانون الأحزاب لسنة 2012 على أنه: "تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة ويؤسس الحزب السياسي لمدة غير محدودة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية واستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هياكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية." (الجريدة الرسمية: العدد 2، 15 يناير، 2012)

* من خلال ما سبق يتضح أن الحزب السياسي: عبارة عن تنظيم سياسي يضم مجموعة من الأفراد يسمون المناضلين له أفكار ومبادئ تضبط سلوك المناضلين وله مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها رسمها في برنامجه السياسي هدفه الأول الوصول إلى السلطة.

سادسا: الدراسات السابقة

1/ الدراسة الأولى:

"المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر –دراسة سوسيو سياسية–" هي دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية من إعداد – النوي الجمعي– وهي دراسة اجتماعية وسياسية للقضايا الاجتماعية في البرامج التشريعية للأحزاب السياسية في الجزائر.

تمحورت الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: هل الأخطار الدائمة للمسألة الاجتماعية مثل: أزمة السكن, تدهور المستوى المعيشي, انتشار الهامشية الاجتماعية, وغياب آليات تكرس الاندماجات الاجتماعية والسياسية ناهيك عن الارتفاع المسجل في عدد اللامنتمين اجتماعيا وذلك بالرغم من وفرة الثروات المالية والريوع البترولية.

هي وضعيات ترتبط ببقايا ومخلفات الاستعمار، أم هي نتاج لإخفاق سياسي للدولة –الأفلان– التي لم تفلح في تحديث المجتمع؟

وقد كان للدراسة جملة من الأهداف سعت للتحقق منها:

– دراسة المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر بوصفها مكونا من مكونات النظام السياسي.

– بحث خصوصية الواقع السياسي في الجزائر، التي تسمح بإقامة مقارنات مع واقع مجتمعات أخرى شهدت التعددية الحزبية.

وقد وضع الباحث أربع فرضيات للبرهنة عليها وهي:

1) السياقات السياسية والسوسيو اقتصادية تؤثر على محتويات برامج الأحزاب السياسية في الجزائر.

2) التكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية، يسمح لها بتحقيق نتائج مقبولة خلال الاستحقاقات الانتخابية.

3) الاهتمام بالمسألة الاجتماعية واعتبارها أولوية من قبل البرامج، ترتبط بالطابع الإيديولوجي–السياسي للأحزاب.

4) غياب التحالفات داخل العائلة السياسية الواحدة, يؤدي إلى الاختلاف بين الأحزاب حول أهمية المسألة الاجتماعية كأولوية سياسية في برامجها.

المناهج والأدوات المستخدمة:

إن هذا الموضوع يندرج ضمن رؤية تاريخية, الدراسة استعانت بالمنهج التاريخي بدءا من عرض النظريات التي تناولت المسألة الاجتماعية كما استعانت الدراسة بالمنهج المقارن الذي سمح من جهة بإقامة الرفق بين المشكلة الاجتماعية والمسألة الاجتماعية ومن جهة ساعد في الوقوف على تطور الدولة ومختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

انطلاقا من كون هدف الدراسة تحليل محتوى برامج الأحزاب السياسية الجزائرية, استعانت الدراسة بالتحليل الكمي لبرامجها خلال الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المتعاقبة.(1991،1997،2002،2007) وذلك باعتماد منهج تحليل المضمون.

مفاهيم الدراسة:

قام الباحث بتوضيح المفاهيم التالية: المسألة الاجتماعية، الأحزاب السياسية، البرنامج السياسي.

نتائج الدراسة: لقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

- السياقات السياسية الاجتماعية تؤثر على استراتيجيات وبرامج الأحزاب.

- بدءا من انتخابات 2002 سجل اهتمام محسوس بها، وذلك لكون أن العائدات المالية قد تحسنت، بالإضافة إلى كون هذه الفترة قد تزامنت مع أحداث القبائل (العروش) وطرح فكرة المصالحة الوطنية.

- بالرغم من الاختلاف الإيديولوجي والسياسي على العموم بين الأحزاب، إلا أن الدراسة أوضحت أن الفروق تظل دون دلالات إحصائية بالنسبة للتكفل بالمسألة الاجتماعية بين مختلف البرامج المقدمة.

- مفهوم العائلة السياسية في سياق الأحزاب في الجزائر ليس له مدلول في العلاقة السياسية بين الأحزاب التي تعلن انتماءها للعائلة السياسية الواحدة.

– التحالفات السياسية التي تنادي إليها الأحزاب لأجل تشكيل بديل سياسي للسلطة، تبقى بعيدة على الأمدين المتوسط والقصير، وعليه فإن التعددية الحزبية في الجزائر لا تؤدي بداهة للإقرار والجزم بوجود تعددية حزبية.

– ضعف الارتباط بين النتائج المحصل عليها في الاستحقاقات المختلفة للأحزاب مهما كان توجهها السياسي والتكفل بالمسألة الاجتماعية.(الجمعي النوي: أطروحة دكتوراه، 2009)

توظيف الدراسة:

إن الدراسة الحالية تعتبر جزءا من هذه الدراسة حيث أن هذه الأخيرة تناولت المسألة الاجتماعية ككل أي بما تتضمنه من مشكلات وقضايا اجتماعية مطروحة في برامج الأحزاب السياسية وتتشارك هذه الدراسة مع هذه الدراسة في كونها اعتمدت على وثيقة البرنامج السياسي في عملية التحليل ولكن تختلف عنها في أن الدراسة الحالية استعملت تحليل المضمون كأسلوب في المنهج الوصفي أما هذه الدراسة فقد استخدمت تحليل المضمون كأداة مساعدة على التحليل، وتساعد هذه الدراسة في فهم أبعاد البحث وكيفية بناء عملية التحليل وكذلك تكون مرجعا في الجانب النظري.

2/ الدراسة الثانية:

– هي عبارة عن مداخلة منشورة في دفاتر المخبر العدد الأول ديسمبر 2005 عرضت في الملتقى الدولي الثاني المنظم بالتعاون مع قسمي علم الاجتماع وعلم النفس تحت عنوان: العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة.

جاءت هذه المداخلة تحمل عنوان: "النظام التربوي في برامج الأحزاب السياسية –دراسة تطبيقية على برامج المترشحين للانتخابات الرئاسية 8أفريل 2004"، قامت بها الباحثة سعاد بن ققة مع الأستاذ عبد الرحمن برقوق.

انطلق الباحثان في الإشكالية من أهمية المكانة التي يشغلها النظام التربوي في العالم على العموم والجزائر على الخصوص وتحدثا عن أن مهمة الدفاع عن النظام التربوي وتجديده قد تبنتها واجهات اجتماعية متعددة ذكرا منها وسائل الإعلام المرئية والسمعية والمكتوبة،... وقد تأتي في قالب سياسي تتضمنه برامج الأحزاب السياسية فانحصرت مشكلة البحث حول سؤالين مهمين :

– ما حجم اهتمام برامج المترشحين للانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 بالمنظومة التربوية؟

– ماهي الجوانب الخاصة بالمنظومة التربوية التي نالت اهتمام برامج المترشحين للانتخابات الرئاسية؟

أما أهم المفاهيم التي ارتكزت الدراسة عليها فهي كالآتي: مفهوم النظام، مفهوم التربية، مفهوم النظام التربوي.

وقد وضع الباحثان هدفين رئيسيين عملا على تحقيقهما في موضوع البحث وهما:

– وصف وتحليل اهتمام برامج المترشحين للانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 بالمنظومة التربوية على اعتبار أنها الطبقة السياسية الفاعلة في صناعة القرار من أجل تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة إلى ذلك تشكل برامج المترشحين خاصة البرنامج الفائز الواقع المستقبلي المفترض للمنظومة التربوية.

– الوصول إلى جملة من الاقتراحات بغرض تفعيل دور المنظومة التربوية في ظل التحديات العولمية الراهنة لمواكبة عجلة التقدم.

منهج الدراسة:

اندرج هذا الموضوع البحثي ضمن الدراسات الوصفية التحليلية من حيث مؤشرات حجم الاهتمام ومجاله، معتمدين على العرض الكمي ثم الكيفي للبيانات المتوفرة من خلال منهج تحليل المضمون والذي طبق على بعض المترشحين للانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة.

مجتمع الدراسة:

قامت الدراسة بالحصر الشامل لجميع برامج المترشحين للانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 نظرا لقلة عدد المترشحين، إلا أن الباحثين لم يتمكنا من الحصول على برنامج المترشح سعيد سعدي.

نتائج الدراسة:

من خلال جدولة اهتمامات كل مترشح بمسألة المنظومة التربوية ضمن برنامجه الانتخابي، خلصت الدراسة إلى أن برنامج المترشح " علي بن فليس" أولى عناية واهتمام اكبر، يليه برنامج المترشح "عبد العزيز بوتفليقة" ثم يليهما برنامجي المترشحين "عبد الله جاب الله" و "علي فوزي رباعين" وأخيرا برنامج المترشحة "لويزة حنون" وما يبرز ذلك توجهات كل حزب وإيديولوجيته المنعكسة في جدولة اهتمامه بالمسألة التربوية الرسمية.

وقد انتهت هذه الدراسة بجملة من الاقتراحات بهدف إدراجها ضمن إصلاحات النظام التربوي لمواكبة تحديات العولمة.

توظيف الدراسة

إن هذا البحث يتخذ من هذه الدراسة منطلقا لكونها تتقارب معه كثيرا في جملة من النقاط ويمكن القول عنها أنها مطابقة تقريبا للدراسة الحالية حيث تتشابه معها في كونها درست جانبا واحد من القضايا المجتمعية ألا وهي القضية التربوية التي تعتبر قضية جزئية ضمن القضايا الكبرى، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النقاط يمكن اعتمادها في الجانب الميداني ويظهر ذلك جليا في فصل الإجراءات المنهجية للدراسة.(سعاد بن قفة، عبد الرحمن برقوق: 2005، ص226/216)

المحور الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: المنهج والأدوات المستخدمة

أ/ منهج الدراسة:

إن عملية اختيار المنهج المناسب في الدراسات الاجتماعية تعد أمرا حساسا وغاية في الأهمية، كون المنهج هو الطريق الذي يرسمه الباحث والذي سوف يسير عليه طوال فترة الدراسة من أجل الوصول للإجابة على إشكالية البحث وتفسير الظواهر التي تحدث في الواقع، وتتميز العلوم الاجتماعية بتعدد مناهجها وتنوعها بحيث تفتح أمام الباحث أبواب واسعة من اجل اختيار دقيق للمنهج المناسب لموضوع بحثه، حيث يقول أحد الباحثين الاجتماعيين في هذا الصدد أن المنهج "طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها، وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها، فالمنهج فن تنظيم الأفكار، سواء للكشف عن حقيقة غير معلومة لنا أو لإثبات حقيقة نعرفها، وتختلف المناهج باختلاف موضوع البحث نفسه، وباختلاف الباحثين وقدراتهم، وعموما فإن المناهج الأساسية المستخدمة في البحث العلمي أربعة هي:

- المنهج التجريبي لدراسة الظاهرة
- المنهج الوصفي لوصف الظاهرة
- المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة
- المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية للدراسة والتطبيق. (محمد الصاوي وآخرون: 1992، ص27)

في حين أنه هناك مناهج أخرى عديدة لم يتم ذكرها ولكنها كذلك مهمة ومستعملة من طرف الباحثين.

وقد اندرج هذا البحث ضمن الدراسات والبحوث الوصفية التحليلية كونه يصف الظاهرة التربوية موضوع الدراسة من خلال تحليل مضامين البرامج الخاصة بالأحزاب السياسية المتعلقة بالجانب التربوي التعليمي وهي " البحوث التي تهدف إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا أو كميا، كما تقوم بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية وتحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل وباختصار فهي تهتم بماضي الظواهر وحاضرها ومستقبلها..." (عبد المجيد إبراهيم: 2000، ص40)

وعلى هذا الأساس تعتمد الدراسة المنهج الوصفي الذي يعرف على انه "المنهج الذي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره" (ربحي مصطفى عليان وآخرون: 2000، ص43)

والمنهج الوصفي "يشتمل على مجموعة من أساليب البحث العلمي التي تستخدم من قبل الباحثين أهمها:

أ- طريقة المسح الاجتماعي

ب- طريقة دراسة الحالة

ت- طريقة تحليل المضمون

ويقوم هذا الأخير على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله." (ربحي مصطفى عليان وآخرون:نفس المرجع ، ص48)

واعتمد البحث أسلوب تحليل المضمون كونه الأسلوب الأنسب للدراسات التي تعتمد على تحليل كمي وكيفي لوثائق معينة من أجل فهم ظاهرة ما، " ويقوم هذا الأسلوب على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله، وعادة يتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا بحيث تساعد هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص..."(ربحي مصطفى عليان وآخرون: مرجع سابق، ص448) كما يعرف تحليل المضمون بأنه "أسلوب للبحث يهدف للوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال... والاتصال يعني كل المعاني التي يعبر عنها بالرموز المختلفة، كالكلمة أو الصوت أو الصورة، ويهدف الاتصال إلى الإجابة عن أسئلة مثل: من الذي يقول؟ ولمن؟ وكيف يقول؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك؟" (علي غربي:2009، ص89) وقد ركز هذا البحث على التحليل الكيفي للدراسة بصفة أساسية مع استعمال لغة الأرقام أو التحليل الكمي، حيث أن أسلوب التحليل الكيفي " يشيع بين الكتاب والأدباء والنقاد وبعض التربويين وعلماء النفس الذين يحللون المذكرات الشخصية وغيرها ... وقد يتبادر إلى ذهن بعض الباحثين أن التحليل الكيفي للمحتوى مجرد

سرد لمعلومات متناثرة في ثنايا هذا المحتوى دون منهجية تحكمه أو ضوابط يسير عليها، ولعل السبب في مثل هذا الظن أن التحليل الكيفي يخلو من الرقم...والرقم كما يقال لغة العلم، والواقع غير ذلك... إذ أن أي شكل من أشكال تحديد مادة علمية لا يطلق عليه مصطلح تحليل المحتوى إلا إذا اتبع منهجية علمية واضحة. وعلى الباحث أن يحدد هذه المنهجية بشكل واضح يزول معه اللبس ويختفي معه الظن بعشوائية التحليل وخلوه من المنهج" (رشدي أحمد طعيمة:2004، ص437-440) أما تحليل المحتوى كميا فيتم " بالخروج بأرقام ترصد الواقع وتصف الظواهر إحصائيا دون التدخل في تفسير هذه الأرقام، ثم إتباع الرصد الكمي بتحليل كيفي يقرأ الباحث من خلاله ما بين السطور، وتنقسم مثل هذه الدراسات إلى قسمين، قسم للتحليل الكمي فقط ثم قسم للتفسير يتدخل الباحث فيه ما شاء له أن يتدخل، المهم في الأمر هنا هو أن يشعر القارئ أنه أمام عملين أحدهما موضوعي مجرد لا دخل للباحث فيه والثاني تفسيري قد يشتمل على انطباعات ذاتية." (رشدي أحمد طعيمة: المرجع نفسه، ص433)

ب/ الأدوات المستخدمة في الدراسة:

1/ استمارة التحليل:

" هي عبارة عن بطاقة فنية يدونها الباحث بصفة مختصرة يطرح فيها الباحث عنوان البحث والسؤال الجوهري له وتوضيح استعمال تحليل المحتوى كما تضم هذه الاستمارة ما يريده الباحث من الأساتذة المثبتين – إذا عرضها للتحكيم- " (يوسف تمار: 2007، ص97) واتباع الباحث لهذه الخطوة يكسب التحليل دقة وشفافية أكثر ويختصر الوقت أمام الباحث الذي يقوم بتصميم هيكلها العام ليشمل الخطوات التالية:

- البيانات الأولية عن الصحيفة: مثل رقم العدد، تاريخه، وعدد صفحاته.
- فئات التحليل
- وحدات التحليل وهي نفسها وحدات العد في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد والتسجيل
- وحدات القياس في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد والقياس مثل قياس المساحة أو الزمن
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكمية التي لايسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميا.

وتعتبر بعد ذلك الجداول التفريغية جزءا مكملا لاستمارة التحليل، بحيث تختص الاستمارة الواحدة بوثيقة واحدة من وثائق التحليل وتضم بياناتها الكمية" (بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: 2012، ص70)

و قد استعانت الدراسة الحالية باستمارة التحليل من أجل تسهيل عملية جمع البيانات من كل برنامج على حدى واستمارة تحليل المضمون تختلف تماما عن الاستمارة المستخدمة في المناهج الأخرى التي تعتمد على أسئلة الدراسة في حين أن هذه الاستمارة تعتمد محاورها على فئات التحليل التي اختارها الباحث للإجابة على إشكالية الدراسة وقد قسمت محاورها إلى قسمين رئيسيين القسم الأول: تحت عنوان معلومات عامة عن الوثيقة أما القسم الثاني تحت عنوان: تقسيم الوثيقة وإحصائها كيفيا وكميا وينقسم بدوره إلى قسمين فرعيين هما: فئات التحليل التي اشتملت على الجزء الأكبر من الاستمارة ووحدات التحليل التي تم الاستعانة بها لإعطاء بعد كمي للتحليل وتم عرض الاستمارة للتحكيم وبناءا على الملاحظات التي استفادت منها الدراسة تم تعديل مضمون الاستمارة.

2/ المقابلة:

المقابلة عبارة عن "محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث ليعرفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومن الأهداف الأساسية للمقابلة الحصول على البيانات التي يريدها الباحث ولتي تخدم مجى بحثه." (محمد عبيدات:1999،ص69) لقد أدرجت أداة المقابلة في هذه الدراسة كأداة مساعدة للحصول على البيانات تحديدا المقابلة المقننة أو المبرمجة وهي التي تكون أسئلتها محددة مسبقا ومتسلسلة ، لكي تساعد في عملية التحليل، وهذه الأسئلة موجهة لممّثل عن كل حزب سياسي من الأحزاب السياسية الجزائرية المقصودة والمختارة في العينة حيث راعت الدراسة الحالية في كل ممثّل أن يكون ذا مسؤولية رفيعة في هيكلة الحزب مما يجعله من المطلعين على البرنامج السياسي وأهدافه، وتتميز أسئلة المقابلة المطروحة بأنها غير موحّدة أي تختلف من حزب لآخر وهذا راجع لكون محتوى البرنامج السياسي لكل حزب هو الذي يتحكم في نوعية الأسئلة المطروحة.

ثانيا: عينة الدراسة

أ/ اختيار العينة وتحديدها:

إن العينة عبارة عن مجموعة جزئية من الأفراد والمشاهدات أو الظواهر التي تشكل مجتمع الدراسة الأصلي، فبدلا من إجراء البحث أو الدراسة على كامل مفردات المجتمع يتم اختيار جزء من تلك المفردات بطريقة معينة" (محمد عبيدات وآخرون:مرجع سبق ذكره،ص97) وقد اتجهت إشكالية الدراسة الحالية إلى البحث في قضية المدرسة الجزائرية وكيف تعالجها الأحزاب السياسية في الجزائر ضمن برامجها السياسية الرسمية فتكون العينة التي تم الاعتماد عليها في جمع المعطيات هي بعض الأحزاب السياسية الجزائرية وقبل التطرق إلى تفاصيل اختيار العينة يتم التعرض إلى تفاصيل تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر حسب القانون العضوي الجديد، حيث انه تم تعديل قانون الأحزاب السياسية في الجزائر عدة مرات منذ سنة 1989 أين اعتمدت التعددية الحزبية وكان آخر هذه التعديلات قد نشر في الجريدة الرسمية تحت العدد2 الموافق لـ 15 يناير 2012 وأهم تعديل قانوني صدر فيه هو إعطاء نسبة تمثيلية للنساء في الجهاز التنفيذي للحزب والسماح لهن بالترشح لشغل مناصب سياسية، ويخضع قانون تأسيس حزب سياسي في الجزائر إلى الإجراءات القانونية التالية:

حيث يتم التصريح بتأسيس حزب سياسي بإيداع ملف لدى وزارة الداخلية، ويترتب على هذا الإيداع وجوب تسليم وصل إيداع التصريح بعد التحقق الحضوري من وثائق الملف.

يشتمل هذا الملف المذكور على ما يأتي:

- طلب تأسيس حزب سياسي يوقعه ثلاثة (3) أعضاء مؤسسين، يذكر فيه اسم وعنوان مقر الحزب السياسي وكذا عناوين المقرات المحلية إن وجدت.
- تعهد مكتوب يوقعه عضوان (2) مؤسسان على الأقل عن كل ولاية، منبثقة ربع (4/1) ولايات الوطن على الأقل ويتضمن هذا التعهد ما يأتي:
  - احترام أحكام الدستور والقوانين المعمول بها

- عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي في الأجل المنصوص عليه في المادة 24[1]
- مشروع القانون الأساسي للحزب في ثلاث (3) نسخ
- مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي
- مستخرجات من عقود ميلاد الأعضاء المؤسسين
- مستخرجات من صحيفة السوابق القضائية رقم 3 للأعضاء المؤسسين
- شهادات الجنسية للأعضاء المؤسسين
- شهادات إقامة الأعضاء المؤسسين.[2]

الملاحظ هنا أن البرنامج السياسي يتم وضعه في ملف التعهد ولكن يكون مشروعا مبدئيا أي مجرد خطوط عريضة للبرنامج الذي سوف يتم مناقشته في المؤتمر التأسيسي للحزب في حين أن القانون الأساسي يتم دفعه للوزارة كاملا في ثلاث نسخ وهذا مايدل على أن القانون الأساسي لايتم مناقشة بنوده بصفة تفصيلية في المؤتمر بل يوضع فقط للمصادقة عليه من طرف المؤتمرين خاصة وأنه هناك نموذج للقانون الاساسي تضعه الوزارة في متناول المؤسسين الجدد، في حين أن وثيقة النظام الداخلي لايتم وضعها في الوزارة إلا بعد المؤتمر التأسيسي.

بعد وضع ملف طلب التصريح بتأسيس حزب لدى وزارة الداخلية يتم دراسته والتأكد من أنه خاضع للشروط المنصوص عليها ليتم بعدها التصريح للأعضاء المؤسسين بعقد المؤتمر التأسيسي ثم يتم بعدها استخراج قرار اعتماد الحزب والذي يتم كما يلي:

"يفوض المؤتمر التأسيسي صراحة على إثر انعقاده عضوا من اعضائه يقوم خلال الثلاثين يوما التي تليه بإيداع ملف طلب الاعتماد لدى الوزير المكلف بالداخلية، مقابل تسليم وصل إيداع حالا.

يتكون ملف طلب الاعتماد من الوثائق التالية:

- طلب خطي للاعتماد
- نسخة من محضر عقد المؤتمر التأسيسي

[1] - يعقد الأعضاء المؤسسون مؤتمرهم التأسيسي خلال أجل أقصاه سنة (1) واحدة ابتداءا من إشهار الترخيص المنصوص عليه في المادة 21 (يرخص الوزير المكلف بالداخلية للحزب السياسي بعقد مؤتمره التأسيسي بعد مراقبة مطابقة وثائق الملف مع أحكام هذا القانون العضوي، ويبلغه للأعضاء المؤسسين) في يوميتين إعلاميتين وطنيتين.

[2] - المواد 18 و19 من القانون العضوي المؤرخ في 15 يناير 2012م

- القانون الأساسي للحزب السياسي في ثلاث (3) نسخ
- برنامج الحزب السياسي في ثلاث (3) نسخ
- قائمة أعضاء الهيئات القيادية المنتخبين قانونا مرفقة بالوثائق المنصوص عليها في المادة 17 من هذا القانون العضوي
- النظام الداخلي للحزب."[3]

وتتم الإشارة هنا إلى أن البرنامج السياسي يتم التفصيل فيه ورسمه بصفة نهائية في مداولات المؤتمر التأسيسي للحزب، وكذلك الأمر بالنسبة للنظام الداخلي ليتم وضع البرنامج السياسي في ثلاث نسخ ضمن ملف طلب الاعتماد مع وثيقة النظام الداخلي.

ليتم بعدها النظر في ملف الاعتماد حيث أنه "للوزير المكلف بالداخلية أجل ستون يوما (60) للتأكد من مطابقة طلب الاعتماد مع أحكام هذا القانون العضوي ويمكنه خلال هذا الأجل، وبعد إجراء التدقيق اللازم، طلب استكمال الوثائق الناقصة و/أو استخلاف أي عضو في الهيئات القيادية لايستوفي الشروط التي ينص عليها القانون العضوي

يعتمد الحزب بقرار صادر عن الوزير المكلف بالداخلية ويبلغه إلى الهيئة القيادية للحزب السياسي وينشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية."[4]

وقد سبقت الإشارة في الجانب النظري تحديدا في الفصل الثاني، المحور الثاني الذي تحت عنوان "تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر" في عنصر الخريطة الحزبية في الجزائر عرض تقسيمات للأحزاب السياسية في الجزائر حسب بعض المهتمين بالجانب السياسي والباحثين فيه والتي كانت كالتالي:

- أحزاب يغلب عليها الطابع الإسلامي
- أحزاب يغلب عليها الطابع الوطني
- أحزاب يغلب عليها الطابع اللائكي

[3] - المواد 27 و28 من القانون العضوي المؤرخ في 15 يناير 2012
[4] - المواد 29 و31 من المرجع نفسه.

وكل من هذه التيارات يضم مجموعة معتبرة من الأحزاب السياسية، ولتعذر قيام هذه الدراسة بتناول وتحليل جميع برامج الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر، فقد تم اختيار حزب سياسي واحد عن كل تيار من التيارات الثلاثة من أصل أكثر من 60 حزب سياسي جزائري بعد سنة 2012 بطريقة **العينة الهدفية القصدية** وهي الأنسب لهذه الدراسة كون الأحزاب التي تم اختيارها تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص الهامة لموضوع الدراسة وقد وقع الاختيار على الأحزاب التالية:

1) حزب جبهة التحرير الوطني : وهو محسوب على الأحزاب التي يغلب عليها الطابع الوطني.

2) حزب حركة مجتمع السلم: وهو محسوب على الأحزاب التي يغلب عليها الطابع الإسلامي.

3) حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: وهو محسوب على الأحزاب التي يغلب عليها الطابع اللائكي.

ب/ أسباب اختيار العينة

إن اختيار الدراسة الحالية لهذه الأحزاب السياسية بالذات دون غيرها عن كل تيار راجع إلى عدة أسباب نذكر منها أنه:

- تعتبر هذه الأحزاب الأقدم من نوعها من حيث الظهور في الميدان السياسي.

- لهذه الأحزاب تجارب كبيرة ومشاركات كثيرة في الانتخابات الرئاسية، التشريعية والمحلية، فمثلا حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم وقد تأسس في سنة 1954 وقاد الجزائر حتى سنة 1989 أين تم فتح الأبواب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة وسياسته التربوية هي التي طبقت في الجزائر لفترة معتبرة وحزب حركة مجتمع السلم تأسس في سنة 1989 وكذلك الأمر بالنسبة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي تأسس بدوره سنة 1989.

- تبلور شخصية هذه الأحزاب من خلال التجارب المتكررة وحضورها في مختلف المناسبات الإصلاحية التي تدعو إليها الدولة في فترات متعددة منذ تأسيسها.

- انتشارها الواسع في جميع ولايات الوطن من خلال المكاتب الولائية لهذه الأحزاب ومكاتب نوابها ومقرات المداومة لمناضليها...الخ

– ويرجع كذلك صغر حجم العينة إلى صعوبة التحصل على البرامج السياسية على أساس أن هذه البرامج لا تتوفر إلا في أيام الانتخابات وإذا توفرت فهي برامج ولائية أو محلية.

ثالثا/ مرحلة اختيار الوثيقة:

إن مصطلح الوثيقة متداول كثيرا في البحوث التي تعتمد أسلوب تحليل المضمون لهذا لابد من إعطاء مفهوم لهذا المصطلح حيث يعرفها كل من ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم بأنها: "مادة توفر معلومات وإرشادات وهي الوعاء المادي للمعرفة وللذاكرة الإنسانية، وتوجد أنواع كثيرة من الوثائق، ولابد لخبير المعلومات أن يجيد معرفة خواصها وتحديد نوعها حتى يجري عليها المعالجة المناسبة ويستعملها الاستعمال المناسب... ولكي يصبح إنتاج معين وثيقة صالحة للإعلام ولنقل المعلومات لابد أن تتوافر فيه بعض الشروط الأساسية التي منها:

- أن يكون هذا الإنتاج أصيلا، وأن يمكن التثبت من أصله (مؤلفه، مصدره، تاريخه)
- أن يكون موثوقا به ويمكن اعتماده ويمكن كذلك التأكد من صحة المعلومات التي وردت به.
- أن يكون الوصول إليه على قدر الإمكان متيسرا، أي أن يمكن تحديد موقعه، والحصول عليه عن طريق الإعارة أو الاقتناء أو النسخ بصورة قانونية، بمعنى آخر أن يمكن على الأقل إتاحة الوصول إليه لجمهور معين.

وتصدر بعض الوثائق مرة واحدة، بينما تصدر وثائق أخرى في مجموعات وبشكل دوري مثل المجلات والصحف، والتقارير الدورية، وهناك الوثائق المنشورة التي تعرض في الأسواق التجارية ويمكن أن يقتنيها كل من يرغب في ذلك، والوثائق الغير منشورة التي لاتعرض في الأسواق التجارية ويتم توزيعها بأعداد محدودة أو لا يتم توزيعها إطلاقا." (ربحي مصطفى عليان، وآخرون: مرجع سابق، ص120/119)

وتعد مرحلة اختيار الوثائق محل التحليل وحصرها في البحوث أو الدراسات الوصفية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للباحثين خاصة وأن الميدان الذي يستندون إليه في جمع المعطيات هو عبارة عن وثائق صامتة سواء كانت: صحفا، أو مجلات، أو برامج دراسية أو برامج سياسية... تعتمد بالدرجة الأولى على مدى قدرتهم على التحكم في الوثيقة وإتقانهم لطريقة تحليل المضمون وهذه الدراسة من بين الدراسات التي تتعامل مع الوثائق الصامتة في جمع البيانات ومعالجتها حيث ستحاول البحث في قضية المدرسة الجزائرية وكيف عالجتها الأحزاب السياسية في برامجها الرسمية.

فالأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات رسمية تحكمها مجموعة من القواعد التنظيمية والتي وردت في مختلف القوانين العضوية التي تصدرها الدولة الجزائرية فيما يخص الأحزاب السياسية، تتجسد هذه القواعد في عدد من اللوائح التي تصدرها هذه الأحزاب إبان تأسيسها أهمها وأكثرها شيوعا هي: القانون الأساسي/ النظام الداخلي/ البرنامج السياسي الذي يعتبر هو الوثيقة محل الدراسة والتحليل في بحثنا هذا بالإضافة إلى نشريات أخرى تدخل ضمن اجتهادات المؤسسة الحزبية.

وفيما يلي يتم عطاء تعريف لكل وثيقة على حدى حسب ما ورد في القانون العضوي لسنة 2012:

القانون الأساسي: لقد تم التطرق إلى تعريف القانون الأساسي للحزب في القانون العضوي حيث يصادق المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي على قانونه الأساسي، وينبغي أن يحدد وجوبا "ما يأتي:

- تشكيلة هيئة المداولة وطريقة انتخابها وصلاحياتها
- تشكيلة الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها وصلاحياتها
- أسس الحزب السياسي وأهدافه في ظل احترام الدستور وأحكام هذا القانون العضوي والتشريع الساري المفعول،
- التنظيم الداخلي للحزب،
- إجراءات الحل الإرادي للحزب السياسي،
- الأحكام المالية،
- ينص القانون الأساسي على أن تتضمن هيئة المداولة والهيئة التنفيذية للحزب من بين أعضائها نسبة ممثلة من المناضلات،
- يفوض المؤتمر التأسيسي صراحة من يوكله بإيداع القانون الأساسي بوزارة الداخلية،
- يوضع نموذج من القانون الأساسي النموذجي تحت التصرف على مستوى إدارة وزارة الداخلية.

وكل تعديل للقانون الأساسي أو النظام الداخلي للحزب يكون محل تبليغ لوزارة الداخلية في أجل أقصاه 30 ثلاثين يوما من اجل اعتمادها."[5]

[5] - المواد 35 و36 القانون العضوي مرجع سابق.

فالقانون الأساسي يتضمن في بنوده هيكلة الحزب التنظيمية وكيفية انتخابها وأهداف الحزب وأسسه والأحكام المالية، والحزب ملزم باحترام هذا القانون طيلة وجوده في الساحة السياسية.

النظام الداخلي: يحدد النظام الداخلي للحزب السياسي حقوق المنخرطين وواجباتهم وكذا الكيفيات والقواعد والإجراءات المتعلقة باجتماعات الدورات العادية وغير العادية والاجتماعات الدورية والهيئات. طبقا للمادة 43 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

البرنامج السياسي: هو الوثيقة محل الدراسة ويمكن تعريفه على أنه عبارة عن سياسة عامة يطرحها الحزب فيما يخص الإشكالات المطروحة داخل المجتمع يتم حصرها وطرحها في شكل مشاريع أوراق من أجل المصادقة عليها من طرف المؤتمرين في أشغال المؤتمر التأسيسي لأي حزب حصل على الاعتماد، حيث يكون في البداية ضمن طلب التصريح بتأسيس حزب سياسي على شكل مشروع تمهيدي (يتوفر على خطوط عريضة) ثم بعد المؤتمر التأسيسي يتم المصادقة عليه بحيث يتم التفصيل نوعا ما في تلك الخطوط العريضة ليدخل في ملف طلب اعتماد الحزب في ثلاث نسخ، ولم تخصص أي مادة في القانون العضوي للتحدث عن محتوى البرنامج ولا حتى عن وجود نموذج للسير عليه كما هو الحال بالنسبة للقانون الأساسي.

كما يمكن للحزب السياسي في إطار احترام هذه القانون العضوي والتشريع المعمول به، إصدار نشريات إعلامية أو مجلات.[6]

فهذه الوثائق هي وثائق رسمية تدخل في تأسيس أي حزب مهما كان توجهه المهم أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون العضوي، في حين أن الحزب يمكنه أن يجتهد في إصدار مناشير أخرى يراها مناسبة وتخدم فكرته دون أي مانع قانوني بشرط احترام ما ينص عليه القانون الأخير.

** وقد وقع اختيارنا على البرامج السياسية المعدلة في آخر مؤتمر للأحزاب السياسية محل الدراسة حيث تم اختيار البرامج الصادرة بعد المؤتمر الأخير لكل حزب أثناء إجراء الدراسة الحالية كالآتي:

- البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي صدر بعد المؤتمر الذي أجري أيام 21.20.19 /2010/03 الذي تم الحصول على نسخة مطبوعة منه.

[6] - المادة 47 المرجع نفسه.

- البرنامج السياسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي صدر بعد المؤتمر الرابع الذي أجري أيام: 2012/03/10.9.8. والذي تم الحصول على نسخة مطبوعة منه.
- البرنامج السياسي لحزب حركة مجتمع السلم الذي صدر بعد المؤتمر الخامس الذي عقد في: 2013/05/4.3 والذي تم الحصول عليه من الموقع الرسمي الإلكتروني لحركة مجتمع السلم. Hms.net واستخراج نسخة وطبعها لتسهيل عملية التحليل.

ثالثا:تحديد فئات التحليل المعتمدة

انطلاقا من تساؤلات الدراسة التي يسعى الباحث من خلال تحليل البيانات للإجابة عليها تم وضع فئات الدراسة ووحداتها التي سوف يتمركز التحليل حولها وهذه الخطوة جاءت " لتسهيل التحليل وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول وعليه تسعى عملية وضع الفئات catégorisation إلى تنظيم وفي نفس الإطار أشياء أو أشخاص من نفس الطبيعة، وهي تهدف إلى تقسيم المحتوى إلى منظومة من الأفكار والتي لها علاقة مباشرة بإشكالية وأهداف الدراسة ...." (يوسف تمار: 2007، ص42) ويقصد بفئة التحليل أيضا:" category مجموعة من الكلمات ذات معنى متشابه أو تضمينات مشتركة، وتعرف أيضا بأنها العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها (كلمة أو موضوع أو قيم...الخ) والتي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها. وتصنف على أساسها." (رشدي أحمد طعيمة:مرجع سبق ذكره، ص272) كما تعتبر مرحلة تحديد فئات التحليل مرحلة مهمة في أداة تحليل المضمون بحيث انه من الصعوبة اخذ مضمون وثيقة ما بصفة كلية والتعامل معه دون تجزيئه إلى أفكار ومواضيع لإعطاء مصداقية أكبر للنتائج المتحصل عليها، وتقسيم المحتوى إلى فئات فقط لا يلبي الحاجة الكمية للمضمون لهذا تم إدراج وحدات التحليل وهي عبارة عن: " مقطع محدد من رسالة أو مجموعة من الرسائل ممثلة لنفس خصائص وطبيعة الفئة بمعنى آخر الوحدة في أبسط معانيها هي الشيء الذي نقوم بحسابه فعلا، واختيار إحداها أو مجموعة منها لايكون اعتباطيا بل تتحكم فيه طبيعة الإشكالية والفرضيات التي ينطلق منها الباحث، ومرتبطة أيضا بطبيعة المضمون المراد تحليله، مضمون مكتوب، سمعي-بصري، رسوم.... كما ترتبط بالفئة أو الفئات المختارة، لأن حساب الوحدات وتكرارها يعني في نهاية المطاف حساب الفئة وطبيعتها واتجاهها." (يوسف تمار: نفس المرجع، ص83)

وقد تم اعتمدت هذه الدراسة على فئات التحليل ووحدات التحليل حيث تم اختيار فئتين رئيسيتين كبيرتين بالنسبة لفئات التحليل هما فئات الشكل وفئات المضمون وتم تقسيم كل منهما إلى فئات رئيسية والتي بدورها تنقسم إلى فئات فرعية تم اختيار كل منها على حسب ما يخدم البحث ويساعد على إيجاد إجابة واضحة لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، أما بالنسبة لوحدات التحليل فقد تم اختيار وحدة الكلمة فقط دون غيرها وهذا راجع إلى كون الوثائق مضمون الدراسة (البرنامج السياسي) لا تصدر في أعداد مثل الصحف والمجلات كما أن مضمون التحليل هو مضمون جزئي إلى جانب مواضيع أخرى في البرنامج السياسي الكلي.

أولا:فئات الشكل

وهي الفئات التي تساعد على معرفة حجم اهتمام الأحزاب السياسية بالظاهرة التربوية، ويمكن القول أنها تساعد على الإجابة على التساؤل التالي وهو: كيف قيل؟ أو كيف تم إيصال توجهات الأحزاب السياسية في برنامجها السياسي نحو المدرسة الجزائرية؟ ويتم الكشف عليها من خلال الفئات التالية:

أ/ فئة موقع الموضوع:

ويقصد بهذه الفئة ترتيب الموضوع محل الدراسة من بين الموضوعات الأخرى المتناولة في البرنامج، فالموقع له تأثير كبير على القارئ (تم اعتبار الناخب قارئ لأنه مازال في مرحلة التعرف على الأحزاب قبل الانتقال إلى مرحلة الاختيار) فالصفحة الأولى مثلا لها أكثر احتمالات الاطلاع من طرف القارئ والصفحة الأخيرة كذلك واحتلال الموضوع لبداية الصفحة أيضا مهم أكثر من كونه في آخر الصفحة وغيرها كثير وكل هذا يساهم في إعطاء أهمية كبيرة للموضوع ويطبع في نفسية القارئ مدى اهتمام الأحزاب السياسية في برامجها بموضع التربية والتعليم وتندرج تحت هذه الفئة، الفئات الفرعية التالية:

1- ضمن صفحات البرنامج

2- وثيقة خاصة منفصلة عن البرنامج

ب/ فئة المساحة: يقصد بها المجال الذي شغله الموضوع محل الدراسة في محتوى البرنامج السياسي حيث انه كلما زادت المساحة المخصصة لعرض الموضوع وزاد التفصيل فيه أكثر كلما فهم القارئ مدى أهمية الموضوع المطروح و زاد احتمال اقتناعه أكثر بالمحتوى والعكس صحيح، وتشتمل على فئتين فرعيتين هما:

- **فئة طول الفقرة:** ويكشف عليها من خلال عدد الفقرات الجزئية والنقاط التي تناولت موضوع الدراسة وتبرز لنا أهمية موضوع التربية والتعليم وكل ما يتعلق به.

- فئة ترتيب الموضوع من حيث المساحة: تساعدنا هذه الفئة الفرعية على معرفة ترتيب الموضوع من حيث المساحة مقارنة بالمواضيع الأخرى لمعرفة مدى أهميته في البرنامج السياسي أو بالأحرى مرتبته من حيث الأهمية.

ج/ فئة وسائط توصيل المضمون: وتهتم هذه الفئة بالعناوين وتتضمن ثلاث فئات فرعية:

– **فئة العنوان:** وندرس في هذه الفئة طبيعة العنوان هل هناك فقط عنوان رئيسي واحد أم هناك عناوين فرعية هل جاء العنوان في شكل محور أم مجرد عنوان في محور، هل جاء على شكل سؤال، هل جاء جزء من الموضوع تحت عنوان آخر...الخ

– **الصياغة اللغوية للعنوان:** هذه الفئة الفرعية تهتم بمعرفة هل جاء العنوان في كلمة واحدة معبرة أم جاء في جملة أو كلمات معبرة عن الموضوع ..

د/ فئة اللغة المستخدمة:

من المؤكد أن اللغة المستخدمة في توصيل المضمون هي بالغة الأهمية كونها الواصل بين المرسل والمستقبل ومادام جمهور الأحزاب السياسية هو جمهور متنوع المستوى، حيث منهم المتعلم ذو المستوى العالي والمتعلم ذو المستوى المتوسط والمتعلم ذو المستوى الضعيف والأمي الذي لا يملك أي مستوى تعليمي، ومنه فلابد أن تراعي الأحزاب السياسية هذه الفوارق من اجل إيصال الأفكار التي تريدها للمتلقين، وتساعدنا هذه الفئة على معرفة مدى إحاطة الأحزاب ومراعاتهم للفوارق بين الأفراد و تندرج تحتها فئات فرعية هي:

– **فئة العربية الفصحى**

– **فئة العربية البسيطة**

– **فئة الفرنسية**

– **فئة المزيج بين اللغة العربية والفرنسية معا**

– **فئة اللغة العلمية و اللغة الأدبية**

ثانيا: فئات الموضوع:

إن هذه الفئة الكبيرة لا تقل اهمية على الفئة التي قبلها حيث تسعى فئات الموضوع للإجابة على السؤال الذي يقول: ماذا قيل؟ اي انها تهتم بمعرفة مجال الاهتمام، وقد تم اختيار هذه الفئات على حسب ما يخدم موضوع الدراسة ويساعد على الاجابة على تساؤلات الاشكالية فاندرجت في أربع فئات رئيسية كل فئة منها تحتوي على فئات فرعية وهي كالآتي:

– فئة المواضيع المطروحة:

هذه الفئة بالإجابة عن السؤال الآتي: على ما يدور المحتوى؟ ما هي المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى المراد دراسته ؟، وتعتبر هذه الفئة هي الركيزة الأساسية في التحليل لأنها تحمل في طياتها معالم الإجابة عن إشكالية الدراسة وهي الجزء الذي يظهر فيه مدى قدرة الباحث على التحليل والتفسير للبيانات والمعطيات التي تحصل عليها من المادة محل التحليل وقد تعددت المواضيع المطروحة حول المدرسة الجزائرية في البرنامج السياسي للأحزاب السياسية لذلك تم تقسيمها إلى فئات،كل فئة تهتم بجانب معين من الموضوع المدروس من أجل تسهيل عملية التحليل والحصول على أكثر عدد ممكن من التفسيرات لتسهيل عملية التحليل الكيفي فيما بعد، ويمكن الكشف عنها من خلال أربع فئات رئيسية تندرج تحت كل فئة منهم فئات فرعية وهي كالتالي:

1/ فئة رأس المال البشري:

حيث يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر التي تتكون منها المدرسة باعتبار العملية التربوية هي عملية إعطاء واستقبال تتم بين فاعلين أساسيين هما المرسل الذي هو الأستاذ او المعلم والمستقبل الذي هو التلميذ او الطالب وطبعا بوجود هيئة ادارية تعمل على ضمان استمرارية هذه العملية وتوفير كل الظروف الملائمة كي تتم على أكمل وجه أدرجت هذه الفئة من أجل معرفة وجهة نظر الأحزاب السياسية تجاه هؤلاء الفاعلين وماهي الإصلاحات التي تحملها لهم لذلك قسمت الى ثلاث فئات فرعية تمثلت في:

أ– فئة المعلمين والأساتذة:

ب– فئة التلاميذ والطلبة

ج– فئة الإداريين التربويين

2/ فئة الإمكانيات المادية:

تعتبر عملية التمويل من اهم الركائز التي تقوم عليها المدرسة فالحكومة دوما في كل سنة تخصص ميزانية معتبرة لقطاع التربية والتعليم ويستعمل هذه الاخير في شراء التجهيزات والوسائل المدرسية وتمويل النشاطات التربوية والترفيهية داخل المؤسسة التعليمية، فهل ترى الاحزاب ان الميزانية المخصصة كافية ام لابد من ان تأخذ الحكومة في اعتبارا ان الميزانية غير كافية ولابد من زيادتها؟ وهل الوسائل التي تستعمل في التدريس فعالة وتفي بالغرض الذي وجدت لأجله، ام انها قديمة ولا تساير التطورات الحالية وغير فعالة في ايصال المادة التعليمية؟، وقد خصصت الدراسة فئتين فرعيتين للكشف والإجابة عن هذه التساؤلات وهي:

أ– فئة المستحقات المالية

ب– فئة التجهيزات والوسائل المدرسية

3/ فئة الجانب البيداغوجي:

تهتم هذه الفئة بكل ما يهم ويخص سيرورة العملية التعليمية/ التعلمية ضبط الحصص التربوية تحديد البرامج والمقررات لجميع الأطوار ضبط الامتحانات والاختبارات، تحديد البيداغوجية المناسبة في التدريس... وغيرها

وتندرج تحته عدة فئات فرعية هي:

أ– فئة البرامج والمقررات

ب– فئة الكتاب المدرسي

ج– فئة طرائق التدريس والأطوار التعليمية

د– فئة اللغات

هـ– فئة الإصلاحات التربوية

4/ فئة الجانب التنظيمي:

ويقصد بالجانب التنظيمي مجموعة العمليات الوظيفية التي تمارس بغرض تنفيذ مهام مدرسية، والتنظيم طبعا أمر مهم في جميع الميادين لأنه الساهر على نجاح العملية التربوية من خلال تنظيم العلاقات بين الفاعلين داخل المدرسة وخارجها وقد تم اختيار فئتين فرعيتين للكشف عن هذه الفئة الرئيسية وهما:

وتندرج تحته فئتان رئيسيتان هما:

أ– فئة التنظيم الداخلي: أي كل ما يتعلق بسيرورة العملية التربوية مثل تنظيم العلاقة بين المدرس والمتمدرس وبين المدرسين والإداريين وغيرها

ب– فئة التنظيم الخارجي: ويقصد بها كل ما يتعلق بتنظيم العلاقات بين الجمعيات وبين المدرسة والاسرة والمدرسة و القطاع الخاص... وغيرها

– فئة الأهداف المتضمنة:

إن كل مضمون في أي وثيقة له أهداف يسعى إلى الوصول إليها وقد تكون هذه الأهداف مكشوفة وواضحة تحت عنوان واضح وقد تكون خفية غير مذكورة بل متضمنة يتم الكشف عنها من خلال التحليل المعمق للمادة المقصودة وتهدف هذه الفئة إلى معرفة الهدف أو الأهداف التي يريد المضمون محل الدراسة إبلاغها أو الوصول إليها، فالأحزاب السياسية تحمل رؤية مستقبلية للمدرسة الجزائرية ولكنها لا تبرز كل الأهداف المرجوة بصفة واضحة ومعلنة في برنامجها، لذلك يتم الكشف عليها من خلال تحليل مضمون محور التربية والتعليم. وتندرج تحتها الفئات التالية:

أ– التنشئة السياسية

ب– خلق مجتمع المستقبل

ج– ترقية التربية والتعليم

– فئة الجهات المستهدفة:

تساعدنا هذه الفئة في معرفة المقصود من محتوى البرنامج السياسي، وتسعى للاجابة على السؤال الذي يقول: هل محور التربية والتعليم موجه لفئة معينة دون غيرها ام هو موجه لعدة فئات في الجمهور العام؟ وهذا راجع لتنوع مستويات الجمهور ومكاناتهم الاجتماعية واهتماماتهم السياسية وقد اندرجت تحتها ست فئات فرعية وهي:

أ– السلطات العليا للدولة

ب– المتخصصون في ميدان التربية

ج– الأسرة

د– المجتمع.

–فئة العناوين ذات صلة:

تعرض هذه الفئة العناوين أو بالأحرى المحاور التي تم تناول موضوع الدراسة أو ماله صلة بالتربية ضمنها أو تم الإشارة إليه فيها، ويذكر فيها صياغة العنوان والمضمون الذي تناولته فيما يخص التربية والتعليم.

رابعا: تحديد وحدات التحليل المعتمدة

1- وحدات التسجيل:

أ- وحدة الكلمة:

"وتعتبر أصغر وحدات التحليل وقد تكون رمزا وقد تكون مصطلحا، وتستخدم الكلمة كوحدة للتحليل في مواقف مختلفة منها دراسة المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها تحديد مستوى السهولة أو الصعوبة للمادة المكتوبة أو ما يسمى اصطلاحا بالانقرائية..." (رشدي أحمد طعيمة: مرجع سابق، ص321) وقد وقع الاختيار على فئتين رئيسيتين هما: فئة المدرسة، وفئة السياسة واندرجت تحتهما وحدات صغرى هي:

1/ فئة المدرسة: اندرجت تحتها الوحدات التالية: مدرسة، تمدرس، تدريس، مدرسي، تربية، منظومة تربوية، تعليم، معلم، تلميذ،.....

2/ فئة السياسة: اندرجت تحتها الوحدات التالية: سياسة، دولة، سلطة، ديمقراطية،.... الخ

ملاحظة: لقد تم في فئة المدرسة إحصاء كل المفردات التي تم اختيارها والتي تدل على فئة المدرسة من جميع محاور البرامج السياسية محل الدراسة كون هذه الكلمات تخدم موضوع الدراسة مباشرة، أما فيما يخص فئة السياسة فقد أحصيت الكلمات التي تم اختيارها في هذه الفئة من محور المدرسة أو محور التربية فقط دون المحاور الأخرى، وذلك راجع إلى أنها تخدم موضوع الدراسة في بعض فئاته أما إذا استخرجت من المحاور الأخرى فإنه سوف يكون لها سياق آخر بعيد عن موضوع الدراسة ولا يخدمه في شيء.

2/ وحدات السياق:

إن إدراج وحدة الكلمة ورصد تكراراتها في المضمون المراد دراسته يعطي قيمة أكبر للموضوع ومصداقية لنتائج التحليل، ولكن الكلمة المستخرجة تبقى دائما غامضة ويمكن إعطاؤها أكثر من معنى حتى خارج نطاق موضوع الدراسة مما يسبب شرذمة لمعطيات الدراسة تصعب على صاحب الدراسة بذلك رسم حدود للموضوع، لهذا لابد من وضع الكلمة في سياقها الذي وردت فيه لأن هذه الخطوة تعطي الكلمة معنى أوضح وتكسب الموضوع مصداقية أوسع.

حيث تسمى هذه الخطوة سياق التحليل أو وحدة السياق وهي عبارة عن " مقطع من المضمون الذي يكبر مباشرة من حيث الحجم وحدة التسجيل، على سبيل المثال إذا اختار الباحث وحدة الكلمة فالجملة قد تشكل سياقها، وإذا اختار الفكرة قد تشكل الجملة سياقها، وإذا كانت الجملة فالفقرة قد تكون وحدة السياق وهكذا... بمعنى أن السياق أكبر من الوحدة مباشرة " (يوسف تمار: مرجع سابق، ص94) وبما أن الوحدة المختارة في عملية التحليل هي وحدة الكلمة فإن **السياق الذي سوف تدرس فيه وحدة الكلمة هو سياق الجملة** كونها أكبر من الكلمة مباشرة، حيث سيتم الاستدلال بجمل مقتبسة وردت فيها المفردة محل الدراسة من نص البرنامج أثناء عملية التحليل.

خلاصة:

من خلال المعالجة المنهجية لموضوع الدراسة تم رسم الخطى المنهجية التي سوف تسير عليها الدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة التي تبلورت في تساؤل رئيسي اندرجت تحته تساؤلات فرعية يعمل الباحث على الوصول إلى الإجابة عليها، كما بين أهمية الموضوع وأسباب اختياره والأهداف المرجوة من نتائجه محددا مفاهيم الدراسة والدراسات التي سبقت الباحث إلى الموضوع كل هذا جاء في المحور الأول أما المحور الثاني فقد ساعد على إنزال البحث والباحث من مرحلة التمهيد والتعريف بمشكلة البحث إلى مرحلة التخطيط للمسار الذي يسير وفقه الجانب التطبيقي من خلال تحديد منهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والفئات التي يتم وفقها جمع هذه البيانات وعينة البحث التي تمثلت في الأحزاب السياسية والوثيقة المعتمدة والتي هي كذلك البرنامج السياسي، ليتم بعد ذلك الانتقال إلى تطبيق هذه الخطة ضمن الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمدرسة والسياسة ومعالم التربية والتعليم في الجزائر

تمهيد

المحور الأول:المداخل النظرية في المدرسة والسياسة

أولا: المدخل الوظيفي

ثانيا: مدخل الماركسية المحدثة

ثالثا: المدخل الإسلامي

المحور الثاني: تطور المدرسة في الجزائر

أولا: التربية والتعليم أثناء الحكم العثماني

ثانيا: التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي

ثالثا: جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التربية والتعليم 1931

رابعا: الإصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية 1962-2003

خامسا: تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2003.

خلاصة

تمهيد

يحاول الكثير من الفاعلين في ميدان التربية والسياسة الترويج لفكرة 'بعد السياسة عن المدرسة واستقلالية المؤسسة التربوية عن النظام السياسي' متخذين من قدسية المدرسة وأهدافها التربوية السامية و فراغ مضامين المقررات من كل ما يشير إلى السياسة حجة لإثبات نظريتهم، وهذه الفكرة ساهمت في محدودية دور المدرسة وانغلاقها على الأنظمة المجتمعية الأخرى وترسّخت في العقل الباطن لكثير من الناس وأصبح لها مدافعون ومؤيدون عن وعي وعن غير وعي (وأكبر مثال على هذا ما حدث ويحدث في الجزائر من عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية وفكرة 'اتركوا السياسة لأصحابها' بالإضافة إلى التهم التي وجهت إلى المدرسة بإنتاجها للإرهاب في العشرية السوداء وغيرها).

فالنظام السياسي في العالم ككل يملك أجهزة متنوعة للسيطرة على الأفراد والحفاظ على جذوره، هناك من يحصرها في **أجهزة قمعية** وهي المؤسسات الأمنية (الجيش، الشرطة، القانون...) وتستعمل من أجل الضبط الاجتماعي والحفاظ على استقرار المجتمع، **وأجهزة إيديولوجية**، والتي تعمل على التربية وغرس القيم والأخلاق وأفكار الطبقة الحاكمة مثل المؤسسات الدينية والأسرة وأهمها وأكثرها حساسية المؤسسة التربوية –المدرسة– ومع التطورات الحاصلة وتوجه العالم إلى الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية أصبحت الأجهزة الإيديولوجية تؤثر على الفرد أكثر من القمعية لهذا كثر الحديث مؤخرا عن قضية التربية والتعليم.

والمدرسة الجزائرية بعد أكثر من خمسين سنة من الاستقلال مازالت قائمة ومتواصلة وخاضعة لمجموعة من الإصلاحات من اجل جعلها تتواكب والتطورات الداخلة على الساحة العالمية .

يتم في هذا الفصل عرض مبحثين الأول يتحدث عن الإطار النظري للمدرسة والسياسة حيث تم فيه التطرق الى ثلاث مداخل هي المدخل الوظيفي، المدخل الماركسي المحدث والمدخل الإسلامي، أما المبحث الثاني فقد احتوى على مراحل تطور المدرسة الجزائرية ومختلف الإصلاحات التي مرت بها منذ وجودها أي من العهد العثماني إلى الإصلاحات الأخيرة 2003.

المحور الأول: المداخل النظرية للمدرسة والسياسة

تعتبر النظرية إطارا مرجعيا وفكرا استنباطيا منظما يفسر الظواهر المتمثلة أمام الباحث منطلقا من الواقع ليعود إليه ويتم هذا طبعا ضمن نسق علمي مترابط من اجل تفسير ظواهره، وذلك تبعا لنوعية الظاهرة في حد ذاتها وربطها بالسياق الفكري والنظري الذي تتفاعل وتتحرك فيه.

والتطرق لمسألة المداخل النظرية للدراسة لم يكن اعتباطيا بل على العكس بل هو أمر مهم في كل دراسة على اعتبار أنه وبمجرد وضع أي دراسة في إطارها النظري يكسب البحث نوعا من الشرعية والأهمية خاصة ويساعد الباحث على الاقتراب من الواقع، فكلما كانت الظاهرة محل الدراسة متناولة من طرف المنظرين سواء بصفة خاصة أو بصفة عامة وأسهموا فيها بالتحليل والتفسير كلما سهل الأمر على الباحث وأدرك أهمية موضوعه ويتضح بذلك له الطريق الذي يسير عليه من أجل الإجابة عن إشكالية بحثه من منهج وتقنيات بحث، وسوف يتم في هذا المبحث عرض بعض المداخل النظرية التي تناولت موضوع المدرسة والسياسة في سياق واحد وربطت بينهما.

أولا: المدخل الوظيفي:

يعد الاتجاه الوظيفي من أشهر النظريات الاجتماعية الرائدة في علم الاجتماع, ورواده من أكثر الذين اهتموا بالمدرسة والمجتمع ووضعوا الأسس والمبادئ للاتصال ما بين الطرفين ونظموا العملية التربوية بما يخدم المسار التنموي لكل مجتمع.

وتتفق مجموعة النظريات التي يشملها الاتجاه الوظيفي على مجموعة من الافتراضات النظرية تحدد طبيعة المجتمع والتربية والعلم الاجتماعي. فبالنسبة للمجتمع يقوم الاتجاه الوظيفي على مجموعة افتراضات مؤداها أن:

-المجتمع الإنساني يقوم على الاتفاق العام.

-أن الاتزان هو جوهر وطبيعة المجتمع.

-أن أي مجتمع يتكون من أجزاء ونظم أو مؤسسات يقوم كل جزء على الآخر في علاقة وظيفية متبادلة بحيث يتحقق في النهاية اتزان كلي في المجتمع.

أما بالنسبة للتربية فيقوم الاتجاه الوظيفي على افتراض مؤداه أن المدرسة مؤسسة اجتماعية ،ولها الصدارة على غيرها من المؤسسات الاجتماعية لما تقوم به من وظائف هامة في بناء واستمرار المجتمعات الحديثة ونورد فيما يلي أهم القضايا النظرية التي يتفق عليها أصحاب الاتجاه الوظيفي نحو التربية:

– أن التربية المدرسية تقوم بطريقة رشيدة وموضوعية بتصنيف وانتقاء أفراد المجتمع وفقا لقدراتهم وإمكاناتهم .وبذلك تساعد المدرسة على تحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع أو على الأقل تحقيق الفرص المتكافئة أمام المجتمع.

– والتربية بما تقوم به من تصنيف وانتقاء لقدراتهم تساعد على خلق مجتمع يقوم على الجدارة والاستحقاق كما تساعد على خلق مجتمع طبقي مرن غير مغلق تتحدد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد وفقا لما يملكونه من مواهب وقدرات.

–التربية المدرسية أداة لإعداد الأيدي العاملة والماهرة التي تستطيع أن تقابل متطلبات التطور التكنولوجي في سوق العمل.

–هناك علاقة موجبة بين ما يتعلمه الفرد داخل المدرسة من مهارات معرفية ومستوى أدائه في العمل.

–المهارات المعرفية التي يتعلمها أفراد المجتمع في المدارس، ليست لازمة فقط لتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة، بل أيضا لازمة لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية. (شبل بدران،حسن البيلاوي: 2009، ص19-20)

العالم الأمريكي **جون ديوي**[1] الذي ثابر على الخدمة الفعالة في التربية والفلسفة واتضح اهتمامه بالتربية في كتابه المشهور 'المدرسة والمجتمع' "الذي نشر عام 1889 ثم أعيد طبعه سنة 1915 وهو من ابرز ما كتب في التربية الابتدائية وقد تركت نظرياته وآراؤه أثرا واضحا في ميدان التربية والتعليم وحققت كثيرا مما قصد منها". (جون ديوي

[1] -أمريكي الأصل ولد في برلنكتون من ولاية فرمونت عام 1859 تخصص في الفلسفة، نشر أول بحث فلسفي له تحت عنوان: الافتراض الغيبي نال درجة الدكتوراه في الفلسفة عام 1884 أصبح في عام 1894 رئيسا لقسم الفلسفة والتربية وعلم النفس في جامعة شياغو، أسس مدرسة تجريبية جرب فيها نظرياته الجديدة، التحق بعد استقالته من الجامعة بكلية المعلمين بكولومبيا وبقي هناك حتى اعتزل الخدمة عام 1930 توفي عام 1952.

ت:أحمد حسن الرحيم،1978،ص25),فقد نظر في كتابه هذا إلى المدرسة نظرة شمولية عاب فيها على الذين يهتمون بالتربية نظرتهم المحدودة فرأى"أننا ميالون للنظر إلى المدرسة من وجهة نظر فردية بوصفها شيئا بين المعلم والطالب، أو بين المعلم والوالدين لأن أكثر ما يثير اهتمامنا هو بالطبع التقدم الذي يحرزه الطفل من المعارف في نموه الجسدي الاعتيادي وتقدمه في القدرة على القراءة والكتابة والحساب ومعلوماته في الجغرافية والتاريخ وتحسن طباعه وعاداته في التهيؤ والاستعداد الأشياء، وفي النظام والمواظبة، فبمثل هذه المعايير نقيس عمل المدرسة، وإننا على حق في هذا، ومع ذلك فإن مدى نظرتنا هذه بحاجة إلى توسع، لأن ما يريده أفضل والد لطفله يجب أن يستهدفه المجتمع لكل أطفاله، وأي نموذج آخر لمدارسنا غير هذا يكون ناقصا وغير مقبول ولو أنه طبق لحطم ديمقراطيتنا، فكل ما أنجز المجتمع لنفسه قد وضع –برعاية المدرسة– رصيدا لأعضائه في المستقبل... حيث يقول Horace Mann: حيثما ينمو شيء ما فإن مؤسسا أو منشئا واحدا يعادل ألف مصلح ومجدد." (جون ديوي ت:أحمد حسن الرحيم، نفس المرجع، ص31)

كما يتبنى ديوي الاتجاه البرجماتي الذي يعد مؤسسه الأول في مجال التربية عموما خلال القرن 20م ليوضح فلسفة أو سياسة التربية، والتي يجب أن يتم انتهاجها لتقديم سياسة تربوية أفضل تجمع بين سمات التعليم الرسمي وغير الرسمي وتعقد نوعا من الموازنة المستمرة بين أهمية وخصائص هذين النوعين بالنسبة للفرد ولعملية التعليم .

ودور رموز المعرفة بما فيها المدرسة لا يمكن أن يكون عمليا إلا عن طريق جعلها تهتم بتقديم إضافة إلى التعليم الرسمي، تعليما غير رسميا والذي يوسع من مدارك التلاميذ واكتسابهم للحياة الاجتماعية والمعرفية والثقافية العامة التي تجعل من التعليم الرسمي ذاته قوة وحيوية علمية. (عبد الله عبد الرحمن: 2000، ص162)

وتطرق في كتاباته حول التعليم والتربية إلى العلاقة التي تربط التربية بالسياسة حيث أكد"على دور المدرسة الوظيفي في المجتمع الحديث والأسباب التي تؤدي بالتلاميذ أو المتخصصين بهذه المؤسسة وحرصهم على الحصول على الشهادات لاكتساب المهن والوظائف بعد التخرج" (عبد الله محمد عبد الرحمن:المرجع نفسه،ص163) والنظام السياسي بطبيعة الحال كغيره من التنظيمات يحتوي على مؤسسات تسهر على تطبيق القوانين وضمان الاستقرار داخل المجتمع وسن تشريعات والمصادقة عليها وهذه المؤسسات تحتاج إلى يد عاملة كفأة لشغل هذه المناصب وتسيير البلاد والنظام التربوي هو المسؤول عن توفير الكفاءات التي يحتاجها النظام السياسي فالعلاقة هنا هي علاقة نفعية

بالدرجة الأولى ما بين النظامين، كما ناقش في كتابه "الديمقراطية والتعليم" العلاقة بين الديمقراطية كمفهوم سياسي والتعليم كمفهوم تربوي و"كيفية نشأة الديمقراطية لدى التلاميذ من خلال البيئة الديمقراطية داخل المدرسة ذاتها التي تكسبهم معنى الديمقراطية عامة" (عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق ص164) وهنا يتحدث عما يسمى بالتنشئة السياسية للتلاميذ بحيث يتم حسبه في المدرسة تدريب الطفل على ممارسة قيم الديمقراطية وذلك من خلال الممارسات والنشاطات التي تتم برمجتها في المنهاج التعليمي فتساعد بذلك النسق السياسي على إعداد فرد متشبع بالأفكار الديمقراطية التي تحد من الفوضى وتعمل على ضبط النظام داخل المجتمع فالتعليم هو وسيلة لنشر إيديولوجية الحاكم.

وقد اتضح جليا ذلك الرابط بين المدرسة والسياسة في كتابات الباحث **كارل منهايم** "فتصور عملية التربية باعتبارها وسيلة لظهور المجتمع الديمقراطي السليم والبعيد عن المشكلات المرضية التي لازمت المجتمع الرأسمالي الغربي والذي لاحظه بوضوح في كل من بريطانيا والولايات المتحدة عن طريق التربية وبزيادة مستويات التعليم يمكن ظهور المجتمع الديمقراطي والتخطيط له، ولاسيما الاهتمام والتركيز على الشعور بالقيم، كما تصور أيضا أن تحقيق الديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق ظهور ديمقراطية الذات وخاصة احترام النظام..." (عبد الله محمد عبد الرحمن, مرجع سابق ص167)، فأفكار كارل منهايم لا تختلف كثيرا عن أفكار جون ديوي بل هي تصب في قالب واحد حيث جعل هو الآخر المدرسة كوسيلة لتحقيق الديمقراطية التي بدورها تضمن احترام الفرد للنظام ووسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي,كما جعل التربية وتطوير التعليم في أي بلد هو الذي يمكن من ظهور المجتمع الديمقراطي، واستعرض معاناة المجتمع الرأسمالي الغربي من المشكلات المرضية (الجهل السياسي، الفوضى الديمقراطية..) التي شوهت الديمقراطية كونها لم توظف التربية لخدمتها.

أما **دوركايم**[1] فيرى بأن " النظم الاجتماعية توجد فقط من أجل إشباع حاجات اجتماعية معينة، فكل الأنساق الاجتماعية تشكل على حد تعبيره وظيفة التنظيم الاجتماعي، وبغض النظر عن الحالات الشاذة وغير السوية يطور المجتمع الأخلاقيات اللازمة لأداء وظائفه على نحو كفؤ وملائم..." (فيروز مامي زرارقة: 2008، ص44)

وفيما يخص الأنظمة التربوية قال بأنه "لا يوجد نظام تربوي واحد لكل أفراد المجتمع، وإنما هناك أنظمة متعددة الشيء الذي يؤدي إلى التنوع في التكوين والإعداد المهني نتيجة لوجود تخصصات مختلفة والتي يتطلب منها نوعا مختلفا من المعارف المتخصصة وتكون متماشية مع روح العصر الذي توجد فيها وأسلوبا معينا من التفكير والقيم نتيجة لتقسيم العمل الذي يتناسب معها..." (فيروز مامي زرارقة: المرجع نفسه، 45)

كما ناقش "طبيعة العلاقة بين الدولة والتربية والنظام التعليمي فأشار إلى أهمية الدولة في تحديد المقررات الدراسية..." (عبد الله محمد عبد الرحمن, مرجع سابق،ص175) فكل نظام تعليمي في العالم هو عبارة عن ترجمة للخلفية الفكرية والعقائدية والفلسفية التي تحملها كل دولة في طياتها والنظام التربوي هو أقوى سلاح في يد السياسيين للحفاظ على النظام وعلى هذا الأساس كل دولة تخضع فيها المدارس للتسيير اللامركزي قد هيأت لسقوطها وزوالها. ورأى أن "أهم النظم أثرا في التربية هي: النظام السياسي, النظام الأخلاقي, النظام الاقتصادي والنظام الديني ويدلل على ذلك بتأثر التربية العامة بالنظام السياسي كما حدث في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية بينما تأثرت التربية في فرنسا بالعادات والتقاليد الديمقراطية نتيجة لقيام الثورة الفرنسية" (عبد الله الخريجي: 1890،ص63)

فتدخل الدولة الدائم في الشؤون التربوية وتكييفها على ما يخدم السياسة المتبعة في كل مجتمع قد أضعف المدرسة وجعلها حقلا للصراع بين مختلف الإيديولوجيات وحدّ من دورها وفعاليتها فأصبحت منغلقة على نفسها تكرّس التبعية والجهل بالآخر، مما جعل المجتمع قابلا للاستعمار بسبب محدودية ثقافته واختلاف أفراده، لهذا وجب أن يكون تدخل الدولة في التربية تدخلا محدود لا يتجاوز التمويل والتسيير لا يمس وضع البرامج والمناهج التعليمية وتقرير الإصلاحات اللازمة.

[1] فرنسي ولد في مدينة ايبينال عام 1858م من أسرة يهودية بعد أن استكمل دراسته بمدرسة المعلمين العليا سافر إلى ألمانيا ودرس الاقتصاد والفلكلور والانثروبولوجيا الثقافية شغل منصب أستاذ علم الاجتماع بجامعة بوردو بفرنسا درس على يد كونت اشتهر بدراسته المونوجرافية الواسعة عن الانتحار توفي عام 1917م

وقد وضع **ماكس فيبر**[1] "ثلاثة أنماط للسلطة وهي أنماط مثالية حاول من خلالها أن يوضح العلاقة بين السلطة وطبيعة التدريب والتعليم والخبرة والتربية وهي السلطة الكاريزمية, التقليدية والعقلانية"وما يهم هنا "...السلطة التقليدية التي هي نوع من المكانة التي يستمدها الفرد حسب الوضع الاجتماعي والعادات أو التقاليد الموروثة مثل أبناء الأمراء أو الملوك و طبيعة انتقال السلطة إلى أجيالهم وذلك عن طريق الأعراف والتقاليد السائدة وبالرغم من انتقال الخصائص والسمات الفردية لأنماط هذه السلطة وحامليها إلا أنها تحتاج أيضا التعليم والتربية السليمة حرصا على المكانة والخبرة مثل تعلم أمور الحكم وإدارة شؤون البلاد ومعرفة كيفية التعامل مع القادة السياسيين والأمراء والفئة الحاكمة ككل..." (عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص184) فتكون بذلك عملية التربية والتعليم عامل رئيسي في توريث الحكم.فلا يمكن تصور نجاح أي دولة وسيادة العدالة والرفاهية والأمن الاجتماعي داخلها بحكام جهلاء حيث كان الحكام عبر العصور يعلمون أولادهم أخبار الأمم وشؤون الحكم والسياسة وإدارة المعارك جنبا إلى جنب مع فنون القتال.

كما سعى فيبر لتحليل المؤثرات الثقافية العامة التي أدت إلى ظهور المجتمع الحديث أو مجتمع البيروقراطية العقلانية، ولقد حدد فيبر مفهوم البيروقراطية أو التنظيم البيروقراطي، والذي يقوم على العلم والخبرة والتخصص والشهادات وأنساق متقدمة من الاتصال والتنظيم الإداري، والتسلسل في السلطة والاهتمام بالترقية والحوافز السلبية والإيجابية." (عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص186).

[1] – ألماني الأصل ولد في أفريل من سنة 1864 في ولاية تورينغن تربى في عائلة محافظة، التحق بجامعات عديدة درس علوم الحقوق والفلسفة والتاريخ والاقتصاد القومي في سن 30 عمل بروفسورا في كلية الاقتصاد القومي في إحدى جامعات جنوب ألمانيا، أصيب بمرض نفسي أجبره على مزاولة عمله بشكل متقطع مدى 7سنوات عام 1904 بدأ في نشر أعمال لها أهمية في مجال علوم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد وفي عام 1909 شارك في تأسيس الجمعية الألمانية لعلوم الاجتماع، له كتاب الاقتصاد والمجتمع الذي نشر بعد وفاته، توفي عام 1920 في مدينة ميونخ عن عمر يناهز 59 عاما بالتهاب رئوي.

أما **تالكود بارسونز**[1] الذي يعتبر رائد المدرسة البنائية الوظيفية الأمريكية لعلم الاجتماع فقد اشتهر بنظريته حول "النسق الاجتماعي التي يسعى فيها لأن يبلور أفكاره عن النظام أو الضبط الاجتماعي... وقد سعى بارسونز لتحليل الكثير من قضايا التربية والنظام التعليمي في المجتمع الأمريكي في الخمسينات وحتى نهاية السبعينات..." (عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص177) فاهتمام بارسونز بالتربية والتعليم كان يتم في نطاق ضيق يشمل المجتمع الأمريكي.

ويركز مدخل الأنساق المفتوحة على اعتبار المدارس كأنساق فرعية وليست أنساقا أو تنظيمات مغلقة بقدر ما يتأثر بالأنساق الفرعية والكبرى التي نوجد في المجتمع الخارجي، أو البيئة الثقافية والاجتماعية التي تحيط بهذه الأنساق أو التنظيمات المدرسية، علاوة على ذلك أن المدرسة تحصل على المدخلات التعليمية وهم التلاميذ على باعتبارهم المواد الخام في المجتمع وتقوم بعملية الإعداد التعليمي والثقافي في الفصول الدراسية سواء عن طريق التدريس أو التعليم، وينتج عن ذلك ما يسمى بالإنتاج التعليمي أو المخرجات من التلاميذ تحت سن السادسة عشرة تقريبا..." (عبد الله محمد عبد الرحمن: علم اجتماع المدرسة، 2001، ص120)

"وناقش بارسونز العلاقة المتبادلة بين عملية التنشئة الاجتماعية والعملية التربوية ومؤسسات التربية والتعليم والمؤسسات الاجتماعية والدينية الأخرى، وذا فقد ناقش على سبيل المثال، العلاقة المتبادلة بين عملية التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة والمدرسة ودور العبادة وعلاقتهم جميعا بالنظام التربوي والتعليمي الموجود في المجتمع ككل."(عبد الله محمد عبد الرحمن: علم اجتماع التربية الحديث، مرجع سابق، ص178)

– ومن خلال نظرية الفعل الاجتماعي وتحديدا وحدات الفعل الصغرى التي تطورت فيما بعد إلى نظرية الأنساق الاجتماعية "نظر إلى البشر على اعتبار أنهم يقومون بالاختيار أو المفاضلة بين مختلف الأهداف ووسائل تحقيق تلك الأهداف واقترح أنه من الممكن أن يصطفي من تلك النظريات نموذج أساسي للفعل الإنساني تحدد كل مكوناته بصيغة مجردة وهذا النموذج يتكون من: أولا الإنسان الفاعل، وثانيا نطاق الأهداف أو الغايات التي لابد

[2]– عالم أمريكي ولد عام 1902 كانت البيولوجيا اهتمامه الرئيسي حصل على الدكتوراه في الاجتماع والاقتصاد، عمل بين عامي 1926-1927 مدرسا للاقتصاد بكلية امهر ست، كان الفعل الاجتماعي في نظره هو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع، أهم كتبه: بناء الفعل الاجتماعي، النظام الاجتماعي.. توفي عام 1979

أن يختار من بينها الفاعل ومختلف الوسائل الممكنة لبلوغ تلك الغايات وهنا أيضا على الفاعل أن يختار من بينها على أن الاختيار لا يجري في فراغ بل في وسط بيئة مكونة من عدد من العوامل المادية والاجتماعية التي تحدد الاختيارات المتاحة..."(إيان كريب،ت: محمد حسين غلوم،1999،ص65).

فمن خلال إسقاط هذه الأفكار على موضوع البحث نجد أن الفاعل لدينا يقابل الأحزاب السياسية والأهداف أو الغايات هي متنوعة ومختلفة باختلاف الخلفية الإيديولوجية لكل حزب, لكنها تصب في قالب الحصول على السلطة أو الوصول على الأقل إلى مناصب سياسية حساسة في الدولة وأهداف كل حزب تتسلسل حسب أهميتها بالنسبة للمناضلين فهناك أهداف رئيسية وأخرى ثانوية كما هناك أهداف قريبة المدى وأخرى بعيدة المدى وكل حزب يرتب أولوياته حسب تطلعاته أما الوسائل التي يسعى من خلالها لتحقيق أهدافه فهي أيضا متنوعة ولكنها تمس الواقع الاجتماعي للأفراد فهناك من الأحزاب من يحمل على عاتقه مشاكل المجتمع ويطرح بواسطتها برنامج يدرج فيه الحلول للخروج من الأزمة، وطبعا المشكلات التربوية من بين اهتمامات الحزب أو بالأحرى لا بد وأن تكون من اهتماماته لمكانتها الكبيرة في وسط الأفراد إضافة إلى دورها في التربية والإصلاح.

كما أن **تالكود بارسونز** في حديثه عن الأنساق الاجتماعية أشار إلى أن تماسكها وتضامنها هو الذي سوف يضمن الاستقرار للمجتمع وبيّن أن كل نسق بحاجة إلى الآخر والنسق التربوي والسياسي هما نسقان فرعيان يدخلان ضمن النسق الاجتماعي العام فهما أيضا متفاعلان ومتضامنان آليا بالضرورة وكل منهما يكمل الآخر ويخدمه للحفاظ على استقرار النسق العام كون صراع الأنساق ليس في صالح النظام الاجتماعي السائد.

وقد اهتم أيضا" بتحليل النظم التربوية والتعليمية وتحديد الدور المناط بها اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، وأكد في طرحه على أهمية التساند الوظيفي بين المؤسسات التربوية والاجتماعية" (عبد الله الثبيتي: 2002،ص44)

إن أفكار هذا الاتجاه قد حملها الفرنسيون في حملتهم الاستعمارية على الجزائر في جوان من عام 1830م بحيث جعلوا شعارهم آن ذاك رفع التخلف والجهل عن الجزائريين وبناء مجتمع ديمقراطي متحضّر فوق أرض الجزائر، وكانت طبعا المدرسة هي وسيلتهم لتحقيق هدفهم حيث عمدوا إلى هدم المساجد والمدارس التي خلفتها الخلافة العثمانية ومنعوا التعليم الأصلي الإسلامي الذي كان في نظرهم منبع التخلف، ثم أرسوا القواعد لبناء مدرسة فرنسية تحمل أفكار المستعمر المسمومة وابتكروا المدارس المختلطة وفرضوا التعليم على الأسر الجزائرية فمنها من

وافق وبعث أولاده للمدارس الفرنسية ومن بينهم جاءت طبقة فرانكفونية مثقفة ثقافة فرنسية وموالية للاستعمار ومنهم من تفطّن لخطط الاستعمار من أجل هدم الشخصية الوطنية ففضّل أن يبقى أولاده جاهلين أو أن يبعثهم كي يتعلموا القراءة والكتابة في الزوايا على أن يدمجهم في تلك المدارس لتأتي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومصلحوها التي كانت المتنفس أمام الأسر الجزائرية.

ثانيا: مدخل الماركسية المحدثة:

إن هذا المدخل هو قراءة جديدة ومحدثة لأفكار كارل ماركس في علم الاجتماع تبناها مجموعة من الباحثين في هذا المجال بحيث أخذوا أفكار وأعادوا صياغتها بصبغة جديدة تتماشى والتطور الذي وصلت إليه الرأسمالية والمشاكل التي ظهرت تزامنا مع هذا التطور من طبقية وبيروقراطية ووو... محتفظين بنبوءة ماركس العامّة حول زوال النظام الرأسمالي وبزوغ فجر الاشتراكية الشيوعية التي تحمل الخلاص للمجتمع.

فمن خلال هذه الرؤية المحدثة التي حملها كل من العالم الفرنسي **بيار بورديو** و **لويس ألتوسير** تحت اسم نظرية إعادة الإنتاج، عمدوا إلى المشكلات التي تعاني منها المدرسة الرأسمالية في المجتمع الغربي وكيف أنها انتقلت من مؤسسة تربوية تعمل على نشر المساواة والعدالة الاجتماعية وتنبذ التطرف وتثبّت مبدأ تكافؤ الفرص إلى مصنع مسخر لخدمة إيديولوجية الطبقة الحاكمة وإلى وسيلة تساعد الرأسماليين على البقاء في الحكم ووسيلة لتكريس التفاوت الطبقي.

فتناولت نظرية إعادة الإنتاج عند **بيار بورديو** الجانب الثقافي تحت مسمى إعادة الإنتاج الثقافي التي يعرفها بأنها:"العلم الذي يدرس الشروط الاجتماعية التاريخية التي تحدد العلاقة بين إعادة إنتاج الثقافة السائدة والمسيطرة في مجتمع ما,وإعادة إنتاج وترسيخ البنى الاجتماعية السائدة والمسيطرة في ذلك المجتمع وذلك من خلال تحليل وتفسير كيفية تزييف إدراك هذه الشروط التاريخية التي بها ومن خلالها يصبح للنسق الثقافي السائد في المجتمع

سلطة تعزيز الميل نحو الإبقاء والمحافظة على المجتمع القائم وعلاقاته المسيطرة." (شبل بدران، حسن البيلاوي: 1997، ص115)

حيث اهتمت بالنظام التربوي في علاقته بالسياسة الرأسمالية " فقد تحدث بورديو عن الدور الرئيسي للنظام التربوي في إعادة الإنتاج الثقافي، هذا الإنتاج الذي يختلف بصورة كلية عن تصورات إميل دوركايم الوظيفية، وخاصة عن دور الثقافة في تحول وتغير المجتمع ككل ولكن يعد الإنتاج والتحول الثقافي نوع آخر ألا وهو إعادة الإنتاج الثقافي من أجل الطبقات المسيطرة، خاصة وأن هذه الطبقات من خلال سيطرتها على عملية الإنتاج الثقافي من شأنها أن تكسب شرعية وجودها، ولاسيما أنهم قادرين على تمييز ثقافتهم وامتلاكها ونقلها وتوريثها أيضا لأجيالهم عن طريق امتلاك الوسائل والنظام التعليمي والتربوي ككل." (عبد الله محمد عبد الرحمن:مرجع سابق، ص230) ويقول "إن علاقات السيطرة الطبقية والنفوذ في المجتمع الديمقراطي لا يمكن أن يعاد إنتاجها ولا يمكن أن تدوم أو تستمر إلا من خلال عنف ثقافي من خلال عملية فرض معاني ورموز ثقافية بحيث تبدو من خلالها هذه العلاقات في أشكال موضوعية مؤكدة، وطبيعية وثابتة، وشرعية" (شبل بدران، حسن البيلاوي: نفس المرجع، ص118)

فنظرية بيار بورديو في مجال علم اجتماع التربية إنما تهدف إلى تحليل النظام التربوي، وكشف آلياته وتفسير دوره وترسخ إعادة إنتاج بنية التفاوت الاجتماعي الطبقي في المجتمعات المعاصرة والمقولة الرئيسية التي يبني عليها بورديو نظريته هي: أن الثقافة وسط يتم به ومن خلاله عملية إعادة إنتاج بنية التفاوت الطبقي ويستند بورديو في إثبات هذه المقولة وتحليلها إلى مفهومين: المفهوم الأول هو مفهوم رأس المال الثقافي والمفهوم الثاني هو مفهوم النفسية، وهذان المفهومان من خلالهما استطاع بورديو أن يقدم لنا جملة تفسيرات وتحليلات للعلاقة بين الثقافة والبنى الاجتماعية القائمة في المجتمع... فالثقافة كأنسقة رمزية هي رأسمال وهي موضوع صراع بين القوى الاجتماعية المختلفة، أما الخصائص النفسية هب مايتم غرسه في الفرد خلال تنشئته الاجتماعية وسط ظروف تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية، والظروف الموضوعية لكل طبقة هي التي تكون في النهاية الخصائص البنيوية للطبقة والتي يطلق عليها بورديو الخصائص النفسية أو الطابع النفسي الطبقي أو روح الطبقة..." (شبل بدران حسن البيلاوي: مرجع سابق، ص116،123)

فالمدرسة في النظام الرأسمالي تتجاوز كونها وسيلة لتخريج اليد العاملة إلى أن تكون سببا في توريث الحكم وترسيخ إيديولوجية الطبقة الحاكمة وإرساء قواعد الطبقة الأرستقراطية والحفاظ على مصالحها فيتم بذلك التحكم في المقررات والمناهج الدراسية ويتم تقسيم المدارس بين الطبقات وتتنوع المضامين التربوية وتقل أهميتها كل ما نزلنا في سلم الطبقات وترتفع جودتها كلما صعدنا من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة المهيمنة فتزّود مدارس الكبراء بالوسائل

التربوية والمعلمين الأكفاء والبرامج الثرية التي تساعد أبناءهم على شغل مكانتهم في النظام وبذلك يتم إعادة إنتاج أفكارهم في عقول أبنائهم (عملية البرمجة) لكي يكونوا هم الأسياد ويتم في مدارس الفقراء غرس التبعية والطاعة والانقياد إلى أقرانهم في المدارس الراقية لإعادة إنتاج العبيد، وتتواصل عملية التوريث مع مرور الوقت وتزيد من هيمنة النظام الرأسمالي في المجتمعات وتعميره.

باختصار فالهدف هو استمرارية هيمنة النظام الرأسمالي والوسيلة هي المدرسة والنتيجة هي تكريس الطبقية وتعميق الفوارق(اختفاء الطبقة المتوسطة التي كانت تعمل على التوازن بين الطبقات) وانتشار المشاكل المرضية في ثنايا المجتمع، فالنظام الرأسمالي هو نظام فاسد لا يصلح لقيادة الأفراد ولابد من تغييره حسب رأي بيار بورديو والحل هو النظام الاشتراكي بمفهومه الجديد.

كما أن نظرة **بيار بورديو** إلى رأس المال تختلف عن نظرة كارل ماركس في كتابه رأس المال كون الأول نظر إلى مفهوم رأس المال على أنه لا يختص فقط بالجانب الاقتصادي بل يتجاوزه إلى معنى ثقافي واجتماعي رمزي والذي فيما بعد يتحول إلى رأسمال مادي، وأما الثاني فقط ركز على رأس المال بمعناه المادي الملموس محصورا في الجانب الاقتصادي " وتعتبر شرعية رأس المال الثقافي حاسمة في تأثيرها كمصدر للقوة والنجاح وقد ناقشه بيار بورديو تحت مصطلح العنف الرمزي الذي يعرف بأنه "العنف الذي يمارسه الفاعل الاجتماعي مع إشراكه في الجريمة وهذا يعني أن الناس يخبرون أنساق المعني (الثقافة) على أنها شرعية ولكن هناك في الواقع عملية من عدم الفهم أو الإدراك لما يجري بالفعل."(محمد عبد الكريم الحوراني:2008،ص80)

فالعنف الرمزي داخل المدرسة الرأسمالية يمارس على الآخر –الذي هو أبناء الطبقة البروليتارية– وتلصق الجريمة بهم حيث يتم إيهام التلاميذ بشرعية ما يقوم به الرأسماليون بواسطة المقررات المدرسية.

أما **لويس ألتوسير** فلم يبتعد كثيرا عن السياق الفكري لـ **بيار بورديو** ولكنه تناول إعادة الإنتاج من جانب آخر ألا وهو الجانب الاقتصادي وسمى نظريته بإعادة الإنتاج الاقتصادي ونظر إلى العلاقة السياسية التربوية من وجهة نظر اقتصادية "فاعتبر النظام التربوي التعليمي جزء من البناءات الفوقية التي تتحدد معالمها حسب نوعية البناءات التحتية, تلك البناءات التي تعكس علاقات الإنتاج وتخدم مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة كما تهدف هذه الأخيرة من أجل استمراريتها وازدهارها إلى إعادة إنتاج قوى العمل بصورة أساسية خاصة، وأن هذه الطبقة

الرأسمالية تؤمن جيدا بأهمية إعداد وإنتاج أجيال من الطبقات العاملة الجديدة من أجل خلق واستمرار المكاسب المادية التي تعتمد عليها الرأسمالية في البقاء." (عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص225).

ويؤكد **لويس ألتوسير** أن "التربية تعيد إنتاج العلاقات الرأسمالية للاستغلال، وفي العصور الوسطى كان جهاز الدولة الإيديولوجي المهيمن هو الكنيسة, لكنها الآن استبدلت بالمدرسة, فالمدرسة هي المؤسسة التي تمد الأطفال بالإيديولوجيا بغية إعدادهم للدور الذي عليهم أن يلعبوه في المجتمع الطبقي، وبمعنى آخر فإنه يجري قولبة الأفراد خاضعين يوفون بحالات الرأسمالية، ثم إن الأطفال يتعلمون في المدرسة، المهارة التقنية، ولكن بشكل يؤكد على الخضوع للايدولوجيا الحاكمة".(شبل بدران:1995، ص94)

* وتستعمل الرأسمالية في المحافظة على سيطرتها ما يلي:

" – إنتاج قيم التي تدعم علاقات الإنتاج السائدة وتدخل المدرسة كأحد عوامل هذا الإنتاج.

– استخدم الإيديولوجيا والقوة في جميع مجالات الضبط لدعم قوة المدرسة كمؤسسة إيديولوجية وتربوية.

– إنتاج المعارف والمهارات اللازمة للمهنة والإنتاج والنشاطات المختلفة والأعمال." (نعيم حبيب جعنيني: 2009، ص108)

وتبقى المدرسة دائما في رأي الماركسيين المحدثين أداة في يد النظام ولكن هذه المرة كوسيلة لتوريث رأس المال الذي يتبلور في المؤسسات الاقتصادية والمصانع والبنوك وكل ما يحتوي على المادة التي يقوم عليها النظام الحاكم فلابد على المؤسسة التربوية أن تخرّج المدير وتخرّج المحاسب وتخرّج الخبير الصناعي وتخرّج المهندس و...الخ أي تنتج ما تحتاجه المرافق الاقتصادية من مسيرين ويد عاملة فأما المسيرون هم أبناء الحكام ورجال الأعمال وأما اليد العاملة فهم أبناء الطبقة الفقيرة التي لا حول لها ولا قوة، وطبعا أهمل الرأسماليون في تربيتهم الجانب الأخلاقي الإنساني لأنه لا يأتي برأسمال ولهذا رفعوا شعار 'لكل شيء سعره' أو 'كل شيء له ثمن' لأن الجانب القيمي قد يزرع التمرد والتطرف والوعي ومنه تنتج الفوضى وتصبح مصالح الرأسماليين مهددة بمعارضة حادة تنخر في هيكل النظام.

ثالثا: المدخل الإسلامي:

لحد الآن من الصعب الحديث عن فصل كامل الأركان ومكتمل التصور يطلق عليه المدخل الإسلامي بل بقي مجرد مبتغى وهدف مسطر يتم العمل على تحقيقه ورسمه على أرض الواقع مع مرور الزمن، غير أنه لايمكن إنكار وجود العديد من الرؤى والاجتهادات التي حاولت الانفصال والتميز عن باقي المداخل النظرية، ونظرا لكونها عالجت مواضيع مختلفة وطرحت أفكار تطرقت من خلالها لقضايا اجتماعية في قالب إسلامي لهذا يمكن الحديث عنها وتضمينها تحت إطار المدخل الإسلامي، ويتضمن هذا المدخل الأفكار التي عرضها مجموعة من العلماء المسلمون فيما يخص التربية والتعليم.

"...لقد اختصر الإسلام نظريته حول التعليم بأول كلمة وحي من الباري عز وجل نزلت على قلب الرسول صلى الله عليه وسلم وهي كلمة '..إقرأ..' ومع أن هذه الكلمة في القرآن تفيد خصوص القراءة للرسول الكريم إلا أن مقتضاها أوسع من ذلك, فتوجيه صيغة الأمر بالقراءة يساعد المكلفين حتما على فهم الأحكام الشرعية وتطبيقها..ولقد طرح الإسلام فكرة التسخير أيضا باعتبارها منهجا عمليا للتفاعل الاجتماعي **(ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات..)** الزخرف32 وهي إشارة إلى أن النظام الاجتماعي لا يحيا إلا عن طريق تسخير جهود الأفراد الشخصية لخدمة بعضهم البعض في شتى المجالات الحياتية الضرورية للبقاء البشري على الأرض..." (زهير الأعرجي: دس، ص105)

ويمكن القول أن المدرسة مسخرة لخدمة السياسة والعكس صحيح كون فكرة التسخير هي فكرة عامة لا تختص بنظام دون آخر لأن المدرسة تدخل ضمن النظام التربوي الفرعي والسياسة تدخل ضمن النظام السياسي الفرعي وكلاهما ضمن النظام الاجتماعي الكبير، فالسياسة بما تحمله من مؤسسات ومسؤولين وأحزاب وحركات وجماعات تعمل على التخطيط للتربية ووضع المناهج وكفالة العدالة في التعليم وضمان تمويله واستمراريته خاصة في الدول التي تعتمد النظام المركزي في تسيير المؤسسات التربوية وفيما يخص المدرسة فهي بدورها مسخرة لخدمة السياسيين من خلال تمويلها بالسياسيين المحنكين والخبراء والمحللين والمفاوضين والسفراء العاملين على تسيير الدولة وتحسين العلاقات الداخلية والخارجية والحفاظ على الاستقرار السياسي للمجتمع.

"وعملية الاجتهاد في الدين هي جزء من نظرية التسخير فاجتهاد المجتهد وعلمه ينبغي أن يسخر كليا لخدمة الأمة بالتوافق مع حاجتها وبالتناسب مع طموحاتها في إنشاء نظام اجتماعي سياسي ديني متكامل...ولكن الحركة الاجتهادية في الفقه والأصول قاست في العصور الإسلامية الأولى انعزالا سياسيا أدى إلى تحديد الهدف الاجتماعي من التعليم، فبدلا من تعميم مفهوم التعليم وجعله حقا لكل فرد, سعت السلطات السياسية الحاكمة إلى الحفاظ على مستوى من الجهل والتخلف الفكري السائد بين الأفراد آنذاك لأن السلطات كانت تشعر أن نشر التعليم بين أفراد الأمة سيؤدي إلى هز الكيان السياسي الظالم وتقويض أركانه..."(زهير الأعرجي:نفس المرجع، ص106)

فالسياسيون بما يملكونه من صلاحيات كبيرة في التدخل في الشؤون الاجتماعية للأفراد هم الذين يرجع إليهم الأمر في تسيير المدارس وتسخيرها، فإما أن تكون وسيلة انتفاع للسياسة والمجتمع وإما أن تجعل منها مؤسسة خاوية لا تؤدي الغرض الذي صنعت من أجله، ومبدأ تكافؤ الفرص كمفهوم من المبادئ المتداولة في الميدان السياسي والتربوي على السواء لأنه يشير إلى العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي وقد تناوله الفكر الإسلامي فوضح "أن المجتمع الذي تتكافأ فيه فرص تحصيل واكتساب وامتلاك العلم والمال، والمشاركة في الشؤون العامة سياسية واجتماعية، نجد الطاقات لدى الناس متفاوتة ومن ثم تتفاوت أنصبتهم وحظوظهم في الملك والكسب والمحصول بسبب تفاوت طاقاتهم المادية والذهنية والإرادية..." فالمساواة في الرؤية الإسلامية"تماثل كامل أمام القانون وتكافؤ كامل إزاء الفرص وتوازن بين الذين تفاوتت حظوظهم من الفرص المتاحة للجميع.." (محمد عمارة: 1998،ص94)

فالإسلام يقر التفاوت وينكر أن تكون المساواة لها نفس معنى العدل، فيكون تكافؤ الفرص في المجتمع لا يعني المساواة لأن قدرات الناس وميولاتهم تختلف من فرد لآخر وهذا الاختلاف هو الذي يوفر التوازن داخل المجتمع فالمدرسة لا تخرج إطارات متساوية الكفاءات ولها نفس الفرص في الإنتاج لأن هذا يكون ضد الطبيعة وهو مستحيل حصوله, وبهذا يكون وجود الطبقات الاجتماعية في الإسلام هو أمر حتمي لا يمكن القضاء عليه لأنها تحمل معنى إيجابي يتضمن التكافل والتضامن الاجتماعي فيما بين الأفراد والطبقات الموجودة، وبذلك يفنّد الإسلام نظرة ماركس السلبية إلى وجود الطبقات في المجتمع ودعوته إلى الثورة والتمرد للقضاء على النظام الطبقي في المجتمع، لهذا تكافؤ الفرص في كل المجالات وخاصة التعليم منها لا تكفله إلا السياسة المتبعة في المجتمع فيبقى التعليم دائما خاضع للسلطة السياسية.

وقد تطرق **عبد الرحمن الكواكبي**[1] في كتابه 'طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد' إلى العلاقة بين العلم والسياسة في ظل الاستبداد فقال "العلم قبسة من نور الله وقد خلق الله النور كشافا مبصرا ولاّدا للحرارة والقوة، وجعل العلم مثله وضاحا للخير فضاحا للشر، يولد في النفوس حرارة وفي الرؤوس شهامة, العلم نور والظلم ظلام، ومن طبيعة النور تبديد الظلام، والمتأمل في حالة كل رئيس ومرؤوس يرى كل سلطة الرئاسة تقوى وتضعف بنسبة نقصان **علم** المرؤوس وزيادته.." (عبد الرحمن الكواكبي:2006،ص65)

فكلما كان المرؤوس عالما بحقوقه موقنا بها ومطلعا على سيرورة مجتمعه والمشاكل التي يتخبط فيها مجتمعه عالما بضرورة إصلاحها وطرق معالجتها وعالما بواجبه نحو مجتمعه كانت سلطة الرئاسة عليه ضعيفة، ضعيفة أمام علمه واطلاعه ورغبته في التغيير وأكبر مثال على هذا، الأمثلة الرائعة التي ضربها المصلحون في التاريخ من خلال مقاومتهم للاستعمار وتوعية الشعوب بضرورة التحرر فكانوا أكبر خطر على سياسة المستعمر نذكر منهم: جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي... وغيرهم كثير.

ثم ذكر الكاتب بعض العلوم التي تعتبر ليست بمصدر خوف وإزعاج لدى المستبد وسبب كونها كذلك منها: علوم اللغة والعلوم الدينية المتعلقة بالميعاد..،ثم ذكر العلوم التي يتخوف منها المستبد فقال:"ترتعد فرائس المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية والفلسفة العقلية وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية والتاريخ المفصل والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تكبر النفوس وتوسع العقول وتعرف الإنسان ما هي حقوقه وكم هو مغبون فيها، كيف الطلب وكيف النوال، وكيف الحفظ وأخوف ما يخاف المستبد من أصحاب هذه العلوم المندفعين منهم لتعليم الناس بالخطابة أو الكتابة وهم المعبر عنهم في القرآن بالصالحين والمصلحين في نحو قوله تعالى:(**أن (الأرض يرثها عبادي الصالحون)** الأنبياء105 وفي قوله **(وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون)** هود 117... كما يبغض المستبد العلم لنتائجه يبغضه أيضا لذاته، لأن للعلم سلطانا أقوى من كل سلطان..." (عبد الرحمن الكواكبي:نفس المرجع، ص67).

[1] – سوري الأصل ولد في مدينة حلب عام 1265 وتعلم القراءة والكتابة في المدارس الأهلية والابتدائية تلقى العلوم العربية والشرعية بمدرسة الكواكبية المنسوبة إلى أسرته تقلد وظائف في الدولة وترأس تحرير عدة جرائد كانت تصدر آنذاك توفي عام 1320م.

أما **ابن خلدون**[1] مؤسس علم العمران البشري وعلم الاجتماع لدى العرب والمسلمين فقد رأى "أن العلم والتعليم طبيعي في العمران البشري بالفكر الذي يتميز به الإنسان عن سائر الخلق، بالرغم من مشاركته للحيوان بالغذاء والحس والحركة، بالفكر وحده يرى ابن خلدون تمايز البشر عن غيرهم، هذا الفكر الذي يهتدي به إلى معاشه وإلى الاجتماع والتعاون بين بني جنسه، ويقبل ما جاء به الأنبياء وأتباعه لصلاح آخرته..." (عبد الأمير شمس الدين:1991،ص59)، كما تطرق ابن خلدون في مقدمته الشهيرة إلى العلم والسياسة والعلماء والحكماء حيث يقول بأن "العلماء من بين البشر أبعد الناس عن السياسة ومذاهبها والسبب في ذلك أنهم معتادون النظر الفكري والغوص على المعاني وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها في الذهن...فيكون العلماء لأجل ما تعودوه من تعميم الأحكام وقياس الأمور ببعضها على بعض إذا نظروا في السياسة أفرغوا ذلك في قالب أنظارهم ونوع استدلالاتهم فيقعون في الغلط كثيرا ولا يؤمن عليهم (عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون: 1996،ص540)

أي أن الدارسين الذين يتعمقون في العلوم العقلية ويتخصصون فيها فيصبحوا بذلك علماء متخصصين هم أبعد الناس عن الواقع وعما يدور فيه لهذا فإنه لا يمكنهم أن يكونوا سياسيين أو حتى لا يصح لهم الحديث في السياسة لأنهم بعيدون كل البعد عنها وتدخلهم فيها قد يؤدي بهم إلى الخطأ ومنه تعطيل أمور الناس.

إضافة إلى ذلك فقد ربط ابن خلدون " تطور التربية بتطور المجتمع، حيث يرى أنه كلما ارتقت الحضارة تقدمت العلوم وتطورت أساليب التربية، ودعا إلى ضرورة الهجرة في سبيل طلب العلم لتحقيق الارتقاء في مستوى الحياة الاجتماعية والتربوية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التقارب بين الشعوب وبين الأمم، وهو يرى أن للعلم دورا أساسيا في بناء الدولة وتماسكها واستقرارها واستمرارها لأن العلم في نظره مطلوب ولازم للمناصب الكبيرة في الدولة، وعن طريق العلم ينشأ تنظيم الدولة، ويصبح التعامل بين الأفراد والمسؤولين فيها مبنيا على أساس العقل والحكمة" (عبد الله الثبيتي: مرجع سابق، ص53).

[1] - تونسي الأصل هو ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون ولد في تونس يوم 27 ماي 1332 ونشأ في بيت علم ومجد عريق تقلد عدة وظائف في الدولة وتنقل بين دول شمال إفريقيا منها الجزائر المغرب تونس ومصر يعد ابن خلدون المؤسس الأول لعلم الاجتماع الذي سماه علم العمران البشري عند العرب والمسلمين اشتهر بمقدمته التي كتبها أثناء زيارته للجزائر والتي عالج فيها ما يطلق عليه الآن المظاهر الاجتماعية توفي عام 16 مارس 1405 عن عمر يناهز 76 عاما

أما الدكتور **حامد عمار** وهو أحد المهتمين بمجال التربية والتعليم فيقر بوجود تشابك جلي بين السياسة والتعليم ويدلل على ذلك بما كان يحدث في الحضارة الإسلامية فيقول:" أنها –الحضارة الإسلامية- شهدت ذلك التداخل والتماوج بين تأويل آيات القرآن الكريم والدوافع السياسية للخلفاء والحكام المسلمين، فقد كانت الأطراف المتنازعة المختلفة تستثمر الآيات المناسبة للتدليل على صحة موقفها وعلى فساد مواقف الآخر، وتوضح كتابات الدكتور محمد عابد الجابري في ثلاثيته حول 'نقد العقل العربي' كيف حاول كل فريق تأسيس حجته وأحقيته تأسيسا شرعيا من خلال الاستناد للقرآن الكريم والحديث... ويرى الجابري كما يرى غيره من الدارسين للإسلام السياسي أن أول مسائل علم الكلام كانت قضية الجبر والاختيار، وأنها لم تكون مسألة دينية خالصة بل كانت سياسية بالدرجة الأولى وقد احتضن خلفاء بني أمية ومعظم خلفاء بني العباس القول بالجبر في مقابل إرادة الإنسان، ليكون ذلك سندا في شرعية خلافتهم وتبريرا لما يفعلون على اعتبار أنه إرادة الله وقضاؤه..." (حامد عمار: 1997،ص33)، فالنظام التعليمي كان في التاريخ الإسلامي وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي حيث استعمله الحكام لنشر إيديولوجيتهم وفرض قراراتهم وتبرير مواقفهم أمام أفراد المجتمع ومنه الحفاظ على ملكهم، إذن العلاقة هنا بين التعليم والسياسة هي علاقة متشابكة ومتقاطعة ومتفاعلة.

لقد اجتهد أصحاب هذه النظريات في استنباط العلاقة ما بين المدرسة والسياسة حيث لاحظنا مدى اختلاف وتباعد الآراء فيما بينهم كل حسب السياق الفكري الذي يتبناه والمنهج الذي يتبعه بالإضافة إلى الخلفية الفكرية والظروف الاجتماعية التي انطلقت منها هذه النظرية.

والملاحظ انه ولا مدخل نظري تطرق إلى مصطلح الأحزاب السياسية كمفهوم وذلك راجع ربما إلى حداثة هذا المصطلح على الساحة المجتمعية أو ربما عدم انتشارها في الفترة التي عاصرها المنظرون وظهورها بالصفة التي هي عليها الآن، لهذا تم من خلال هذه المداخل عرض مبررات الباحثين السوسيولوجيين فيما يخص شرعية تدخل الفاعل السياسي في كل ماهو تربوي وحقيقة العلاقة ما بين السياسة والتربية عند هؤلاء الباحثين، ومن المعلوم أن المناضلين في الحزب السياسي هم فاعلين في الميدان السياسي أو بالأحرى هم الذين يقومون بتسيير دفة الحكم بعد انتخابهم من طرف أفراد المجتمع وطبعا بعد طرحهم للسياسة الإصلاحية التي سوف يتبعونها إذا ظفروا بعهدة في احد المناصب السياسية الهامة في الدولة.

ومن خلال ربط هذه المداخل النظرية بالتصنيف الذي يعتمده بعض الباحثين للأحزاب السياسية في الجزائر يتضح أن أحزاب التيار الوطني يدعون إلى الحفاظ على النسق العام ويرون أن التعليم يؤدي وظيفة إيجابية بحيث يؤهل الأفراد لأداء وظائف تخدم النظام الاجتماعي ويشغلون بذلك مراكز وأدوار في مختلف المجالات المعيشية، ويشيرون إلى أن أي خلل في النظام التربوي يعد خللا جزئيا يتطلب إصلاحا على مستوى المؤسسة التربوية فقط والدليل على ذلك هو الإصلاحات المتكررة في النظام التربوي الجزائري، ويرون أن النظام التربوي خاضع للنظام العام لهذا لابد من أن يكون تابعا لإيديولوجية الدولة وتكون مخرجاته من المتعلمين متشبعين بروح المواطنة وروح الديمقراطية، وهذا ما يدعو إليه رواد المدخل الوظيفي.

أما أحزاب التيار اللائكي أو العلماني فينظرون إلى المدرسة من وجهة نظر اقتصادية اجتماعية حيث أن المدرسة تعاني الكثير من المشكلات التي أثرت على دورها مثل العنف المدرسي، التسرب المدرسي.. وأن الميزانية التي تخصصها الدولة للنظام التربوي هي بمثابة هدر للمال العام كونها لا تنتج بقدر ما تستهلك بل مخرجاتها ضعيفة التكوين وتصطدم بعدم تكافؤ فرص الشغل بعد توجهها للحياة العملية ويتبنى هذا الموقف أصحاب الماركسية المحدثة.

وفيما يخص أحزاب التيار الإسلامي فيرون أن المدرسة هي مكان يتخرج منه الفرد المسلم الصالح الذي يتصف بالأخلاق الحميدة والقادر على إعادة بعث الحضارة والخلافة واسترداد أمجاد الأمة، ويتحلى بالروحانية وتكون مرجعيته في الحياة القرآن الكريم والسنة النبوية، وتزرع المدرسة في تلاميذها روح الانتماء إلى الهوية العربية الإسلامية والاعتزاز بذلك، وتتعدى اهتماماته الحدود الوطنية لتصل إلى مصلحة الأمة الإسلامية جمعاء وهذا طبعا ما يدعو إليه أصحاب المدخل الإسلامي.

المحور الثاني: تطور المدرسة في الجزائر

أولا: التربية والتعليم في العهد العثماني:

لا يمكن تفسير واقع التربية والتعليم في الجزائر في الوقت الحاضر بمعزل عن تاريخ الجزائر فراهن المدرسة في الجزائر ما هو إلا تراكمات لما كان في القديم لان الجزائر حالها حال الدول الأخرى منذ سطع نورها للوجود وهي تهتم بالتربية والتعليم ويرجع الفضل في ذلك حسب المؤرخين إلى الفتوحات الإسلامية بقيادة عقبة بن نافع ولكن تم تجاوز هذه المرحلة التاريخية ليبدأ هذا البحث بتاريخ المدرسة منذ الحكم العثماني كون هذه المرحلة بارزة وكان لها الأثر الكبير في الأحداث التي حدثت إبان الاستعمار الفرنسي.

فقد "كانت الحياة الثقافية التي تتميز بالطابع الإسلامي هي التي تربط ربطا متينا محكما بين أصناف السكان وكانت تعمل عملها في صهر السكان حتى يشعروا بانتمائهم لبلد واحد وأمة واحدة وعندما تتحدث عن الطابع الإسلامي للثقافة فليس المقصود هو المحتوى الحضاري بما فيه من تعليم وتنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات اجتماعية وفكرية،..." (مبارك بن محمد الهلالي الميلي: دس، ص317).

وقد تعذر على الجزائريين إبان دخول الاستعمار الفرنسي أن ينقلوا نمط الحياة الثقافية في العهد التركي وتدوينه، مما كان عقبة في وجه الباحثين في تاريخ الجزائر وذلك لنقص الشواهد وطول الزمن الفاصل وكذلك السرقة التاريخية التي قامت بها فرنسا في حق تاريخ الجزائر لهذا لجأ المؤرخون إلى كتب الفرنسيين الأوائل الذين كانوا في الحملة الاستعمارية حيث يقول المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله أن " كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد التركي تشهد أن التعليم كان منتشرا وان كل جزائري تقريبا كان يعرف القراءة والكتابة وقد كان التعليم حرا من سيطرة الدولة ومن سيطرة الحكام العثمانيين فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم ووسائلهم الخاصة تعليم القران والحديث والعلوم العربية والإسلامية لان دراسة هذه العلوم هي السبيل إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقران والسنة، ولذلك كان القران أساسا للتعليم في الجزائر سواء كان تعليما ابتدائيا أو ثانويا أو عاليا، وكانت المدارس على مختلف مستوياتها تمول وتغذى بالأوقاف التي يحبسها أهل الصلاح والخير من الرجال والنساء وفي بعض الأحيان يحبسها موظفون سامون في الدولة كعمل من أعمال الخير، فكان هناك أملاك خاصة وعقارات

وأراضي يذهب ريعها لبناء المدارس وتوظيف المعلمين وتوفير المساكن للطلبة..."(أبو القاسم سعد الله: 1982، ص159)

"... ولقد درج العلماء الجزائريون على الانتقال من بجاية إلى القيروان إلى مراكش إلى المرج (برقة بمنطقة طرابلس) إلى القاهرة إلى دمشق إلى بغداد وكأنهم يذهبون من مدينة الجزائر إلى تلمسان، وكانوا يتحركون جميعا تحدوهم الحاجة إلى خدمة قومهم... وهكذا إذن كانت بجاية وتلمسان ومدينة الجزائر مدنا مشهورة عبر ثقافتها على الأقل مثلها مثل المدن الأخرى في المغرب العربي وفي مشرقه وقد تميزت بعدد علمائها ومدارسها ومكتباتها وبحياتها الاقتصادية الهامة إذ إنها جمعت امهر الحرفيين الذين جعلوا منها مراكز لتصدير المواد المصنعة، وقد فرضت تلك المدن أنفسها كبؤر تعم فيها أفكار التقدم ويجند فيها العلماء هو الطلبة أنفسهم في مجالات الفقه والأدب والفلسفة والعلوم الإنسانية وعلوم الفلك والطب... حيث كانت تلك المجالات آنذاك لا تزال جنينية في أوربا...(كمال بوشامة:2007، ص51)

وبالحديث عن اللغة العربية كوسيلة للتعليم منذ الفتوحات الإسلامية يقول الباحث احمد بن نعمان:" لقد بدأ انتشار اللغة العربية مع مطلع الفتح الإسلامي، وتعربت البلاد دون أن تجد اللغة العربية أي عائق يحول دون انتشارها كلغة دين، وعلم، وثقافة كما لم يحدث خلال التاريخ الإسلامي أن تقلص ظل اللغة العربية من أية منطقة دخلها اللسان العربي إلى أن انضوت البلاد تحت الحكم العثماني في القرن السادس عشر حيث أصبحت اللغة التركية هي اللغة المستعملة في دواوين الدولة، غير أن هذه اللغة لم يكن لها تأثير في الواقع الاجتماعي، وبقيت اللغة العربية هي السائدة كلغة دين وعلم وثقافة، كما بقيت جميع المؤسسات التعليمية العربية قاعة يدرس فيها الدين والعلوم باللغة العربية فقط، دون أن يستطيع الأتراك القضاء عليها، لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم حماة الدين الإسلامي، متخذين من تطبيقهم لتعاليمهم ومرونتهم الفائقة في معاملة الأهالي وسيلة للبقاء في الحكم ..." (أحمد بن نعمان:1981،ص145) " وقد شهد عدة فرنسيون شاهدوا الجزائر في فترة الاحتلال بأن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، وأن سكان الجزائر في فترة الاحتلال بأن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، وأن سكان الجزائر قد يكونون أكثر ثقافة من سكان فرنسا، فكل الناس تقريبا كانوا يعرفون القراءة والحساب كم يقول "روزي" وقد أكثر هذه الفكرة "والسان ايسر هازي " الذي يرى أن نسبة الأمية في الجزائر كانت في 1830 أقل

منها في فرنسا" (مبارك بن محمد الهلالي الميلي: مرجع سابق،ص317)، ففرنسا لم تحتل شعبا جاهلا وبدائيا كما كانت تقول وتروج بل جاءت لتمدن وتحضر شعبا كان أصلا متمدنا ومتحضرا ومثقفا أكثر من شعبها بشهادة كتابها.

وبالعودة إلى الحياة الثقافية في عهد الأتراك يمكن القول أنهم لم يدعموا التعليم آنذاك ولكنهم في نفس الوقت لم يمنعوا أي جزائري أراد أن يتعلم ويعلم من أداء هذه المهمة والجزائريون الأحرار في ذلك الوقت الغيورين على شعبهم لم يدخروا جهدا في نشر التعليم ورفع الجهل بفضل ما تعلموه في البلدان التي هاجروا إليها.

ثانيا: التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي:

من خلال الاطلاع على جملة من المراجع اتضح أن البحوث والمراجع التاريخية التي تطرقت إلى وضعية التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر كانت كثيرة ومتنوعة وقد استفاض فيها الباحثون بالعرض منذ احتلال الجزائر عام 1830 إلى استقلالها عام 1962.

حيث يجمع المؤرخون على أن المرحلة الأولى (1830-1880) من احتلال فرنسا للجزائر لم تهتم فيها الإدارة الفرنسية بترقية الجانب التربوي الثقافي، بل كانت مرحلة عسكرية محضة هدفت إلى السيطرة الاستعمارية على أكبر مساحة من القطر الجزائري، وتقويض أركان الحكم العثماني، بصفة عامة كانت مرحلة تحطيمية تدميرية خسرت فيها الجزائر بنيانها وعمرانها وحتى ثقافتها فقد أتينا في عنصر التربية في العهد التركي على أن الشعب الجزائري كان أكثر ثقافة من نظيره الفرنسي وقد ركزت الدولة العثمانية عي بناء المساجد والمدارس القرآنية ولكن هذا الكلام بقي تاريخا يروى ويكتب لأن قذائف الاستعمار ودباباته لم تقصر في تخريب المدارس والمساجد والمنشآت وتحويل ما بقي منها إلى معسكرات وكنائس ومراكز إدارة ومدارس ونهب ما بقي من تاريخ الجزائر بعد الاستقلال وخروج فرنسا من الجزائر.

وقد أكد هذا الأستاذ الطاهر زرهوني لما قال:" اقتصرت الفترة الأولى من 1830-1880 على العمليات الحربية التي نظمها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري ومقاوماته تحت قيادة الأمير عبد القادر في العشرية الأولى والثانية، ولم تفكر السلطة الفرنسية إلا في تأسيس سياسة عنونتها تارة بـ'سياسة الاندماج' و'المكاتب العربية'

والتجسس وتارة بسياسة 'المملكة العربية' ثم سياسة اندماجية أخرى ثم قانون خاص بأهل البلاد 'قانون الاندجينا' التعسفي سنة 1881" (الطاهر زرهوني:1993،ص13)

"وأكبر ضربة وجهت للتعليم في الجزائر هي مصادرة الأملاك الدينية والأوقاف، بقرار من الحاكم العسكري الفرنسي كلوزيل عام 7ديسمبر 1840 فكانت ضربة قاضية للتعليم الإسلامي، أي جانبها المادي ومصدر تمويلها"(بوفلجة غيات:2006، ص19)

فالسياسة الاستعمارية التي استعملت في الجزائر كانت القضاء على أي مصدر للتربية والتعليم من مدارس ومساجد وأوقاف أو قائمين من علماء ومعلمين وذلك للتمهيد من أجل إعادة إنتاج ثقافة المستعمر وغرس قيم جديدة، قيم كما تصفها فرنسا بالتحضرية يكون المستهدف فيها هو الطفل الجزائري.

وقد شهد على هذا الخراب الفرنسيون أنفسهم حيث يقول "دي توكفيل في تقرير له سنة 1847 لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال (أموال المؤسسات الخيرية، التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام) بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا"(بوفلجة غيات: نفس المرجع، ص22).

ويصرح كل من 'دوماس' و 'أوبان' بقولهم: كانت سياستنا كارثية فقد أهملت جميع المدارس الابتدائية تقريبا (...) وحلت الكارثة بالمدارس (...) والزوايا الأقرب من مراكز الاحتلال هجرت (...) وهاجر الأساتذة إلى أطراف البلاد التي لم تكن قد وقعت تحت سيطرتنا كما تمت مصادرة أملاك الحبوس، وفي باقي الأرجاء..."(أسيا بلحسين رحو:2011،ص60)

فأملاك الحبوس التي تعتبر المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه العملية التربوية قد تم نهبها وإضافتها إلى أموال الحملة العسكرية الفرنسية وطبعا لا يخفى على الجزائريين الذين عايشوا الاستعمار والذين اطلعوا على تاريخ الجزائر الأزمة الاقتصادية والمجاعة التي ألمت بفرنسا قبيل استعمارها للجزائر والديون التي كانت تدين بها لإيالة الجزائر وهي

متنوعة منها ما كان عبارة عن مساعدات من القمح والمواد الغذائية إبان المجاعة ومنها ما كان عبارة عن رسوم وضرائب مقابل عبور سفنها على طريق البحر الأبيض المتوسط الذي كان يسيطر عليه الأسطول الجزائري.

ولكن الزوايا قد قامت بدور هام أثناء هذه الحملة الغاشمة فمنذ استقرار الفرنسيين في الجزائر مابين " 1833-1834 قرروا إنشاء المدارس للأطفال المسلمين، ولقد كانت دهشتهم كبيرة حين لم يروا أحدا يدخلها، ولوحظت نفس الظاهرة في كل من وهران، عنابة، قسنطينة، وتلمسان، إلا أن المسؤولين على الإدارة المدنية وجدوا تفسير تلك الظاهرة وعثروا عليها وهي أنه:- لن تقبل أية أسرة مسلمة اختلاف أطفالها إلى مدارس الكافر... وفي الأرياف كان رؤساء المكاتب العربية يسعون إلى إقامة اتصال مع نشاط الزوايا والمشايخ خاصة إذا كانت المسألة تتعلق بإقامة تعليم اللغة العربية نفسها." (محمد نسيب: دس، ص 192)

وبالنسبة لفرنسيي الجزائر الذين قدموا إلى الجزائر مع الحملة الفرنسية فقد كانوا" يتلقون تعليمهم العادي كما هو الحال في فرنسا –بنفس البرامج والمناهج المتبعة في بلادهم- وقد بنيت لهم المدارس وجيء لهم بالمعلمين ورصدت لهم الميزانية فلم يبقى سوى الجزائريون بدون تعليم، لأن وسائلهم المادية المرصودة للتعليم قد استولى عليها الفرنسيون، ولأن المعلمين المسلمين هاجروا أو اغتربوا، و المدارس والمساجد هدمت وبعد إهمال مطلق للتعليم بين 1830 و1836 أنشأ في هذه السنة أول مدرسة موجهة للأهالي وسميت المدرسة الحضرية الفرنسية، وكانت تستهدف دمج المسلمين في الفرنسيين عن طريق اللغة الفرنسية ولم تبن السلطات الفرنسية تلك المدرسة من ميزانيتها بل بمصادرتها لأموال الأوقاف الإسلامية، وفي سنة 1833 أنشأت مدرسة سميت التعليم المشترك وهي موجهة للأوربيين واليهود ولمن أراد من المسلمين ودخلها المسلمون وتناقص عددهم خوفا من الردة عن إسلاميتهم إذ كان على أولياء التلاميذ في مدينة الجزائر أن يقبلوا بالدخول إلى المدرسة المشتركة تحت الرعاية الفرنسية وبالبرنامج الفرنسي أو يبقى أبناؤهم في جهل تام" (حدة بولافة: 2011/2010 ص17)

* وفي الفترة مابين 1830-1880 قامت فرنسا بإنشاء عدة مدارس على أرض الجزائر أبرزها:

1- المدارس الدينية المسيحية: تأسست ابتداءا من سنة 1878 مدارس يسيرها مسيحيون ولم يعرقل أحد سيرها لتقوم مقام المدارس الرسمية فتحت أبوابها للتلاميذ المسلمين في بعض المناطق الجزائرية كالقبائل الكبرى حيث

سجل فيها 21 مدرسة مسيرة من طرف الآباء البيض يدرس فيها 1.093 تلميذا، والبيض وأولاد سيدي الشيخ و ورقلة قصد التمسيح وتجريد بعض النواحي من ثوب العربية والدين.

2- المدارس الحكومية الثلاث: أنشئت ثلاث مدارس حكومية بموجب مرسوم مؤرخ في 1850/09/30، كانت هذه المدارس المشيدة بتلمسان وقسنطينة ومدية أولا ثم ولت إلى العاصمة ثانيا عام 1859 تهدف إلى تكوين مرشحين إلى الوظائف الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية.

3- المدارس المسماة بالعربية الفرنسية: وفي نفس السياق ونفس المدة وبعد فشل المدارس المغربية الفرنسية من 1836-1850 التي كان يدرس فيها معلمان، الأول فرنسي للمواد الفرنسية والثاني جزائري مسلم للكتابة والقراءة بالعربية والدين الإسلامي فكان مستوى تلاميذها ضعيف وعددها قليلا جدا" (الطاهر زرهوني:مرجع سابق، ص14)

* في الفترة الثانية 1880 إلى 1930 وبعد الركود الذي عانت منه الفترة الأولى، أعطي متنفس جديد للتعليم في الجزائر المحتلة ففي"سنة 1880 ظهرت نزعة جديدة ترمي إلى تعميم التعليم بالجزائر وخطت وزارة التعليم الفرنسية تنظيما جديدا يتبع التعليم في فرنسا بحكم سياسة الإدماج التي أعلنتها الحكومة الفرنسية. فأمر بتطبيق قانون 12 جوان 1881 المتعلق بمجانية التعليم وقانون 28 مارس 1882 المتعلق بإجبارية التعليم الابتدائي الساريين المفعول في التراب الفرنسي وبالفعل أصبح عدد المدارس يرتفع من سنة إلى أخرى كما ارتفع عدد التلاميذ ولكن نسبيا بكثير إذا قارناه بعدد الأطفال الذين هم في السّن الدّراسي الإلزامي فإنه يمثل2%" (http://www.wadilarab.com نقلا عن بحث للأستاذ محمد الهادي بن سقني)

* يبين الجدول التالي تزايد عدد التلاميذ الجزائريين في المدارس الفرنسية ما بين 1896/1882

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين
1882	3.172
1883	4.095
1887	9.064
1891	11.347
1892	12.263
1896	19.885

يظهر في هذا الجدول التزايد البطيء في عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية مقارنة بعدد التلاميذ البالغين سن التمدرس حيث أن "عدد الأطفال ذكورا وإناثا الذين في سن الدراسة من 6إلى 13سنة قدر بـ535.389 سنة 1889 وعدد المسجلين ذكورا وإناثا10.631 والنسبة المئوية 2% أي كان طفلان مسجلان من مئة والباقي في الشوارع وهذا بدون شك من باب التضليل والتجهيل والشيء الذي لا يخطر ببال، كان المعمرون في ذلك الوقت يملؤون المدارس القليلة العدد بأطفال غير مسجلين فيها بمناسبة زيارات وفود برلمانية بغية إخفاء الحقيقة المرة ومغالطة الرأي العام أما في الأيام العادية فكانت الدروس التي ألقيت عليهم كانت تظهر لأوليائهم غريبة عن القيم العربية الإسلامية فأصبحت نسبة انتساب التلاميذ ضئيلة للغاية"(الطاهر زرهوني: مرجع سابق ص17)

* ويبين الجدول التالي الفرق بين المسجلين من التلاميذ الفرنسيين والجزائريين الذين كانوا يترددون في أواخر القرن التاسع عشر

الجنسية	عدد الأطفال في سن الدراسة	عدد المسجلين	النسبة
جزائرية	633.190	24.565	%3.84
فرنسية	93.531	78.531	%84

في هذا الجدول يبدو الاضطهاد واضحا من الجانب الفرنسي فرغم أن عدد أطفال الجزائريين اكبر بسبعة أضعاف من أطفال الفرنسيين إلا أن سياسة التجهيل والتفرقة ترافق العائلات الجزائرية أينما حلت.

ولكن " الحالة التي أصبح عليها التعليم أقلقت بعض الفرنسيين، لأن ذلك يحرمهم من متعلمين يمكن توظيفهم في الإدارة الفرنسية والعمل على كسب مودتهم وفي هذا الموضوع اشتكى رئيس المكتب العربي بمستغانم من نقص الفقهاء والقضاة، وأما عن سبب ذلك فيجمله في قوله:" لأننا هدمنا المدارس أثناء الحروب ولم نعد بناءها بعد إذا لا يوجد أي تنظيم للمدارس عندما يموت قضاتنا الشيوخ فإن إيجاد أفراد يحلون محلهم هو من الصعوبة بمكان إن السوء يستفحل يوما بعد يوم"(بوفلجة غيات، مرجع سابق، ص23)

فبناء فرنسا للمدارس لم يكن كما زعمت أمام الرأي العام لأجل الجزائريين بل كل ما فعلته قد حسبت له حسابا والدليل إنها لم تقبل كل الجزائريين في مدارسها بل درست فقط ما يسد حاجتها وقد واصلت فرنسا سياسة التجهيل بلا هوادة ولم تحسب حسابا إلى انه سوف يكون ممن فجروا الثورة التحريرية سنة 1954 الشبان الذين درسوا في مدارسها، فانقلب السحر على الساحر.

* وفي الفترة الممتدة ما بين 1900-1930 اشتد عداء المعمرين تجاه تعليم الجزائريين وأقاموا لأجل ذلك المظاهرات وتحججوا بان ميزانية بلادهم لا تكفي لتعليم الأهالي"لكنهم كانوا من أنصار مؤسسي تعليم مهني أو زراعي عملي تطبيقي لتكوين أعوان يخدمون مصالحهم فعكفوا على تحويل المدارس المتواجدة إلى مدارس خيام أو ملحقات يديرها ممرنون جزائريون تحت سلطة مدراء فرنسيين لمدارس رئيسية فكانت نسبة القبول تعادل 4.3% من مجموع الأطفال الذين كان في عمرهم ست سنين سنة 1908 أي 33.397 تلميذا فقط و5% سنة

1914 أي 47.263 من 850.000 في سن الدراسة و6% سنة 1929 أي 60.644 من مجموع 900.000 تلميذ" (الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص22)

* فقد ركز الاستعمار الفرنسي في مشروعه الذي يستهدف الحياة الثقافية ضرب المقومات الوطنية للمجتمع الجزائري المتمثلة في: اللغة العربية, الدين الإسلامي, الشخصية الوطنية:

1- القضاء على اللغة العربية: لقد كانت اللغة العربية المستهدف الرئيسي في عملية التصفية والتشويه التي شنتها السلطات الفرنسية على مقومات الشعب الجزائري العريق حيث أقامت جهازها التربوي على ارض الجزائر لمحاربتها ومحوها من ذهنية الأجيال القادمة فمنعت المعاملات الإدارية باللغة العربية وحاولت إقصاءها من المحادثات اليومية للأهالي ولما وجدت نفسها أمام واقع يفرض عليها اللجوء إلى العربية أدخلتها في جهازها التعليمي ولكن فقط تعلم بها القراءة والكتابة لا غير فلم تعطها حقها من التعليم كما فعلت بنظيرتها الفرنسية وقد "انتهجت الإدارة الفرنسية عدة أساليب للقضاء على اللغة العربية تدريجيا —طبعا لأنها عجزت عن القضاء عليها دفعة واحدة- وإزالتها من الواقع الجزائري ومن هذه الأساليب:

– حظر استعمال اللغة العربية في المجال الرسمي حظرا مطلقا فكل الوثائق والمستندات لا تقبل في الإدارة إلا إذا كانت مكتوبة باللغة الفرنسية، فكانت عناوين الرسائل أسماء الشوارع، أسماء المحلات، الأماكن العامة، إشارات المرور، كل شيء مكتوب باللغة الفرنسية فقط حتى التوقيع على الوثائق لا يقبل إلا باللغة الفرنسية، فكان الفرد المتعلم باللغة العربية والأمي في درجة واحدة، أمام الإدارة الفرنسية، وهذا كله لتزهيد الأهالي في تعلم اللغة العربية، وإلزامهم بتعلم اللغة الفرنسية.

- عدم السماح للأهالي بتأسيس المدارس والمعاهد لتدريس الدين واللغة العربية ولو بأموالهم الخاصة، وإذا سمحت الإدارة الفرنسية بإنشاء بعض هذه المدارس والكتاتيب فإنها تشترط إلا يدرس فيها إلا القرآن الكريم وبعض المبادئ الفقهية، مع حظر تفسير القرآن وتدريس أي من المواد الاجتماعية والقومية كالتاريخ والجغرافية والتربية المدنية والقومية، ولم تكن تسمح بإنشاء مثل هذه المدارس —من حين لآخر- إلا تخفيفا من غضب الأهالي ومحاولة التقرب إليهم بإيهامهم أن الإدارة الفرنسية ليست ضد الدين وإنما هي ضد هؤلاء الذين يتخذون من التعليم وسيلة لاستعداء الناس ضد الحكومة..."

– وقد أصدرت الحكومة الفرنسية عدة مراسيم وقوانين ضد اللغة العربية أبرزها "قانون 8 مارس 1938 الذي اشترطت فيه وجوب حصول المعلمين وهيئات التعليم العربي على رخصة التعليم من الإدارة الفرنسية، وقد وضعت شروطا للحصول على هذه الرخصة منها:

– كفاءة المعلم العلمية

– لياقته البدنية

– معرفته للغة الفرنسية

– صلاحية المحل للتعليم وتوفر الشروط الصحية فيه." (أحمد بن نعمان: 1981, ص166)

وتبدو هذه الشروط في ظاهرها منطقية ولكنها في الواقع تعجيزية لأن المتعلمين الجزائريين الذين كانت تخرجهم مدارسها لم يكونوا متمكنين لا من اللغة العربية ولا من اللغة الفرنسية بالإضافة إلى التغذية المزرية التي يعاني منها الجزائريون وفقرهم فقد علق احد الساسة بقوله فرنسا لم تعلمنا لغتها ولم تسمح لنا بتعلم لغتنا.

2– القضاء على الدين الإسلامي:فالإسلام كان المغذي الروحي الذي يدعم صمود الشعب الجزائري في وجه القمع الاستعماري و الزحف الصليبي وفرنسا تعرف هذا اشد المعرفة فالدين كما قال كارل ماركس أفيون الشعوب، لذلك سعت إلى تهديم المساجد ومطاردة العلماء وسجنهم ونفيهم إلى كاليدونيا الجديدة و المستعمرات الفرنسية وتدخلت في خطب الجمعة وحضرت تداول مصطلح الجهاد وما هو في معناه في أوساط الأهالي وحذفته من خطب الجمعة و" جاء قانون 27 سبتمبر 1907 فكانت فصوله صريحة في فصل الدين عن الحكومة في إعطاء الناس حرياتهم كاملة في كل ما يتعلق بدياناتهم، وفهم الناس جميعا أن ذلك القانون إنما يعني المسلمين دون غيرهم أو قبل غيرهم لأنهم هم الذين كانوا محرومين من تلك الحرية، ولكن الواقع بعد ذلك أن ذلك القانون لم ينفذ منه ولا حرف فيما يتعلق بالدين الإسلامي وبقيت الإدارة الجزائرية تتصرف في المساجد وأوقافها وموظفيها، وتقبض على يد من حديد على الوظائف الدينية وتصرفها حسب شهواتها وأهوائها السياسية وتضع حبائل الترغيب والترهيب في طريق الطالبين لتلك الوظائف، وتزن أقدارهم لا بالإجازات العلمية ولا باختيار الأمة المسلمة لهم ولا بحسن السيرة بين أوساطها بل 'بالدوسي' الإداري الذي لا يعرف الدين ولا يزكي ويجرح بقواعد غير قواعد

الإسلام وأصول الفضائل، ويشترط في الإمام ما لا يشترطه الإسلام..."(احمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ص141) وقد " رفضت السلطة الاستعمارية إعطاء الجزائر تصريحا لفتح مدرسة وإذا أذنت بفتح كتاب كان ذلك بشروط قاسية منها أن يحفظ القران دون تفسير" (محمد نسيب: دس، ص89)

* وقد استعملت الحكومة الفرنسية في ذلك سياسة الفرنسة والتبشير المسيحي:

1- سياسة الفرنسة: "ما كان للإدارة الاستعمارية أن تحقق أية نتيجة تذكر في مجال الفرنسة لو أبقت على المؤسسات التعليمية الرسمية والأهلية والتي كنت تزخر بها البلاد عند الاحتلال، ولذلك كان عليها ان تقوم بمهمة مزدوجة للوصول الى غرض الفرنسة المنشود، ومن ثم تصدت بمحاربة اللغة العربية باعتبارها منافسا للغة الفرنسية، فكانت الإدارة الفرنسية تمنعها من الأهالي من جهة وتقدم اللغة الفرنسية كبديل لها من جهة أخرى حتى تضع الجزائريين في موقف الاختيار بين الفرنسة أو الجهل، وقد فضل العديد منهم أن يبقى أولادهم أميين على أن يرسلوا بهم إلى المدارس الفرنسية لتعلم لغة الكفار (على حد تعبيرهم)..." (تركي رابح: 1981، ص 53)

2- التبشير المسيحي في المدارس الفرنسية: من بين الأسباب التي أدت بالأهالي الجزائريين التزام الحذر من التعليم الفرنسي رغم ندرته واقتصاره على فئة وطبقة من أبناء المجتمع خاصة أبناء الموالين لفرنسا بل إن عزوفهم عن الالتحاق بالتعليم في المدارس الفرنسية كان منذ البداية 1830 هو أن الجزائريين وجدوا أنفسهم مرغمين على أتباع هذا المنهج لما أقدمت فرنسا للانخراط في المدارس الثانوية العسكرية هناك والسبب الأقوى من هذا بكثير حدث بين عام 1867-1868 عندما أقدمت وتجرأت فرنسا على تعميد وتنصير الآلاف من أطفال الجزائريين اليتامى بالغصب والقوة وكان وراء هذه الحادثة الكاردنال 'لافيجري' الذي جمع هؤلاء الأطفال بعد وقوع المجاعة الكبرى التي تسببنها القوانين الجائرة المتعلقة بملكية الأراضي وأنانية المعمرين وسياسة الأرض المحروقة وغيرها من الأساليب المتبعة وهي الأسباب التي أدت إلى إهلاك ما يزيد عن 500.000 من الأهالي الجزائريين.(أحلام مرابط: 2006/2005، ص42)

* و"استعمل المبشرون في الجزائر أساليب متعددة لإغراء الأطفال بالقدوم إلى مدارسهم، والتأثير على أوليائهم حتى لا يمانعوا من إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس ومن هذه الأساليب ما يلي:

أ– الحلوى: إن حب الأطفال للحلوى معروف، ولذلك عمد المبشرون إلى توزيع الحلوى عليهم كلما ذهبوا لزيارة الأهالي

ب– النقود:

استخدم المبشرون النقود في تعاملهم مع الأطفال في عدة إغراض نذكر منها:

– منح خمسين سنتا لكل طفل ينجح في استقدام زملاء له إلى مدرسة المبشرين

– منح سنتيم واحد لكل طفل قدم إلى المدرسة وقد اغتسل

– منح سنتيم واحد كذلك لكل طفل مثابر ومجتهد أثناء الدروس

– منح مبالغ أخرى عند إعلان نتائج اختبار يوم السبت... بالإضافة إلى المتاع، الألعاب، أوراق اليانصيب، إقامة المعارض، تقديم المأوى والطعام للأطفال، الحفلات المدرسية, تهريب الأطفال..." (محمد الطاهر وعلي: 2009، ص83-85)

إن الاستعمار الذي لبث في الجزائر قرابة قرن وثلاثين سنة خلف كوارث ثقافية بقي صداها في المجتمع الجزائري إلى يومنا هذا فقد " خلفت السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر حتى سنوات الأربعينيات أربعة أنماط من المتعلمين والمثقفين:

النمط الأول: ثقافة من إنتاج المساجد والزوايا والجامعات الإسلامية 'الزيتونة والقرويين والأزهر' وهي ثقافة تمثل استمرارية تراثية وثقافة ما قبل الاستعمار، أحادية اللغة، تمتلك تأثيرا كبيرا في أوساط الريف والفلاحين.

النمط الثاني: ثقافة من إنتاج المدرسة الاستعمارية تهدف إلى تكوين وسطاء بين الإدارة والدولة الكولونيالية، تسود هذه الثقافة في وسط أبناء الأعيان وصغار الموظفين والأهالي.

النمط الثالث: ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة، وهي أقلية صغيرة لم تتح لها فرصة النمو والتوسع.

النمط الرابع: الثقافة الشعبية الشفوية التي لم تصل بعد إلى مرحلة الكتابة والتي غذت وتغذي جماهير المدن والأرياف." (ناجي عبد النور: 2010، ص70)

ثالثا: جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التربية والتعليم 1931:

"في الوقت الذي كان فيه علماء الجزائر مضطهدين ومهملين من طرف دولة الاحتلال، بزغ فجر الحركة الإصلاحية في الشرق الأدنى وأخذ المثقفون في العالم الإسلامي يتطلعون إلى مبادئها وأهدافها، وبالتالي فقد اتخذ بعض علماء الجزائر هذا الاتجاه الجديد، وحاولوا تطبيقه من أجل إصلاح المجتمع الذي كان يشكو من الانحطاط الخلقي والجفاف الثقافي، والحيف السياسي...

وفي غضون الحرب العالمية الأولى رأت هذه النخبة المثقفة الانحطاط الذي وصل إليه الإسلام في الجزائر بسبب الضعف الذي أصاب المسلمين ففكرت في تأسيس منظمة إسلامية لإحياء الدين، ولكن خروج هذه الفكرة إلى عالم الوجود –التي تعتبر النواة الأولى لجمعية العلماء- لم يتحقق إلا في يوم 05ماي1931م...(عبد الكريم بوالصفصاف:1981،ص54-75)

ولكن لا يمكن الإنكار بان العلماء الجزائريين قبل أن يجتمعوا تحت لواء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد كانت لهم اجتهادات فردية كل حسب المنطقة التي كان ينشط فيها ولم يتم اجتماعهم قبل 1931"لظروف موضوعية حالت دون ذلك, فحركة ابن باديس (التعليم-الصحافة-النوادي-التوعية بالزيارات والدروس... الخ) كانت في حاجة إلى عقد العشرينات لتنتشر وتتجذر ويعرفها الناس والشيخ الإبراهيمي لم يدخل بعد ميدان الإصلاح العملي ونشاط الشيخ العقبي كان إلى سنة 1929 ما يزال محصورا في نواحي بسكرة..."(أبو القاسم سعد الله: 1996،ص144).

فرغم بعد المسافات بين علماء الجزائر واضطهاد الاستعمار لهم إلا أن إيمانهم بوجود أمة جزائرية ووطن اسمه الجزائر كان أقوى من ذلك.

فقد ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الوجود في 05ماي 1931 تحت قيادة الشيخ عبد الحميد ابن باديس ويرى بعض المؤرخين أمثال د. الأمين شريط أن" السبب المباشر لإنشائها هو احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال وما صاحب ذلك من مظاهر الإهانة للمقومات الإسلامية كطمس المساجد وتحويلها إلى كنائس وإنكار للأمة الجزائرية وتاريخها وانتمائها العربي الإسلامي، والقضاء على اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية،

ومضايقة المدارس والزوايا التي تمنح تعليما دينيا... وحددت أهدافها في إحياء الدين وتطهيره من البدع والخرافات والشوائب المختلفة ومحاربة الطرقية والإلحاد والتبشير والشعوذة وبعث دراسة القرآن والسنة وإحياء الروح القومية" (الأمين شريط: 1998،ص24) وقد جعلت الجمعية أثناء انطلاقتها الإصلاحية التثقيفية شعار 'الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني' عنوانا لمسيرتها وهدفا أصبح حقا عليها الوصول إليه.

لقد أبدى علماء الجمعية اهتماما كبيرا بالأحوال الاجتماعية والثقافية التي زلزلت أركان المجتمع الجزائري وعلى هذا الأساس فقد أرسلت عدة رسائل للإدارة الفرنسية تطالبها بالعدول عن القوانين الجائرة التي تفرضها على الشعب الجزائري منها الكتاب المفتوح إلى رئيس الجمهورية الفرنسية سنة 1949جاء فيه على الخصوص:

" 1- ان الجزائر وطن تسعة أعشار من فيه رقيق زراعي وخدم صناعي مفروض عليه الحرمان من كل حق، وعشره العاشر سادة مفروضة لهم التمتع بكل حق وبين الفريقين فريق انفصل عن الأول ولم يصل إلى الثاني وهو الذي ترونه

2- إن الدين الإسلامي مملوك للإدارة تحتكر التصرف في مساجده ورجاله وأوقافه وقضائه.

3- التعليم في هذا الوطن المسلم معطل بتعطيل المساجد ومئات الآلاف من شباب المسلمين تتشوق إليه والتعليم العربي في هذا الوطن العربي جريمة يعاقب مرتكبها بما يعاقب به المجرم من تغريم وتغريب وسجن ومدارسه تعاني من التضييق والتعطيل ألوانا متجددة ورجاله عرضة في كل حين للمحاكمات في المحاكم الجمهورية التي تتسم بوسمكم.

4- إن الشعب الجزائري قد أصبح —من طول ما جرب ومارس- لا يؤمن إلا بأركان حياته الأربعة: ذاتيته جزائرية وجنسيته ولغته العربية ودينه الإسلامي لا يستنزل عنها برقي الخطب والمواعيد ولا يبغي عنها حولا ولا بها بديلا.

5- إن الشعب الجزائري مريض يتطلع للشفاء وجاهل متوثب إلى العلم وبائس متشوق للنعيم ومنهوك من الظلم مستشرف إلى العدالة ومستعبد ينشد الحرية ومهضوم الحق يطلب حقه في الحياة وديمقراطي الفطرة والدين يحن إلى الديمقراطية الطبيعية ولكنه ليس كما يقال عنه جائع يطلب الخبز فإن وجده سكت.

6- لا يسيغ العقل كيف تكون الوحدة بين سيد ومسود وكيف تتصور بين حاكم مزهو بعصبية جنسية تظاهرها عصبية دينية وبين محكوم؟؟ وكيف تتفق في وطن ساكنوه صنفان وقوانينه صنفان؟؟ وكيف تتم في بلد كنيسته حرة وبيعته حرة ومسجده مستعبد." (محمد العربي الزبيري:1999،ص205)

ومن أهم الأهداف التي سعت الجمعية إلى تسطيرها وتطبيقها على أرض الواقع نجد:

1)" إن أول أهداف الجمعية بلا منازع إنما هو تعليم اللغة العربية التي لها على الأمة حقان أكيدان كل منهما يقتضي وجوب تعلمها فكيف إذا اجتمعا، حتى من حيث أنها لغة جنسها لأجل ذلك فإن القرارات التعسفية التي ظلت تعرقل التعليم العربي واستبدالها بقانون يكون للأمة رأي فيه ويساعد على إيجاد الظروف الملائمة لنشر اللغة العربية بكل حرية قصد ترقية المجتمع الجزائري" (محمد العربي الزبيري:1999، المرجع نفسه، ص203)

2) تغذية الجانب الروحي الذي أحدث فراغا في نفوس الجزائريين وعقولهم سواء المثقف منهم أو الجاهل ويرجع هذا إلى نمط التعليم الذي المادي الذي خلفه الاستعمار حيث يقول البشير الإبراهيمي في هذا الصدد" من المؤسف حقا أن أبناءنا في التعليم الجامعي انكبوا على الجانب المادي أكثر من الروحي والأخلاقي فتخرج جيلين بضع عشرات تناهز المئة من الأطباء والصيادلة ومثلها المحامين، ودون العشرة من المهندسين, إلى جانب ذلك كله دون العشرة في الآداب ولم نرى إلى جنب هذا العدد واحدا تخصص في الفلسفة أو في علم النفس أو في الأخلاق أو في فلسفة الاجتماع والتشريع، وتعليل هذا الاتجاه معقول من روح الأمة وحالتها المادية..." (أحمد طالب الإبراهيمي: 1997، ص129)

3) تطهير الدين الإسلامي من البدع والخرافات واسترجاع المساجد وتسييرها من طرف الجمعية ومنع تدخل السلطات الفرنسية في الشؤون الإسلامية حيث رفعت الجمعية إلى الحكومة الفرنسية تقريرا يضم المسائل الدينية الثلاث (الدين التعليم القضاء) في 05 أوت 1944 من بين ما جاء فيه "إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحكم أمانة الدين وعهد الله وشهادة الواقع تعتبر نفسها مسؤولة عند الله وأمام الأمة الجزائرية عن الإسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره الحقيقية وأحكامه القضائية... وتعلم أن الحكم القاطع في الإسلام في مسألة المساجد هو أن التصرف فيها لجماعة المسلمين دون سواهم... كما يعتبر الإسلام تدخل غير المسلم في شؤون الدين الإسلامي ظلما وتعديا... وعلى هذا فالأمة الجزائرية المسلمة بواسطة علمائها هي صاحبة الحق المطلق دينا وعقلا

وعرفا معقولا في إقامة دينها وإدارة معاهده واختيار من يصلح لوظائفه من خطابة وإمامة وقضاء وتعليم بما تقتضيه قواعد الدين" (أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع نفسه، ص138).

4) محاربة الجهل والأمية ونشر التعليم العربي الأصلي بين أوساط الشباب وغرس جذور الصحوة والوعي الإسلامي في عقولهم لان غاية التعليم في رأي البشير الإبراهيمي هي:"تفقيه النشئ الجديد في دينه ولغته وتعريفه بنفسه وبمعرفة تاريخه، تلك الأصول التي جهلها آباؤه فشقوا بجهلها وأصبحوا غرباء في العالم مقطوعين عنه لم يعرفوا أنفسهم فلم يعرفهم أحد ففي تحقيق هذه الغاية السليمة نجتهد ونكدح للوصول إليها نعمل وفي العمل لها نلقى الأذى، وفي الأذى فيها نلقى راحة الضمير واطمئنان النفس وببلوغها إن شاء الله نكون قد أدينا الأمانة وقضينا المناسك وكفرنا عن جريمة التقصير وفزنا بالعاقبة" (محمد عبد العزيز الساحلي: 1995،ص138)

– وقد كان لجمعية العلماء فضل كبير جدا في إعادة بعث التعليم العربي الحر من جديد بعدما عانى من التهميش والتجريم لقرن من الزمن إلا ما كان منه محتشما وخفية عن أعين الفرنسيين فقد "أعاد الشيخ عبد الحميد بن باديس في القرن العشرين إلى المسجد الإسلامي مكانته الروحية والتربوية والتوجيهية التي كانت يتمتع بها في العصور الأولى من الإسلام يوم أن كان محلا للعبادة ومكانا للتعليم ومركزا للتوجيه الروحي ودارا لتجهيز الجيوش المجاهدة في سبيل نشر الإسلام فقد رابط الشيخ عبد الحميد بن باديس في الجامع الأخضر بقسنطينة أكثر من ربع قرن يعلم ويربي الشبيبة بالنهار ويعظ ويرشد ويفسر القران الكريم وبشرح الحديث الشريف للمواطنين الكبار بالليل حتى بعث في الجزائر نهضة عربية إسلامية واسعة النطاق أعادت للغة العربية مكانتها في الجزائر..."(تركي رابح عمامرة: 2001، ص384)

ووصل اهتمام العلماء بالتربية إلى إنشاء "جمعية رسمية باسم جمعية التربية والتعليم الإسلامية حيث حرر قانونها الأساسي —ابن باديس– وقدمه باسمها إلى الحكومة فصادقت عليه دون أن تدرك خطورته وكان هذا في شهر فبراير سنة 1931 حيث صدر الاعتراف بالجمعية في الجريدة الرسمية لحكومة الجزائر الفرنسية... وقد كانت هذه الجمعية تتكون من عشرة أعضاء برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس... وقد جاء في المادة الثانية من قانون الجمعية الأساسي: إن مقصود الجمعية هو نشر الأخلاق الفاضلة والمعارف العربية الفرنسوية والصنائع اليدوية بين

أبناء وبنات المسلمين كما جاء في المادة الثالثة إن الجمعية تسعى للوصول إلى غرضها هذا عن طريق اتخاذ الخطوات التالية.

أ- تأسيس مكتب للتعليم (مدرسة)

ب- تأسيس ملجأ للأيتام

ج- تأسيس ناد للمحاضرات

د- تأسيس معمل للصنائع

هـ- العمل على إرسال التلاميذ على نفقاتها للدراسة في الكليات والمعامل الكبرى

وقد بلغت جملة مدارس الجمعية حتى عام 1954 أكثر من 50 مدرسة يتردد عليها أكثر من 50 ألف طفل وبنت يدرسون فيها مبادئ اللغة العربية وآدابها وأصول الدين الإسلامي والتاريخ الجزائري والإسلامي طبق برنامج يجمع بين ضرورات العلم وبين ايجابيات التربية الإسلامية والقومية والوطنية الصحيحة وقد تخرج من هذه المدارس عشرات الآلاف من أبناء الجزائر يحملون علما قليلا ولكن معه فكر صحيح وعقيدة قومية سليمة ونظرة للحياة سديدة" (رابح تركي عمامرة: المرجع نفسه، ص387-393)

" وكانت الجمعية تركز في برامجها الدراسية على القران فهي تعطيه جزءا كبيرا من عنايتها لأنه كما يقول الإبراهيمي: سلاحها الذي تناضل به وسيفها الذي به تصول... أما من ناحية الكتب الدراسية فقد اهتمت اهتماما كبيرا باختيارها وانتقائها من أمهات كتب التراث الإسلامي والعربي قديمه وحديثه... وفي التعليم المدرسي اختارت من الكتب ما هو أقرب إلى الإفادة وأعون على تحصيل الملكة العلمية، وتجنيب الكتب الجامدة... وتحرص على أن تبث في أساتذتها وتلامذتها وجميع أعضائها والمعلمين في معاهدها، روح المطالعة النافعة والبحث العلمي السديد، وترشدهم إلى كيفية المطالعة طرائق البحث في التاريخ والاجتماع والأدب وتاريخ الرجال الذين ساهموا في التراث الإنساني بصفة عامة... وكان التعليم العربي الحر تقوم به عدة جهات هي: الكتاتيب والزوايا, والجوامع والمساجد والمدارس وكان كل فرد أو هيئة تعمل في معزل عن غيرها..." (تركي رابح عمامرة: 1981،ص260-263)

وفي التقرير الذي ذكر سابقا والذي قدمته الجمعية عام 1944 للإدارة الفرنسية رفعت مجموعة من المطالب فيما يخص التعليم العربي جاء فيها:

أولا: إلغاء جميع القرارات السابقة المتعلقة بالتعليم إلغاءا صريحا سواء كانت إدارية أو وزارية.

ثانيا: نسخ جميع تلك القرارات بقانون صريح يقرر حرية التعليم العربي وعدم تقييده بشيء ويلاحظ في وضع ذلك المسائل التالية:

1- جمعية العلماء أو الجمعيات العلمية الأخرى يكون لها الحق بمقتضى ذلك القانون أن تنشئ ما تشاء من المدارس فيما تشاء من البلدان.

2- ليس على تلك الجمعيات إلا إعلام الإدارة باسم المدرسة ومحلها وبأسماء المعلمين فيها ثم تشرع في العمل بلا توقف على إجراءات أخرى.

3- يتضمن القانون ضمانات كافية مقنعة في عدم الالتجاء إلى تعطيل المدارس العربية للأسباب السياسية أو غيرها من الاعتبارات لأن تعطيل المدارس العربية في نتيجته يعد عقوبة للأولاد والمتعلمين لم يقترفوا أسبابها وهذا ظلم لهم.

4- كما لا تتدخل الإدارة في اختيار المعلمين ولا تتدخل في وضع البرامج التعليمية ولا في اختيار الكتب المدرسية.

5- على جمعية العلماء أو الجمعيات العلمية الأخرى أن تخضع للمراقبة الصحية العامة في دائرة قوانينها ولمراقبة التفتيش الرسمي."(أحمد طالب الإبراهيمي: مرجع سابق، ص 143)

من الانجازات الكبرى التي حققتها الجمعية للمحافظة على الثقافة العربية الإسلامية نجد:

- نشر اللغة العربية بين أبناء وبنات الجزائر على نِطاق واسع.

- إحياء الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، بعد أن كادت أن تندثر.

- بعْث التاريخ العربي الإسلامي.

- توجيه الجزائريين إلى وجهة وطنية تتعارض تعارضا كاملا مع سياسة الاحتلال.

- إعداد صفوة من الرجال والنساء، كانوا عمدة لنهضة الجزائر قبل الاستقلال، وجنودها في معركة التحرير، وبُناتها بعد الاستقلال.

- تنظيم بعثات تعليمية لخرّجي مدارس الجمعية ومعاهدها، إلى المشرق العربي.

- إصلاح أساليب التعليم، وطرق التدريس.

- إصلاح الكتب المدرسية.

- غرْس مكارم الأخلاق في نفوس الشَّباب، ومحاربة البدع والرذائل والضلالات

(http://www.oulama.dz/?page_id=167 يوم 2013/04/07 على الساعة 11:30)

رابعا: الإصلاحات التربوية في الجزائر 1962-2003

1- الفترة من 1962 إلى 1970:

بعد جهود الثوار الجزائريين في جبهة التحرير الوطني انتزعت الجزائر حريتها رسميا يوم 05 جويلية 1962 ورحيل جيش المستعمر الفرنسي من أراضيها" ورثت الدولة الجزائرية الفتية معضلات أثرت على أبعد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأدائها السياسي والاقتصادي، فلقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية وخاوية بعد ان قامت بسلب كل ما فيها وسحبت معها كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك... كما أدى خروج الأساتذة الفرنسيين من الجزائر إلى شغور فظيع في القطاع التربوي التعليمي وفوق هذا وذاك فقد خلفت فرنسا في الجزائر مرضا ظل وما زال يفتك بالجزائر وهو مرض الأمية التي قدرت سنة 1962 بـ80%... وكان التحدي الأول الذي واجه الدولة الجزائرية هو قلة الخبراء والأكفاء الذين لهم القدرة على تسيير دفة الحكم "(يحي أبو زكريا: www.nashiri.net، نشر الكترونيا عام 2003، ص12)

"كان التعليم الابتدائي سنة 1962 في حالة يرثى لها على غرار الميادين الأخرى، وقاربت نسبة الانتساب إليه 20% من مجموع التلاميذ الذين بلغوا سن التمدرس، فقد كانت مهمة المدرسة تتلخّص في تكوين ما يحتاج إليه الاستعمار من مساعدين، وقد كان أوّل دخول مدرسي في أكتوبر 1962، واتّخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما للعربية و16450 للغة الأجنبية، منهم عدد من الممرنين قصد سدّ الفراغ المدهش الذي أحدثه عمْدا، أكثر من 10 آلاف معلم فرنسي غادروا الجزائر بصفة جماعية"

(http://www.el-massa.com بتاريخ 13/04/07 على الساعة 11:45).

وفي مقابل هذه الوضعية المزرية للتعليم غداة الاستقلال وطموح إنجاح أول دخول دراسي 63/62 ثمة مجموعة من الأهداف سعت المنظومة التربوية الفتية إلى تحقيقها نستقرئها من خلال بعض المواثيق الرسمية التي حددت مسار الدولة الجزائرية المستقبلية:

– بيان أول نوفمبر: لم تتم الإشارة إلى موضوع التربية والتعليم في بيان أول نوفمبر كما لم تتم أيضا الإشارة إلى الأنظمة الاجتماعية الأخرى ،وذلك للتركيز على هدف الاستقلال الذي لم يكن مؤكدا، إنما وردت المبادئ العامة التي ستبنى عليها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال والتي تتمثل في:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 - احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2- تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1- تدويل القضية الجزائرية

2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.(بيان أول نوفمبر 1954، 2005)

– برنامج طرابلس: اندرج التعليم والتربية في مؤتمر طرابلس ضمن إشكالية الثقافة حيث جاء فيه أن ضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي تغذيه مبادئ علمية وتتم حمايته من ترهات الفكر تبين أهمية إحداث تصور جديد للثقافة وستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية ثورية وعلمية.

-إن دور الثقافة الوطنية يتمثل في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني.

- إن الثقافة الجزائرية هي ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها يجب أن تحدد حسب طابعها العقلاني وتجهيزها التقني وروح البحث التي تنشطها وانتشارها المنهجي المعمم في كل مستويات المجتمع.

-إن قضية الثقافة في بلادنا تتطلب :

1)استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية وهذه مهمة من أصعب مهام الثورة إذ هي تتطلب وسائل ثقافية عصرية ولا يمكن تحقيقها بالتسرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة

2)المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية

3)توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم

4)جزأرة البرامج بتكييفها مع واقع البلاد.

5)توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين وهذا في اقرب الآجال.

فبدون دخول كامل وسريع إلى المدارس وتكوين إطارات فنية سيكون من الصعب علينا أن نشرف بسرعة على كل الأمور التي تتعلق بالاقتصاد الوطني ومراقبتها مراقبة تامة.(النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، 2005).

"عملت الجزائر على تسيير التنظيم الموروث بكل محاسنه ومساوئه، حتى لا يصاب الجهاز التعليمي بالشلل كما عملت على إعادة اللغة العربية إلى مركزها الطبيعي مرحليا، معتمدة في ذلك على إطار الممرنين، إلى جانب التعاون التقني مع الدول الصديقة والشقيقة، كما عملت على تعميم التعليم وإيصاله إلى المناطق النائية بالقرى والأرياف، مسخرة لهذا الهدف إمكانيات هائلة لبناء هياكل استقبال جديدة، وتكوين الإطارات اللازمة للسهر على التعليم بمختلف مراحله."(بوفلجة غيات:1993، ص31)

فالدولة الجزائرية الفتية في السنين الخمس الأولى للاستقلال بدأت بحلول ترقيعية و "يعود تاريخ أول نص رسمي ينظم المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال إلى سنة 1965، والشيء الذي يميز هذا النص هو انه قطع الصلة بالبيداغوجيات التقليدية سواء ما تعلق باللغة العربية او باللغة الفرنسية ومنذ ذلك الحين خرجنا بفضل هذا النص الحاسم من عهد الطرق التقليدية لندخل كلية في عهد منهجيات التعليم، وهكذا أدخلت وعممت منهجية لتعليم اللغة العربية واللغة الفرنسية على السواء" (مليكة بودالية قريفو: 1989، ص21)

* وبذكر النظام البيداغوجي الموروث نجده كان مقسما إلى المراحل التالية:

"**أ– التعليم الابتدائي:** ويبدأ في سن السادسة ويدوم ست 6 سنوات وينتهي بمسابقة السادسة للدخول إلى السنة الأولى من التعليم العام كما قد يدوم حتى 7سنوات بالنسبة للذين لهم صعوبة في مسايرة الدراسة مما يمكنهم من الدخول الى امتحان الشهادة الابتدائية، يتمكن بعدها الناجحون من المشاركة في مسابقات للدخول الى دور المعلمين (المساعدين) أو الدخول إلى السنة الثانية من التعليم المتوسط، أو المراكز التقنية والفلاحية...

ب– التعليم العام (المتوسط): يدوم أربع سنوات من التعليم النظري العام ينتهي بالحصول على شهادة التعليم العام (وهي ما صار يعرف بشهادة التعليم المتوسط) أو بشهادة الأهلية بالنسبة للمعربين.

التعليم الثانوي: ومدته ثلاث سنوات من التعليم المتخصص وينتهي بشهادة البكالوريا هذه الشهادة التي تخول لصاحبها الالتحاق بالجامعة دون شروط كما أنها تسمح لصاحبها الالتحاق بمختلف معاهد التعليم العالي.

ج– التعليم الجامعي والعالي: وقد كانت مدة الدراسة في المرحلة الأولى من التعليم الجامعي تدوم 3 سنوات في غالبية التخصصات حيث تتوج هذه المرحلة بالحصول على شهادة الليسانس، تليها بعد ذلك شهادة الدراسات المعمقة ثم دكتوراه الدرجة الثالثة وأخيرا دكتوراه الدولة." (بوفلجة غيات: نفس المرجع، ص32)

2- الفترة من 1970 إلى 1980:

لقد امتازت هذه الفترة باندراج التربية والتعليم ضمن المخططات التنموية التي تضمنت الثورات الثلاث (الزراعية، الصناعية، والثقافية) كما عرفت صدور أمرية 16 أفريل 1976 التي نقلت المدرسة من مدرسة في الجزائر إلى مدرسة جزائرية وهذا التغيير راجع الى العيوب والنواقص التي حملها النظام الموروث من إعادة إنتاج لثقافة المستعمر وبعد المحتوى المنهجي عن الواقع الجزائري المسلم.

من الإصلاحات التي مست القطاع التربوي في هذه المرحلة " إدماج كل من التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلة واحدة متكاملة وهي التعليم الأساسي، مع إدخال مواد تقنية ببرامج الدراسة، لمسايرة التطور الاقتصادي للجزائر. فصارت مدارس هذه المرحلة معروفة بالمدرسة الأساسية متعددة التقنيات. حيث اختيرت بعض الإكماليات لتجريب برامج التعليم الأساسي. كما عرفت هذه المرحلة حذف التعليم التقني قصير المدى، وشهدت هذه المرحلة أيضا تكاثر مؤسسات تكوين الأساتذة (إحداث المعاهد التكنولوجية للتربية بدلا من المدارس العليا)" (بوفلجة غيات: 2006، ص42)

وتعرف المدرسة متعددة التقنيات على أنها " مدرسة أساسية أولية تشمل على تعليم إلزامي لمدة تسع سنوات، وتمنح تربية عامة متعددة التقنيات... وهي تركز على تنمية وإطلاق كل الطاقات التي تتضمنها شخصية الفرد لأنها توفر فرصا متكافئة لكل واحد ليقوي مواهبه ويستعمل ميوله بما توفره له من نشاطات مختلفة.. وستقوم بوضع أسس ترقية الموارد الاقتصادية وذلك من اجل تنمية البلاد ورفع مستواها الاقتصادي كما أن هذه المدرسة ستكون عنصرا أساسيا في الثورة الثقافية، لأنها ستعلم باللغة العربية من اجل تحقيق حب العمل وللقضاء على الازدواجية بين الفكري والعملي" (بركان محمد ارزقي: 1411هـ)

* **المخططات التنموية في هذه المرحلة:**

1- المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :

شهد التعليم أثناء المخطط الرباعي الأول تطورا كبيرا رسمت له بناء على مبدأ تعميم التعليم الابتدائي، أهداف ترمي إلى تسجيل 2600000 تلميذ في المجموع أثناء السنة الدراسية 74/73 وبلوغ نسبة مئوية تعادل 75% على المستوى الوطني وانجاز 4000 قسم و2000 سكن وظيفي سنويا وتكوين 4800 معلم لتغطية الحاجيات العادية السنوية زائد 1200 معلم كل سنة لجزارة المناصب المشغولة من طرف المعلمين الأجانب أي تكوين 24000 في المجموع لمدة المخطط و80000 أستاذ للتعليم المتوسط و1000 أستاذ من حملة الليسانس الثانوي .ومن الإجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق تطبيق هذا المخطط أدخلت تعديلات على البرامج والمناهج التعليمية وعلى الخريطة المدرسية التربوية والإدارية ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية ومنطقية.(الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص47)

2- المخطط الرباعي الثاني 1974-1979:

أما المخطط الرباعي الثاني فقد تناول التوجيهات الأساسية للمخططات السابقة واستهدف تقوية الأعمال التربوية مع مراعاة المستويات التي تم الوصول إليها، وإصلاح النظام على أساس منح أهمية متزايدة للبعد الجهوي، وكان هدف هذا المخطط ان يصل في نهايته إلى تهيئة الأرضية الملائمة لتحويل المدرسة الابتدائية الكلاسيكية وتعويضها بالمدرسة الأساسية التي تتضمن التوجيه المتعدد الفنون، ووضع حد لانفصال مرحلتي الابتدائي والمتوسط .

ان الأهداف التي حددت خلال المخططات السابقة تعكس الانشغالات الرئيسية لتعميم التعليم، وإذا كان الجانب النوعي لا يقل أهمية من الجانب الكمي إلا انه كان يبدو ثانويا، غير انه تأكد تدريجيا بحدة اكبر ضرورة وجود تعليم ممتاز كلما تطور نظام التعليم"(لخضر غول: 2009/2008، ص268-269)

كما أنه في هذه المرحلة "أخذ التعليم الرسمي بالنمو بشكل ملحوظ، ففي العامين 1976-1977 و 1977-1978 ارتفع عدد تلامذة المرحلة الابتدائية من 2.641.446 تلميذا وتلميذة إلى 2.984.084 تلميذا وتلميذة، أما في التعليم المتوسط والثانوي والتقني فقد ارتفع عدد التلامذة خلال هذه المدة أيضا من 50.225

إلى74.961 تلميذا وتلميذة، وكذلك ارتفع عدد المدارس الابتدائية من 7787 مدرسة سنة 1976 إلى 8380 مدرسة سنة 1978، أي أن 582 مدرسة جديدة قد بنيت." (علي عبد فتوني: 2007، ص46)

*** أمرية 16 أفريل 1976:**

تعد أمرية 16 أفريل 1976 أبرز التشريعات في ميدان التربية والتكوين وفي تاريخ المدرسة الجزائرية قبل زمن قريب فقد سطرت بنودها في وقت كانت المدرسة تتخبط في الأزمات وتعاني من صراع الإيديولوجيات التي احتدت مع استقدام المكونين من بلدان عربية وغير عربية، كما جاءت في وقت اختارت فيه الدولة الجزائرية التوجه الاشتراكي تحت رئاسة هواري بومدين وقد ساهمت هذه الأمرية في هيكلة المدرسة الأساسية وتوحيد البرامج والمناهج التربوية على مستوى الوطن، فانتقلت بموجبها المدرسة من مدرسة في الجزائر إلى مدرسة جزائرية.

وقد حددت في الفصل الأول المادة الثانية من تعليمها "رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية وهي:

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة.

- اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية

- الاستجابة للتطلعات الشعبية إلى العدالة والتقدم

* كما نصت المواد 5،4،7،6 على إلزامية التعليم الأساسي، مجانيته وديمقراطيته

* كما تنص المادة 10 :على أن النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد بهذا الأمر.

* المادة 11: يرتبط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتربية.

* المادة 12: يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية وينفتح على عالم العلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا (الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية: أمرية 16افريل 1976،ص534)

3- الفترة من 1980 إلى 2003:

لقد تم في هذه المرحلة تطبيق مشروع المدرسة الأساسية الذي شرع بموجب القرار 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين وقد "بدأت مع بداية المخطط الخماسي الأول (1980-1984) في ميدان التربية والتعليم، عملية تنفيذ مشروع المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات من التعليم الإجباري على مستوى الوطن الجزائري بعد أن كان العمل يجري بها كتجربة في بعض المدارس فقط ابتداءا من عام 1977 وهي مدرسة يدخلها الطفل ابتداءا من السنة الأولى ابتدائي عندما يكون قد أكمل ست سنوات من عمره ويستمر بها مدة تسع سنوات حتى يصبح عمره خمسة عشر عاما (6 15سنة) وعندئذ فإما أن يواصل تعليمه في المرحلة الثانوية ان كانت إمكاناته الفكرية واستعداداته الذهنية وتحصيله الدراسي خلال سنوات المدرسة الأساسية التسع تسمح له بمتابعة الدراسة حتى شهادة البكالوريا ثم الجامعة أو يغادرها الى معترك الحياة..."(تركي رابح عمامرة: أصول التربية والتعليم، ص100)

* أسباب ظهور المدرسة الأساسية:

"لقد كانت المدرسة الاساسية نتيجة لعاملين مرتبطين، اولهما التطور الاقتصادي والاجتماعي، ثانيهما ما للمدرسة التقليدية من عيوب.

1- التطور الاجتماعي والاقتصادي: لقد عرفت الجزائر بعد استقلالها تطورا كبيرا نتيجة الجهود المبذولة على كل المستويات، من أجل التنمية والرقي، فصار بالامكان زيادة تطوير المنظومة التربوية ومدها بمزيد من الامكانيات المادية والبشرية. كما ان التطور الاقتصادي والاجتماعي، ادى الى ظهور الحاجة الى عمال مهرة وتقنيين، وبالتالي الحاجة الى تطوير المنظومة التربوية لكي تتماشى مع متطلبات الصناعة الجزائرية، ومدها بما تحتاج اليه من أخصائيين.

2- عيوب التنظيم التربوي الموروث: لقد وجدت في النظام التربوي الموروث تناقضات وسلبيات تتنافى مع الخيارات الأساسية والسياسية للجزائر المستقلة" (بوفلجة غيات: 2006، ص43)

"تهدف المدرسة الأساسية إلى:

-تربية الجيل الصاعد على حب العمل والتطلع إلى آفاق مستقبلية

-التمسك بروح الحضارة العربية الإسلامية وبروح التضامن الوطني

-العمل على إكساب النشء الكيفية التي يدافع بها عن المكتسبات الوطنية وما حققته الثورة

-التجنيد الدائم للمشاركة في بناء مهام البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن

-التشجيع على تحصيل المعارف العلمية والتقنية اللازمة للرقي الثقافي والتحرر الاقتصادي والاجتماعي للوطن

-مشاركة المدرسة في رفع المستوى الثقافي إلى كل السكان حيث هي المؤسسة الاجتماعية لنشر القيم الخلقية والدينية والمعارف العلمية والتقنية

-ضمان التعليم المتواصل لمدة 9سنوات كاملة

-تربية بدنية أساسية وممارسة منتظمة لأحد النشاطات الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية

-انفتاح المدرسة على البيئة واتصالها المباشر للحياة

-بعث حياة اجتماعية بالمؤسسة مع الاهتمام والتكفل بالطفل من الناحية الاجتماعية وإشراك الأسرة في عمل المؤسسة التربوي" (المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية :2004 ،ص142)

* إن الدراسة في المدرسة الأساسية سوف تقسم إلى مرحلتين كما نص المخطط الرباعي (1974-1977):

1- مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات: (6سنوات إلى 12سنة) تكون فيها الدراسة عامة وتتركز أساسا حول ثلاثة أمور أو ثلاث مهارات هي:

- لغة الكتابة: وتدور حول جعل الطفل يتقن المهارات الأساسية في اللغة العربية من قراءة وكتابة ومحفوظات وقواعد وإملاء وإنشاء، إلى غير ذلك بحيث يستطيع في نهاية المرحلة الابتدائية أن يكون قادرا على التعبير قراءة وكتابة، وحديثا. وبذلك يستطيع متابعة الدراسة بهذه اللغة في بقية مراحل التعليم الأخرى إذا واصل تعليمه أو مالكا لناصية اللغة القومية...

- لغة الأرقام: وتدور أساسا حول أساسيات الحساب والهندسة حتى يتقن التلميذ لغة الحساب لكي يستطيع متابعة الدراسة في بقية مراحل التعليم بدون صعوبة أو يملك زادا كافيا منه للانتفاع به في حياته العملية في حالة ما غادر المدرسة إلى معترك الحياة.

- العمل على دمج الطفل في بيئته الاجتماعية والطبيعية: وهذا يكون عن طريق تعليمه مبادئ التاريخ الوطني والقومي لبلاده وكذلك تعليمه جغرافية وطنه ثم مبادئ الصحة والعلوم...

2- مرحلة ما فوق الابتدائية: وهي تتكون من ثلاث سنوات وهي المرحلة التي نطلق عليها الآن مرحلة التعليم المتوسط وهي تمتد من (13سنة إلى 15سنة) وإذا كانت المرحلة الأولى عامة بحكم طبيعتها وليس فيها أي تخصص – او علوم تقنية- فان هذه المرحلة توجد بها عدة تخصصات علمية –وإنسانية ولغوية وتقنية- وهنا يتركز دور المدرسة في ربط الدراسة بها بالحياة خارجها- وذلك عن طريق المزج بين النظريات العلمية المجردة وبين التكنولوجيا الصناعية أو الزراعية أو الاقتصادية أو الإدارية مثل المحاسبة ومسك الدفاتر والتدبير المنزلي بالنسبة للبنات، إن هدف الدراسة في المرحلة الثانية من التعليم في المدرسة الأساسية هو العمل على تكوين مواطن منتج بحيث يفكر بذهنه وينفذ بيديه ما توصل إليه عن طريق الفكر بقصد أن يتمكن الطالب من أن يعرف نفسه وتتبلور ميوله وتنكشف استعداداته وحينذاك يستطيع في نهاية مرحلة الدراسة بالمدرسة الأساسية من أن يختار نوع الدراسة الذي يتلاءم مع استعداداته وميوله في المرحلة الثانوية ثم في المرحلة الجامعية، أما إذا ما فضل الخروج إلى

ميدان الحياة فانه يكون قد تعلم حرفة معينة في المدرسة الأساسية ..." (رابح تركي عمامرة: أصول التربية والتعليم، 1990، ص105)

* وقد واجهت المدرسة الأساسية صعوبات ونواقص منها:

"- غياب فلسفة واضحة وإطار وطني.

- الافتقار إلى التكييف مع احتياجات المجتمع

- انخفاض مستوى إعداد المعلم وخاصة معلم المدرسة الأساسية.

- عدم ملاءمة المناهج مع المتغيرات الجديدة

- النقص في المباني المدرسية وعدم ملاءمتها مع متطلبات العصر (المستوى العلمي) " (علي بوعناقة بلقاسم سلاطنية: دس ص61.)

* وللمدرسة الأساسية خصائص متعددة نذكر منها:

- هي مدرسة ديمقراطية موحدة تضمن لكل الأطفال الجزائريين تربية متكاملة تساعد على النمو الشامل لشخصية الأطفال من جوانبها المختلفة وتربية إلزامية تدوم تسع سنوات.

- هي مدرسة وطنية حيث تمنح التربية باللغة العربية وترتكز على القيم العربية الإسلامية وعلى التراث الثقافي وتتكفل باهتمامات تنميتها الوطنية.

- هي مدرسة متعدد التقنيات تربط المعارف النظرية بتطبيقاتها التكنولوجية. (عرقوب سامية: 2002، ص65)

أما عن **الطرائق البيداغوجية** فقد اعتمدت المدرسة الأساسية في البدء على" التدريس بمقاربة المحتوى وذلك من خلال تربية إجبارية للجميع والأهمية البالغة التي أعطيت للمحتويات فقد اعد المعهد الوطني البيداغوجي 1980 مذكرات تبين على بيداغوجيا المحتوى التي تستند على مبدأ بيداغوجي رئيسي مفاده ان كل عملية تعليمية ينبغي ان تنطلق من أهداف محددة يتم تحقيقها فعندما يخطط المدرس عمله فانه مطالب باتخاذ قرارات متعددة فهو مثلا يختار محتوى المادة، يوظف طرقا وأساليب معينة يحكم بها على مردودية التلاميذ" (المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية: مرجع سابق، ص142)

وبعدها انتقلت إلى التدريس بطريقة التدريس بالأهداف سنة 1996" ويحصل التدريس بمقاربة الأهداف بممارسة المعلمين لصنافة "بلوم" وذلك بواسطة الصياغة الجيدة للأهداف والتفطن لخواص كل مستوى من مستويات المعرفة (التذكر،الفهم،التطبيق،التحليل،التركيب،التقويم)وتتمثل مهام المعلمين في:

-أن يكون على دراية بكل المواضيع المقررة في المنهاج

-يتحكم في المفاهيم العلمية والأهداف المنهجية

-يعمل على أجرأة الأهداف بحيث تكون واضحة وقابلة للتحقيق والتقويم

- يعتمد في الصياغة الإجرائية على القدرات المراد تنميتها لدى المتعلم

-للمعلم الحرية في تكييف مضمون المادة مع الوسائل المتوفرة لديه

- يتبع المعلم الطرائق الفعالة التي تسمح بإشراك جميع المتعلمين

-يتناول المعلم المفاهيم بطريقة بنائية

-يضع المعلم مخططا لانجاز النشاطات التعليمية المقررة بتوزيعها في حصص أسبوعية

-إعطاء الأولوية لنشاط المتعلم وقدرته الذاتية على التعلم."(عبد المجيد لبيض : 2009/2008، ص60-63)

* ولكن قد تبينت عدة عيوب لهذه المقاربة دفعت المشرعين إلى البحث عن مقاربة جديدة من هذه العيوب:

"- الصياغة السلوكية للأهداف تقلص النشاط البيداغوجي إلى فترات قصيرة

- لا تذكر بيداغوجيا الأهداف أداة التعليم بوضوح ولا تهتم بعملية التحويل

- تفضل بيداغوجيا الأهداف التعلمات المعرفية السلوكية البسيطة على حساب التعلم الوجداني الاجتماعي.

- تجعل بيداغوجيا الأهداف المتمفصل بين الأهداف والغاية والمرامي متقهقر، بمعنى الأهداف العامة والأهداف الإجرائية مشكوك فيها.

– تخلط بيداغوجيا الأهداف بين منطق للتكوين ومنطق للتقييم"(بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء: 2006، ص67)

و"قد عرف العالم في هذه المرحلة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تمثلت خاصة في سقوط الاتحاد السوفيتي، تبعته تداعيات تمثلت في سقوط جدار برلين، أما الجزائر فقد اعتمدت التعددية الحزبية ودخلت اقتصاد السوق وهو ما تطلب القيام بإجراءات إصلاحية على المنظومة التربوية تمثلت أهمها في :

– إجراء تعديلات جزئية سنة 1989على برامج المواد الاجتماعية، ثم مجموع المواد سنة 1993، في إطار تخفيف المحتويات مع إعادة الصياغة سنة 1996.

– تم إدراج الانجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي.

– محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي تنفيذا لما جاء في أمرية 1976" (بوفلجة غيات مرجع سابق، ص47)

إن الفترة الطويلة التي ثبتت عليها أمرية 16 أفريل 1976 في النظام التربوي الجزائري لدليل واضح على التقبل الذي تلقته من طرف الأوساط الجزائرية المثقفة والواعية.

خامسا: تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2003 :

" بادر السيد عبد العزيز بوتفليقة اثر انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، إلى تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي سنة 2000، تتألف هذه اللجنة من 157 عضوا تم اختيارهم من بين الشخصيات الوطنية البارزة وبالنظر إلى كفاءتهم المشهودة في عالم التربية والتكوين، ولقد تم تكليف اللجنة بإجراء تشخيص موضوعي وشامل للمنظومة التربوية... وفي ختام الأشغال التي استغرقت 9شهور قدمت اللجنة تقريرها في شهر مارس 2001 للسيد رئيس الجمهورية ففرضه بدوره لنظر الحكومة..وقد كرس مجلس الحكومة خمس اجتماعات لدراسة هذا الملف –أهمها– في اجتماع 6مارس 2002 قرر رئيس الحكومة تشكيل فريق عمل مكلف بضبط خطة عمل لتنفيذ الإصلاح التربوي وإثر تنصيبه أعد فريق العمل مشروع خطة لتجسيد إصلاح المنظومة التربوية..ثم انعقد اجتماع أخير لمجلس الحكومة بتاريخ 19 مارس 2002 خصص لفحص الخطة التي أعدها فريق العمل قبل عرضها على مجلس الوزراء تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية" (ابو بكر بن بوزيد: 2009، ص26)

" مهمة اللجنة وأعضائها حددها المرسوم الرئاسي رقم 101-2000 المؤرخ في 9ماي 2000 حيث تنص المادة 2 منه على تكليف اللجنة على اساس مقاييس علمية وبيداغوجية، بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة قصد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم" (رابح خيدوسي: 2002، ص12)

وقد مس الإصلاح التربوي الأخير عدة جوانب مست الجانب البيداغوجي، التكويني، والتنظيمي وهي كالتالي:

1- إصلاح مجال البيداغوجيا:

- أصلاح البرامج التعليمية - إعداد جيل جديد من الكتب المدرسية
- استعمال الترميز الدولي في العلوم الدقيقة والتجريبية وإدخال المصطلحات العلمية بلغة مزدوجة ابتداءا من مرحلة التعليم المتوسط
- إعادة تأهيل شعب الامتياز في الرياضيات الأساسية وتقنيات الرياضيات والفلسفة
- تعديل برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية

- إعادة تأهيل تدريس التاريخ والفلسفة في جميع المستويات
- تعميم التربية الفنية في جميع المستويات
- إعادة تأهيل التربية البدنية والرياضية وتكريس طابعها الإلزامي على جميع التلاميذ
- تعزيز تدريس اللغة العربية
- ترقية وتطوير تدريس الأمازيغية
- إدخال تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي (ثم تم رفعها إلى السنة الثالثة ابتدائي)
- إدخال تدريس اللغة الانجليزية في السنة الأولى من التعليم المتوسط
- إعداد وتنفيذ إستراتيجية لمحو الأمية في صفوف الكبار
- تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة

2- إرساء منظومة متجددة للتكوين وتحسين مستوى التأطير البيداغوجي:

- تكوين معلمي مرحلة التعليم الابتدائي في مدة ثلاث سنوات بعد شهادة البكالوريا وذلك على مستوى معاهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين.
- تكوين أساتذة مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي العام على مستوى المدارس العليا للأساتذة
- تكوين أساتذة التعليم الثانوي التكنولوجي على مستوى المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني
- إعادة بعث مسابقة التبريز.
- إعداد مخطط وطني لتحسين وترقية مستوى التأطير وإعادة تأهيل الأسلاك التعليمية.

3- إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية:

_ التعميم التدريجي للتربية ما قبل المدرسية لفئة الأطفال البالغين 5سنوات

- تخفيض مدة التعليم في المرحلة الابتدائية من 6 الى خمس سنوات
- تمديد مدة التعليم في المرحلة المتوسطة من 3الى 4سنوات
- إعادة تنظيم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي في 3فروع كما يلي:

أ- التعليم الثانوي العام والتكنولوجي

ب- التعليم التقني والمهني والتكوين

ج- إضفاء الطابع القانوني على مدارس التعليم التابعة للقطاع الخاص." (أبو بكر بن بوزيد: مرجع سابق، ص26-29)

وقد تم تطبيق هذه الإصلاحات بصفة تدريجية على كامل التراب الوطني وبعدها صدر القانون التوجيهي للتربية الوطنية سنة 2008 ليعوض أمرية 16افريل 1976 الذي حدد مهام ومنطلقات المدرسة الجزائرية حيث جاء فيه:

المادة04: تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية، يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة.

ومن ثمة يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي:

- ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية.

- إثراء الثقافة العامة للتلاميذ بتعميق عمليات التعلم ذات الطابع العلمي والأدبي والفني وتكييفها باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمهنية.

- تنمية قدرات التلاميذ الذهنية والنفسية والبدنية وكذا قدرات التواصل لديهم واستعمال مختلف أشكال التعبير، اللغوية منها والفنية والرمزية والجسمانية.

- ضمان تكوين ثقافي في مجالات الفنون والآداب والتراث الثقافي.

- تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية وحل المشاكل بما يتيح للتلاميذ التعلم مدى الحياة والمساهمة فعليا في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذا التكيف مع المتغيرات.

- ضمان التحكم في اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية وأداة اكتساب المعرفة في مختلف المستويات التعليمية ووسيلة التواصل الاجتماعية وأداة العمل والإنتاج الفكري.

– ترقية وتوسيع تعليم اللغة الأمازيغية.

– تمكين التلاميذ من التحكم في لغتين أجنبيتين على الأقل للتفتح على العالم باعتبار اللغات الأجنبية وسيلة للاطلاع على التوثيق والمبادلات مع الثقافات والحضارات الأجنبية.

– إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ وفي أهداف التعليم وطرائقه والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية منذ السنوات الأولى للتمدرس.

– منح جميع التلاميذ إمكانية ممارسة النشاطات الرياضية والثقافية والفنية والترفيهية والمشاركة في الحياة المدرسية والجماعية.

المادة05: تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتداد لها، بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الانسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع.

ومن ثمة يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يأتي:

– تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ العدالة والإنصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين.

– منح تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية وبحملهم على نبذ التمييز والعنف وتفضيل الحوار.

– توعية الأجيال الصاعدة بأهمية العمل باعتباره عاملا حاسما من أجل حياة كريمة ولائقة والحصول على الاستقلالية، وباعتباره على الخصوص ثروة دائمة تكفل تعويض نفاد الموارد الطبيعية وتضمن تنمية دائمة للبلاد.

– إعداد التلاميذ بتلقينهم آداب الحياة الجماعية وجعلهم يدركون أن الحرية والمسؤولية متلازمتان.

– تكوين مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع والتكيف وتحمل المسؤولية في حياتهم الشخصية والمدنية والمهنية.

المادة 06: تقوم المدرسة في مجال التأهيل بتلبية الحاجيات الأساسية للتلاميذ وذلك بتلقينهم المعارف والكفاءات الأساسية التي تمكنهم من:

- إعادة استثمار المعارف والمهارات المكتسبة وتوظيفها

- الالتحاق بتكوين عال أو مهني أو بمنصب شغل يتماشى وقدراتهم وطموحاتهم.

- التكيف باستمرار مع تطور الحرف والمهن وكذا مع التغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

- الابتكار واتخاذ المبادرات.

- استئناف دراستهم أو الشروع في تكوين جديد بعد تخرجهم من النظام المدرسي وكذا الاستمرار في التعلم مدى الحياة بكل استقلالية. (القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ص61-64)

وقد ميز هذه الإصلاحات البيداغوجيا الجديدة التي يتم التدريس بها في المراحل الإلزامية وما بعد الإلزامية وهي تحت مسمى 'بيداغوجية المقاربة بالكفاءات' أو بيداغوجيا النشاط التي أحدثت ضجة في مجال التربية وكثر فيها التأليف والبحث وهي" تندرج في إطار ما يسمى التعلم بالممارسة يتعلق الأمر بإقحام المتعلم في وضعيات افتراضية، أو من الواقع، لتمكينه من توظيف كفاءاته وجعلها تتطور من خلال تعلمه، بعبارة أخرى هي وبيداغوجية تركز على جهد المتعلم بتوجيه من المعلم، أي جعل المتعلم يشارك فعليا في بناء معارفه ومهاراته. إنها بهذا الشكل تعارض وبيداغوجية الإلقاء التي تركز على تلقين المعارف." (محمد الطاهر وعلي: 2010، ص77)

* كما تعرف بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات على أنها: "

- تحويل المعرفة النظرية المجردة إلى سلوك يعيشه ويحياه الفرد
- توظيف المكتسبات التي تظهر في شكل إنجازات
- تطبيق المعارف بالدرجة الأولى وليس الاكتساب فقط
- اعتبار التلميذ محورا أساسيا في العملية التربوية وليس المعلم
- تجنيد المعارف والموارد لتحقيق الكفاءة التي لها طابع اجتماعي

- يتحول التعليم إلى تكوين وليس لنظام معارف ومعلومات فقط
- الكفاءة تقاس بالنتائج القابلة للقياس والملاحظة وهي في شكل إنجازات
- تدريب العقل واليد والقلب على حسن التصرف والمعاملة وهذا بإشراك المجالات الثلاثة: المجال المعرفي، المجال الوجداني، والمجال الحس-حركي في عملية الاكتساب وفي التوظيف، وترجمة المعاني إلى حقائق ملموسة."

(عبد العزيز عميمر: 2005، ص13)

* والجدول التالي يوضح الفرق بين بيداغوجيات التدريس التي اعتمدت في المدرسة الجزائرية:

المقاربات / جوانب المقاربة	النموذج التلقيني (المقاربة بالمحتويات)	النموذج السلوكي (المقاربة بالأهداف)	النموذج البنائي الاجتماعي (المقاربة بالكفاءات)
المعرفة	غاية	أداة	مورد
	للحفظ	للتطبيق	للاستعمال
	معرفة	معرفة أدائية	معرفة تصرفية
المتعلم	مستقبل (متلقي)	راد للفعل	فاعل
المعلم	ملقن	مدرب	موجه، منشط، مبتكر للوضعيات
التعليم	تغطية المقرر	بلوغ الأهداف	تنمية الكفاءات
	معارف	طرائق	مهمات
المنطق	التكديس	التنظيم	التصورات
	خطي	متفرع	إدماجي
نشاط التعلم	تسجيل رؤوس أقلام	التدريب	إعداد مشروع، حل مشكلة، دراسة حالة.
التقويم	عينة من المحتويات	عينة من الأهداف	إنتاج مركب

(محمد الطاهر وعلي: مرجع سابق، ص30)

وقد وجهت للإصلاحات الجديدة الكثير من الانتقادات من جميع النواحي ومن جميع الشرائح الفاعلة المجتمع الجزائري من مختصين في التربية وأحزاب سياسية وجمعيات ونقابات وغيرها ومن جملة هذه الانتقادات نورد ما يلي:

– "محاولة فرنسة جميع المواد العلمية أو بعضها في المرحلة الثانوية، وإبقاء تدريس هذه المواد في التعليم العالي بالفرنسية لأن ذلك في رأيهم هو الذي يضمن نوعية التعليم.

– إدراج تعليم بعض المقررات في معاهد العلوم الاجتماعية باللغة الأجنبية

– التبكير بتعليم اللغة الفرنسية للناشئة.

– تشجيع خصخصة التعليم في المراحل المختلفة، بفتح المجال واسعا أمام المدرسة الخاصة التي ستنافس المدرسة العمومية وتؤثر في سيرها لأنها ستكون في مأمن من المراقبة الدقيقة.

– التركيز في المضامين التعليمية على التربية المدنية بدل التربية الدينية، مع التقليل من شأن المضمون الديني في المناهج التعليمية والتكوينية."(عبد القادر فضيل: 2009، ص340)

– "نقص الوسائل البيداغوجية التي بفضلها تتحقق العملية التعليمية بصفة فعالة من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة

– لا شك أن المنطق يحتم علينا أن نتحدث عن إصلاح الاقتصاد والتنمية قبل أن نتحدث عن إصلاح المنظومة التربوية، وهو ما يعبر عنه 'تورستن' بالضبط حين يقول: إن توفير الشغل للجميع ورفع مستوى المعيشة يجب أن يسبقا التربية"(بن عبد الله محمد: 2005، ص18)

– في منتدى عقدته الشروق اليومي قال رابح خيدوسي بأنه: "لاتوجد حفلات ولا رحلات ولا أنشطة ولا مجلة ولا إذاعة خاصة بالطفل فالمدرسة أضحت تعلمنا السكوت ولا يتلقى الطفل سوى كلمات: اصمت، اسمع وطبق، وبذلك يستحيل أن يكون التلميذ مبدعا مستقبلا"(الشروق اليومي:العدد 3898 الصادر بتاريخ: 17 جانفي 2013، ص7)

الخلاصة:

لقد استعراض هذا الفصل مبحثين، الأول تضمّن أهم المداخل النظرية التي تناولت وبرّرت للعلاقة الموجودة بين كل ما هو سياسي وما هو تربوي، تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات ليست وحدها التي تناولت الموضوع بل هناك أيضا نظريات قد تحدّثت عن هذا الرابط من بينها الاتجاه النقدي ونظرية التبعية وغيرها فإما أن يكون هذا الاهتمام واضحا وجليا في ثنايا النظرية كما هو الحال في أفكار بيار بورديو أو ضمنيا يستوجب على الباحث بذل جهد مضاعف لاستخراج هذه الأفكار وإسقاطها على موضوع الدراسة كما هو الحال في أفكار تالكود بارسونز التي تميزت بعمومها خاصة في قضية الفعل الاجتماعي .

وقد تبين من خلال الدراسة أن هذه الاتجاهات كلها تتحدث عما يسمى 'بالإيديولوجيات' أي إيديولوجية الحاكم وتلقي باللّوم عليها فيما حدث ويحدث للمدرسة في حين أن هذه المداخل هي كذلك قد انتقدت واقع التربية والتعليم في المجتمعات انطلاقا من إيديولوجية روّادها وما هو سائد في المجتمعات التي انبثقت منها، على سبيل المثال الاتجاه الماركسي المحدث الذي تحدث رواده عن واقع التربية في المدارس الليبرالية انطلاقا من حقدهم على النظام الرأسمالي فانتقدوا المدرسة الرأسمالية ووصفوها بالتمييز والطبقية والتبرير لشرعية النظام الحاكم تحت مسمى إعادة الإنتاج، وأفكار جون ديوي ضمن الاتجاه الوظيفي التي جاءت كرد فعل على تدهور الأوضاع التربوية وفقدان المدرسة لفعاليتها في المجتمع الأمريكي ومنه اقترح أصحاب هذا الاتجاه مجموعة من الإصلاحات للنهوض بدورها مجددا وتدارك الآفات التي برزت في مجتمعهم، وثورة الكواكبي أيضا على المستبدين الذين ظهروا في عصره وهذا ضمن الاتجاه الإسلامي.

ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن إنكار العلاقة الموجودة بين النظامين (التربوي والسياسي) بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم، فيمكن أن تؤدي المدرسة دور سلبي بحيث يسخرها السياسيون لخدمة النظام ونشر أفكارهم وترسيخها، ويمكن أن تلعب المدرسة كذلك دور إيجابي فتكون وسيلة لتوعية الشباب وإعدادهم لممارسة وظائفهم داخل المجتمع وشغل مناصب سياسية في مجتمعهم.

أما المبحث الثاني فقد تناول مراحل تطور النظام التربوي الجزائري وبين عقبات كبيرة تعرضت لها المدرسة الجزائرية أهمها ما حدث لها في عهد الاستعمار الفرنسي وكيف أنها كانت وسيلة لطمس الهوية وإلغاء الشخصية الجزائرية

المسلمة، وما آلت إليه بعد الاستقلال من محاولات لإعادة بعث المجتمع الجزائري من جديد بالرغم من أنها قد بنيت على أنقاض المدرسة الفرنسية إلا أنها ساهمت بالشيء الكثير في بناء الجزائر من جديد، لتصل الدراسة إلى الإصلاحات الأخيرة والهيكلة التي ظهرت عليها المدرسة، وما يمكن قوله هنا أن هذه التغييرات الطارئة على المدرسة ليست إصلاحات بل هو إعادة صياغة للمضامين ولكل ما له علاقة بالتربية الرسمية، إذن هذا يسمى تجديد لأن الشيء الوحيد الذي لم يتغير هو البناء أو المؤسسة كهيكل هندسي فقط.

الفصل الثالث:تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية

تمهيد

المحور الأول: تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في العالم

أولا: نشأة الأحزاب السياسية

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية

ثالثا: بنية الأحزاب السياسية وأساليب تمويلها

رابعا: تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الحزبية

خامسا: الظاهرة الحزبية والمشاركة السياسية

المحور الثاني:تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر

أولا: نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر

ثانيا: مرحلة الأحادية الحزبية 1989/1962

ثالثا: مرحلة التعددية الحزبية 1989

رابعا: الخريطة الحزبية في الجزائر

خلاصة.

تمهيد:

يعتبر النظام السياسي من أهم الأنظمة التي يتكون منها النظام الاجتماعي العام وأكبر عامل من عوامل التوازن في المجتمع حيث يرأس قبة الأنظمة الأخرى ويعمل على تسييرها وقيادتها للمحافظة على النسق العام واستمرارية المجتمع الذي يقوده ويشتمل هذا النظام على مؤسسات تساعده على أداء دوره وبسط سيطرته على الدول منها الأحزاب السياسية وجاء هذا الفصل للتفصيل أكثر في قضية الأحزاب السياسية من خلال الحديث عن الأحزاب السياسية في العالم والجزائر على وجه الخصوص، حيث احتوى على محورين الأول تحت عنوان تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية اشتمل على عوامل نشأتها ووظائفها وأساليب تمويلها وتصنيف هذه الأحزاب والنظم الحزبية وأخيرا علاقة الظاهرة الحزبية بالمشاركة السياسية، أما المحور الثاني فقد تطرق لتفسير الظاهرة الحزبية في الجزائر منذ نشأتها إلى غاية التعددية الحزبية لينتهي بعرض الخريطة الحزبية في الجزائر.

المحور الأول:تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية

أولا: نشأة الأحزاب السياسية

" الأحزاب السياسية بالمعنى العصري لها لم تنشأ إلا منذ قرن قريب، فحتى عام 1850 لم يكن أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري لها. فقد كان يوجد قديما اختلاف في الآراء، نوادر شعبية وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية إلا أن أهدافها لم يكن الوصول للسلطة أو التأثير فيها، وفي عام 1950 بدأت الأحزاب السياسية تظهر في أغلب دول العالم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار الأفكار التحررية" (مصطفى عبد الجواد محمود: 2003، ص152)، بالإضافة إلى هذا هناك رأي آخر لا يختلف كثيرا عن الثاني حيث "يتفق لابالومبار مع موريس دوفرجيه في أن الأحزاب وجدت في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت في انجلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832، وفي الولايات المتحدة ظهرت الأحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون حوالي 1830 أما في فرنسا وألمانيا كانت هناك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848... وقد وضع عالم السياسة الشهير صمويل هنجتون أربعة شروط أساسية للأحزاب وهي: التكيف والاستقلال والتماسك والتشعب التنظيمي" (نور الدين حاروش: 2009، ص62)

يمكن القول أن للأحزاب السياسية نشأتين مختلفتين الأولى هي نشأة تقليدية حيث كانت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1830 ويعتبر هذا العام كأقدم تاريخ بدأ فيه تداول مصطلح الأحزاب السياسية بالتداول العصري، ثم بدأت في التطور بعد الثورات التي اكتسحت العالم وبداية الوعي السياسي في أوساط الشعوب، لتنشأ مجددا نشأة عصرية جديدة مع مطلع 1850، ولكن كان انتشارها محتشما كذلك، إلى عام 1950 مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار النزعة التحررية.

* وهناك أسباب مختلفة دفعت بالأحزاب السياسية إلى الظهور والنشاط واستمدت منها المبادئ والتنظيم أهمها "خمسة أسباب وهي:

1- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسية المختلفة، إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية، التي كانت النواة الأولى لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات أو المصالح، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العمل المشترك.

2- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام، وعوضا مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور

اللجان الانتخابية، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آليا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والحياة.

3- ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وقد سعى بعض هذه المؤسسات إلى تنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك حزب العمال البريطاني، الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال بالتعاون مع الجمعية النقابية الفكرية، وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلاحين وخاصة في بعض الدول الأسكندنافية، حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية.

4- ارتباط نشأة الأحزاب السياسية (وفي بعض الأحيان وليس دائما) بوجود أزمات التنمية السياسية، فأزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية، وما تبعها من أزمة مشاركة الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن 18 وخلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينيات القرن الماضي وبالنسبة لأزمة التكامل فقد أفرخت في كثير من الأحيان أحزابا قومية.

5- ظهور الأحزاب نتيجة لقيام بعض الجماعات بتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من سيطرة الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمكن تلمسه في وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وإفريقيا"(نور الدين حاروش: نفس المرجع، ص63-65)

وهناك من يرى أن ظهور الأحزاب السياسية "ارتبط بحق المشاركة في الشؤون العامة، في مواجهة الحكومات الفردية والنخبوية فالأحزاب قد ظهرت على الساحة السياسية عندما شعر المواطنون بعدم قدرتهم على اختراق الجدار الصلب لهذه الحكومات، اعتمادا على نشاطاتهم الفردية غير المنظمة، فظهرت الأحزاب كبؤر يتمحور حولها الأفراد، وكوسائل لتجميع قوى المواطنين الفردية المبعثرة في قوة اجتماعية متحدة ذات معنى... وقد ظهرت مع بداية التحول في الممارسات اللاديمقراطية القديمة، نتيجة انتشار مذاهب التحرر السياسي والأفكار الديمقراطية الجديدة، التي قوضت أسس النظام القديم، حيث بدأ الأفراد يتكتلون في مجموعات ضد النخبة الحاكمة، تدفعهم جذوة الحماس المتلهف لنيل حقهم في المشاركة ثوريا، على الأقل باستشارتهم أو التعبير عن إرادتهم في المسائل الوطنية المهمة بأي وسيلة كانت، هذه المبادئ التي أصبحت الآن مألوفة كانت في الماضي خطيرة ومدمرة لأسس المؤسسات القديمة..." (سليمان صالح الغويل: 2003، ص 51-53)

وفي وصفه لهذه الظاهرة ونشوئها يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب: "وعلى أي الأحوال فإن الحزب السياسي كتنظيم سياسي طوعي كان بمثابة ابتداع جديد في منطقة لم تعرف من قبل سوى التجمعات القائمة على القرابة،

أو العقيدة الدينية، أو المصالح الاقتصادية، أو العلاقات الشخصية وشهدت كافة بلدان الشرق الأوسط (باستثناء النظم التقليدية في السعودية واليمن، وكذلك الكيانات الصغيرة في الخليج العربي) نشأة الظاهرة الحزبية أساسا كتعبير عن المعارضة أو التحريض ضد الحكم المطلق الأجنبي أو المحلي أكثر منها تعبيرا عن تكتل تصويتي في جمعية تشريعية دستورية، ولذلك فغالبا ما كانت الأحزاب مهتمة بالوصول إلى السلطة، وتوجيه السياسات داخل إطار النظام السياسي أقل من اهتمامها بتأكيد الهوية القومية، أو إقامة نظم جديدة." (أسامة الغزالي حرب: 1987، ص110-111)

ومنه فكل الأسباب التي أدت إلى بروز وتطور الأحزاب السياسية مصدرها إما نخبة مثقفة قررت قيادة مجتمعاتها نحو العدل والمساواة أو مجموعة من الأفراد أدركوا الوعي بأوضاعهم وظلم حكوماتهم ويئسوا من الثورات المسلحة فقرروا مخاطبة العقول وإيقاظ النفوس النائمة الخائفة في ظل الاستبداد والاستعباد الذي ساد العالم في فترة الثمانينات وبداية التسعينات وكانت فكرة تأسيس أحزاب أو منظمات وجمعيات قانونية هو الحل السياسي السلمي للمشاكل.

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية

قبل التعرض لوظائف الأحزاب السياسية هناك مجموعة من الملاحظات لوحظت على وظائفها حول العالم حيث:

1"- تتأثر وظائف الأحزاب السياسية بالمحيط الاجتماعي والسياسي التي تتواجد فيه، وكذلك بأنواع الأحزاب القائمة في تلك المجتمعات.

2- تختلف وظائف الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية الغربية عن وظائف الأحزاب السياسية في الدول النامية.

3- يتفق بعض الفقهاء على أن للأحزاب السياسية وظيفة واحدة يتوق كل حزب إلى تحقيقها، وهي أن يتولى مقاليد الحكم في البلاد أما الوظائف الأخرى التي تباشرها الأحزاب السياسية المعارضة فتعتبر بالنسبة لهذه الأحزاب الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية.

4- تعكس كل وظيفة في حد ذاتها ضرورة لوجود الأحزاب السياسية في المجتمعات السياسية.

5- تختلف وظائف الأحزاب السياسية باختلاف الزمان والمكان فالحزب الحاكم مثلا يقوم بعدة وظائف تختلف اختلافا كبيرا عما تقوم به الأحزاب الأخرى، وهي صفوف المعارضة. " (سليمان صالح الغويل: المرجع نفسه، ص107)

- تكوين المواطنين سياسيا: تعمل الأحزاب السياسية على تكوين ثقافة سياسية لدى الأفراد تمكنهم من فهم المسائل العامة والاشتراك في مناقشتها والحكم عليها حكما صحيحا وتعني هذه العملية نقل القيم الموجودة في المجتمع أو زرع قيم جديدة في الأجيال الشابة،ويكون ذلك إما بدعم الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع أو لق

ثقافة سياسية جديدة فبغير الأحزاب تغدو هذه المهمة مستحيلة فالأحزاب من خلال ما تقوم به من مناقشات سواء داخلها أو مع غيرها من الأحزاب الأخرى ومن خلال ما تملكه من وسائل إعلام تعرض المشاكل السياسية المثارة على الساحة وآرائها فيها ومدى ما اتخذته حيالها من إجراءات إذا كانت الأحزاب في السلطة، أو ماهية الإجراءات الواجبة أو التي كان من الواجب أن يتخذها الحزب الحاكم إذا كانت الأحزاب في السلطة. (مصطفى عبد الجواد محمود: مرجع سابق، ص132)

"- **وظيفة تنظيم المعارضة:** إن الهدف الأساسي لأي حزب هو الوصول إلى السلطة وإذا خسر الحزب في الانتخابات فهو يحاول التأثير على قرارات الحكومة، ويكون ذلك من خلال قيامه بدور هام في الحياة السياسية وهو تنظيم المعارضة وتعد تلك الوظيفة من أقدم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب فهي تهدف إلى نقد الأحزاب السلطة التنفيذية والرقابة على الإدارة وإسماع السلطة للمطالب وطرح البدائل والحلول التي تتوافق مع مبادئها وأفكارها.

فبرنامج المعارضة وما توجهه من نقد للحكومة يمثلان ضرورة لا مناص منها في كل نظام ديمقراطي حيث يمكن للمعارضة استنادا لبرنامجها واعتمادا على ما تملكه من وسائل للضغط على الحكومة أن تستجيب لرغبات الجماهير في التغيير والتعديل دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأي خطر مما يترتب عليه إمكانية حدوث التغيير في نطاق الشرعية وهو ما يطلق عليه 'استمرارية المؤسسات الدستورية'...

- وظيفة التنشئة السياسية: وتشير إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي وهي عملية مستمرة تتعرض لها الإنسان طيلة حياته، فهي آلية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة سواء بتعديلها أو بخلق ثقافة سياسية جديدة" (ياسين ربوح: 2010، ص35)

ويقوم بدور التنشئة السياسية عدة مؤسسات اجتماعية "ويبدو أن الأحزاب السياسية في الدول النامية تلعب دورا يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية، فإذا سلمنا بأنه هناك تخلفا في نظم هذه الدول، فإن الحزب سوف يصبح أكثر من مجرد أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، إن الحزب يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس، وان يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات المختلفة ويقترح البرامج القومية، وبإيجاز فإنه يقوم بدور هائل في التنشئة السياسية مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك النسق الفكري السياسي دائما يصب في مصلحة الحزب فقط " (مولود زايد الطبيب: 2007، ص171).

– **وظيفة المشاركة السياسية:** تعرف بأنها "عملية تطوعية أو رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكا منظما ومشروعا متواصلا، يعكس إدراكا مستنيرا لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسة" (أحمد وهبان: متوفر على الموقع: www.kotobarabia.com يوم 2013/04/14 15:05)

وتعتبر الأحزاب من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية فهي تقدم للناخبين المرشحين لتولي وظائف نيابية وإدارية وهي التي تقدم لهم البرامج السياسية والطرق السليمة لتنفيذها، كما تمدهم بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة، في حين أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال.

– **وظيفة التعبئة:** وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، في النظم السياسية لتعبئة التأييد لسياساتها من خلال المؤسسات السياسية القائمة، وعلى رأس تلك المؤسسات الأحزاب السياسية، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس ويلعب الأحزاب دور الوسيط.

ويربط البعض بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا فهاته الأخيرة تهتم بأداء الأحزاب وغيرها لهذه الوظيفة، مقابل عدم اهتمام النظم الديمقراطية لها معتمدة في ذلك على أمرين أولهما الشفافية التي تحكم تقريبا كافة سلوكيات تلك الأحزاب، ثانيها رفض الأحزاب السياسية المعارضة – خاصة القوية منها– لوظيفة التعبئة والحشد لصالح الأحزاب التي هي في السلطة، على انه رغم ذلك فان الاتجاه العام هو قيام الأحزاب السياسية بغض النظر عن شكل نظم الحكم الكائنة فيه بأداء تلك الوظيفة، خاصة إزاء نشر القيم والمبادئ ذات الوفاق العام" (ياسين ربوح: مرجع سابق، ص37–38)

كما يمكن أن نلخص أهم أنشطة الحزب فيما يلي:

"**أولا:** العمل على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثانيا: يهيئ لأعضاء المجتمع السبيل إلى التعبير عن أدائهم بطريقة منظمة مما يزيد التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم.

ثالثا: قد يكون وجود الحزب احد أسباب نمو أو زيادة الإحساس بالوحدة القومية، وذلك بمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وإضعاف روح التنافس الشخصي سعيا لتحقيق مصالح جماعية أو مشتركة.

رابعا: يعتبر الحزب وهو خارج السلطة بمثابة المراقب والمحاسب للحكومة على أعمالها مما يؤدي إلى أن تضع الحكومة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها والذي قد يؤدي إلى إسقاطها. (إسماعيل علي سعيد: 1995، ص227).

– الوظيفة التنموية: تتمثل تلك الوظيفة في قيا الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة، وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دورا فاعلا في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وكذلك دورها إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلا في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة. (نعيم إبراهيم الظاهر: 2010، ص159).

ثالثا: بنية الأحزاب السياسية وأساليب تمويلها:

* هناك أربع فئات تقوم بتمويل الأحزاب السياسية هي:

1- اشتراكات الأعضاء: وهي الأكثر شرعية، ومن الناحية الديمقراطية تمثل تعلق المواطنين بالتعبير عن آرائهم السياسية، ويكون الاشتراك منخفضا نوعا ما، بالإضافة إلى الاقتطاعات التي تأخذها الأحزاب من أجور وتعويضات المنتخبين.

2- تبرعات الأفراد وأصحاب المشاريع: تتدخل الدولة هنا في تحديد سقف المنح التي يدفعها الأفراد الطبيعيون والاعتباريون، وذلك للحماية من التلاعبات الخارجية الممكنة وحماية أمن الدولة والاعتبارات الشفافية السياسية

3- التمويلات الخفية: تتمثل في الدفع نقدا أو في حسابات موجودة بالخارج وكذا بعض المنح... كلها ممارسات شائعة تسعى التشريعات الحديثة لحظرها باسم شفافية حسابات الأحزاب السياسية. وتضاف إلى التمويلات الخفية تلك الفواتير الخاصة بأعمال وهمية أو المبالغ في قيمتها ودورات التأهيل المهني التي تنظمها جمعيات قريبة من الحزب وفواتير الطباعة والدعاية.

4- المساعدات العامة: تمنح الدولة مساعدة للمرشحين في شكل مساهمات مجانية كما تمنح تسهيلات للمجموعات البرلمانية، وتشكل هذه الأشكال مساهمات ودعم غير مباشرة للحزب، ويمكن تقسيم المساعدات العامة إلى:

– تعويض مجاني للنفقات الانتخابية (بناءا على مستندات وفواتير..)

– التسهيلات الممنوحة للمجموعات البرلمانية: المكاتب والإعفاءات البريدية وخدمات السكريتاريا والتوثيق في الفترات الانتخابية، والاستفادة من البث المجاني في المحطات الإذاعية والتلفزيونية.

– المساهمة المباشرة للأحزاب: وتتم بنسبة عدد المنتخبين الذين تقدموا في عدد معين من الدوائر الانتخابية وهذا العدد يكون محددا بقانون.. (نور الدين حاروش: مرجع سبق ذكره، ص124).

* وقد تواجه الأحزاب أثناء أدائها لوظائفها مجموعة من الصعوبات والتحديات نذكر أهمها:

أ– التحديات الداخلية:

– غياب التسيير الديمقراطي (أزمة قيادة، احتكار صنع القرار الداخلي،...الخ)

– ضعف العضوية والقدرة على التغلغل في القاعدة الشعبية

– عدم الاستقرار الداخلي (الصراعات، الانشقاقات الداخلية...الخ)

– ضآلة المنتوج الفكري وضعف المبادرات كتقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

ب– التحديات الخارجية:

– القيود القانونية والإدارية والسياسية التي تلغي استقلاليتها

– توسيع صلاحية المؤسسة التنفيذية على حساب البرلمان (ناجي عبد النور: دس، ص29)

رابعا: تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الحزبية:

لقد تطور مع الوقت الظهور المتواضع الذي اكتسته الأحزاب السياسية في المجتمعات وأصبحت من تطورها تعتبر ظاهرة سياسية واجتماعية كسبت اهتمام العامة والخاصة فأصبحت تتغير أهدافها وتشكيلتها بحسب تغير الظروف والأماكن والأشخاص مما دفع بالمتخصصين في السياسة والاجتماع إلى تقسيمها كل على حسب فهمه لهذه الظاهرة منهم من قسمها على حسب أهدافها فنجد الأحزاب الإيديولوجية والبراغماتية وأحزاب الأشخاص، وهناك من قسمها على حسب النظم الحزبية فنجد فيها التنافسية بأنواعها واللاتنافسية بأنواعها وهناك تقسيمات كثيرة للأحزاب لهذا لم نذكر منها إلا ما سبق ذكره ويأتي التفصيل في هذه الأنواع كالآتي:

1/ أحزاب إيديولوجية، وأحزاب براجماتية، وأحزاب الأشخاص:

أ- الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج:

وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة. ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب. ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية. ولكن منذ منتصف القرن الماضي، بدأ كثير من الأحزاب الأيديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف، فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة. وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البراغماتية" (بتاريخ 2013/04/9 على الساعة 15:30 www.eaddla.org/nashat%20sias.doc)

أي أن هذه "الأحزاب تقوم في اغلبها على مجموعة من المعتقدات الدينية والخلفيات الاديولوجية ويظهر ذلك من خلال المفاهيم والعبارات التي تستخدمها في مضامينها او حملاتها الانتخابية مثل:المواطنة، الحرية، الديمقراطية المسيحية (في الدول المسيحية)، الديمقراطية الاشتراكية، الثورة الاشتراكية، والفوضوية،..... "

(philippe braud: 2004; p437)

ب- الأحزاب البراغماتية

يتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف.

ج- أحزاب الأشخاص :

هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم. فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع

القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم. وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث انتشار البيئة القبلية، وتدني مستوى التعليم "المرجع نفسه www.eaddla.org/nashat%20sias.doc

وهذا النوع من الأحزاب يرتبط ارتباطا وثيقا بالزعيم بحيث قد يصبح الحزب مهدد بالزوال أو الانقسامات إذا اعتزل هذا الزعيم أو توفي.

اعتمد هذا التقسيم على البرامج التي يتبناها كل حزب سواء كانت من وضع جميع المنتمين لهذه الأحزاب أو كانت متوقفة على برنامج شخص واحد يعد الزعيم الروحي لهذا التنظيم نظرا للمكانة التي يحتلها هذا الشخص عند المناضلين، وهذا النوع من الأحزاب تجده على الأغلب لا توجد فيه نزاعات سياسية جلية أو ميول للانقسامات كما هو شائع في الاحزاب الاخرى القائمة على انتخاب الرئيس من خلال عقد المؤتمرات اي تعمل بنظام التداول على السلطة داخل الحزب.

2/ النظم التنافسية والنظم غير التنافسية:

"طرح بعض الفقهاء الأمريكيين معيار التنافس – في تقسيم الأحزاب السياسية – فقد قدم 'سار توري' تصنيفا ثنائيا للنظم الحزبية هو:– النظم التنافسية، – النظم غير التنافسية.

" تشتمل النظم الحزبية التنافسية على ثلاثة أنواع هي نظم التعددية الحزبية ونظام الحزبين ونظام الحزب المهيمن، النظم الحزبية اللاتنافسية فيتصف فيها النظام الحزبي باللاتنافسي مع انتفاء أي منافسة ولو نظرية بين أحزاب سياسية إما لوجود حزب واحد، أو وجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته في إطار 'جبهة وطنية' ليس مسموحا لأي منها بالاستبدال عنها..." (نعيم إبراهيم الظاهر: مرجع سابق، ص154)

أ) النظم الحزبية غير التنافسية:

– نظام الحزب الواحد:

وهو النظام الشمولي، حيث لا يوجد في الدولة إلا حزب واحد، ويتميز هذا الحزب بالمركزية الشديدة والطاعة الكاملة، وتصدر معظم قراراته من القمة، وتلتزم بها القاعدة، ولا أثر للمنظمات البرلمانية عمليا في ظل نظام الحزب الواحد، وهي لا تهتم بالانتخابات كثيرا، إذ تعتمد على الثورة والعنف أكثر من التطور السلمي.

ويضم الحزب المواطنين المؤمنين بأيديولوجية الحكومة، والحزب الواحد هو حزب الصفوة، إذ أن الانضمام إلى الحزب ليست مفتوحة في أغلب الأحوال، ولكنها تخضع لإرادة الحاكم، والذي يوافق أو يرفض من يشاء، والعضوية مقيدة بشروط لاسيما في أوقات الأزمات، وعلى ذلك لا يقيد في الحزب إلا من توافر فيه صفات معينة، بل قد يمر العضو بفترة اختبار إذا نجح فيها صار عضوا عاملا في الحزب، هذا والانضمام للحزب تكريم للمواطن باعتباره موضع ثقة الحاكم، فهو متميز عن غيره من المواطنين، والعلاقات داخل الحزب الواحد هي علاقات داخلية في الحزب...وفي هذا النموذج تنفرد قوة سياسية وحيدة بالسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع، وعلى مؤسسات ممارسة السلطات العامة، مما يدعو إلى اصطناع النموذج الحزبي الأحادي، ويتولى هذا النموذج الإشراف على تنفيذ رغبات صفة الحزب على المستوى الجماهيري... وفي هذا النظام تصنع قيادات الحزب القرارات السياسية الرئيسية، وتضطلع بمهمة تنفيذ هذه السياسات بمراقبة موظفي الحكومة والبيروقراطيين والجماهير... ويوجد هذا النظام في الدول الاشتراكية، مثل الاتحاد السوفييتي (سابقا) ووسيا (حاليا)، ودول أوربا الشرقية، والصين، والأحزاب الفاشية في ألمانيا وإيطاليا فيما بين الحربين العالميتين.. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان: 2008، ص57-60).

وكان هذا النظام سائدا في الجزائر في الفترة ما بين 1989/1962، "فالحزب الوحيد يميل إلى وقف الصراعات السياسية، وإلى أن يحل محلها الإجماع، ولكنه يكافح خصوم النظام القائم، بمعنى ذلك أن كل ما هنالك هو أنه يمنع عن هؤلاء الخصوم حق الانتظام في حزب، ويقصر إمكان استعمال هذا الطراز من تنظيم الكفاح على من بيدهم زمام الحكم، فتلجأ المعارضة إلى الكفاح بوسائل أخرى ومع ذلك يمكن أن يكون الحزب الواحد نفسه إطار الكفاح السياسي، إذا هو لم يكن كتلة واحدة تماما" (موريس دوفرجيه، ت: سامي الدروبي، دس، ص154)

ب) النظم الحزبية التنافسية:

– نظام تعدد الأحزاب السياسية:

" لقد اقترح تعبير ' التعددية الحزبية' لأول مرة من قبل ' روبير داهل' للإشارة إلى الشكل الخاص الذي تتخذه الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الغربية... إن أنظمة التعددية السياسية تكون تعددية بمعنى أن نظام تدرجها يعترف صراحة بوجود مجموعة من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتعددة..." (ريمون بودون: 1986، ص572).

نجدها في الغالب في أوربا وفي هذا النظام نجد العديد من الأحزاب، التي تتصارع فيما بينها من أجل الوصول إلى حكم البلاد، وغالبا ما ينجح العديد من الأحزاب في الانتخابات، مما يستدعي تشكيل ائتلاف للحكم، بسبب اعتمادها على نظام التمثيل النسبي. فالصفة المميزة للتعددية الحزبية هي أن لا سيطرة لأي حزب على الحياة السياسية العامة، ولذلك تضطر الأحزاب إلى التحالف فيما بينها من أجل حكم البلاد... ويعتقد بعض علماء الاجتماع والسياسة، إنه في ظل التعددية الحزبية يسود عدم الاستقرار السياسي في البلد المعني، على أن الوقائع تدل إنه في ظل هذه التعددية تنتعش الحياة السياسية ويدخل الجميع في صراع البرامج والتوجهات السياسية. والصراع برأينا هو الذي يولد الأفضل. وخاصة إذا علمنا أن التوسع في الممارسة الديمقراطية يؤدي إلى مشاركة الجميع.. ويمكن تمييز الثنائية الحزبية وهي عبارة عن سيطرة حزبين على الساحة السياسية، يتناوبان على حكم البلاد بعد انتخابات برلمانية، فمن ينال الأكثرية في الانتخابات يشكل الحكومة ويحكم البلاد بحكم هذه الأكثرية. وهذا لايعني عدم وجود أحزاب أخرى في الساحة السياسية... والأمثلة على الدول ذات الثنائية الحزبية: بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.(إبراهيم مشورب: 2004، ص214)

* ويتميز نظام تعدد الأحزاب بالآتي:

1- أداة الرأي العام في التعبير عن مختلف اتجاهاته: تعد وسيلة أساسية وأداة فعالة يعبر الرأي العام من خلالها عن آرائه وأفكاره ومواقفه، لاسيما إذا كان للحزب جريدة يطرح فيها آراءه وبرامجه ومواقفه التي تكون في العادة صدى انعكاس لقسم من الرأي العام، كذلك فإن الأحزاب السياسية هي التي تمد المجتمع بالآراء السياسية المصقولة، وتقترح الحلول للمشكلات العامة في نطاق برامج عمل تتمشى مع أيديولوجيتها.

2- الأحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية في الدولة: تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في التثقيف والتوعية والتنوير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريس لفئات معينة من الشعب كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج لمحو الأمية للعمال في أوربا... وتساهم المؤتمرات السياسية والخطب والمجادلات في شحن الحياة السياسية وتنشيطها وربط المواطن بمشكل وطنه وإحساسه بالمشاركة في حلها.

3- التصدي للاستبداد الحكومي: تتصيد الأحزاب المعارضة الأخطاء للحكومة، وتكشفها أمام الشعب، وعلى ذلك تتصرف الحكومة بحذر وحيطة، فكل حزب سياسي يريد أن يصل إلى السلطة ويظفر بأغلبية، ويرفق ذلك للتصدي للحكومة وكشف أخطائها متى تنقص شعبيتها ويفقد السلطة فيحل الحزب المعارض محلها.

4- حق النواب والسياسيين القادرين: تعد الأحزاب السياسية مدارس لتخريج كوادر مدربة وسياسيين قادرين، وذلك عبر البرامج التثقيفية، والمحاضرات، والندوات والاحتكاك بالأحزاب الأخرى، وممارسة ما يكفلها به الحزب من مهام ويبرز هذا واضحا في الأحزاب الشيوعية التي تخلق كوادر مدربة تدريبا عاليا، فلا غرو أن نرى عمالا جهلة انخرطوا في صفوف الأحزاب السياسية، ثم صاروا بعد فترة من كبار القادة المحنكين والسياسيين البارزين بفضل البرامج العميقة والجادة التي تعلموها داخل أحزابهم، وخروشوف وغيره أمثلة- لذلك

5- تحديد مسؤولية السياسة العامة: يتميز كل حزب سياسي ببرامجه الواضحة والمتميزة عن غيره من الأحزاب الأخرى، وبالتالي يتمتع الحزب بمواقفه قبل مشاكل المجتمع، ويتخذ بناء على ذلك مواقف واضحة من هذه التشريعات أو المشاريع أو القوانين أو المشاكل الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في الدولة. ويترتب على ذلك أن تحدد مسؤولية كل حزب من خلال مواقفه وأعماله، فلا يستطيع أن يلقي تبعة أعماله على غيره من الأحزاب، ويسهل هذا على الناس الحكم على هذه الأحزاب، وبالتالي تأييدها أو الانقضاض عليها، فلقد اقتضاه هناك تعدد الطبقات المتصارعة ذات المصالح المادية والأدبية المتصارعة ويسود هذا النظام في البلدان ذات التقاليد الإنجلوساكسونية مثل بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا. (حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص72-74)

- نظام الحزبين الكبيرين:

تبرز الولايات المتحدة وبريطانيا كنموذجين بارزين ضمن هذا التصنيف، وفي هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب، لكن به حزبان كبيران يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي ويوجد قدر كبير من التنافس بين الحزبين للحصول على الأغلبية.

- نظام الحزب المهيمن:

وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية وإن ظهر في دول ديمقراطية – بغض النظر عن نموها الاقتصادي- مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينيات القرن الماضي. (نعيم إبراهيم الظاهر: مرجع سابق، ص155)

خامسا: الظاهرة الحزبية والمشاركة السياسية:

لقد أعطيت معاني متعددة أو بالأحرى تعاريف كثيرة للمشاركة السياسية منها:

إن المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية بل إن نمو وتطور الديمقراطية إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في كل مجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية... ويرى 'ألكوك' أن أهمية المشاركة تعود إلى أنها من أهم خصائص المواطن الصالح في مجتمع ديمقراطي، وهذه الخصائص تتضمن ما يلي:

- يجب أن يعرف كمية من المعلومات حول السياسة وأن يدرك هذه المعرفة لها أهميتها بالنسبة له.

- لابد أن يعتقد أن له بعض التأثير على مسار الأحداث السياسية.

- يجب أن يعتقد أنه سوف يحصل على معاملة عادلة ومعقولة في كل من: صنع السياسات والاتصالات الفردية مع ممثلي الحكومة.

- يجب أن يكون له رأي خاص تجاه المؤسسات السياسية وممثليها. (طارق محمد عبد الوهاب: 2000، ص16-18)

* ويمكننا أن نستعرض بعض التعاريف التي تشتمل عليها المشاركة كالتالي:

- مجموعة التصرفات التي من خلالها تنقل الجماهير مطالبها إلى الصفوة الحاكمة وكذا تلك التي تدعم بها الجماهير الصفوة.

- جملة الجهود التي تبذلها الجماهير بهدف التأثير في سلوك الحكام، وكذلك تلك التي تقوم بها وهي بصدد اختيار القيادات السياسية على المستويين المحلي والقومي، وتتضمن هذه الجهود عمليات التصويت في الانتخابات، ومحاولات الضغط على الصفوة الحاكمة، وتقديم العرائض إلى هذه الصفوة والتظاهر... وغيرها من العمليات التي تعتبر مشروعة طبقا للقوانين السائدة داخل المجتمع.

- عمليات التمثيل البرلماني: وهي تمثل إحدى صور المشاركة الهامة في المجتمعات المعاصرة التي تتسم بضخامة عدد سكانها على نحو لا تتاح للمواطنين في ظله إمكانية المشاركة المباشرة في إدارة شؤون الحكم.

– تقلد المناسب السياسية الرسمية والمشاركة في الاجتماعات العامة والارتباط بالأحزاب أو جماعات الضغط وإنفاق جانب من الوقت في الاهتمام بالمسائل العامة. (أحمد وهبان: مرجع سابق، ص54-55)

المحور الثاني: تفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر

أولا: نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر

" إن الحديث عن نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر لا يذكر إلا في سياق ذكر الحركة الوطنية الجزائرية فبمجرد ذكر الأحزاب تذكر هذه الأخيرة التي استفاض المؤرخون والباحثون في فرنسا والجزائر في الكتابة عنها ودراسة تاريخها بجميع جوانبه... وقد تعددت الآراء والمواقف بخصوص ميلاد الحركة الوطنية حيث أن المؤرخين يجمعون تقريبا على إرجاع نشأة الحركة إلى بداية القرن التاسع عشر سواء الأجانب منهم أو الجزائريين ومن هؤلاء جون كلود فاتين:' الذي يرى أن الحركة بدأت تظهر في شكلها الحديث مع نهاية القرن الماضي في حين يزعم شارل رروبير آجيرون أن النزعة القومية الجزائرية، بدأت تظهر خلال الثلاثينيات وتقريبا نفس الرأي عند 'روجي لوتورنو' الذي كتب أن الجزائر لم تأت إلى الحياة السياسية العصرية إلا حوالي سنة 1936 لعدة أسباب، منها أنها تجهل الشعور الوطني لكونها بدون تقاليد، حيث لاوجود لدولة جزائرية قبل الأتراك ثم أن دولة الأتراك لم تكن دولتهم.

أما الجزائريون فكثيرا ما يعتبرون سنة 1919 كبداية لنشأة الحركة الوطنية الجزائرية أخذا بعين الاعتبار لنشاط الأمير خالد." (محمد العربي الزبيري: 1984، ص44).

" ولكن مصطلح السياسة في المصطلح الجزائري على عهد الاستعمار لا يكاد توجد إلا منذ الحرب العالمية الأولى فممارسة العمل السياسي كان محرما على الجزائريين، ويمكن أن نقول أن هذه الممارسة كانت محرمة عليهم حتى أيام العهد العثماني، فقد كانت السياسة كمصطلح يعني المساهمة في إدارة شؤون الحكم أو التحزب أو التعبير عن الرأي السياسي... وحين وقع الاحتلال ظهرت لجنة المغاربة المؤلفة من عناصر مثقفة وغنية وبدأت تلب دورا سياسيا كوسيط متكلم باسم الجزائريين (حمدان خوجة، أحمد بوضربة مثلا) ولكن كان مصير هذه اللجنة الإبعاد عن الساحة السياسية عن طريق النفي والسجن والإرهاب فانتهى نشاطها حوالي 1836 وتولى الاستعمار إدارة شؤون البلاد السياسية والإدارية، إلى عقد الثمانينات وفي هذه الأثناء بدأت تظهر جماعات ضاغطة، وفي وهران وقسنطينة، من الأعيان كبار الملاك والموظفين وتمثل ضغطها في تقديم العرائض الممضاة جماعيا للسلطات الاستعمارية تتضمن مطالب غير سياسية في ظاهرها، ولكنها تهدف إلى أغراض سياسية، مثل المطالبة باحترام

القضاء الإسلامي، وتعليم اللغة العربية واحترام الحالة المدنية، ورفع الضرائب وإلغاء القوانين الاستثنائية. (أبو القاسم سعد الله: 1996، ص141).

وهناك من يرجع نشأة الحركة الوطنية إلى تاريخ تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا مثل محمد حربي ومصالي الحاج وقد "بدأ نجم شمال إفريقيا ينشأ كجمعية تعمل للدفاع عن مصالح مهاجري المغرب العربي في سنة 1924 ولم يظهر إلى الوجود رسميا إلا في مارس 1926، تزعمه في بداية الأمر الحاج علي عبد القادر، كما ترأسه شرفيا الأمير خالد الذي أدى دورا كبيرا في نشأته عن طريق توعية وتجنيد العمال المهاجرين بالمحاضرات والخطب ابتداء من 1926 ترأسه مصالي الحاج الذي طبع هذا التيار حتى بداية الثورة بشخصيته القوية واستماتته في النضال، فتميز تاريخه بصراع عنيف مع السلطات الفرنسية وقضى معظم حياته النضالية في السجن أو المنفى وكذلك كثير من قادة' نجم شمال إفريقيا المجيد 'الذي حل بدوره سنة 1935 لكن تشكل مرة تحت اسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" (محمد الأمين شريط: 1998، ص9).

" انضم إلى حزب نجم شمال إفريقيا غداة تشكيله ودخوله المعترك النضالي الآلاف من المهاجرين، حيث صرح منهم حوالي 3000 إلى 4000 مهاجر بانتمائهم الرسمي لهذا الحزب وأعطوا الرئاسة الشرفية للتنظيم للأمير خالد الجزائري..." (René Gallissot: 2007; p77)

فنجم شمال إفريقيا يعتبر عند بعض الباحثين أول تنظيم سياسي رسمي اتخذ شكل حزب سياسي وكان له برنامج ومطالب، رغم أنه قد أتيح له النشاط خارج الجزائر إلا أنه بدأ مغاربيا وانتهى جزائريا كان مطلبه الأساسي هو الاستقلال وهذا ما جعله يحل عدة مرات.

"وترجع حداثة الوطنية الجزائرية والنضج غير المبكر للحركة السياسية إلى الحرب الشنيعة التي خاضتها فرنسا تجاه تحطيم الكيان الجزائري ومحاربة الجنسية والقومية الجزائرية ومحوها من الوجود فكانت الحركة الوطنية هي التي أثبتت وجود أمة جزائرية، ويبدو أن حمدان خوجة كان أول جزائري لا يدافع عن الكيان الجزائري فحسب، ولكن أيضا يعرفه تعريفا حديثا فهو عنده 'عاطفة شهامة (لدى الجماعة الجزائرية) تحركت عندما أصبحت تشعر بالاستبداد من أمة أجنبية' كما أقام خوجة فكرة الكيان الجزائري في علاقته بالكيان الفرنسي على الاختلاف في الدين واللغة والعادات والتقاليد، فالكيان الجزائري على رأيه له الحق في الوجود 'حرا مستقلا' بوسائل ديمقراطية (الانتخاب) تعتمد على الإسلام والليبرالية الغربية" (أبو القاسم سعد الله: 1983، ص71).

* وظهور الأحزاب الوطنية في الجزائر لم يكن محض الصدفة بل قد توفرت أسباب متعددة أدت إلى هذا الظهور يمكن إجمالها فيما يلي:

1- أن عددا من المثقفين باللغة الفرنسية من أبناء الجزائر قد تزايد بحيث أصبحت هذه النخبة تشكل تيارا سياسيا قويا طالب بالاندماج والمساواة والتخلص من التفرقة العنصرية.

2- أن مشاركة الجزائريين في الدفاع عن فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى والمشاركة في تحريرها من النفوذ الألماني قد دفع بالجزائريين أن يشعروا بأنه من حقهم الحصول على المساواة في الحقوق وفي التصويت في الانتخابات.

3- أن الهجرة إلى أوربا خلقت وعيا قويا ومشاركة فعالة في النقابات العالمية اليسارية التي كانت تناضل ضد الامبريالية والقوات الاستعمارية أينما وجدت.

4- أن تحالف المستوطنين الأوربيين بالجزائر وفي أوربا ضد تركيا قد نتج عنه بروز حركة قومية عربية وصحة إسلامية في الجزائر غيرت مجرى الأمور.

5- أن تزوير الانتخابات البلدية والمجالس العامة وطرد الأمير خالد قد قضت على أي تعاون بين المسلمين والأوربيين في الجزائر، ودفعت بالجزائريين لتكوين أحزاب للدفاع عن أنفسهم وعن بلدهم. (عمار بوحوش: 2008، ص229).

ثانيا: مرحلة الأحادية الحزبية 1962/ 1989:

إن مرحلة الأحادية الحزبية هي أهم المراحل وأكثرها تأثيرا على مسار الدولة الجزائرية بجميع عناصرها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.. حيث أنه قد " اتجه النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال نحو ضرورة تجسيد فكرة القانون التي عبر عنها الدستور الأول للدولة الجزائرية في ديباجته ثم كرسها في المواد 10، 11، 12، 13، 14، 15، غير أن هذه المبادئ المعلنة والحريات الأساسية للمواطنين وردت بغطاء فلسفي، برزت فيه الاشتراكية بمفاهيمها السياسية القانونية وبالرغم من هذا التوجه الاشتراكي لدستور 1963 فإنه قد نص على إنشاء مجلس دستوري يتولى مهمة الفصل في دستورية القوانين والأوامر التشريعية وذلك بطلب رئيس المجلس الوطني... (نسيب محمد أرزقي: 1998، ص239) وقد كان هذا الدستور هو المقنن الحقيقي لنظام الحزب الواحد.

* وقد وضعت أهداف الجمهورية الجزائرية القائمة في ثنايا مواد دستور 1963 حيث نصت عليها "المادة 10:

تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في :

– صيانة الاستقلال الوطني و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية.

– ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون و عمال و مثقفون ثوريون.

– تشييد ديمقراطية اشتراكية، و مقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل و مجانية التعليم، و تصفية جميع بقايا الاستعمار.

– الدفاع عن الحرية و احترام كرامة الإنسان.

– مقاومة كل نوع من التمييز و خاصة التمييز العنصري و الديني.

–السلام في العالم.

– استنكار التعذيب و كل مساس حسّي أو معنوي بكيان الإنسان. (المادة 10 من دستور 1963، ص4)

" و فكرة الحزب الواحد في الجزائر تعود إلى عام 1954، عندما تأسست جبهة التحرير الوطني الجزائري وصارت بمثابة الحزب الوطني الشامل ثم تقرر تحويل الجبهة إلى حزب وطني واحد بقصد التخلص من النعرات الحزبية السابقة، وهذا ما تم إقراره من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1962 وبرنامج طرابلس الذي نص صراحة على الأحادية الحزبية وأعلن تفوق الحزب على مؤسسات الدولة.

كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد إذ نص دستور 1963 في "مادته 23: جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر" (دستور 1963، مرجع سابق، ص5) وبما أن هذا الدستور يعتبر الدستور الأول للجزائر المستقلة وقد جاء في وقت كان فيه رجالات جبهة التحرير الوطني هم الذين يسيرون دفة الحكم وهم الذين يشرعون فانه من الطبيعي أن تعطى كل الصلاحيات لواجهة واحدة وهي حزب الطليعة الذي هو الجبهة طبعا وقد أكدوا على هذه الاختيار في عدة مناسبات قانونية حيث أكد هذا الأمر" ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة، فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم" (ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص36)

وأخيرا دستور 1976 الذي نص في المادة 94" يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" الشيء الذي تضمنه ميثاق 1976 وكذلك ميثاق 1986"

وتعود جذور "تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد في الجزائر نتيجة تطورات بذرت ابتداءا في بعض المنطلقات الفكرية لمؤتمر الصومام (20 أوت 1956) حيث يمثل وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب ضمانا من الضمانات الضرورية وحيث يقتضي هذا التواجد تنصيب جبهة التحرير الوطني تنصيبا نظاميا في عموم البلاد وتكون جبهة التحرير وقد كسبت هذا الامتياز بعد أن : ظهر إخفاق الأحزاب القديمة للعيان جهارا، وتفككت المنظمات المختلفة، فأما الأعضاء الأساسيون فانضموا إلى جبهة التحرير الوطني... وتكفل برنامج طرابلس ضمن ملحقه الخاص بالحزب إقرار تحويل الجبهة إلى حزب سياسي... وضبط إطار ومعالم هذا المشروع الذي هو بكل تأكيد مشروع حزب جماهيري قوي وواع يسمح بتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية وهو أي الحزب ليس تجمعا ولكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية" (عيسى جرادي: 2007، ص17-18).

ولقد تم أثناء عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بتاريخ 7جوان 1962 "وضع هياكل للحزب (مؤتمر، مكتب سياسي، أمين عام) وإنشاء مجلس تأسيسي عن طريق الانتخاب بعد تقرير المصير، يتولى إعداد دستور للبلاد، والتشريع باسم الشعب وتعيين الحكومة." (سعيد بوالشعير: دس، ص36)

وكانت "حكومة بن بلة قد فصلت نهائيا في شأن إقرار مبدأ الحزب الواحد وعمدت إلى إصدار مرسوم يحمل رقم 63-297 بتاريخ: 1963/08/14ج.ر رقم: 59 جاء في مادته الأولى ما يلي: 'تمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الفعلية ذات الهدف السياسي' وقد تضمن هذا المرسوم في ديباجته تعليلا بنص المادة الأولى كما يلي: 'نظرا إلى أن نشاط الجمعيات او التجمعات الفعلية من طبيعته أن يلحق مساسا بالنظام العام والوحدة الوطنية وبنجاح الثورة الاشتراكية وأن يسيء إلى علاقات الجزائر مع القوى الأجنبية، فإن مجلس الوزراء:

- نظرا إلى أنه من أجل تطبيق أهداف الثورة الديمقراطية والشعبية، قرر ممثلو الشعب الجزائري في طرابلس إنشاء حزب جماهيري قوي وواع.

– نظرا لكون الحزب سيعمل على تحقيق اتحاد كل الشرائح الاجتماعية للأمة حول تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية.، والملاحظ أن المرسوم المشار إليه والذي يقر بمنع التعددية الحزبية أمضي من طرف أعضاء الحكومة كلهم..." (زيجة زيدان المحامي: 2009، ص 168)

كما جاء في النصوص التشريعية أن "الحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها،... ويحدد سياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر، وجاء في ميثاق الجزائر بأن الدولة كوسيلة لتسيير البلاد منشطة ومراقبة من قبل الحزب الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال وهذا وفقا لمفهوم الدولة الذي حدده الدستور المقدم من طرف الحزب للشعب وعليه فإن الاستناد عليه يجب أن يعتبر كاستناد على نص أساسي للحزب الذي هو أيضا القوة التي تقود الشعب وتوجهه ولقد كانت سنة 1975 السنة التي تأكد فيها رسميا اتجاه القيادة إلى تنظيم الحزب، فقد أعلن آنذاك عن تقديم مشروع تمهيدي لميثاق وطني للشعب يناقشه بطريقة ديمقراطية يتلوه وضع دستور وإقامة هياكل للدولة وفقا له، ثم تنظيم الحزب بعقد مؤتمر لهذا الغرض..". (سعيد بوالشعير: نفس المرجع، ص104-109)

"ويذهب عبد الحميد مهري في سياق تفسيره لهذا التوجه السياسي الأحادي إلى أن هناك جملة من المؤثرات التاريخية التي دفعت باتجاه أن تكون جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد بعد الاستقلال أولها المد القومي العربي الناصري الذي كان يؤمن بأن الحزب والتنظيم الواحد هو الطريق إلى التنمية ومقاومة الامبريالية والتأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي يدعو إلى حزب واحد مصفى من العناصر المعادية التي تشكل البورجوازية الصغيرة، والتأثير الثالث إسلامي يرى أن التعددية السياسية مرادف للفتنة وهي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلا حزبا واحدا هو حزب الله" (الطاهر سعود: 2010/2009، ص 210)

وحول الهيمنة التي مارسها الحزب الطلائعي على الساحة السياسية صرح: "أحمد حربي قائلا: إن جبهة التحرير... كانت تحوز دفعة واحدة كل الملامح التي سيطورها تاريخها: مركزية سلطوية وتقديس السرية، تشبثية، لجوء للإرهاب لتنمية الشعور بالتضامن الوطني، ولجم الأنانيات الطبقية والخصوصيات، دمج الدين في نظام السلطة، رفض قاعدة طبقية ثابتة وأولوية معطاة لحماية الجهاز حيال التطلعات الطبقية، عمالية كانت أو بورجوازية..." (الطاهر سعود:نفس المرجع، ص211)

ثالثا: مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر 1989:

"إن التعددية الحزبية تعكس التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في كل مجتمع من المجتمعات السياسية فالتعددية تنشأ من تعارض وجهات النظر واختلاف الأهداف ووسائل تحقيقها مع وجود جماعات تسعى لعرض حلول لتلك المتناقضات والمشاكل القائمة من خلال إنشاء أحزاب تقدم خططا وبرامج توفر حدا أقصى من مصالح للشعب لتجذبهم ومن ثمة تحصل على الدعم الجماهيري، ومتى احترمت هذه الجماعات الإطار الشرعي والدستوري وقواعد المنافسة فإنها ستحصل في الأخير على نظام تعددي مستقر يصعب التأثير على أجهزته وأدواته" (عفاف حبة: 2005/2004، ص51)

والجزائر من الدول التي دخلت مرحلة التعددية من أبوابها الواسعة وعكست بذلك مختلف التناقضات الموجودة داخل المجتمع الجزائري "ففي التجربة الحزبية الجزائرية يرجع المشرعون ظهور التعددية الحزبية في الساحة السياسية إلى دستور 1989 في حين أن المتمعن في الفترة مباشرة بعد الاستقلال يجد عكس ذك فالتعددية كانت موجودة بصفة غير رسمية ولكن كانت هناك أحزاب تنشط وتعارض رغم المقاومة التي كانت تتعرض لها من طرف نظام الحزب الحاكم " فالخيار الأحادي الذي تم فرضه بعد الاستقلال مباشرة كواقع سياسي وقانوني لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية تمكنت من احتلال بعض المواقع السياسية المتفاوتة القوة خلال العقود الثلاثة للأحادية (88/62) فقد استمر الحزب الشيوعي في العمل السياسي السري تحت تسمية حزب الطليعة الاشتراكية رغم المنع الذي تعرض له مباشرة بعد الاستقلال بل واستطاع في بعض الأحيان من تكوين قواعد اجتماعية لدى بعض الفئات الحضرية القرية من الأوساط العمالية والجامعية على وجه الخصوص... وبادرت بعض القيادات السياسية بتكوين أحزاب سياسية سرية جديدة كون آيت أحمد جبهة القوى الاشتراكية في نفس الفترة تقريبا –بداية الستينات– الذي قام فيه محمد بوضياف بتكوين حزب الثورة الاشتراكية الذي كان أقصر عمرا نتيجة لقرار الحل الذي اتخذته قيادته في بداية الثمانينات، عكس حزب آيت أحمد المتواجد حتى الآن كأحد الأحزاب السياسية المعارضة القوية نسبيا داخل وخارج البرلمان..." (ناصر جابي: 2008، ص64)، ومنه فالجزائر لم يكن لديها انغلاق سياسي بالمعنى العميق للكلمة فالتعددية كانت موجودة أصلا، بل كانت الأحزاب التي حافظت على وجودها منذ الاستقلال تعاني من الكبت والمقاومة من طرف الحزب المسيطر ولكن هذا لم يمنعها من النشاط وتكوين قاعدة جماهيرية إلى حين الإعلان عن التعددية لتجد نفسها تلك الأحزاب مستعدة لخوض غمار السياسة بفضل النشاط والاستقطاب السري الذي كانت تعمل عليه.

أصاب الجزائر تدهور اقتصادي واجتماعي وسياسي (في بداية سنة 1988) أدرك خطورته المجلس الشعبي الوطني، وعليه ارتفعت أصوات كثيرة داخل البرلمان تنادي باستدراك الأمر، ولكن النداءات ذهبت أدراج الرياح، أي دون أن تأخذ في الحسبان من قبل الهيئة التنفيذية وكأن في ذلك أمرا مقصودا, وبالتالي مؤدى الوضع أفضى بالرئيس الشاذلي بن جديد إلى مخاطبة الأمة بتاريخ 19 سبتمبر 1988 أمام مكتب التنسيق الولائي فمن جهة أعلن عن فتح نقاش حول المشروع التمهيدي للدستور الاتحادي بين الجزائر وليبيا، ومن جهة أخرى هاجم بشدة الحزب والحكومة متهما إياهما بالتقصير، وأكد في ذات الوقت مواصلة سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية... وبالتالي بدأت الإضرابات إلى أن جاء يوم 05 أكتوبر ومعه تلك الحوادث الأليمة، وبناءا على ذلك خاطب رئيس الجمهورية ثانية الأمة عشية 10 أكتوبر منددا باحتكار السلطة ومتأسف على ماجرى وأعلن في ذات الوقت على النهوض بإصلاحات سياسية معتبرة تعرض على استفتاء شعبي... فلجأ الرئيس إلى المادة 14/111 من دستور 1976 التي تخول للرئيس ما يلي: يمكن له أن يعمد لاستفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية.." (عبد الله بوقفة: 2002، ص 390)

" على ضوء ذلك تم عرض مشروع التعديل الدستوري الثاني في 1989/11/23 الذي صادق عليه الشعب بأغلبية مطلقة ومن أهم ما تضمنه هو مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة 40' حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب فيرى بعض فقهاء القانون أن استخدام دستور 1989 لمصطلح جمعية سياسية ليس من قبيل الصدفة، وإنما كان المقصود منه هو ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية للانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني "(أحمد سويقات: 2006، ص124) فهذا الدستور لم ينص صراحة على مصطلح حزب سياسي بل صغره إلى اصطلاح جمعية سياسية وما يعرف عن الجمعيات أنها محدودة النشاط والصلاحيات وتميل إلى التخصص في النشاط بحيث تأخذ بعين الاعتبار مجال معين وتنشط في حدوده سواء كان هذا المجال خيريا أو تربويا أو تثقيفيا ومنه فقد واصل هذا الدستور تكريس سيادة الحزب الواحد بطريقة غير مباشرة رغم العدد الكبير من الأحزاب التي تم الاعتراف بها من طرف وزارة الداخلية.

" وبمجرد المصادقة على دستور 1989 المنظم للتعددية الحزبية، بادرت الكثير من القوى السياسية والشخصيات إلى تكوين أحزاب سياسية مستغلة في ذلك التسامح الكبير الذي ميز قانون الأحزاب 1990 ليتجاوز عددها الخمسين حزبا في أقل من سنتين، قانون تم إعادة النظر فيه جزئيا في بداية النصف الثاني من التسعينات 6مارس

1997، ثم في اتجاه تضييق أكثر بعد فشل التجربة الانتخابية 1992/1991 وفوز التيارات الإسلامية الجذرية فيها..."(ناصر جابي، مرجع سابق، ص65)

لقد كان دستور 1989 بمثابة صمام الأمان الذي أنقذ الأوضاع الاجتماعية في الجزائر كونه جاء كرد فعل على الثوران الذي حدث في أوساط المجتمع الجزائري فحمل مجموعة من الإصلاحات مست مختلف الميادين الاقتصادية منها والسياسية والقضائية و الاجتماعية، بالرغم من أنه قد تمت بلورته فجأة دونما سابق إنذار ولكن ما يمكن القول عن هذا الدستور أنه جاء كحل لأزمة اجتماعية وسبب لبداية أزمة اجتماعية جديدة.

ثم جاء دستور 1996 لينص صراحة على حرية إنشاء أحزاب سياسية حيث "تنص المادة 42 على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي الجمهوري للدولة وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور:

- لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

- ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء للدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة.

- يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية

- لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

- تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1996، ص8).

* كما وضع هذا الدستور شروطا خاصة لتأسيس الأحزاب وهي:

- عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام، العروبة، الأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية (المادة 03 من الأمر 09/97) خلافا للقانون 89-11 الذي لم ينص على هذا البند.

- احترام تجسيد مبادئ أول نوفمبر 1954 (المادة3)

- تحظر أي علاقة عضوية أو علاقة ولاء أو تبعية أو رقابة بين حزب سياسي ونقابة أو جمعية أو أية منظمة مدنية أخرى مهما كانت طبيعتها.

– لا يجوز لأي حزب أن يبني في تأسيسه أو عمل على أهداف تتضمن ما يأتي: (المادة 05):

– الممارسات الطائفية والجهوية والإقطاعية والمحسوبية.

– الممارسات المخالفة للخلق الإسلامي والهوية الوطنية وكذا قيم ثورة نوفمبر والمخلة برموز الجمهورية.

– يجب على الحزب السياسي ألا يبني تأسيسه أو عمله على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، (المادة5) . (ياسين ربوح: مرجع سابق، ص71)

" بتاريخ 12 جوان جرت أول انتخابات تعددية محلية وأهم ما أسفرت عليه هو حصول جبهة الإنقاذ على نتيجة 55.42% من المقاعد وحصلت على نحو 5ملايين صوت أي بنسبة 60% من مجموع الأصوات في حين تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على نسب 31.64% من مجموع الأصوات، كما أن نسبة الامتناع كانت مرتفعة قدرت بحوالي 5ملايين نسمة، ولقد تمكنت 11 تشكيلة سياسية من المشاركة في هذه الانتخابات من بين 25 تشكيلة معتمدة آنذاك وفي 29 سبتمبر 1991 ترفع حالة الحصار ويعلن رئيس الجمهورية في 15 أكتوبر 1991 عن تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 بالنسبة للدور الأول، وتم ذلك في التاريخ المعلن عنه وأسرت النتائج على ما يلي: فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ 180 مقعد وجبهة القوى الاشتراكية 25 مقعد وجبهة التحرير الوطني 15 مقعد والأحرار 3مقاعد وبقي 199 مقعد للتنافس في الدور الثاني، وفي خضم التحضير للدور الثاني فاجأ رئيس الجمهورية الجميع باستقالته في 11جانفي 1992... وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة وإنشاء مجلس استشاري بدلا من البرلمان في 4فيفري 1992 وقام وزير الداخلية برفع دعوى قضائية أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل جبهة الإنقاذ والذي أصدر قرارا بالحل في 4مارس1992..."(أحمد سويقات نفس المرجع، ص125)

– متطلبات تأسيس الأحزاب السياسية الجزائرية:

إن حق تكوين الأحزاب السياسية والانخراط فيها هو مفتوح لكل جزائري وجزائرية يستوفي الشروط القانونية، هذا الحق هو من أصل التنظيم الدستوري، الذي يستمد مرجعيته التاريخية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ووضع القانون شروط خاصة بالأعضاء المؤسسين والمسيرين وشروط خاصة بالقانون الأساسي للحزب السياسي.

اشترطت المادة 14 ألا يقل عدد مؤسسي أي حزب سياسي عن 25 شخصا يقيمون في 3/1 ولايات الوطن في حين قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي يشترط 15 عضوا من المؤسسين للحزب السياسي.

ويتطلب القانون توفر شروط محددة في المؤسسين أبرزها المادة 13 أن يكون:

- يتمتع بالجنسية الجزائرية وأن يكون حائزا على جنسية أخرى

- أن يكون عمره خمسة وعشرين سنة على الأقل.

- أن يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية ولم يتم التحكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالنظام.

- ألا يكون قد سلك سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر. (قانون الأحزاب السياسية:6-3- 1997)

بالحديث عن القوانين العضوية الخاصة بالأحزاب السياسية في الجزائر فقد مرت بنودها وموادها بعدة تغييرات جديدة حيث تعدلت على ثلاث مراحل هي كالتالي:

1/ سنة 1989 هو تاريخ أول تعديل وبالضبط في 1989/11/23 وهو الذي نص لأول مرة في الجزائر على شرعية التعددية الحزبية وأقر مبدأ المنافسة في الساحة السياسية حيث سمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي في إطار ما ينص عليه القانون العضوي وقد تم بموجبه تأسيس العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر.

2/ سنة 1997 وهو التعديل الثاني وبالضبط في 1997/3/6 وقد تم فيه الإقرار صراحة بتأسيس الأحزاب السياسية حيث تم تغيير مصطلح جمعيات ذات الطابع السياسي مباشرة إلى مصطلح الأحزاب السياسية صراحة.

3/ سنة 2012 وهو التعديل الثالث وبالضبط في 15 يناير 2012 وقد تم فيه فرض تمثيل للنساء في الجهاز التنفيذي للحزب بنسبة معينة بالإضافة إلى فرض ترشح المرأة تحت غطاء أي حزب إلى مناصب متعددة وذلك وجوبا وليس اختيارا مع بعض التعديلات الطفيفة، وأعاد فتح الطريق أمام الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية من جديد وقد ظهر معه كذلك العديد من الأحزاب السياسية الجديدة ويتجاوز بذلك عدد الأحزاب السياسية الجزائرية الستين 60 حزبا.

ويمكن القول أن "الدخول إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية، ولم يكن بطريقة طبيعية لنضج سياسي أو مناخ سياسي وفكري واجتماعي واقتصادي وتربوي وقانوني، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه في سنة

أو سنتين، بل يتطلب ذلك سنوات من الإعداد والتحضير والتضحيات بمختلف أشكالها، فلا يعقل أن تكون أحداث أكتوبر 1988 هي السبب الرئيسي في الدخول إلى عصر الديمقراطية والتعددية، خاصة وأنها كانت ناجمة عن فشل في السياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك.

وبالتالي فإن الأحزاب السياسية الجزائرية ليست أحزابا احترافية بل هي أحزاب هدفها مصالح شخصية آنية وليس الممارسة السياسية الحقيقية، وهي أحزاب ضعيفة ليس بمقدورها مواجهة السلطة بحيث تفتقد إلى الانسجام وإيديولوجية سياسية واضحة، كما تفتقد البديل السياسي أي برامج سياسية واقتصادية واضحة، لهذا لاتجد السلطة صعوبة في تجاوزها واستعمال البعض منها لتحقيق أهدافها. (عبد العالي دبلة: 2004، ص225).

لقد تركت هذه المرحلة من الزمن أثرا بالغا في التاريخ السياسي للجزائر مازالت تداعياته إلى يومنا هذا سواء من الناحية الإيجابية كونه فتح المجال أمام طاقات جديدة كامنة كي تنشط على الساحة وتؤسس أحزابا سياسية بطريقة قانونية من خلال بنود دستور 1989م، وسمح للأحزاب التي كانت تنشط من قبل في السرية التامة للظهور والمشاركة في المناسبات الانتخابية التي أعلنت فيما بعد، وأخرج البلاد من مصاف التخلف السياسي وهيمنة الحزب الواحد إلى ما يعرف بالانفتاح السياسي والديمقراطية ومن الناحية السلبية فقد كانت هذه المرحلة هي بداية الأزمة التي عانت منها الجزائر طوال عشرية من الزمن.

رابعا: الخريطة الحزبية في الجزائر:

لقد سمحت البرامج المعلنة من قبل بعض الأحزاب السياسية والمواقف المتبناة من البعض الآخر بإجراء تصنيف يستوعب هذه الأحزاب ضمن تيارات أو عائلات حزبية كبرى يكون القاسم بين أحزاب كل تيار وجود قيم فكرية وأهداف عامة مشتركة، وقد تتحول المواقف المعلنة إزاء القضايا الوطنية الكبرى معيارا لتحديد موقع كل حزب على الخارطة السياسية، بيد أن قصر عمر التجربة – 2007/1989– وضآلة المعطيات التي يمكن تحليلها يمنع وضع فواصل دقيقة بين هذه التيارات... تضاف إلى ذلك إمكانات التقارب المتاحة خاصة بين الكتلتين الوطنية والإسلامية. وقد رجعنا –صاحب الكتاب– في تصنيف العائلات الحزبية إلى:

– مبادئ كل حزب ومرجعيته الفكرية

– مواقف الحزب المعلنة بصفة مستقلة

– العمل المشترك الذي يجمع بين أحزاب متقاربة في الأهداف والمبادئ." (عيسى جرادي: مرجع سابق، ص47)

1) أحزاب التيار الإسلامي:

تعود جذور هذا التيار ومشروعية وجوده إلى الإسلام، بوصفه عماد الهوية للمجتمع الجزائري عبر مختلف مراحل تطوره وصولا إلى ثورة نوفمبر 1954 ونظرا لأهمية هذا البعد في حياة الجزائريين عمدت جبهة التحرير الوطني على توظيفه لمواجهة الاستعمار الفرنسي، وعزل الأحزاب السياسية التي ترددت أو رفضت الالتحاق بالثورة، فمثل الإسلام الإطار العام لبيان أول نوفمبر لكن وثيقة الصومام 1956 وتصريحات المؤتمرين تراجعت عن هذا الاتجاه، وأكدت أن الثورة ليست حربا دينية بل هي كفاح من أجل إقامة دولة ذات محتوى اجتماعي ديمقراطي، ولعل هذا التراجع كان السبب في ميلاد المعارضة الإسلامية نهاية 1962م..." (محمد بوضياف: 2010، ص32) ويشمل التيار الإسلامي الأحزاب ذات التوجه الإسلامي البارز والتي تتميز بعناوين إسلامية هدفها هو بناء دولة على قواعد إسلامية ويمثل هذا الاتجاه كل من حركة النهضة وحركة مجتمع السلم و حركة الإصلاح الوطني، أهم ما يميزها المطالبة بالعودة إلى مبادئ الإسلام من منطق أنه منهج حياة شامل، ودفاعها القوي والراسخ عن ثوابت المجتمع الجزائري وقيمه الأصيلة وتبنيها مواقف تناهض دعوات التغريب واللائكية، واعتقادها أن مبادئ أول نوفمبر هي في صميمها إسلامية غير أنها تعرضت للتحريف والمصادرة." (عيسى جرادي: مرجع سابق، ص48)

أ/ حركة النهضة:

في ديسمبر 1988 أنشأ جاب الله عبد الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي التي تحولت إلى حزب النهضة في أكتوبر 1990 بقسنطينة لكي تأخذ موقعا وسطا قريبة من الاعتدال والمادة 04 من القانون الأساسي للحركة تنص أن الحركة تستمد مصادر عملها من مبادئ أول نوفمبر وأرضية الوفاق الوطني وتهدف إقامة جمهورية ديمقراطية تعددية ونظام اقتصادي يزاوج بين الحرية الاقتصادية وواجب الدولة في الرعاية.

قاطعت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 وفي تشريعيات 05 جوان 1997 تحصل على 34 نائبا محتلة المرتبة الرابعة، لكنها ترفض المشاركة في الحكم وتفضل البقاء في المعارضة، عام 1999 تعرض الحزب لحركة انشقاق قوية عندما خرج من مؤسسة جاب الله وأنصاره نتيجة لخلاف حاد بينه وبين الحبيب آدمي الأمين العام للحزب، بسبب تأييد هذا الأخير وأنصاره لبوتفليقة كمرشح للانتخابات الرئاسية، الأمر الذي كان يرفضه جاب الله الذي خرج من حركة النهضة وأسس حركة الإصلاح الوطني، ثم تولى آدمي رئاسة الحزب بعد هذا الانشقاق ولكنه استقال من منصبه على خلفية نتائج النهضة في الانتخابات البرلمانية عام 2002، حيث انهار عدد نوابها من 34 نائبا إلى نائب واحد فقط، وحصلت في الانتخابات التشريعية الأخيرة 17 ماي 2007، على 5نواب، والأمين العام الحالي للحركة هو فاتح ربيعي. (ياسين ربوح: مرجع سبق ذكره، ص111)

* أما فيما يخص المرجعية الفكرية لحركة النهضة فهي ترتبط أساسا بالعناصر التالية:

1- الإسلام:

تعتبره حركة النهضة منبع القيم ، والوعاء الحضاري للشعب الجزائري الذي يشكل على امتداد قرون طويلة الإطار الجامع

لمقومات الأمة والدولة . فالإسلام هو الذي صنع الكينونة الفكرية ، والأخلاقية للإنسان الجزائري .

ومن أجل ذلك استخلصت حركة النهضة توجهاتها العامة انطلاقا مما يمليه الانتماء للإسلام، والتواصل مع مبادئه، والإخلاص لمنهجه، في غير احتكار ولا وصاية.

2- بيان أول نوفمبر:

اعتبرت حركة النهضة . منذ التأسيس . بأن بيان أول نوفمبر 54 هو الإطار السياسي والمبدئي للدولة الجزائرية الحديثة حيث نص على إعادة تأسيس هذه الدولة في إطار المبادئ الإسلامية.

وستظل الحركة متشبثة بأسبقية وشرعية هذا البيان إزاء بقية النصوص الوضعية، وترفض أي تجاوز لمضمونه .

فصانعو الثورة الحقيقيون هم – دون شك – واضعو هذا البيان الذي يعبر بصدق عن تصورهم لمستقبل الجزائر ، وشكل الدولة ونظام الحكم الذي يجب أن يسود.

3- دساتير الجزائر:

ويتعلق الأمر تحديدا بالمواد التي تنص على أن:

- الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ، وهي وحدة لا تتجزأ.
- الإسلام دين الدولة.
- اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية.

ومن أهم الأهداف والغايات العامة للحركة :

1- بناء حزب سياسي نموذجي ، برؤى واضحة ، ثابتة ، ومستقلة ، في إطار مرجعيته المعروفة والمعلنة يكون قادرا على ممارسة الحكم الراشد ، وقيادة الدولة .

2- ترقية ثقافة سياسية ، تساهم في صنع رأي عام وطني ، يتعاطى بوعي وإيجابية مع العمل الحزبي بقدر ما ينأى عن أفكار الاحتكار ، أو الداعية إلى ممارسة العنف.

3- ترسيخ أسس حكم راشد يستمد مواصفاته من بيان أول نوفمبر 54 ، وينسجم . في مؤسساته وممارساته . مع نصوص الدستور ، ويتيح بلوغ دولة ديمقراطية اجتماعية ، في إطار المبادئ الإسلامية .

4- إقامة دولة جزائرية جمهورية ديمقراطية واجتماعية جامعة بين الأصالة والمعاصرة والتجدد.

5- السعي إلى الحكم عبر انتخابات تعددية ، سمتها النزاهة ، واحترام إرادة الناخبين ، والتداول السلمي على السلطة.

* أما الأهداف ذات الصلة بالبرنامج السياسي للحركة فمن أهمها:

1- صياغة بدائل حقيقية تعالج النقائص والثغرات التي عانت منها . وتزال . البرامج المعتمدة للمساهمة في حل مشكلات الجزائر.

2- تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية بمفهومها الأصيل ، بتقليص الفوارق الاجتماعية ، والعمل على انبثاق مجتمع الفرص المتكافئة .

3- بناء اقتصاد منتج يوفر الثروة ويبلغ مستوى الرفاه ، بإضفاء الحيوية على النشاط الاقتصادي ، واعتماد نظام مالي محفز للاستثمار.

4- تطوير نظام الزكاة باعتباره نظاما إسلاميا أصيلا ، لحماية الفئات عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود.

5- إضفاء السمات الأخلاقية السامية على الحياة العامة لترسيخ القيم الاجتماعية والوطنية ، من تكافل ، وتسامح ، وتمسك بثوابت وقيم المجتمع.

6- الحرص على تطوير نظام متكامل ومرن للرعاية الصحية ، يكون في متناول المجتمع. بعيدا عن اعتبارات الربحية الطاغية على المؤسسات العلاجية.

7- تبني نظام تربوي تعليمي يستجيب لمقتضيات بناء الفرد الجزائري صاحب شخصية أصيلة ، مستوعبة لقضايا العصر ، متجاوبة بوعي مع الواجبات الوطنية والإنسانية .

8- إرساء قواعد نظام سياسي ديمقراطي تعددي قائم على الإرادة الشعبية وقادر على تحقيق التقدم والازدهار للأمة. مع تعزيز دولة الحق و العدل.

9- المحافظة على استقلال الوطن وحماية سيادته ووحدته الترابية وتحريره من كل مظاهر التبعية الأجنبية. مع المحافظة على عناصر الهوية ، من إسلام وعروبة وأمازيغية.

10- الدفاع عن الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية لكل المواطنين، والسعي لتوفير كافة الضمانات القانونية والواقعية لحمايتها من التعسفات والتجاوزاتhttp://nahda-dz.org/ar/permalink/3016.html .، بتاريخ: 1ماي2013، 12:30.

ب/ حركة مجتمع السلم HMS:

حركة مجتمع السلم، حركة تربوية ودعوية وسياسية وطنية معتمدة رسميا منذ سنة 2001، كانت تعمل في الساحة الجزائرية سريا منذ بداية الاستقلال 1962، ثم ظهرت معارضتها للنظام في نهاية السبعينات، من أبرز قياداتها مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح والشيخ الشهيد محمد بوسليماني رحمهما الله رئيسها الأول محفوظ نحناح (91-2003) ويرأسها منذ أوت 2003 الشيخ أبو جرة سلطاني، الحركة تعتمد منهج الوسطية والاعتدال اختارت سياسة المشاركة الإيجابية، وهي عضو في الائتلاف الحكومي منذ 1999، الذي تم ترقيته إلى تحالف رئاسي سنة 2004 وتشارك في الحكومة منذ عام 1996 إلى اليوم.

والحركة ذات تنظيم مهيكل على مستوى الساحة السياسية الجزائرية في مختلف النشاطات: الاجتماعي الخيري والطلابي والشبابي والنسوي وغيرها، ولها امتدادات على مستوى الجالية الجزائرية بالخارج إلى جانب مشاركتها في المجالس الوطنية (المجلس الشعبي الوطني منذ انتخابات 1997، والمجالس المحلية منذ 1990 إلى اليوم.

بالنسبة للانطلاقة العلنية للحركة بعدما "انفجرت أحداث 05أكتوبر 1988 المأساوية التي جاءت بدستور 23 فبراير 1989 وقبل ميلاد الدستور الجديد كانت جماعة الموحدين قد بادرت بتشكيل جمعية خيرية سمتها 'جمعية الإرشاد والإصلاح ' وقد لعبت دورا بارزا في توجيه الأحداث والتكفل بالجانب الاجتماعي والثقافي قبل ميلاد الأحزاب الجزائرية...ثم أعلنت جماعة الشيخ محفوظ نحناح نيتها في تأسيس حزب سياسي جديد حفاظا عن كيانها من تهديدات الداخل والخارج عبر منهجية التميز فأعلنت عن ميلاد (حركة المجتمع الإسلامي) – حماس-.. وفي 29 ماي 1991 عقد مناضلو الحركة (حركة المجتمع الإسلامي) أول مؤتمر لحزبهم، وتم اعتماد القانون الأساسي والنظام الداخلي واللوائح الضابطة للمسار السياسي، وانتخب الشيخ محفوظ نحناح رئيسا للحركة وسميت رسميا حركة المجتمع الإسلامي واختصارا حماس...وفي 1996 تم تعديل الدستور تكيفت الأحزاب السياسية مع التعديلات وتحولت إلى حركة مجتمع السلم 'حمس' التي دخلت بوزيرين كأول تجربة لدخول الإسلاميين الجزائريين إلى الجهاز التنفيذي..(مجلة النبأ:29 ماي 2011/1991، ص 16/15)

– المرجعية المعتمدة من طرف الحركة

– الإسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي.

– الدستور الجزائري و قوانين الجمهورية.

– بيان أول نوفمبر 1954 ببنوده وأهدافه وما يشكله من نظرة شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في المحيط العربي والإسلامي والعالمي.

– تراث الحركة الوطنية بكل ما قدمته للشعب خلال عقود من الزمن كانت منبع إحياء روح الوطنية والجهاد من اجل السيادة الكاملة.

– تراث الحركات الإصلاحية، وجمعية العلماء، وتجارب الحركات الإسلامية المعتدلة في العالم.

– ما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم حضارية تساهم في إسعاد البشرية وتحقيق استقرارها.

– ثوابت ومبادئ الحركة:

· الإسلام عقيدة وشريعة باعتباره نظاماً شاملاً

· الوحدة الوطنية ترابا و شعبا و تراثا، و اعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ.

· الانتماء للأمة و الحضارة العربية و الإسلامية.

· اللغة العربية لغة وطنية رسمية باعتبارها وعاء ضمن للأمة تراثها و وحدتها وحافظ على كيانها.

· اللغة الأمازيغية كلغة وطنية.

· النظام الجمهوري الذي يضمن التعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة.

· الديمقراطية والحريات الخاصة والعامة.

– أهداف وأولويات الحركة:

– السعي لاعتماد الشريعة كمصدر أساسي للتشريع في الجزائر

– ترقية العمل السياسي بما يخدم ثوابت الأمة والدفاع عن قيم الشعب ومبادئه.

– ترسيخ روح المواطنة والعمل على إيجاد المواطن الصالح والأسرة الصالحة والمجتمع الصالح لتحقيق الحكم الراشد.

– استمرار العمل والتعاون مع الجميع لتحقيق وتجسيد الأهداف التي نص عليها بيان أول نوفمبر 54 .

– محاربة الفساد والعمل على توفير فرص الكسب المشروع وحماية الثروات العامة.

– الدفاع عن حقوق الإنسان وصون كرامته.

– الاهتمام بالجالية الجزائرية بما يحفظ هويتها وقيمها وإشراكها في التنمية الوطنية

– العمل على ترقية دور الجزائر الإقليمي.

– مناصرة القضايا الدولية الإنسانية العادلة، وعلى رأسها قضية فلسطين وقضايا الأمة العربية والإسلامية.

د– سياسات الحركة وتوجهاتها:

– العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع والحياة العامة.

– مقاومة التطبيع بكل أشكاله وجعله خطا أحمر في علاقة الحركة مع جميع شركائها حتى عودة كافة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني

– المشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة ضمن مبادئ الحركة وفي إطار استقلالية قرارها وتميز مواقفها و ما تقدره مؤسساتها و هيئاتها الشورية.

– إقامة التحالفات وفق مبادئ الحركة و مصلحة الوطن.

– تعميق تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون.

– ترشيد دور المنتخب وتدعيم صلاحياته

– التركيز على الحريات وترسيخ الديمقراطية الحقة والفصل بين السلطات.

– ترقية دور المعارضة السياسية السلمية كأداة تطور واستقرار في المجتمع

– نبذ العنف بجميع أشكاله كوسيلة للتغيير أو للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه والعمل على معالجة أسبابه ومظاهره.

– ترسيخ ثقافة الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل.

(http://www.hmsalgeria.net/portal/statut.html بتاريخ 1 ماي 2013، 13:00)

2) أحزاب التيار الوطني:

يجمع كل الأحزاب التي ترى نفسها وريثة قيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر.. وهي لا تمتنع عن الاقتراب من التيار الإسلامي بل نلمس لديها استعدادات واضحة لترسيخ القيم الإسلامية التي تراها من صميم قيم الحركة الوطنية ويتقدم هذا التيار حزب جبهة التحرير الوطن (عيسى جرادي: مرجع سابق، ص48)

أ/ حزب جبهة التحرير الوطني* FLN:

" لا مراء أن جبهة التحرير الوطني هي التي تقدمت المشهد السياسي والتاريخي للجزائر المعاصرة، بفعل الثورة التحريرية التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال، وقد كان لهذا الفعل قوة إبداع الجزائر ذاتها وغطى على كل المكونات والجوانب التي لم تكن ظاهرة في الكيان الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي له، فسنوات الثورة ثم الاستقلال، كانت كافية لكي تستولي جبهة التحرير الوطني على الأداة (الحزب) ثم المؤسسات (الدولة) والكيان (الأمة)، فقد كانت ثورة التحرير الوطني (1962/1954) ثورة مؤسسة وفاعلة تجاوبت مع مقتضيات العصر الجديد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية النابذة للاستعمار والاحتلال، والمتجهة إلى تأسيس الدول على مقومات الأمة والمواطنة، ومن هنا استأهلت جبهة التحرير الوطني صفة صانعة المجد التاريخي للجزائر...(امحمد مالكي، خالد سليمان وآخرون: 2004، ص222) " وهي الطليعة المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا، وهم من بين العمال والفلاحين والشباب يصبون إلى تحقيق هدف واحد وإلى مواصلة عمل واحد غايته القصوى انتصار الاشتراكية، وأما اختصاصات الحزب بصورة عامة فهي:

أ- ضمان تنفيذ الأهداف التي ترمي الاشتراكية إلى تحقيقها وهي:

- دعم الاستقلال الوطني

- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان

- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها

ب- قيادة الشعب وتنظيمه والسهر الدائم على تعبئته لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية.

ج- توجيه السياسة العامة للبلاد

د- الترشح للوظائف السياسية العليا (الحاسمة) في الدولة، أهمها وأعلاها رئاسة الجمهورية وعضوية المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)

* لقد تم الحديث عن حزب جبهة التحرير الوطني بتفصيل أكثر في عنصر مرحلة الأحادية الحزبية 1962/1988

– إبداء الرأي بشأن إعلان الحرب من قبل رئيس الجمهورية

– الموافقة الصريحة على الاتفاقيات التي يبرمها رئيس الجمهورية ومعاهدات الهدنة والسلم.

– مبادئ الجبهة:

الجمعية في المناقشة، الأغلبية في اتخاذ القرارات، الوحدة في التنفيذ، الوحدة في العقيدة والإدارة، الانسجام في العمل. (مهدي جرادات: 2006، ص93)

أما بالنسبة للتوجهات الفكرية فهو حزب وسطي ليس في أقصى اليسار وليس في أقصى اليمين يتبنى مبادئ وطنية وتعتبر الثورة التحريرية مرجعيته الأساسية.(ياسين ربوح: مرجع سبق ذكره، ص107)

3/ أحزاب التيار الديمقراطي اللائكي:

إن اللائكية بوصفها قيمة فكرية وحضارية تعتبر طارئة على الجزائر فهي لا تستند إلى أية خلفية حضارية أو موروث مجتمعي...فهي نزعة مستوردة وليست أصيلة البتة.(عيسى جرادي: مرجع سابق، ص49) ويضم هذا التيار كل من جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وهما بالإضافة إلى توجهاتهما اللائكية، يتبنون القضية البربرية ويتخذون من المسألة الأمازيغية محورا لنضالهم، بالإضافة إلى هذين الحزبين هناك حزب الطليعة الاشتراكي وحزب العمال.(محمد بوضياف: مرجع سبق ذكره، ص51)

أ/ جبهة القوى الاشتراكية ffs:

قبل إقرار التعددية الحزبية كان هذا الحزب يعمل في الخفاء، له نشاطات ونفوذ في منطقة القبائل ومن مطالبه الاعتراف بالأمازيغية، وصفة الجهوية التي تميزه شكلت عائقا يحد من اتساع قاعدته الانتخابية، وهو حزب لائكي يرفض التطرف الديني كما ينادي بالتداول على السلطة وتعميق الديمقراطية.(عفاف حبة: مرجع سبق ذكره، ص80)

* "وقد تميزت جبهة القوى الاشتراكية بكونها:

– متمحورة حول الشخصية التاريخية لزعيمها آيت أحمد فهي بهذه الخصوصية من صنف الأحزاب الشخصية.

– لجأت إلى العصيان المسلح في بلاد القبائل، هذا العصيان الذي احتواه الجيش وكان من نتائجه الحكم على آيت أحمد نفسه بالإعدام

– انتقال النشاط السياسي للجبهة إلى المنفى إلى غاية عودة زعيمها آيت أحمد للجزائر بعد إقرار التعددية وحصول الجبهة على اعتماد رسمي...

* في المذكرة المقدمة للمجلس الأعلى للدولة في سبتمبر 1992 كان من جملة ما اقترحته جبهة القوى الاشتراكية (عدم استعمال الدين لأهداف سياسية من قبل كل الأحزاب) وهي ترى أن (مواد الدستور غير ملائمة بما فيها المادة الثانية منه التي تنص على أن الإسلام دين الدولة)... فالجبهة ضد وجود حزب إسلامي يستغل الدين للوصول إلى الحكم.. فالدين شيء والسياسة شيء آخر..كما أن الاعتراف بالأحزاب الإسلامية كان خرقا للدستور.." (عيسى جرادي: مرجع سابق، ص115-117)

" من برنامج الجبهة:

– إقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون، من خلال دستور يعكس روح الأمة والذي يتصوره ويعده مجلس تأسيسي منتخب.

– لا لجمهورية دينية متطرفة ولا لدولة بوليسية.

– الانفتاح التنافسي للجزائر داخل اقتصاد دولي متفتح، لأن اقتصاد السوق وحده هو الكفيل بخلق التنافس.

– السعي من أجل تحقيق مدرسة تقوم على أسس ديمقراطية.

– اعتبار الاختلاط كحقيقة لا يمكن التراجع عنها لتحقيق تطور منسجم متوازن للمواطنات والمواطنين.

– إعطاء الفرص نفسها الموجودة في الجزائر من دون تمييز، وتطوير المبادلات الثقافية على المستوى الوطني والمغاربي وفي اتجاه المهاجرين." (إسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون: 2002، ص160)

ب/ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD:

هو أول حزب يعلن عنه بعد أحداث أكتوبر 1988 وذلك قبل التعديل الدستوري، حيث تم تأسيسه في منطقة القبائل في 10فيفري 1989 من طرف مناضلين قدماء في الحركة الثقافية والبربرية في جبهة القوى الاشتراكية أمثال سعيد سعدي، فرحات مهني، أخذ الاعتماد الرسمي في 06سبتمبر 1989 وعقد مؤتمره في 15 ديسمبر 1989، من أشد الأحزاب معارة لتيار الإسلام السياسي واستعمال الدين لأغراض سياسية ومن الذين يرفضون

أي حوار مع الجماعات السياسية ومن الذين يرفضون أي حوار مع الجماعات المسلحة، يتبنى المطالب الثقافية ويطالب بترقية اللغة الأمازيغية كلغة رسمية وحرية التعبير والتداول على السلطة وإقامة دولة القانون والقطيعة مع النظام ورموزه، كما تعد اللائكية أحد أهم التصورات السياسية لهذا الحزب...(ياسين ربوح، مرجع سابق، ص113)

وينص القانون الأساسي للتجمع على ما يلي:

" الباب الأول:الأسس والأهداف:

الفصل الأول:الأسس

يتمتع الشعب الجزائري بتاريخ ثري امتد عبر قرون عدة. تعاقبت خلال هذه الفترة العريقة حضارات وثقافات متعددة ساهمت في تكوين شخصيته. تعتبر الأمازيغية والعروبة والإسلام، إضافة إلى الانتماء المغاربي والإفريقي والبحر المتوسطي، المكونات والمقومات الأساسية للهوية الوطنية.

تشكل الثورة الجزائرية ،التي ألحمت ووطدت الضمير الوطني، ركيزة الوحدة الوطنية التي أصبح الشباب الجزائري يعيشها بصفة طبيعية. إن الآلام التي عانت منها المجموعة الوطنية إبان الثورة من اجل الاستقلال رسّخت في الذاكرة الشعبية مقتضيات العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والمساواة أمام القانون.

الفصل الثاني:الأهداف

تتمثل أهداف التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فيما يلي :

- استقرار الوطن وترسيخ النظام الجمهوري، باعتبارهما دوافع كفيلة لضمان التماسك والوحدة الوطنية.
- الممارسة الفعالة للديمقراطية والتعددية السياسية والنقابية كصورة من صور تعبير وتحقيق السيادة الشعبية في ظل دولة القانون.
- احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان.
- ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنات والمواطنون أمام القانون.
- إلغاء ومكافحة كل تمييز مبني على أساس الاختلاف في الجنس أو اللغة أو الدين أو الثقافة أو العرق.
- بناء وإرساء المواطنة ومجتمع مدني ديمقراطي وسلمي ونمو اقتصادي واجتماعي وثقافي متناسق ومتكامل.
- النجاعة الاقتصادية وترقية التضامن الوطني.

- محاربة الفساد والبيروقراطية.
- حرية تسيير وإدارة المجالس المحلية من طرف المنتخبين.
- حماية البيئة وترقيتها.
- تطوير سياسة ثقافية ديناميكية، نابعة من القيم الجزائرية الأصيلة، تسمح للمواطنات والمواطنين المساهمة في بناء مستقبلهم والعمل من خلال استغلال جميع الطاقات الوطنية والانفتاح على محاسن الحضارة العالمية.

- بناء مدرسة حديثة ومحايدة وديمقراطية مؤسسة على قيم العقلانية، والمواطنة والعالمية.
- الفصل بين المجال السياسي و الديني، وضمان حرية المعتقد والعبادة.
- نهج سياسة لغوية وفقا للواقع الثقافي للبلد.
- التداول السياسي على السلطة عن طريق الاقتراع العام، المباشر والسري، ورفض كل أشكال العنف للوصول أو البقاء في السلطة.
- تحقيق اتحاد مغاربي ديمقراطي من خلال التعاون القائم على التعايش السلمي والمصالح المتبادلة.
- دعم نضالات وحركات الديمقراطية في العالم." بتاريخ 1 ماي 2013، 13:30

http://www.rcd-algerie.org/arb

ج/ حزب العمال:PT

لقد ناضل التروتسكيون الجزائريون سرا منذ بداية السبعينيات ضد النظام البومديني الحاكم والستالينية الشيوعية، ومن أجل الديمقراطية والسيادة الوطنية عبر الانتخابات الحرة الديمقراطية لمجلس تأسيسي سيد، وذلك بخلاف رفقائهم من الشيوعيين الجزائريين الذين تحالفوا مع الحكم العسكري، وبعد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989م تم إيداع ملف التصريح بتأسيس حزب المنظمة الاشتراكية العمالية في 26 ديسمبر 1989م والذي تحول لاحقا إلى حزب العمال، وذلك بعد انعقاد مؤتمره يومي: 29/28 جوان 1990م.

ويعتبر الحزب نفسه طرفا مندمجا في الكفاح الدولي داخل إطار عالمي منظم للتروتسكيين، وذلك من أجل حرية الصحافة والتعبير والرأي، والمساواة القانونية بين كل الأفراد، وعلمانية المدرسة وفصل الدين عن الدولة ويمكن إدراج هذا النوع من الأحزاب ضمن **أحزاب البرامج**.

والطابع الديمقراطي غير اللاغي للآخر لهذا الحزب العلماني (فأصوله تروتسكية وليست ستالينية مثل الحزب الشيوعي الجزائري) وثبوته النسبي على مبادئه، مما جعله يقف غالبا في صف المعارضة السياسية للسلطات المتتالية منذ تأسيسه، بالإضافة إلى كونه الحزب الجزائري الوحيد الذي ترأسه امرأة: لويزة حنون. (إسماعيل قيرة وآخرون: مرجع سابق، ص170)

– الخريطة السياسية بعد سنة 2011:

بخصوص هذا الموضوع علقت جريدة الخبر في موقعها الرسمي قبيل الانتخابات التشريعية 10ماي 2012م عن التغيرات التي بدأت تطرأ على الساحة السياسية وذكرت أهم الأحزاب التي حصلت على الاعتماد لتدخل معترك المشاركة السياسية في هذه التشريعيات فكتبت تقول:

" تعد سنة 2011 سنة توالد الأحزاب السياسية الجديدة في الجزائر، حيث أعلن حتى الآن عن 10 مشاريع أحزاب سياسية جديدة، وظهرت معها بوادر تغيّر هام في خريطة القوى السياسية المشكلة للمشهد في الجزائر، قبيل أشهر قليلة من الانتخابات التشريعية المقبلة.

ودفعت الاحتجاجات العنيفة في الخامس جانفي 2011، بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، السلطة تحت ضغط الشارع وثورات الربيع العربي إلى البدء في إصلاحات سياسية لتكريس انفتاح سياسي محسوس، والتنفيس عن حالة الاحتقان السياسي التي تشهدها الجزائر، أهمها رفع حالة الطوارئ والإعلان عن مراجعة قوانين ذات صلة بالحياة السياسية أبرزها قانون الأحزاب .

وتلقفت عدة تشكيلات سياسية غير معتمدة وشخصيات سياسية فاعلة وناشطون سياسيون الاقتراح الأخير، وبادرت عدة أحزاب سياسية إلى الإعلان عن نفسها في الساحة، كبديل للأحزاب التي تشكل المشهد السياسي منذ عشريتين، وبرز حزب الجبهة التغيير الوطني التي شكلها منشقون عن حركة مجتمع السلم بعد خلافهم مع رئيس الحركة أبو جرة سلطاني. ووجد عبد الله جاب الله الفرصة جد مناسبة للإعلان عن ثالث حزب سياسي

يؤسسه بعد النهضة والإصلاح، أطلق عليه حزب "العدالة والتنمية". وأعلن الأمين العام السابق للأرندي الطاهر بن بعيبش عن تأسيس حزب "الفجر الجديد"، وأسس القيادي السابق في حزب التجديد الجزائري الجيلالي سفيان حزب "الجيل الجديد"، وبادر المنشقون عن الجبهة الوطنية الجزائرية إلى الإعلان عن حزب جديد تحت اسم الجبهة الوطنية للحريات، وأعلن الكاتب عبد العزيز غرمول عن حزب "حركة الوطنيين الأحرار"، وأعلن النائب المنشق عن نفس الحزب محمد بن حمو عن تأسيس حزب "الكرامة"، وأعلنت مجموعة من الشباب عن تأسيس حزب "الشباب الجزائري ."

وسبق الإعلان عن الأحزاب السياسية الجديدة تواجد أحزاب سياسية انتهت من وضع الأسس السياسية والإطار البشري الذي يديرها، وظلت لأكثر من ثلاث سنوات تنتظر الحصول على اعتمادها، كحزب "العدالة والحرية" الذي أسسه الدبلوماسي السابق محمد السعيد، وحزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" الذي أسسه القيادي السابق في الأرسيدي عمارة بن يونس، بينما تعثرت محاولات قياديين سابقين في الأفافاس على رأسهم عبد السلام علي راشدي في تأسيس حزب باسم 'البديل' ثم 'السبيل'

والواضح أن الأحزاب السياسية الجديدة في الجزائر تريد أن تنهي سنة 2011 بمكسب الحصول على قانون أحزاب جديد، يسمح لها بالحصول على اعتمادها قبل إجراء الانتخابات التشريعية المقررة منتصف سنة 2012." http://www.elkhabar.com. بتاريخ 1 ماي 2013، 13:15.

* بصفة عامة ما يمكن قوله عن الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال تجاربها وبرامجها هو أنها:

"- تمكنت بعض الأحزاب من استقطاب العديد من المنخرطين لكونها تحتوي على برنامج سياسي قوي، وفي المقابل توجد أحزا ليست لها برامج سياسية نهائية، اكتفت بتقديم الخطوط العريضة والمحاور الكبرى لسياسات عامة.

- إن معظم الأحزاب السياسية في الجزائر هي حديثة العهد والنشأة، أي أنها في طور التكوين باستثناء الأحزاب التي كانت تعمل في سرية.

- بعض الأحزاب السياسية إن لم نقل كلها عملت في بداية التعددية على نقد وقذف نظام الحكم وجبهة التحرير الوطني، باعتباره حزبا متسلطا وفاسدا.

– معظم الأحزاب طرحت أفكارا تواكب التغيرات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم عامة، وبالتالي تخلت عن فكرة الاشتراكية والملكية الجماعية. وهذا ما نلاحظه من خلال تصفح برامجها، فهي تتحدث عن اقتصاد السوق، المدارس الخاصة، المؤسسات الخاصة، كما أنها تسعى إلى توطيد العلاقات الخارجية مع البلدان العربية أو الغربية.

– إن كل الأحزاب السياسية في الجزائر سواء كانت علمانية، وطنية أو دينية نشطت في السرية أو العلن، باستثناء حزبين متطرفين سياسيا وإثنيا هما الحزب الشيوعي الجزائري (الديمقراطي الاجتماعي حاليا) وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

– وجود إعادة هيكلة مستمرة للساحة السياسية على أسس ثابتة محورها ثلاثة تيارات سياسية: التيار الإسلامي (بجناحيه: الراديكالي والمعتدل، المعارض والمشارك في السلطة)، التيار الوطني (بجناحيه: المعارض والمشارك في السلطة)، التيار العلماني (بجناحيه: الديمقراطي والاستبدادي، المعارض والمشارك في السلطة)، وقد كان الدافع الأساسي لهذه التغيرات هو قلة الانضباط الحزبي والصراعات السياسية الداخلية والخارجية، ومظاهر التطهير والإقصاء التي تتعرض لها الأحزاب.

– إن الطابع الغالب على الساحة السياسية هو التيار الوطني الإسلامي، لأنه يمثل الكتلة الفاعلة بمقاومتها الثقافية والسياسية والمسلحة للاحتلال الفرنسي، وفي المقابل يتميز التيار العلماني بضعف المرجعيتين التاريخية والشعبية، ولكن بقوة نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي. (اسماعيل قيرة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص173-174)

خلاصة:

لقد كانت الأحزاب السياسية ومنذ ظهورها في الواقع العالمي المنبر الذي يتحدث باسم الشعوب و الواصل الذي يجمع كل دولة بمواطنيها والواجهة التي تكرس مبدأ الديمقراطية ومشاركة الشعوب في تسيير بلدانها، إذن فالهدف الذي من أجله ظهرت الأحزاب السياسية في العالم يبدو نبيلا وعادلا بالنظر إلى الاستبداد الذي اجتاح العالم والطبقية التي حكمت مصائر الأفراد في العالم لمدة طويلة والسيطرة العمياء التي احتكرت بها فئات معينة السلطة في مختلف المجتمعات الدولية، فظهور هذه الأحزاب كان بمثابة الحجة الرسمية والقانونية في يد الأفراد وساهمت في إيصال انشغالاتهم وأفكارهم للجهات الحاكمة.

فالأحزاب السياسية فكرة عالمية كما سبق الذكر انتشرت مع الزمن والتطورات التكنولوجية وتبادل المعارف بين المجتمعات العالمية، وقد تبنتها الجزائر في فترة معينة من الزمن بعد أن استطاعت الخروج من السيطرة الاستعمارية الفرنسية ولكنها استعملتها بمعناها المغلق والمحدود وهو نظام الحزب الواحد المهيمن الذي فرضت الظروف وجوده في السلطة وتسييره للحكم باعتباره السبب في استرجاع الاستقلال ولكنها بعد فترة استطاعت أن تخرج من المحدودية السياسية إلى الانفتاح السياسي وهذا ما أعطى النظام السياسي معنى آخر وفتح المجال للمهتمين بالسياسة كي يخوضوا فيها ويعملوا على إيصال انشغالات الشعب وتطبيق أفكارهم التي يسعون بها للوصول إلى السلطة، وهذا ماتم تناوله في هذا الفصل الذي جمع بين حقيقة الأحزاب السياسية في العالم وطبيعتها وكيفية عملها في الجزائر.

الفصل الرابع: جمع وتبويب وتفسير بيانات الدراسة

تمهيد

أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

خلاصة

تمهيد:

يعتبر الجانب التطبيقي أهم المراحل وأكثرها حساسية في البحث العلمي، كما يعتبر المستوى الذي يثبت فيه الباحث تمكنه من الموضوع وقدرته على تحليل المعطيات التي يقوم بجمعها من الميدان الذي يرتكز عليه البحث، ويتم التعامل في هذه الدراسة على وثائق صماء اختير منها البرنامج السياسي باعتماد أسلوب تحليل المضمون الذي هو طريقة داخل المنهج الوصفي، حيث قام الباحث بجمع المعطيات وتفريغها في استمارة خاصة تم تصميمها خصيصا لتتلاءم وتخدم موضوع البحث مع الاستعانة بمقابلات مع مسؤولين ذوي مستوى ومكانة داخل كل من الأحزاب التي تم التعامل مع برامجها السياسية ليتم مناقشة النتائج واستخراج النتائج العامة للدراسة التي أوحت بمجموعة من المقترحات، وهذا ما سيأتي بيانه داخل طيات الفصل الرابع.

أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة:

جدول رقم 01: جدول يعرض عدد صفحات البرنامج السياسي لكل حزب والمحاور التي تضمنها كل برنامج.

الحزب السياسي / حول البرنامج	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
عدد صفحات البرنامج	33 صفحة	40 صفحة	11 صفحة
المحاور التي تضمّنها البرنامج	*الجانب الاقتصادي *الجانب الاجتماعي *الجانب الثقافي *السيادة الوطنية والدفاع الوطني	*أسس ومبادئ التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية *الدولة الموحدة والاقليمية والحكم المحلي *الثقافة والتربية والشبيبة *الاقتصاد *تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة *الجالية الوطنية بالخارج *الأمن الوطني *الجزائر في العالم	*الفصل الأول: المرجعية، المبادئ، الثوابت، الأهداف والوسائل. *الفصل الثاني: التوجه السياسي العام *الفصل الثالث: التوجهات المحورية للبرنامج – التوجهات السياسية – التوجهات الاقتصادية – التوجهات التربوية والدعوية – التوجهات الاجتماعية – التوجهات الثقافية – توجهات السياسة الخارجية وقضايا الأمة.

اتضح من خلال قراءة بيانات الجدول أن حزب جبهة التحرير الوطني أفرد برنامجه في 33 صفحة تضمنت الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسيادة الوطنية والدفاع المدني، وهي عناوين عامة وكبيرة بالنظر إلى بساطة ما تم تناوله فيها وبالنظر كذلك إلى حجم الكتيب الذي تم فيه وضع البرنامج السياسي الذي يعتبر ذا حجم متوسط

يميل إلى الصغر عنون بـ ""البرنامج السياسي للحزب""، كما أن هذا الكتيب لم يتضمن القانون الأساسي ولا النظام الداخلي وتمت كتابته بلغة واحدة وهي اللغة العربية ولم تتضمن هذه المحاور إحصائيات أو أرقام تدل على اطلاع الحزب بالواقع المعاش، ويبدو أن الحزب لم يورد الجانب السياسي رغم أنه نسق مهم في تكوين النسق الاجتماعي العام، قد يكون هذا الإغفال مقصودا من جانبه أو أن هذا يوحي برضا الحزب عن الوضع على اعتبار أن هيكلة النظام السياسي الجزائري لم تتغير تغيرا جذريا منذ أشرف عليها الحزب بعد الاستقلال في ظل الأحادية الحزبية إلا ما يتعلق بالتعددية الحزبية، أو يعود هذا إلى كون الحزب يفوز بالأغلبية في البرلمان والحكومة مما يجعله لايجد أي مشكلة تحتاج إلى حل في الجانب السياسي، وقدم عليه السيادة الوطنية التي سعى للحصول عليها في بداياته الثورية.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد وضع الخطوط العريضة لبرنامجه في 40 صفحة باللغة العربية و40 صفحة أخرى مترجمة للغة الفرنسية، وضعت في كتاب واحد عنون باسم الحزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية – المؤتمر الرابع-" وشعار مؤتمره الرابع، كتب محتواه في أوراق من فئة A4 وهو أكبر حجما مقارنة بكتيب جبهة التحرير الوطني لهذا اصطلح عليه الباحث كلمة 'الكتاب' وقد تضمن هذا الكتاب كلا من البرنامج السياسي، القانون الأساسي، النظام الداخلي، مصحوبا بصور فوتوغرافية للمؤتمرين والمحاضرين في المؤتمر الأخير (2012)، وقد احتوى البرنامج في جميع محاوره على إحصائيات وأرقام توحي باهتمام واضح نوعا ما للحزب بالمشكلات المجتمعية، واطلاعه الواسع على حيثيات كل محور كما أن المحاور احتوت على عناوين جزئية كثيرة تضمنت تفاصيل شافية إلى حد ما في كل موضوع على حدى، بالمقارنة مع كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم، ولم يهمل الحزب الجانب السياسي فقد أورده تحت محور الدولة الموحدة والإقليمية والحكم المحلي وأورد فيه اقتراحات الحزب بخصوص هذا القطاع، على عكس جبهة التحرير الوطني، وقد يرجع هذا إلى كون الحزب يميل إلى المعارضة وعدم قناعته بالتمثيل النيابي الذي يتحصل عليه في كل مناسبة انتخابية أو عن الوضع السياسي القائم، مما يجعل إمكانياته في التغيير ضئيلة فتبقى طموحاته للتغيير في الجانب السياسي محصورة في طيات أوراق برنامجه السياسي وأهداف يسعى إلى تحقيقها.

أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم فقد عرضت برنامجها السياسي في موقعها الرسمي أين تم استخراج نسخة منه بدون أدنى تغيير في حجم الكتابة من طرف الباحث، فجاءت المطبوعة المستخرجة من الموقع الإلكتروني في 11 صفحة لتكون الأخيرة في ترتيب عدد صفحات البرنامج كونها لم تعتمد المقدمات والمداخل في عرض كل توجه على حدى بل كانت تطرح توجهها في كل موضوع على شكل نقاط جاءت مصاغة كأهداف تسعى الحركة لتنفيذها، وقد قسمت الحركة برنامجها السياسي إلى ثلاث فصول، كان الفصلان الأولان بمثابة مدخل لتوجهات الحركة ومبادئها والتوجه السياسي العام الذي تنتهجه، أما الفصل الثالث والأخير هو الأهم بالنسبة لهذا البحث فقد احتوى على التوجهات العامة التي تطرح فيها الحركة نظرتها نحو مختلف الميادين الاجتماعية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وحتى توجهاتها التربوية والدعوية والسياسة الخارجية، وقد كان برنامج حركة مجتمع السلم أكثر احتواء للوضع الاجتماعي من حيث المحاور المطروحة مقارنة بالحزبين الآخرين، حيث أخذ التوجه السياسي فيه الحصة الأكبر من حيث التفصيل والتناول، ليأتي بعده مباشرة التوجهات الاجتماعية، أما التوجهات التربوية والدعوية فقد تناولها الحزب في برنامجه السياسي بصفة سطحية ومختصرة إلى حد ما وجاءت على شكل أهداف، على اعتبار أن الحزب قد أفرد لها وثيقة رسمية خاصة بها اشتملت على التربية الداخلية الخاصة بمناضلي الحركة، والتربية الخارجية العامة وهي خاصة بأفراد المجتمع، سواء كانت هذه التربية رسمية أي تتم في المدرسة الرسمية أو غير رسمية تقوم بها مؤسسات الحركة وواجهاتها الاجتماعية.

جدول رقم 02: جدول يبين موقع موضوع المدرسة في برامج الأحزاب السياسية

الحزب السياسي / موقع الموضوع	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
في البرنامج السياسي	× **في أواخر البرنامج**	× **في بداية البرنامج**	× **في منتصف البرنامج**
وثيقة خاصة			×

يكشف الجدول أعلاه عن موقع موضوع الدراسة ضمن صفحات البرنامج السياسي أو ضمن وثيقة مستقلة، حيث اتضح أن موضوع المدرسة قد جاء في البرنامج السياسي فقط وهذا بالنسبة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، قد يكون السبب ربما النظرة الشمولية التي ينظر بها كلا الحزبان إلى المواضيع الاجتماعية ليوزعوا اهتمامهم بالتساوي على هذه المواضيع دون تفضيل أحدها بوثيقة خاصة ليكون بذلك موضوع المدرسة موضوعا جزئيا حاله حال المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث جاء في برنامج الحزبين كعنوان فرعي، قد يكون هذا راجعا إلى كون موضوع المدرسة ليس بالأهمية والحساسية التي تجعلهم يضعونه تحت عنوان رئيسي خاص به ليكون ضمن أولويات الحزبين، أو أن نسبة معالجة الحزبين لهذا الموضوع مختصرة وضيقة لا ترقى ليعرضاها في وثيقة خاصة، ولكن يمكن القول أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية قد أولى أهمية لموضوع المدرسة أكثر من حزب جبهة التحرير الوطني حيث تناوله في بداية البرنامج السياسي بعد الجانب السياسي وقبل الجانب الاقتصادي أما حزب جبهة التحرير فقد جعلها في الصفحات الأخيرة من برنامجه السياسي وهذا يوحي بتراجع نوعا ما في مستوى اهتمام الحزب بموضوع المدرسة.

أما حركة مجتمع السلم فقد تناولت موضوع المدرسة في كلا الوثيقتين، أي تحدثت عنه في البرنامج السياسي و تحدثت عنه عندما خصصت وثيقة رسمية للجانب التربوي التي جاءت تحت عنوان "" مشروع السياسة التربوية"" وهذا يدل على مدى اهتمام الحزب بقضية التربية، وقال نائب رئيس الحركة في رده على سؤال لماذا خصصتم وثيقة

أو مشروع للتربية يسمى مشروع السياسة التربوية ولم تدرجوها في البرنامج السياسي العام؟ " في الحقيقة أن برنامجنا السياسي عبارة عن مجموعة من البدائل نقترحها انطلاقا من خلفياتنا وأصولنا وفلسفتنا في رؤية الواقع والمجتمع ففي حين أن الناس تنظر إلى السياسة نظرة سلبية لما يحدث فيها من أخطاء ومشاكل إلا أننا خضنا غمار السياسة من أجل بعث التربية والأخلاق في الميدان السياسي تحت ما يسمى بأخلقة السياسة وانطلاقا من ضرورة التربية في هذا الميدان خصصنا لها مشروعا سياسيا خاصا كون التربية غير قابلة للقياس كبقية التوجهات الاجتماعية المذكورة في البرنامج ونحن نركز على التربية أي تربية المناضل بالدرجة الأولى."

وأبدت حركة مجتمع السلم من خلال الوثيقتين اهتماما كبيرا وملحوظا بالتربية خاصة في الوثيقة الثانية التي جعلتها مشروعا قائما بذاته، والتربية عند مناضلي الحركة لها معنيين معنى داخلي وهو الأهم بالنسبة لها، وهي التي تتم للمناضلين والمنخرطين في صفوف الحزب والمتعاطفين معه، ومعنى خارجي وهو بدوره نوعان الأول ما تقوم به مؤسسات الحركة تجاه المجتمع من خلال مؤسساتها وواجهاتها التي تركز على المنتمين إليها والمتعاطفين معها من أبناء المجتمع، والنوع الثاني ما يتم داخل المؤسسات التربوية الرسمية والذي تشرف عليه الدولة وهي التربية الرسمية التي لم تحظى بالاهتمام الذي تستحقه رغم أنها تضم أغلب أبناء المجتمع وأكد هذا نائب رئيس الحركة حين قال: " في مشروعنا التربوي هناك تربية داخلية خاصة ونقصد بها تربية كوادر الحركة وتربية خارجية عامة وهي التي نقصد بها تربية المجتمع عامة، وما نملكه نحن هي تربية فريدة تسعى إلى إعداد الفرد المسلم بالدرجة الأولى بتنمية جميع الجوانب الإيمانية ثم الأسرة المسلمة ثم المجتمع المسلم إلى إن نصل إلى أمة مسلمة بمعنى الكلمة، وأما التربية الوطنية فستحققها الحركة متى وصلت إلى دفة الحكم، ونقطة التربية العامة غير مبنية على أساس هياكل أو مؤسسات بل هي مبنية على فئات مستهدفة."، قد يكون هذا راجعا إلى كون التربية الرسمية التي تشرف عليها الدولة لاتهتم بالبعد الإسلامي في العملية التربوية بالقدر الذي تريده الحركة خاصة خلال تسطير المناهج التربوية ولا تراعي فيها القيم الإسلامية وخصوصية البلد، وهذا ما يجعلها ربما خرج نطاق واهتمامات الحركة على أساس أنها لا تستطيع التدخل فيها مادامت لم تصل إلى دفة الحكم، وغير خادمة لمشروع المجتمع الذي تسعى إليه الحركة، في المقابل لم يقصّر الحزب في رسم السياسة التربوية الإسلامية التي ينشدها ويخطط لها ليغرسها في الأجيال القادمة.

جدول رقم03:جدول يوضح مساحة موضوع المدرسة ووسائط توصيل مضمونه في البرنامج السياسي

	فئة المساحة		فئة وسائط توصيل المضمون		
موقع الموضوع الحزب السياسي	فئة طول الفقرة	ترتيب الموضوع من حيث المساحة	فئة العنوان		الصياغة اللغوية للعنوان
			العنوان الرئيسي	عنوان فرعي	
جبهة التحرير الوطني FLN	80 سطرا	الأول	الجانب الثقافي	×	التربية والتعليم والتكوين
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	56 سطرا	الثاني بعد صفحة الاقتصاد	الثقافة التربية والشبيبة	×	التربية
حركة مجتمع السلم HMS	44 سطرا تضم 14 سطرا في البرنامج السياسي	الثاني بعد التربية الداخلية/ وماقبل الأخير بعد التوجهات الاجتماعية وقبل الثقافية	التوجهات التربوية والدعوية+ مشروع السياسة التربوية	×	-التوجهات التربوية والدعوية -التربية الخارجية (العامة)

المتأمل لمعطيات الجدول رقم (3) يلاحظ أن حجم اهتمام حزب جبهة التحرير الوطني بموضوع المدرسة بدأ يبرز أكثر فأكثر خاصة بعد ما عرض الموضوع في مساحة قدرت بـ 80 سطرا وهي أكبر مساحة اهتمام مقارنة بالحزبين الآخرين، كما يعتبر موضوع المدرسة الأول من حيث المساحة التي عرض فيها مقارنة بالمواضيع الأخرى كذلك، قد يكون هذا راجعا إلى الحجم الصغير للكتيب الذي عرض فيه البرنامج السياسي مما يجعل عدد السطور

يزيد بسبب صغر عرض الكتيب، أو قد تكون هذه إشارة على قوة الحزب في الطرح وقدرته على التفصيل وعرض الموضوع.

وقد طرح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية موضوع المدرسة في 56 سطرا ليكون هذا الموضوع يحتل الترتيب الثاني بعد موضوع الاقتصاد من حيث المساحة ليوحي بذلك الحزب بأسبقية التربية والتعليم من حيث الأهمية على الاقتصاد، والجدير بالذكر هنا أن حجم الأوراق التي عرضت البرنامج هي A4 لتغطي هذه المساحة على حجم الاهتمام وتجعله مقبولا بغض النظر عن كون حزب جبهة التحرير احتل الصدارة من حيث مساحة العرض، وتؤكد على الأهمية الواضحة التي أولاها الحزب للموضوع.

أما حركة مجتمع السلم فقد تناولت موضوع التربية العامة التي توحي لأول وهلة بأنه قد قصد بها التربية الرسمية ولكن كانت المدرسة جزءا فقط من التربية العامة في 30 سطرا احتوت على عناوين فرعية من أهداف، وسائل، أولويات، وجاء موضوع التربية في المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد موضوع التربية الداخلية، ولكن ضمن موضوع التربية العامة تم تناول موضوع المدرسة بصورة ضيقة وسطحية نوعا ما صعبت من عملية التفريغ وأوحت بوجود غموض أو صعوبة في الفصل بين التربية العامة التي تشرف عليها الحركة والتربية العامة التي تشرف عليها الدولة ضمن الوثيقة الخاصة بالسياسة التربوية للحركة وتناولها في البرنامج السياسي تحت عنوان التوجهات التربوية والدعوية في 14 سطرا فجاء الموضوع في المرتبة ماقبل الأخيرة من حيث ترتيب الحجم بعد محور التوجهات الاجتماعية وقبل محور التوجهات الثقافية.

وبالنسبة لفئة العنوان فقد جاء موضوع المدرسة في كل من برنامج جبهة التحرير الوطني وبرنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في شكل عنوان فرعي فقط هو " التربية والتعليم والتكوين" ضمن عنوان رئيسي صاغه حزب جبهة التحرير "بالجانب الثقافي" ليجعل موضوع التربية والتعليم جزءا من الثقافة، وهذا يقزم من حجم اهتمام الحزب بموضوع المدرسة، ويوضح نوع من الخلط بين ماهو ثقافي وماهو تربوي تعليمي، كما يوحي بوجود اختلاف في فهم الفرق بين النظام السياسي والحزب حيث أنه لو كانت قضية التربية والتعليم تدخل ضمن الثقافة أو ضمن كل ماهو ثقافي لما أفردت لها الدولة وزارة قائمة بذاتها تسمى "وزارة التربية الوطنية" ولأدرجتها تابعة لوزارة الثقافة وهذا يشير كذلك إلى الأهمية الضئيلة نوعا ما التي يوليها الحزب لموضوع المدرسة وقد برر هذا أحد

إطارات الحزب بقوله:"قضية التربية والتعليم ليست لها أهمية كبيرة في برنامجنا ولا ترقى لتكون جانبا إلى جانب الجوانب الأخرى بل هي مجرد بند فقط ضمن الجانب الثقافي ليس أكثر من ذلك."

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد عنونه بـ "الثقافة، التربية والشبيبة" حيث قام بلصق ثلاث عناوين في عنوان واحد دون أن يجعلهم تحت عنوان رئيسي واحد يضمهم ويشملهم، أو يجعل كل من الثقافة، التربية، الشبيبة عناوين رئيسية قائمة بذاتها، قد يعود هذا إلى عدم رغبة الحزب في التوسع في محاور البرنامج، أو راجع إلى إحساس الحزب وقناعته بوجود نوع من الترابط بين المواضيع الثلاثة، وقد مثلت موضوع المدرسة كلمة "التربية" دون ذكر التعليم ربما يرى الحزب أن المهمة الرئيسية للمدرسة هي التربية أو قد يكون اقتبس عنوان التربية من اسم الوزارة التي تشرف على التربية والتعليم وهي "وزارة التربية الوطنية" ليربط بذلك بين طرحه للموضوع والتقسيم السياسي المتبع ليضفي على النص معنى واقعي.

في حين أن حزب حركة مجتمع السلم قد تناول موضوع المدرسة في عنوان رئيسي هو التوجهات التربوية والدعوية تحدث ضمنه عن ضرورة ترقية المنظومة التربوية مخصصا لها بذلك نقطة واحدة، كما تناول موضوع المدرسة في عنوان فرعي ضمن وثيقة مشروع السياسة التربوية وهو "التربية العامة" خصص فيه جزءا ضيقا للحديث عن المنظومة التربوية الرسمية وكان الجزء الأكبر من الطرح حول موضوع التربية الخاصة بمؤسسات الحركة والموجهة نحو أبناء الحزب والمتعاطفين معه من أفراد المجتمع لتكون المدرسة بذلك موضوعا هامشيا في أولويات الحركة.

جدول رقم 04: جدول يعرض اللغة التي استخدمها كل حزب سياسي في عرض موضوع المدرسة.

الحزب السياسي / اللغة المستخدمة	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
العربية الفصحى			
العربية البسيطة	×		
فرنسية			
عربية+ فرنسية		×	
اللغة العلمية والأدبية			×

إن مرحلة اختيار لغة التواصل وصياغة مفرداتها في إعداد البرنامج السياسي خطوة مهمة لابد وأن يراعيها كل حزب سياسي سواء أثناء إعداد البرنامج لأول مرة أو خلال تعديله، لأنها تحمل في ثناياها أهداف الحزب و شخصيته وتوحي بمدى قدرته على التواصل مع جميع فئات المجتمع التي سعى إلى كسب أصواتها وتأييدها وإقناعها بجدارته في قيادة المجتمع ومدى رقي مشروع المجتمع الذي يحمله لها.

والمتأمل لمعطيات الجدول رقم 04 يجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد راعى هذه الأمور في إعداد برنامجه حيث اختار اللغة العربية البسيطة التي تشمل مفردات متداولة وغير معقدة وواضحة تسهل قراءتها على كل مطّلع، وهذا يبرره تاريخ الحزب النضالي والسياسي إذ أن سياسته التربوية ارتكزت في فترة مابعد الاستقلال على محو الأمية التي كانت منتشرة بشدة في المجتمع الجزائري، فعمد إلى نشر اللغة العربية البسيطة وكان هدفه الأول القضاء على الأمية التي خلفها الاستعمار أو التقليل والحد منها، وكوّن برنامجه السياسي لأول مرة بناءا على اللغة التي يتقنها مناضليه والمجتمع الجزائري، ليبقى بعد ذلك هذا البرنامج بتلك اللغة البسيطة، ولم يتم تعديله جذريا في مؤتمرات الحزب بل كان يخضع لتغييرات طفيفة تمس كلمات أو جمل فقط دون المساس بهيكله العام الذي ظل قائما، ولكن الجانب الإيجابي في هذا النوع من اللغة أنه مقروء والجانب السلبي لها هو كونها توحي بنوع من التكوين المتواضع نوعا ما لإطارات الحزب، وعدم قدرته على التجديد.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد استعمل لغتين في إعداد برنامجه وإيصال أفكاره وهما اللغة العربية واللغة الفرنسية، أما استعماله للغة العربية فيمكن تفسيره بأن القانون العضوي ينصّ على استعمال اللغة العربية في إعداد البرامج وخطابات الحزب في مختلف المناسبات الانتخابية، كما يمكن تفسيره بكون اللغة العربية هي لغة الأغلبية في الجزائر ولغة التعليم الرسمية التي نص عليها الدستور الجزائري، لهذا كان لزاما على الحزب استعمالها، أما استعماله للغة الفرنسية فهذا الاختيار يمكن تفسيره بالبعد التاريخي الذي بعود إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر وعملية التطبيع والتفرقة التي فرضها على المجتمع الجزائري خاصة على سكان منطقة القبائل، حيث نجحت فرنسا إلى حد ما في فرض ثقافتها ولغتها عليهم ضمن سياسة "فرّق تسد" بالإضافة إلى أن كوادر الحزب من ذوي الثقافة الفرنسية، ورغم خروج فرنسا من الجزائر إلا أن اللغة الفرنسية مازالت لحد الآن تستعمل في منطقة القبائل في الحياة اليومية بشكل ملفت إلى جانب اللغة الأمازيغية، والمعلوم أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية حزب أمازيغي النشأة ينشط أكثر في منطقة القبائل ويستعمل اللغة الفرنسية أكثر شيء في خطاباته ومقابلاته الصحفية، ويعتبر اللغة الفرنسية هي لغة الحضارة والعلم والتقدّم، كما سيأتي تبرير ذلك فيما بعد، لهذا قسم الحزب برنامجه إلى قسمين قسم راعى فيه الخصوصية اللغوية للمجتمع الجزائري وخضع فيه للقانون العضوي، وقسم آخر راعي فيه خصوصيته كحزب وتطلعاته وحتى التوجهات الحضارية والإيديولوجية لمناضليه.

في حين أن حركة مجتمع السلم استعملت اللغة العربية التي تتسم بأنها لغة علمية وأدبية فتجاوزت بذلك استعمال اللغة العربية إلى تكييفها بما يتجاوب وتطلعاتها الرسالية، حيث احتوت على تعابير قوية المعنى وظفت من خلالها محسنات أدبية من تشبيه وسجع وما إلى ذلك من المفردات التي تساهم في تجميل المعنى كما استدلت بآيات من القرآن الكريم أعطت الطرح نوع من المصداقية، كما اتبعت منهجية علمية في الطرح حيث وظفت المداخل في المحاور واستعرضت الأهداف والوسائل والأولويات أثناء طرح توجهاتها ونظرتها المستقبلية للتنمية في الجزائر، هذه التنمية التي تريدها الحركة في ظل القيم الثقافية والوطنية للمجتمع الجزائري مراعية بذلك القيم الإسلامية وهذا ما جعل لغة الحركة أكثر بلاغة واتساع من لغتي الحزبين الآخرين، ولكن يبقى هذا النوع من اللغة رغم رقيه إلا أنه يبقى موجه لفئة دون أخرى بالنظر إلى مستواها.

جدول رقم 05: جدول يوضح ماورد ضمن موضوع المدرسة حول رأس المال البشري

الحزب السياسي / راس المال البشري	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
فئة المعلمين والأساتذة	*الاهتمام بالمعلمين والأساتذة من خلال تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية وتمكينهم من التكوين لأداء مهامهم ورسالتهم النبيلة.	*إعادة النظر في مكانة المعلم في جميع الأطوار والتحسين المتواصل لمستواه البيداغوجي والتقني. *العمل على إدماج الكفاءات الوطنية المتواجدة في الخارج من أجل سد العجز في بعض التخصصات.	*الاهتمام بالمعلم ومحاور المنظومة التربوية. *جعل التربية والتعليم قضية كل مؤسسات الدولة والفاعلين في المجال التربوي في مقدمتهم الأستاذ والمعلم والمربي.
فئة التلاميذ والطلبة	*تثمين الكفاءات والمهارات والتمييز بين الأطفال والتلاميذ. *اعتبار مجانية وعمومية وديمقراطية التعليم ركائز أساسية لتمكين الجزائريين من التمتع بهذا الحق.	*تكوين المهارات الكفيلة بتثمين الإمكانات الجزائرية في سياق عالمي.	*تثبيت قيم الإسلام في نفوس الأجيال الصاعدة خاصة القيم الاجتماعية من تكافل، وحدة..الخ *تعزيز القيم التاريخية مما يجعل الأجيال قادرة على التعايش والاختلاف في إطار مبادئ الإسلام والوحدة الوطنية.
الإداريون التربويون	_____	_____	_____

تعد الإمكانات البشرية مكون أساسي ومحوري في النظام التربوي، وهذا ما لم تهمله الأحزاب السياسية وما يوضحه الجدول رقم 05 المبين أعلاه حيث:

أشار حزب جبهة التحرير الوطني إلى الدور الفعال الذي يقوم به المعلم في العملية التربوية، ورأى أن الاهتمام الذي يحظى به مؤخرا في المنظومة التربوية ليس في المستوى أو بالأحرى غير كافي مقارنة بما يجب أن يكون ولا يساعد المعلم على تأدية مهامه التي وجد من أجلها، لهذا ركز على ضرورة الاهتمام بالمعلمين والأساتذة وذلك بتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية وفتح فرص أكبر أمامهم كي يستفيدوا من التكوين لتكون لديهم القدرة على أداء مهامهم ورسالتهم النبيلة على أكمل وجه، كما لم يغفل الحزب أحد محاور المنظومة التربوية وأهمها وهم فئة التلاميذ والطلبة حيث أقر بأنه توجد مهارات وكفاءات داخل المدرسة الجزائرية ولكنها مهملة ولا تتم رعايتها من طرف المسؤولين على القطاع، فأكد في برنامجه على ضرورة الالتفات إليها وتثمينها من أجل تطويرها والحفاظ عليها، وفي المقابل أكد كذلك على ضرورة الفصل والتميز بين الأطفال والتلاميذ، فالطفل عندما يدخل المدرسة الابتدائية يصبح لابد وأن يعامل كتلميذ له حقوق وواجبات مثل استيعاب الدروس والتحلي بنوع من المسؤولية والالتزام وما إلى ذلك.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد لاحظ تصدّع في مكانة المعلم داخل المدرسة وخارجها كما لمس تراجع في مستواه على حسب ما ورد في برنامج الحزب، لهذا ركز على ضرورة إعادة النظر في هذه المكانة في جميع الأطوار أي إعطاؤه أهمية أكبر والرّفع من شأنه، واقترح إخضاعه للتكوين المتواصل لترقية مستواه التقني والبيداغوجي بدل التكوين المتذبذب الذي يتلقاه في النظام التربوي السائد، والذي لم يحدث أي فارق في مستواه، كما أكّد الحزب على ضرورة الاستنجاد بالكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج من أجل سد العجز الذي تعاني منه بعض التخصصات ومنه إدخال خبرات عالمية ترفع من مستوى التأطير إلى سياق عالمي كما يأمل الحزب، أما بخصوص فئة التلاميذ والطلبة فقد شدد الحزب على أهمية تكوين المهارات في شخص هؤلاء التلاميذ والتي تساهم في تثمين الإمكانات الجزائرية بما يتوافق والتطورات العالمية.

وفي المقابل أكدت حركة مجتمع السلم على ضرورة الاهتمام بالمعلم ومحاور المنظومة التربوية ولم توضح طبيعة هذا الاهتمام أو الجوانب التي لابد أن يمسها وقد فسر هذا الاهتمام نائب رئيس الحركة بقوله:" للرقي بالتكوين لابد له

من تكوين مستمر فالمكون أثره يأتي فيما بعد على التلاميذ والمكون هو أساس العملية التربوية إذن لابد من أن نوفر له البيئة المناسبة لكي يقوم بدوره حيث نهتم به ونرعاه اجتماعيا بتحسين ظروفه المحيطة وتوفير الوسائل البيداغوجية ولابد أن يكون الأستاذ مشاركا في وضع البرنامج لأن الواقع أنها تفرض عليه فرضا ومشاركته في صنع البرامج هو في حد ذاته تكوين له"، لكن الملاحظ على هذه العبارة أنه فصل المعلم عن باقي محاور المنظومة التربوية رغم انه يعد محورا فيها، وتخصيص الحزب للمعلم بالاهتمام يوحي بأهمية هذا الأخير أكثر من باقي المحاور في نظر الحركة، وفي كلمة "باقي محاور المنظومة التربوية" يمكن أن تشمل على فئة التلاميذ والطلبة ليؤكد كذلك على ضرورة الاهتمام بهم كما اقترح أهمية تكوينهم بما يتلاءم مع القيم الإسلامية وترسيخ القيم الاجتماعية من تكافل وتضامن ووحدة..الخ في نفوس الأجيال الصاعدة وتربيتهم على الاعتزاز بتاريخهم الإسلامي والوطني من أجل توحيد صفوفهم وتنمية قدراتهم على التعايش والاختلاف في إطار المبادئ الإسلامية والوحدة الوطنية وأضاف نائب رئيس الحركة فكرة أخرى حين قال:" وبالنسبة للتلاميذ سوف أصدمك بهذا الرأي ولكن لابد من الفصل بين الذكور والإناث من أجل التركيز فلابد من تخصيص أقسام للبنات منفردة وأخرى للذكور ويكون أحسن لو خصصنا مدارس للبنات وأخرى للبنين فهذا الأمر مهم ونتائجه محمودة على المجتمع لأنه يحسن من مردود التعليم ويشجع كل من البنت والولد على التركيز والاستيعاب أثناء الدرس وأنا أقول أن هذا الأمر أي الاختلاط من أسباب ضعف نسب النجاح لهذا لابد من مراجعة هذا الأمر وهو في تقديرنا سيعطي ثمرة" ليؤكد على النظرة الإسلامية التي يريد الحزب أن يعالج بها مشاكل المدرسة الجزائرية.

أما فئة الإداريين التربويين فلم تذكر في أي من برامج الأحزاب السياسية محل الدراسة إلا ما يمكن الإشارة إليه في قول حركة مجتمع السلم لما ركزت على الاهتمام بالمعلم ومحاور المنظومة التربوية التي يعد الإداريون التربويون جزءا منها. ويبرر نائب رئيس حركة مجتمع السلم عدم الاهتمام بهذه الفئة في قوله:" بالنسبة لفئة الإداريين التربويين فهي ليست أولوية لأن الأولوية هي التفاعل الموجود بين المربي والمتربي والمحيط، في حين أن الإدارة هي وظيفة مساعدة وليست رئيسية." ونفس الأمر بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني حيث برر أحد إطاراته بقوله:" في البرنامج السياسي نعطي الخطوط العريضة ونقطة الإداريين التربويين ليست مهمة ولا أساسية وهي تحصيل حاصل، كونها ثانوية والأمور الثانوية تأتي في إطار الممارسة، حتى أنا لما أتكلم عن المعلم فأنا أقصد من وراءه كل القائمين على

المؤسسة التربوية حتى عمال النظافة كذلك فلا داعي للتفصيل في الأمر والبرنامج السياسي عمره ما يكون مفصل فهو يكون في إطار عام وخطوط عريضة"

جدول رقم06: جدول يبين ماورد في موضوع المدرسة حول الإمكانيات المادية .

الحزب السياسي / الإمكانيات المادية	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
فئة المستحقات المالية	*التأكيد على مجانية التعليم	*المطالبة بزيادة في الميزانية لاتقل عن 15 بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي وتحمل التكاليف على مستوى ماهو معمول به دوليا. *التعليم والتكوين المهني والجامعي مشاريع تتطلب استثمارات كبيرة تشرف عليها الدولة	_____
فئة التجهيزات والوسائل	*تمكين المدرسة من الوسائل التربوية والبيداغوجية الحديثة. *تمكين المدرسة الرسمية من الإمكانات البشرية والمادية الكفيلة بتحسين أدائها التربوي والبيداغوجي. *تمكين المدرسة من التقنيات الحديثة للتربية والتعليم.	*الاعتراف بالمدرسة الخاصة. *إعادة الاعتبار للمدارس الكبرى وتمكينها من تكوين نخب علمية منفتحة ديمقراطيا وفق المعايير البيداغوجية لأنجب الطلاب	*التشجيع على إنشاء مدارس خاصة تخدم المشروع الحضاري للأمة.

إن نجاح المؤسسة التربوية في القيام بدورها في تخريج أفراد متشبعين بالقيم الحضارية للوطن كما هو مرتبط بكفاءة الإمكانات البشرية هو مرتبط كذلك بالإمكانات المادية التي أضحت عنصرا رئيسا في مساعدة المدرسة على تحسين مردودها واسترجاع الثقة في مخرجاتها، لهذا يوضح الجدول رقم 06 اقتراحات الأحزاب السياسية فيما يخص الإمكانيات المادية حيث:

ركز حزب جبهة التحرير الوطني على المحافظة على مجانية التعليم التي أرسى قواعدها في المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال والتي سمحت بتعلم أغلب أبناء الشعب الجزائري بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي، وبدعوة الحزب إلى مجانية التعليم فهو بذلك يبين وجهة نظره تجاه المدارس الخاصة ويوضح موقفه الرافض لوجودها خاصة وأنها تنافس المدرسة الرسمية والمدرسة الخاصة تخلق نوعا من الطبقية العلمية بين الأفراد المتعلمين وتلغي مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وتنفي مبدأ ديمقراطية التعليم الذي يعد أيضا من أفكر الحزب التي طبقها على المدرسة الجزائرية، كما أكد على أهمية تدعيم المدرسة بالوسائل التربوية والبيداغوجية الحديثة التي تقفل الطريق أمام عملية خوصصة التعليم، وتزيد من نسبة كفاءة مخرجات المدرسة الرسمية وركز على ضرورة توفير التقنيات الحديثة في ثلاث مواضع من برنامجه السياسي ولكن دون أن يشير إلى طبيعة هذه التقنيات الحديثة وخصائصها.

وركز حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على ضرورة زيادة الميزانية المخصصة للتعليم بحيث لاتقل عن 15% من الناتج الداخلي الإجمالي وهذا راجع إلى إدراك الحزب بكون العملية التربوية تتطلب مصاريف كبيرة تسمح بتوفير أرقى الوسائل البيداغوجية وزيادة دخل المعلمين والأساتذة من أجل تحفيزهم أكثر لأداء أدوارهم، وأن تتحمل الدولة التكاليف على مستوى ماهو معمول به دوليا رغبة من الحزب لجعل المدرسة الجزائرية تدخل في التنافس العالمي وإخضاعها لشروط التصنيف الدولية، كما أشار إلى مدى نجاعة الاستثمار في التعليم الذي يعتبره الحزب مشروعا ناجحا يتطلب استثمارات كبيرة تشرف عليها الدولة التي تملك الإمكانيات والصلاحيات الكاملة لذلك.

أما حركة مجتمع السلم فلم تتحدث عن فئة المستحقات المالية كعامل مهم في سيرورة العملية التربوية ولم تقدم حلولا في هذه المجال، إلا أنها اقترحت التشجيع على إنشاء مدارس خاصة تخدم المشروع الحضاري للأمة بمعنى أنه تعتمد هذه المدارس المناهج والتكوين الذي يتركز على القيم الإسلامية ويرسخ في أذهان الأجيال أهمية التمسك

بها بحيث تعمل على التمهيد لبناء المشروع الحضاري للأمة الإسلامية جمعاء والذي تنادي به الحركة، لتضيف بذلك هيكل جديد للمدرسة يتجاوز مجرد خوصصتها وفصلها الإداري ليصل إلى استحداث مناهجها أو بالأحرى إعادة صياغتها جذريا كونها غير متوفرة في المدرسة الحالية وتخصيصها لخدمة هدف المشروع الحضاري للأمة الإسلامية، والوسائل غير ضرورية حسب نائب رئيس الحركة ولابد من عدم التركيز عليها بل لابد من تنمية روح الحوار والتفاعل بين محاول العملية التربوية.

جدول رقم07: جدول يوضح ماورد في مضمون موضوع المدرسة حول الجانب البيداغوجي .

الحزب السياسي / الجانب البيداوغوجي	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
البرامج والمناهج		*تكييف المناهج الدراسية على المدارس والجامعات مع احتياجات المجتمع المعاصر من خلال طموحاتها الوطنية والمتطلبات العالمية. *الاعتراف بالمدرسة الخاصة على ان تحدد مضامينها طبقا للقيم والشروط التي حددت في صياغة المؤسسة العمومية.	*المساهمة في ضبط المناهج التربوية الوطنية عبر البرلمان وغيره.
الكتاب المدرسي	*مراجعة شاملة لطرائق إعداد الكتاب المدرسي شكلا ومضمونا مع مراعاة الجوانب النفسية للطفل.	*السماح لرأس المال الخاص بالاستثمار أيضا في نشر الثقافة وإصدار الكتب المدرسية والجامعية.	ــــــــــــــــ

طرائق التدريس والأطوار التعليمية	*تشجيع التدريب التحضيري لمعرفة المواهب والميول منذ البداية والعمل على رعايتها وتعهدها. *إعادة النظر في التوجيه المدرسي في الطور الثاني مع ضمانات التوازن بين المجالات المعرفية. *إيجاد المناخ الجذاب نحو الفروع العلمية والتقنية دون إهمال للفروع الاجتماعية لتوازن المجتمع.	*وقف التلاعب بالتاريخ وتدريسه بعيدا عن الاهواء وأداة لتكوين الوعي الوطني. *يجب إدراج مادة الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم.	*تنويع التعليم وتطويره بحيث يشمل كافة الميادين خاصة البحث العلمي والتكنولوجي.

يعتبر الجانب البيداغوجي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها المدرسة ومحو التفاعل المعرفي الذي يجري بين الفاعلين التربويين داخلها من معلمين وتلاميذ لهذا تطرقت إليه الأحزاب السياسية في برامجها السياسية كل حسب توجهه ودراسته للموضوع وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم 07 حيث:

اتضح من خلال الجدول أن حزب جبهة التحرير الوطني قد أولى نوعا من الاهتمام لهذا الجانب إذ أكد على ضرورة إجراء مراجعة شاملة لطرائق إعداد الكتاب المدرسي شكلا ومضمونا ويتم ذلك مع مراعاة الجوانب النفسية للطفل أي بالنظر للقدرات التي يملكها الطفل، كما تطرق إلى أهمية تشجيع التدريب التحضيري كونه يساعد على اكتشاف المواهب والميول منذ البداية ومنه يعمل القائمون على العملية التربوية على رعاية هذه الميول وتعهدها ليجسد الحزب هنا ما يسمى بتربية الاختيارات منذ المرحلة التحضيرية، وأشار كذلك إلى إعادة النظر في التوجيه المدرسي في الطور الثاني أي ما قبل الثانوي مع ضمانات التوازن بين المجالات المعرفية، وفي نفس السياق أو مسألة التوجيه المدرسي اقترح الحزب كذلك افتعال المناخ الجذاب لانتقال الطالب نحو الفروع العلمية والتقنية ولكن في المقابل لابد من عدم إهمال الفروع الاجتماعية من أجل ضمان توازن المجتمع، أما فيما يخص البرامج والمنهاج فلم

يقدم الحزب أية اقتراحات أو تعديلات قد يكون الحزب راضيا عن القائمين على تحريرها وكذا عن مضامينها رغم أنها لابد وأن تتماشى مع مضمون الكتاب المدرسي الذي دعى الحزب إلى مراجعته.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد أشار إلى أهمية تكييف المناهج الدراسية على المدارس والجامعات كي تتلاءم واحتياجات المجتمع المعاصر من خلال طموحاتها الوطنية والمتطلبات العالمية، ومن خلال تأكيده على الاعتراف بالمدرسة الخاصة اقترح الحزب ضرورة أن تحدد مضامين هذه الأخيرة طبقا للقيم والشروط التي حددت في صياغة المؤسسة العمومية، ولم يقدم الحزب أية اقتراحات في فئة الكتاب المدرسي من تعديل في الشكل أو المضمون إلا أنه فضل شراكة القطاع الخاص في إصدار الكتب المدرسية ليوحي بنظرة مادية لموضوع مهم وحساس كموضوع الكتاب المدرسي، كما أكد نقطة وقف التلاعب بالتاريخ الوطني وتدريسه وفقا للأهواء وجعله أداة تكوين الوعي الوطني، كما اقترح الحزب إدراج مادة جديدة في التعليم وهي مادة الديمقراطية وحقوق الإنسان لتنمية الحس الوطني والعالمي في نفوس الأجيال.

في حين أن حركة مجتمع السلم لم تركز كثيرا على الجانب البيداغوجي بل أشارت إليه إشارات طفيفة سطحية فاقترحت المساهمة في ضبط المناهج التربوية الوطنية عبر البرلمان وغيره ليوحي بعدم رضاه على الكيفية التي تتم بها إعداد المناهج التربوية والمصادقة عليها، كما أشارت إلى تنويع التعليم وتطويره بحيث يشمل كافة الميادين خاصة البحث العلمي والتكنولوجي، أما بخصوص الكتاب المدرسي فلم يقد الحزب أية اقتراحات بخصوص تعديله، شأنه شأن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ورأى فيه مجرد وسيلة مساعدة على إنجاح العملية التربوية وهو ليس محورا مهما بل المهم هو الأستاذ والطالب فقط.

جدول رقم08: جدول يبين ماورد في مضمون موضوع المدرسة حول الجانب البيداغوجي

الحزب السياسي / الجانب البيداغوجي	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
فئة لغات التدريس	*تكثيف الجهود لتعليم اللغات الاجنبية مع تعزيز الاهتمام باللغة العربية على اعتبار أنها اللغة الوطنية والرسمية للبلاد. *العمل بصورة جوهرية وأساسية على تمكين التلاميذ والطلاب التحكم في لغة الاتصال الحديثة.	*تدريس وترقية لغاتنا الوطنية واستعمال اللغة الفرنسية لتعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا. *التفكير في اعتماد ثلاث لغات في المستقبل في جميع أطوار التعليم.	*تمكين اللغة العربية في التدريس وتعميم استعمالها والعمل على تطويرها لاستيعاب التطور العلمي والتكنولوجي. *الانفتاح على اللغات الحية الأخرى.
فئة الإصلاحات التربوية	*ترابط جهود الإصلاح في مختلف أطوار ومستويات التعليم والتكوين. *تحديث أساليب منظومة التربية والتعليم والتكوين وتطوير مناهجها ومخرجاتها صار عنصرا رئيسيا ومحورا مركزيا في كل تخطيط شامل فعال. *تقييم الإصلاحات منذ الاستقلال .	*الإصلاحات التي أجريت كان الهدف منها تغيير في الشكل وأساليب التدريس ولم تمس المضامين وتأهيل المعارف ووضعها على المستوى العالمي. *المدرسة في الجزائر لاتستدعي إصلاحات إنما يجب أن يعاد تأسيسها جذريا. *بعد إصلاحات مطلع 2000 عادت المدرسة لتتداركها ثوابت إيديولوجية وطنية المظهر.	إصلاح المنظومة التربوية وترقيتها وفق الثوابت بما يمكنها من تخريج المواطن الصالح.

ويبين الجدول رقم 08 كذلك طبيعة اهتمام الأحزاب السياسية بالجانب البيداغوجي في برنامجها السياسي تحديدا فيما يخص لغات التدريس والإصلاحات التربوية حيث:

أكد حزب جبهة التحرير الوطني على أهمية تكثيف الجهود لتعليم اللغات الأجنبية مع تعزيز الاهتمام باللغة العربية على اعتبار أنها اللغة الوطنية والرسمية للبلاد ودعى إلى العمل بصورة جوهرية وأساسية على تمكين التلاميذ والطلاب من التحكم في لغة الاتصال الحديثة دون أن يشير الحزب إلى طبيعة هذه اللغة هل هي الفرنسية أم الانجليزية، وقد اقترح الحزب كذلك ترابط جهود الإصلاح في مختلف أطوار ومستويات التعليم والتكوين ورأى أن تحديث منظومة تربوية بكل ما تحويه من أساليب ومناهج ومخرجات لابد أن يكون محورا مركزيا في كل تخطيط شامل وفعال ودعى إلى تقييم الإصلاحات التربوية التي فرضت على المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال، ولم يعلق الحزب في برنامجه على الإصلاحات التربوية الأخيرة حيث قال أحد إطارات الحزب" الإصلاحات التي جاء بها رئيس الجمهورية مستمدة من البرنامج السياسي للحزب وغير بعيدة عنه لأن برنامج الرئيس هو برنامج الحزب كما تعلمين ونحن ملزمون بإنجاح هذه الإصلاحات فالمنظومة مازالت تعمل بين الوطنية والإسلام وطابع الثورة مازال لحد الآن يسري في المدرسة الجزائرية إلى الآن، صحيح ربما تكون فيها ثغرات وسوف ترمم مع الوقت ونحن ندعمها. تقييمنا لها أنها سائرة نحو النجاح وفيها نقائص لابد من إعادة النظر فيها وهي لا تؤثر على مسار الإصلاحات." ليؤكد رضاه على الإصلاحات المنتهجة والحكم عليها لازال مبكرا كونها سوف تعطي ثمارها عن قريب.

وأكد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على تدريب وترقية اللغات الوطنية مع استعمال اللغة الفرنسية لتعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا مع التفكير في اعتماد ثلاث لغات في المستقبل في جميع الأطوار مهملا بذلك اللغة العربية ومقلصا لدورها التعليمي التربوي، كما تطرق الحزب إلى الإصلاحات الأخيرة ورأى أن الهدف منها كان تغييرا في الشكل وأساليب التدريس ولم تمس المضامين وتأهيل المعارف ووضعها على المستوى العالمي، وقال بأن المدرسة في الجزائر لا تستدعي إصلاحات إنما يجب أن يعاد تأسيسها جذريا، وأشار إلى أن المدرسة الجزائرية تعاني من تجاذبات إيديولوجية تبدو في ظاهرها وطنية منذ إصلاحات مطلع 2000 ليوضح بذلك عدم

رضاه على النظام التربوي السائد حاليا في المدرسة الجزائرية وعدم ثقته في القائمين على القطاع على اعتبار أنهم يريدون من المدرسة أن تكون خادمة لتوجهاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية.

أما حركة مجتمع السلم فلم تتطرق للحديث عن هذه الإصلاحات في برنامجها السياسي ولا في وثيقة السياسة التربوية وقد قال نائب رئيس الحزب بخصوص هذا الموضوع مايلي: "لابد للإصلاح من أن ينطلق من مبادئ المجتمع، والأفراد الذين كلفوا بالإصلاح أغلبهم لديهم رؤية مخالفة لرؤى الأمة بل تنطلق من تجارب أخرى غريبة عنا وليست مستوحاة من واقع المجتمع الجزائري وهي مبنية على الاستيراد وليس على الإنتاج وهذا لا يعني أننا ضد استيراد الأفكار لكن لابد من تكييفها مع الثوابت والمبادئ (إدخال المحتوى الإسلامي في برامجنا كونه استبعد في الإصلاحات الأخيرة) كذلك المقاربات التي تبنوها هي مقاربات غريبة تتجاوز التجربة الجزائرية المتواضعة، والحقيقة أنه ومن أجل إنجاح المنظومة التربوية لابد من إسنادها إلى أهل الاختصاص المتشبعين بثوابت الأمة ومحيطين بالواقع المعاش إلا أنها أشارت إلى تمكين اللغة العربية في التدريس وتعميم استعمالها والعمل على تطويرها لاستيعاب التطور العلمي والتكنولوجي وفي المقابل الانفتاح على اللغات الحية الأخرى لتجعل بذلك اللغة العربية لغة التطور إذا ما تمت ترقيتها مختلفة في ذلك مع وجهة نظر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي أهملها تماما واصفا اللغة الفرنسية الانجليزية بأنهما لغتا التطور.

جدول رقم9: جدول يعرض ماورد في مضمون موضوع المدرسة حول الجانب التنظيمي.

الحزب السياسي / الجانب التنظيمي	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
التنظيم الداخلي	ــــــــــ	ــــــــــ	ــــــــــ
التنظيم الخارجي	*إيجاد جسور تواصل بين التعليم الأساسي والتكوين المهني لاستيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ الذين لا تسمح لهم قدراتهم لمواصلة الدراسة في الطور الثانوي والجامعي. *تشديد رقابة الدولة على المساهمين في النشاط التربوي والمدرسي من الخواص. *العمل على وضع الضوابط القانونية والتنظيمية التي تسمح للخواص بالمشاركة في نشاط هذا القطاع.	*السماح لرأس المال الخاص بالاستثمار أيضا في نشر الثقافة وإصدار الكتب المدرسية والجامعية.	*ربط أهداف التربية والتكوين بعالم الشغل والحاجيات الاقتصادية والمهنية للمجتمع. *أن تكون التربية والتعليم قضية كل مؤسسات الدولة.

إن المتأمل لمعطيات الجدول رقم 09 الخاص بطبيعة اهتمام الأحزاب السياسية بالجانب التنظيمي، يلاحظ أن الأحزاب الثلاثة لم تتطرق نهائيا إلى فئة التنظيم الداخلي في برامجها السياسية ولم تقترح أي منها تعديلات أو

اقتراحات بالرغم من الدور الفعال الذي يؤديه التنظيم الداخلي في توفير المناخ الملائم للسير الحسن للعملية التربوية، أما بخصوص التنظيم الخارجي فقد تطرقت إليه الأحزاب نظر لأهميته في ربط المدرسة بالمؤسسات المجتمعية الأخرى، فقد اقترح حزب جبهة التحرير الوطني إيجاد جسور تواصل بين التعليم الأساسي والتكوين المهني لاستيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ الذين لاتسمح لهم قدراتهم بمواصلة الدراسة في الطور الثانوي والجامعي ليشير بذلك إلى محاربة التسرب المدرسي وإهدار القدرات ويغلق باب التطرق والانحراف في وجه الذين لم تمكنهم قدراتهم من إكمال تعليمهم الرسمي، ويفتح أمامهم باب التمهين من أجل الحفاظ على مستقبلهم ومستقبل وطنهم، وقد استعمل الحزب مفردة "التعليم الأساسي" وهي مفردة خاصة بأمرية 16 أفريل 1976 ولم تعد متداولة في إصلاحات 2003، ربما أغفلها الحزب أثناء تعديل برنامجه أو أنه لازال مؤمنا ومقتنعا بمضمون الأمرية رغم أنها صارت من الماضي، كما أشار الحزب إلى تشديد رقابة الدولة على المساهمين في النشاط التربوي والمدرسي من الخواص وهذا طبعا لضمان المحافظة على الخصوصية الوطنية للمدرسة ومركزيتها وعدم التلاعب بأدوارها، وأكد الحزب على وضع الضوابط القانونية والتنظيمية التي تسمح لهؤلاء الخواص بالمشاركة في نشاط القطاع المدرسي.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد تطرق فقط إلى ضرورة السماح لرأس المال الخاص بالاستثمار أيضا في نشر الثقافة وإصدار الكتب المدرسية والجامعية، ليشير إلى تحرير المدرسة من قيود المركزية تدريجيا وفتح الباب أمام القطاعات الأخرى للمشاركة في تمويل المنظومة التربوية مادامت قادرة على ذلك.

في حين أن حركة مجتمع السلم قد اقترحت ربط أهداف التربية والتكوين بعالم الشغل والحاجيات الاقتصادية والمهنية للمجتمع كما أشارت إلى جعل التربية والتعليم قضية كل مؤسسات الدولة.

والأحزاب الثلاثة رأت في التنظيم الداخلي أمرا ثانويا وغير جدير بالحديث عنه ضمن البرنامج السياسي بل هو تحصيل حاصل.

جدول رقم10: جدول يوضح الأهداف المتضمنة ضمن موضوع المدرسة في لبرنامج السياسي.

الحزب السياسي / الأهداف المتضمنة	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
التنشئة السياسية	*المدرسة خط أساسي لحماية الهوية والحضن الحقيقي لإشاعة الديمقراطية والمواطنة واحترام القانون وحقوق الإنسان	*إدراج مادة الديمقراطية وحقوق الإنسان.	*صناعة رأي عام يقوي صف الحركة ويدعمها.
خلق مجتمع المستقبل	*التربية والتعليم حجر الزاوية في بناء الشخصية الوطنية المتفتحة على قيم الحداثة وتقنيات العصر ولغاته وثقافاته.	*بناء مجتمع ديمقراطي قادر على تكوين الإنسان المواطن المحافظ على ثقافته.	*بناء المجتمع الجزائري وتوعيته ليقوم بدوره في تجسيد الهوية والمحافظة على الإسلام واللغة والوطن والدفاع عنها.
أهلية الحزب لقيادة المجتمع	*حزب جبهة التحرير الوطني يجدد تمسكه بمجانية وديمقراطية التعليم . *يجدد حزب جبهة التحرير الوطني التأكيد على مجانية وديمقراطية التعليم. *في هذا المنظور يرى حزب جبهة التحرير الوطني... *يؤكد حزب جبهة التحرير الوطني...	*إن الارسيدي مقتنع يؤمن. *يقترح الأرسيدي *إن الأرسيدي يذكّر	*العمل على إرشاد المواطنين واستيعاب تطلعاتهم وطموحاتهم المشروعة.
ترقية التربية والتعليم	_____	*إن مستقبل الجزائر ومستقبل أبنائنا والمصالح العليا للأمة تتطلب تكوينا قادرا على	_____

		الدخول في التنافس العالمي.	

لقد تضمن موضوع التربية والتعليم في البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مجموعة من الأهداف يسعى الحزب إلى تجسيدها على أرض الواقع منها أنه رأى أن المدرسة خط أساسي لحماية الهوية والحضن الحقيقي لإشاعة الديمقراطية والمواطنة واحترام القانون وحقوق الإنسان ليكون هدفها بذلك تسخير المدرسة للتنشئة السياسية للأفراد وجعل من التربية والتعليم حجر الزاوية في بناء الشخصية الوطنية المتفتحة على قيم الحداثة وتقنيات العصر ولغاته وثقافاته، لتكون المدرسة بذلك وسيلة لخلق مجتمع المستقبل، كما أشار الحزب إلى أهليته في قيادة المجتمع والتي اكتسبها منذ قاد الثورة المسلحة وحتى بعد الاستقلال حيث كان يطرح أفكاره في البرنامج السياسي بصيغة المتكلم فكان يجدد تمسكه بمجانية التعليم وديمقراطيته وهي شعارات خاصة بالحزب رفعها بعد الاستقلال وطبقها على المنظومة التربوية التي كان مشرفا عليها كحزب حاكم ولازالت سائدة إلى حد اليوم في المدرسة الرسمية، كما كان يجدد تأكيده عليها في كل موضع من الموضوع في برنامجه السياسي كما كان يقول "في هذا المنظور يرى حزب جبهة التحرير الوطني..." ويؤكد في كل مرة على صواب طروحاته وأفكاره التي جسدها في برنامجه ليثبت بذلك أهليته لقيادة مجتمع المستقبل.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد أكد على وظيفة المدرسة في ترسيخ التنشئة السياسية للأفراد من خلال دعوته إلى إدراج مادة الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم، كما رأى أن المدرسة تساهم في بناء مجتمع ديمقراطي قادر على تكوين الإنسان المواطن المحافظ على ثقافته، كما أكد على أهليته لقيادة المجتمع باستعماله لصيغة المتكلم كذلك في برنامجه حيث يقول: "إن الأرسيدي يذكر.."، "يقترح الأرسيدي.." "إن الأرسيدي مقتنع يؤمن.." وما إلى ذلك وكلها دلائل على اقتناع الحزب بجدارته في قيادة المجتمع، كما رأى أن هدف المدرسة الأساسي هو ترقية التربية والتعليم ليجعل مستقبل الجزائر ومستقبل الأمة مرهونا بالتكوين الذي توفره المدرسة والذي يؤهل الجزائر للدخول في التنافس العالمي.

أما حركة مجتمع السلم فقد رأت أن التربية التي تدعو إليها تساهم في صناعة رأي عام يقوي الحركة ويدعمها خاصة التربية التي توفرها مؤسساتها لتجعل بذلك التنشئة السياسية أحد أهداف التربية التي تقترحها ورأت بأن إرشاد المواطنين واستيعاب تطلعاتهم وطموحاتهم المشروعة هو الهدف الذي تعمل عليه الحركة لتؤكد بذلك على

أهليتها لقيادة المجتمع من خلال الدور الإرشادي الذي تقوم به، تبقى التربية الرسمية هامشا في مقترحات الحركة لم توحي بأي هدف تسعى إليه من خلال اهتمامها بالمدرسة.

جدول رقم11: جدول يبين الجهات المستهدفة في مضمون موضوع المدرسة ضمن البرنامج السياسي.

الحزب السياسي / الجهات المستهدفة	جبهة التحرير الوطني FLN	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	حركة مجتمع السلم HMS
السلطات العليا للدولة		بعد سنة 2000 سرعان ماعادت المدرسة الجزائرية لتتداركها ثوابت ايديولوجية وطنية المظهر في حين أن أبناء الحكام في مأمن وهو يزاولون دراستهم في الخارج أو في مدارس خاصة.	المساهمة في ضبط المناهج الوطنية للتربية عبر البرلمان وغيره.
المتخصصون في ميدان التربية			أن يكون التعليم والتربية قضية الفاعلين في المجال التربوي (أستاذ، معلم، مربي)
الأسرة	إن تحصين الذات الحضارية والتاريخية يتطلب إشراك الأسرة والمحيط.	_____	_____
المجتمع	*يرى الحزب بأن الحكم على مخرجات المنظومة التربوية بالفشل مجاف للحقيقة بدليل ما تتوفر عليه البلاد من طاقات وكفاءات مؤهلة. *إن التعليم والتكوين يمثل الوسيلة الناجحة في تحقيق النهضة الكاملة لأي مجتمع.	بعد إصلاحات 2000 عادت المدرسة الجزائرية لتتداركها ثوابت إيديولوجية وطنية المظهر في حين أن أبناء الحكام في مأمن وهم يزاولون دراستهم في الخارج أو في مدارس خاصة.	* توجيه المجتمع نحو الأخلاق الفاضلة ، والحرص على سلامته بالحفاظ على ثوابته وأصالته والعمل على ترقيته من خلال منظمة تربوية وإعلامية تحفظ له قيمه وامتداده الحضاري.

	*يجدد الحزب على تمسكه بديمقراطية ومجانية التعليم. *إن ديمقراطية التعليم التي تبقى ثابتا أساسيا من ثوابته لايجب أن تتخذ ذريعة لتفسير جوانب الانحراف والقصور في المنظومة التربوية.		

لقد كان المجتمع هو الجهة المستهدفة الأولى ضمن موضوع المدرسة في البرامج السياسية للأحزاب السياسية الثلاثة، حيث حاول حزب جبهة التحرير الوطني إبطال الإشاعات المنتشرة في المجتمع بخصوص الفشل الذي تعاني منه المنظومة التربوية كونه المسؤول الأول على بداياتها الأولى ليدلل على ذلك بإقراره بأن البلاد تتوفر على طاقات وكفاءات مؤهلة سيرت البلد منذ الاستقلال، كما يطمئن المجتمع بتجديده التمسك بمجانية التعليم وديمقراطيته هذه الأخيرة التي أكد على أنها تبقى ثابتا من ثوابته، ولابد من ألا تتخذ ذريعة لتفسير جوانب الانحراف والقصور في المنظومة التربوية كما استهدف الحزب الأسرة الجزائرية عندما تحدث عن ضرورة إشراكها في تحصين الذات الحضارية والتاريخية للجزائر أما بخصوص السلطات العليا فقد كان الحزب من خلال محتوى برنامجه يتحدث من منبر السلطة بل واتضح ذلك من خلال دفاعه عن النظام التربوي الذي جاء به والذي طبق في المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال إلى ماقبل إصلاحات 2003.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد حاول أن يثبت للمجتمع فشل الإصلاحات الأخيرة وشمولها على إيديولوجية ضمنية تم تغطيتها بمبررات وطنية موجها انتقادا للقائمين على الإصلاحات وقطاع التربية الوطنية بإجراء تجاربهم على أفراد المجتمع البسطاء الذين ليس لهم مكانة اجتماعية أو قوة مادية، وكشف للمجتمع كذلك عن الطبقية الموجودة في المجتمع الجزائري والمفروضة على قطاع التربية حيث أن أبناء الحكام في مأمن يزاولون دراستهم في الخارج أو في مدارس خاصة على عكس أبناء المجتمع الآخرين.

وقد كان المجتمع كذلك مستهدفا رئيسيا لدى حركة مجتمع السلم في برنامجها السياسي وسياستها التربوية خاصة في عرضها للتربية العامة أو الخارجية من خلال نشر منهجها التربوي الإصلاحي في مؤسساتها المجتمعية التي ابتكرتها

بغرض تربية المجتمع والقضاء على الأمراض الموجودة فيه في ظل تعاليم الإسلام والثوابت الوطنية حيث عرفت التربية العامة بأن هدفها توجيه المجتمع نحو الأخلاق الفاضلة والحرص على سلامته بالحفاظ على ثوابته وأصالته والعمل على ترقيته من خلال منظومة تربوية وإعلامية تحفظ له قيمه وامتداده الحضاري، ويشمل هذا الهدف التربية التي تشرف عليها الحركة بالدرجة الأولى والتربية التي تتم في المدارس، كما استهدفت حركة مجتمع السلم السلطات العليا للدولة من خلال اقتراحها المساهمة في ضبط المناهج الوطنية للتربية عبر البرلمان وغيره لتطالب بإشراك الحزب وكل من له علاقة بالقطاع في وضع المناهج التربوية، كما استهدفت المتخصصين في ميدان التربية بدعوتهم لجعل التربية والتعليم قضيتهم هم وكل الفاعلين في المجال التربوي.

جدول رقم12: جدول يعرض ماورد في المحاور الأخرى للبرنامج السياسي حول موضوع المدرسة.

عناوين ذات صلة / الحزب السياسي	العنوان	ماورد فيه عن المدرسة
حزب جبهة التحرير الوطني FLN	الثقافة، الهوية الوطنية والوازع الديني والخلقي	*تعميم وتعميق التربية الوطنية والإسلامية على كافة أطوار ومراحل التعليم من التحضيري إلى الجامعي وإعطاء تدريس مادة التاريخ الثقافي للبلاد معاملا هاما في كل الامتحانات والمسابقات.
	الرياضة	*إن حزب جبهة التحرير الوطني يثمّن المجهودات التي تبذلها الدولة في تأطير وتنشيط الحياة الرياضية لاسيما في الوسط المدرسي والجامعي.
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD	الثقافة	*إقرار الأدوات التعليمية كمواد أساسية *الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية *استعمال الفرنسية والانجليزية كلغتي تدريس أولوية إضافية ينبغي إدراجها في الدستور.
	الاقتصاد	*إعداد مشروع ضخم لتكوين (أساتذة، معلمين،...) مستهدفا 500.000 شخص يهدف الى توفير تأطير نوعي قادر على التحكم في التكنولوجيات الحديثة. *إعادة التأسيس أو النهوض بالتكوين لمزيد من العقلانية في البرامج وجعل اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية لغتين للتعليم وليست فقط للتفتح.

	الشبيبة	*التخفيف من المناهج الدراسية من كل المحتويات الإيديولوجية *إعادة الاعتبار للنشاطات الرياضية والفنية كمواد أساسية في المقررات الدراسية.
	ترقية التنمية	*فتح التعليم أمام القطاع لخاص بما في ذلك الجامعات ومنح المؤسسات التعليمية الاستقلالية المستوجبة لاستيفاء الطلبات.
حركة مجتمع السلم HMS	الأهداف العامة	*تطوير منظومة تربوية مناسبة للمساهمة في تكوين الفرد المنتج والمواطن الصالح والأسرة المستقرة والمجتمع المتماسك الحر الذي يساهم في نهضة الأمة.
	التوجهات السياسية	استكمال مسار الدفاع عن اللغة العربية وترقيتها باعتبارها رمزا من رموز السيادة، والسعي لرفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل على جعلها لغة الإدارة والتعليم
	التوجهات التربوية والدعوية	إصلاح المنظومة التربوية وترقيتها وفق الثوابت بما يمكّنها من تخريج المواطن الصالح.

إن قضية المدرسة قضية وطنية لها مساهمة كبيرة في جميع مجالات الحياة على اعتبار أنها الممول الأساسي لها بالكفاءات والمهارات المؤهلة التي تساهم في الحفاظ على تماسك البناء الاجتماعي لهذا نجد أن الأحزاب السياسية الثلاثة قد تطرقت لهذا القطاع المهم في محاور أخرى في البرنامج السياسي حيث:

أشار إليها حزب جبهة التحرير الوطني في محور "الثقافة، الهوية الوطنية والوازع الديني والخلقي" فاقترح تعميم وتعميق التربية الوطنية والإسلامية على كافة أطوار ومراحل التعليم من التحضيري إلى الجامعي وإعطاء تدريس مادة التاريخ الثقافي للبلاد معاملا هاما في كل الامتحانات والمسابقات وأكد في موضوع تحت عنوان "الرياضة" أن الحزب يثمن المجهودات التي تبذلها الدولة في تأطير وتنشيط الحياة الرياضية لاسيما في الوسط المدرسي والجامعي.

أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد احتل الصدارة من حيث تطرقه لموضوع المدرسة في محاور أخرى حيث أشار في محور الثقافة إلى ضرورة إقرار الأدوات التعليمية كمواد أساسية، ودعى إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية ومنه إدخالها كمادة أساسية في التعليم، واقترح استعمال اللغة الفرنسية والانجليزية كلغتي تدريس واعتبرها أولوية إضافية ينبغي إدراجها في الدستور ليضمن الحزب بذلك رسميتها وإجباريتها على المتمدرسين.

واقترح الحزب في محور الاقتصاد إعداد مشروع ضخم لتكوين (أساتذة، معلمين...) مستهدفا 500.000 شخص بحيث يهدف إلى توفير تأطير نوعي قادر على التحكم في التكنولوجيات الحديثة، وحرص على إعادة التأسيس أو النهوض بالتكوين لمزيد من العقلانية في البرامج وجعل اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية كلغتين للتعليم وليست للتفتح فقط، وقال في عنصر "الشبيبة" بأنه لابد من التخفيف من المناهج الدراسية من كل المحتويات الإيديولوجية وإعادة الاعتبار للنشاطات الرياضية والفنية كمواد أساسية في المقررات الدراسية ولم يهمل الحزب الدور التنموي للمدرسة حيث دعى إلى فتح التعليم أمام القطاع الخاص بما في ذلك الجامعات ومنح المؤسسات التعليمية الاستقلالية المستوجبة لاستيفاء الطلبات.

أما حركة مجتمع السلم فقد تطرقت لموضوع المدرسة في تسطيرها لأهدافها العامة حيث دعت إلى تطوير منظومة تربوية مناسبة للمساهمة في تكوين الفرد المنتج والمواطن الصالح والأسرة المستقرة والمجتمع المتماسك الحر الذي يساهم في نهضة الأمة، كما اقترح في رسمه للتوجهات السياسية استكمال مسار الدفاع عن اللغة العربية وترقيتها باعتبارها رمزا من رموز السيادة، والسعي لرفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل على جعلها لغة الإدارة والتعليم، وأشارت في التوجهات التربوية والدعوية إلى إصلاح المنظومة التربوية وترقيتها وفق الثوابت بما يمكّنها من تخريج المواطن الصالح.

جدول رقم 13: جدول يوضح تكرار الوحدات الخاصة بفئة المدرسة في برامج الأحزاب السياسية

جبهة التحرير الوطني				حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية				حزب حركة مجتمع السلم			
الرقم	فئة المدرسة	ت	ن%	الرقم	فئة المدرسة	ت	ن%	الرقم	فئة المدرسة	ت	ن%
1	المدرسة	5	7	1	المدرسة	15	18	1	المدرسة	1	2
2	المدرسة الجزائرية	1	1	2	المدرسة الجزائرية	2	2	2	المدرسة الجزائرية	0	0
3	المدرسي	3	4	3	المدرسي	4	5	3	المدرسي	0	0
4	التدريس	1	1	4	التدريس	5	6	4	التدريس	1	2
5	دراسة/تمدرس	3	4	5	دراسة/تمدرس	0	0	5	دراسة/تمدرس	0	0
6	التربية (وية)	7	9	6	التربية (وية)	4	5	6	التربية (وية)	37	54
7	المنظومة التربوية	5	7	7	المنظومة التربوية	2	2	7	المنظومة التربوية	3	4
8	التعلم	0	0	8	التعلم	1	1	8	التعلم	0	0
9	التعليم	12	15	9	التعليم	12	15	9	التعليم	3	4
10	التربية والتعليم	3	4	10	التربية والتعليم	0	0	10	التعليم والتربية	2	3
11	المنظومة التعليمية	0	0	11	المنظومة التعليمية	1	1	11	المنظومة التعليمية	0	0
12	أطوار التعليم	9	12	12	أطوار التعليم	3	4	12	أطوار التعليم	0	0
13	الوسائل والأدوات التعليمية	2	3	13	الوسائل والأدوات التعليمية	1	1	13	الوسائل والأدوات التعليمية	2	3
14	المناهج والمقررات الدراسية	2	3	14	المناهج والمقررات الدراسية	6	7	14	المناهج والمقررات الدراسية	1	2

15	المعلم والاستاذ	3	4	15	المعلم والاستاذ	3	4	15	المعلم والاستاذ	4	6
16	التلميذ والطالب	4	5	16	التلميذ والطالب	3	4	16	التلميذ والطالب	0	0
17	الكتاب المدرسي	1	1	17	الكتاب المدرسي	1	1	17	الكتاب المدرسي	0	0
18	الإصلاح	2	3	18	الإصلاح	2	2	18	الإصلاح	2	3
19	التنشئة	0	0	19	التنشئة	0	0	19	التنشئة	0	0
20	اللغة	5	6	20	اللغة	6	7	20	اللغة	2	3
21	التكنولوجيا	0	0	21	التكنولوجيا	4	5	21	التكنولوجيا	2	3
22	التكوين	10	13	21	التكوين	8	10	22	التكوين	8	12
المجموع		78	100	المجموع		83	100	المجموع		68	100

يوضح الجدول الخاص بتكرار فئة المدرسة في البرنامج السياسي لكل من حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحركة مجتمع السلم الوحدات الإخبارية لهذه الفئة والتي بلغ عددها في برنامج جبهة التحرير الوطني 22 وحدة تكررت 78 مرة وفي البرنامج السياسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بلغ عددها كذلك 22 وحدة تكررت 83 مرة أما في برنامج حركة مجتمع السلم فقد بلغ عددها 22 وحدة تكررت 68 مرة، حيث بلغ فارق التكرار ما بين حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية 5 مرات لصالح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وبلغ فارق التكرار بين حزب جبهة التحرير الوطني و حزب حمس 10 مرات لصالح حزب و حزب جبهة التحرير الوطني بلغ فارق التكرار بين حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب حمس 15مرة لصالح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

إذن فقد تصدر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية القائمة من حيث عدد تكرار الوحدات الإخبارية لفئة المدرسة بـ تكرار بلغ 83 مرة بنسبة أكثر من 36% وهذا راجع إلى مدى قناعة الحزب بأهمية المدرسة ودورها في الإقلاع الحضاري ومن ثمة ركز على استعمال كل المفردات التي تظهر اهتمامه بالمدرسة وتبرز قناعته بمكانتها الاجتماعية الرفيعة وحاول التفصيل أكثر في إبراز هذه القناعة، أما حزب جبهة التحرير الوطني فقد جاء في المرتبة

الثانية من حيث تكرار مفردات الفئة بـ تكرار بلغ 78 مرة بنسبة أكثر من 34% وهذا راجع كذلك إلى قناعة الحزب بأهمية المدرسة ولكن بدرجة أقل ثم يأتي أخيرا حزب حركة مجتمع السلم بتكرار بلغ 72 مرة بنسبة أكثر من 30% مما يدل على القناعة الضعيفة بأهمية المدرسة مقارنة بالحزبين الآخرين قد يكون هذا راجع إلى كون الحزب يملك سياسة تربوية خاصة به ينفذها على مستوى هياكله ولا يثق في التكوين الذي يتلقاه الفرد في المدرسة الرسمية.

وبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني نجد أولى مفرداته الخاصة بفئة المدرسة هي مفردة "التعليم" والتي تكررت 12 مرة وكانت نسبتها المئوية 15% وهذا قد يرجع بالدرجة الأولى إلى تاريخ الحزب السياسي والنضالي قبل الاستعمار وبعده حيث أنه بعد الاستقلال صار الحزب هو الحزب الحاكم ورفع على عاتقه كل مشاكل المجتمع الجزائري التي خلفها الاستعمار وراءه بعد خروجه، على رأسها الجهل والأمية التي فاقت حدود المعقول، فرفع الحزب شعار التعليم ومحاربة الأمية ونادى بديمقراطية التعليم حيث أنه لكل مواطن يحمل الجنسية الجزائرية الحق في التعليم بغض النظر عن انتمائه ومستواه الاجتماعي وإيديولوجية أسرته وقد رأى الحزب في استراتيجية مجانية التعليم مكسبا حيث قال أحد إطاراته في مقابلة أجراها معه الباحث "لولا جبهة التحرير الوطني لكان معظم الشعب يعانون من الأمية بعد الاستقلال ولم يتلقوا أي تكوين، ويكون التعليم محتكرا على أولاد البورجوازية والحكام، ففكرة التعليم المجاني والعلاج المجاني التي جاء بها الحزب هي مكسب من مكاسب استراتيجيات الستينات" وعمومية التعليم على كامل أطفال المجتمع الجزائري حتى الذين فاتهم السن القانوني ونادى بمجانية التعليم لعلمه بالمستوى الاجتماعي الذي كان شائعا آنذاك بين أفراد المجتمع الجزائري بغض النظر عن المكان الذي سوف يتلقى فيه الأطفال التعليم سواء في المدارس المخلفة من الاستعمار أو الثكنات العسكرية أو المساجد أو حتى الكنائس فقط المهم هو تكثيف عملية التعليم من أجل تدارك النقص الموجود والذي خلفه خروج المعلمين الفرنسيين والجزائريين المثقفين والمتعلمين مع الاستعمار، حيث أنه لاوجود لحضارة أو لشعب أو لدولة دون تعليم وقد أدركت الجبهة ذلك تمام الإدراك ولكن من المعلوم الآن أن قضية التعليم في عموميته وديمقراطيته ومجانيته أصبحت لاترقى لتكون قضية متداولة كونه قد عمم على ربوع الوطن ومازالت ديمقراطيته ومجانيته قائمة، إلا أن الجبهة مازالت تجعله في المرتبة الأولى في حين أن القضايا المطروحة الآن هي طرائق التدريس وترقية المعلومة والتربية المقارنة وغيرها والتي تعدت التعليم بأميال بل صارت تبحث في كيفية ترقيته والنهوض به من جديد.

وثاني مفردة كررت أكثر في برنامج جبهة التحرير هي مفردة "التكوين" حيث تكررت 10 مرات بنسبة أكثر من 13% فقد جاءت إما مصاحبة لـ مفردة التربية ومفردة التعليم فيقال " التربية والتعليم والتكوين" أو جاءت فقط مع كلمة التربية كقولهم "التربية والتكوين" أو اقترنت بكلمة المهني فجاءت "التكوين المهني" ولكن أكثر تكرار لها كان عندما كانت صفة مصاحبة لمفردة التربية "التربية والتكوين" وقد أراد بها الحزب تكوين التلاميذ أكثر منه تكوين المعلمين بحيث ورد التكوين الذي قصد به المعلمين مرة واحدة في قولهم " تمكينهم من التكوين لتأدية مهامهم ورسالتهم النبيلة..."ص27، وقد جمع بين التربية والتكوين في قطاع واحد موحد حيث قال: "قطاع التربية والتكوين" ص26، وحينما ذكر التكوين قرينا لكلمة "المهني" "التكوين المهني" فصله عن التربية والتعليم حيث جاء في قولهم "إيجاد جسور تواصل بين التعليم الأساسي والتكوين المهني..."ص28، إذن ذكر مفردة 'تكوين' وحدها قد تكرر أكثر منها مرتبطة بالتكوين المهني رغم أن الحزب لم يخصص محورا للتكوين المهني مما يدل على دور المدرسة التكويني بالدرجة الأولى قبل أي مؤسسة أخرى في نظر الحزب وجعل من التكوين المهني حلا بديلا لمن فشلوا في المرحلة الأساسية لاغير.

وثالث مفردة برزت في برنامج جبهة التحرير الوطني هي مفردة "أطوار أو مراحل التعليم" والتي تكررت 9 مرات بنسبة مئوية قدرها 13% سواء كانت بقولهم 'طور' أو بقولهم 'مرحلة' وهذا يدل على أن الجبهة نظرت إلى الحزب بصفة مجزأة أي تناولت موضوع المدرسة بإعطاء قيمة أكبر للتقسيم المرحلي الذي تحتويه وهذا لعلم الجبهة بأنه حتى لو توحدت الكلمة التي تجمع مختلف الأطوار ألا وهي التعليم إلا أن حاجات التلاميذ تختلف باختلاف الطور الذي ينتمون إليه والمرحلة العمرية التي وصلوا إليها ومنها قولهم "ترابط جهود الإصلاح في مختلف أطوار ومستويات التعليم والتكوين"ص26، وقد صحبت كلمة طور وكلمة مرحلة كل من (المرحلة الابتدائية، الطور الثانوي، الطور الثاني، المرحلة الأساسية) وهذه التكرارات دلالة على نظرة الجزئية التي تميز بها الحزب في معالجة قضايا المدرسة الجزائرية والتي اكتسبها من خبراته السابقة في تسيير دفة الحكم.

أما مفردة ""تربية (تربوية)"" فقد احتلت المرتبة الرابعة من حيث تكرارها بـ 7 مرات وبنسبة قدرها أكثر من 9% كلها ذكرت فيها التربية إما صفة قرينة للتعليم حيث ذكرت 3مرات بنسبة 4% أو صفة لمفردة "منظومة" (المنظومة التربوية) بـ تكرار بلغ 5 مرات بنسبة 7% أو صفة قرينة لمفردة "التكوين" ولم تذكر التربية كاسم أو

كفاعل وحدها ولا مرة في صفحات البرنامج فالحزب يريد أن يقول من خلال إدراج مفردة "التربية" كصفة أن التربية وحدها لاتكفي أو ليست لها قيمة إذا كانت مفرغة من التعليم بالدرجة الأولى والتكوين بالدرجة الثانية، فالمدرسة في نظر الحزب تتخذ من التربية هدفا فرعيا مكملا للهدف الرئيسي الذي هو التعليم ليليه التكوين ثم التربية رغم أن الحزب في مفاهيمه يقدمها على التعليم والتكوين فيقول: "التربية والتعليم" ويقول "التربية والتكوين" فالتربية ليست مقصدا في حد ذاتها حتى ولو ذكرت مقدمة على التعليم والتكوين في نظر الحزب.

إضافة إلى هذه الوحدات الإخبارية التي كان تكرارها قويا على النص واحتلت المراتب الأولى في ترتيب الوحدات الخاصة بفئة المدرسة فإن الجبهة استعملت كل من مفردة "المدرسة" وحدها و"اللغة" 5 مرات بنسبة قدرها 6% 'فالمدرسة' قد ذكرت كذلك صفة قرينة في قولهم (المدرسة الجزائرية) مرة واحدة بنسبة 1% وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اقتناع الحزب بخصوصية الخطاب وتوجيهه ووضوحه أي بأنه يقصد المدرسة الجزائرية ولا حاجة لتكرارها فكلمة مدرسة تفي بالغرض، والمدرسة التي قصدتها الجبهة بهذا المفهوم هي ذلك الفضاء بهيكله ووسائله المادية الذي تتم فيه العملية التعليمية وكذلك قصدت المدرسة التي بعثها الحزب بعد الاستقلال والتي مازالت جذورها إلى اليوم رغم الإصلاحات، أما 'اللغة' فقد ذكرت كصفة حيث وردت في قولهم(اللغة الأجنبية، اللغة العربية...) فقد طالب الحزب بتعزيز الاهتمام باللغة العربية وتعميمها كونها وطنية ورسمية وليس لأنها لغة حضارة وتاريخ أمة فتشجيعه على تعليم اللغات لم يرقى إلى المستوى المطلوب حيث كان ضعيفا، وهناك مفردات أخرى كان تكرارها ضعيفا ولكن تأثيرها في المعنى لايمكن تجاهله أو إغفاله سواء من حيث التوضيح أو التوزيع فقوتها تكمن في ضعف تكرارها مثال ذلك: (التعلم، الوسائل، المنهاج والمقرات، الكتاب المدرسي، الإصلاح،...) وهي مفردات تعزز معنى المدرسة وتقوي نسبة معالجة الحزب لهذه الأخيرة.

بالانتقال إلى حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية يتضح أن أولى مفردات فئة المدرسة هي مفردة "المدرسة" في حد ذاتها، حيث تكررت 5مرات وحدها بنسبة تقدر بـ 18% ومرتان وردت كصفة "المدرسة الجزائرية" وهذه النسبة تساهم أكثر في إبراز الاهتمام الشديد إن صح القول الذي أولاه الحزب لهذه المؤسسة التربوية وتركيز نقاشه في البرنامج حولها حيث يقول بخصوصها:" إن المدرسة هي مصدر الأخطار التي ترهن الجزائر كأمة وكدولة وكمجتمع ولا تزال الرؤى المستقبلية مرهونة بالصراعات السياسية...."وهنا يقر بعدم اهتمام المسؤولين بالمدرسة

بالشكل الصحيح والكافي وتركيز الاهتمام على الصراعات السياسية دون أي اعتبار لمستقبل الجزائر الذي هو مرهون داخل أسوار المدرسة وقال أيضا " إن المدرسة هي الضحية الأولى للإرهاب الفكري، وطمس الإرث الثقافي وازدراء العقلانية ورفض العالمية أدى بالمنظومة التربوية إلى المأزق الحالي." وهنا يضع الحزب المدرسة ضحية كل من له سلطة بالتدخل في شؤون المدرسة جاعلا منهم المتسببين في فرض إيديولوجيات وأفكار ساهمت في إبعاد المدرسة عن دورها الحقيقي، وخلقت هوة ثقافية في المجتمع، ومن هذا المنطلق ركز الحزب على هذا المفهوم – المدرسة– وحاول تأكيد وجودها وأهميتها في تطلعاته ورفع التهميش الذي تعانيه وذلك بكثرة تكراره لهذه المفردة، كما يعود ذلك إلى كون الحزب في أغلبه يتكون من المناضلين الشباب حيث يقول "...بالنسبة لحزبنا الذي يغلب عليه عنصر الشباب من القاعدة إلى القمة..." فالشباب يعتبرون بصفة عامة خرجي المدرسة الجزائرية فهم أقرب ما يكون إلى الإحاطة بحيثيات المدرسة وما يحصل داخلها، بالإضافة إلى الرغبة والحماسة التي يمتلكها الشباب واتجاهاتهم نحو التغيير.

ثم تليها مفردة "التعليم" التي تكررت 12 مرة بنسبة قدرها 15% متساوية في ذلك مع حزب جبهة التحرير الوطني من حيث نسبة حضورها في صفحة التربية، فبالإضافة إلى رفع التهميش عن المدرسة استحضر الحزب مفردة "التعليم" ليجعلها الهدف الرئيسي الذي تعمل عليه المدرسة وهذا راجع إلى التوجه اللائكي الذي يغلب على الحزب والذي يؤمن باستقلالية التعليم وكونه وسيلة للتحضر ومسايرة الدول المتقدمة وخاصة فرنسا منها، والتعليم وسيلة لمحاربة الإرهاب الفكري الذي طغى على المدرسة الجزائرية التي تضمن مستقبل الجزائر كأمة وكدولة وكمجتمع، وقد وردت كلمة التعليم صفة للمنظومة "المنظومة التعليمية" مرة واحدة، ولم ترد ولا مرة مصاحبة لمفردة التربية، هذه الأخيرة التي وردت 4 مرات بنسبة 5% حيث وردت صفة للمنظومة "المنظومة التربوية" ليؤكد الحزب توجهه نحو تهميش التربية قد يكون هذا راجع إلى اقتناع الحزب بوجود مؤسسات أخرى مسؤولة عنها كالأسرة مثلا أو الروضة، في حين أن التعليم مقره الأساسي هو المدرسة فقط، وقد أكد على هذا بقوله:"" إن التعليم والتكوين المهني والجامعي..."" ص20، ليجعل بذلك مفهوم 'التعليم' ممثلا لدور المدرسة مستبعدا بذلك التربية والتكوين كذلك.

واحتلت مفردة "التكوين" المرتبة الثالثة حيث تكررت 8 مرات، بنسبة قدرها 10% ليجعل بذلك التكوين الهدف الثاني للمدرسة بعد التعليم أو بالأحرى الوظيفة الثانية التي تؤديها المدرسة، حيث تحدث عن تكوين المجتمع والمواطن والإطار ومهندس الغد على حد تعبير الحزب بالإضافة إلى تكوين الوعي الوطني، وقد وردت مفردة "التكوين" كصفة مرة واحدة مصاحبة لـ مفردة "المهني" رغم أن الحزب لم يخصص محورا أو عنوانا خاصا بالتكوين المهني ليؤكد على أن التكوين الحقيقي هو الذي تقوم به المدرسة، ووردت المفردة في باقي البرنامج كاسم ومضاف لكلمات مثل: (تكوين الوعي، تكوين نخب، تكوين الإنسان....) حيث أراد بها الحزب التلاميذ والطلبة الذين يتلقون هذا النوع من التكوين، ولما تحدث عن تكوين المعلم لم يشر إليه صراحة بل قال:" إعادة النظر في مكانة المعلم في جميع الأطوار، والسهر على التحسين المستمر لمستواه..."ص21، في المقابل فإن ضعف تكوين المعلم وعدم التركيز عليه ينتج هشاشة في تكوين الأجيال والنخب والإنسان كما اصطلح عليها الحزب.

ثم تأتي كل من مفردة "اللغة" و"المناهج والمقررات الدراسية" في المرتبة الرابعة بتكرار بلغ 6 مرات بنسبة قدرت بـ7% فحديث الحزب عن اللغة في مجمله لم يكن يتحدث عن اللغة العربية بل قصد به لغات الحضارة والعالمية والتي هي الفرنسية بالدرجة الأولى والانجليزية حيث يريد الحزب بهذا أن يحاكي النماذج الغربية، ويرى أن اللغة العربية هي لغة محدودة الاستعمال، لهذا لابد أن تبقى فقط لغة تواصل وتخاطب لا لغة علم لأن لغة العلم هي اللغة الفرنسية حيث يقول الحزب في هذا الصدد:" استعمال اللغة الفرنسية لتعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا"ص20، ليقزم بذلك من نطاق استعمال اللغة العربية ويحصره في الأدب والتاريخ، والحزب لم يتحدث عن اللغة العربية صراحة إلا في موضوع واحد عندما عبر عنها بمصطلح "التعريب" حيث قال:" فالتعريب على سبيل المثال لم يوظف إلا كاستراتيجية للاستيلاء على السلطة من قبل أقلية" فاللغة العربية هي لغة يدافع عنها ما وصفهم بالأقلية التي تسعى من خلال رفعها لشعار التعريب إلى الاستيلاء على السلطة وكأن السلطة يسيرها من هم ضد التعريب، واللغة الفرنسية هي لغة راقية ومقبولة ومن يطالبون بتثبيتها هم من يريدون الخير للجزائر والرقي لمستوى تكوين مواطنيها لتواكب بذلك التطورات العالمية، ولما تحدث عن اللغة الوطنية عمم بقوله:" يقترح الأرسيدي تدريس وترقية لغاتنا الوطنية..."ص20، فقوله لغاتنا الوطنية يعطي انطباع للقارئ أن الجزائر ليس لها لغة وطنية واحدة كما ينص عليه الدستور ومقومات الوطن بل لها عدة لغات، ربما أراد الحزب أن يشير إلى اللهجات الجزائرية، التي منها القبائلية، التارقية، الشاوية.. وسواها مع اللغة العربية فقال لغاتنا الوطنية، أو أراد

الحزب بهذا أن إعطاء طابع رسمي للهجة الأمازيغية التي لم تلقى إقبال كبير في الوسط التربوي حيث تدرس فقط في مناطق القبائل ليقول بذلك أنها لغة وطنية شأنها شأن اللغة العربية، ولكن كل من يطالب بتعزيز اللغة العربية وتعريب مناهج التعليم هو يستغل عواطف الأفراد ليحقق مطامع سلطوية على حسب تفسير الحزب، أما فيما يخص مفردة "المناهج والمقررات الدراسية" فقد رأى الحزب أنها السبيل لتأسيس "مدرسة وطنية حديثة وجمهورية وقوية ومنفتحة.."ص20، ليقر بأن المدرسة الحديثة هي التي تحاكي النماذج الغربية بمحتوى يعزز كل ما هو وطني.

إلى جانب هذه المفردات التي برزت بشدة في الصفحات التي عرضت قضية المدرسة في برنامج الأرسيدي، هناك مفردات أخرى كان تكرارها ضعيفا مثل مفردة "المدرسي" التي جاءت 4 مرات كصفة في تسيب مدرسي، إقصاء مدرسي، مقررات مدرسية.. أغلبها جاءت لتصف الحالة المزرية التي تعيشها المدرسة الجزائرية وهناك أيضا:(الكتاب المدرسي، الإصلاح، المعلم،..) والتي رغم ضعف تكرارها وتناولها إلا أنها ساهمت في إيصال فكرة الحزب وحول معالجة قضية المدرسة بكل ما تحتويه من إمكانات بشرية ومادية وبيداغوجية.

أما فيما يخص حركة مجتمع السلم فقد استدلت هي كذلك بمفردات تثبت بها اهتمامها بالعملية التربوية، حيث جاءت مفردة "التربية" في مقدمة المفردات بتكرار بلغ 37 مرة وبنسبة مئوية قياسية تجاوزت النصف من مجموع المفردات بـ54%، لتتفوق بذلك على كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ويمكن تبرير هذه النسبة المعتبرة في تناول مفردة التربية انطلاقا من الطابع الذي يغلب على الحركة وهو الطابع الإسلامي، فالتربية التي ركزت عليها الحركة هي قسمان، أولاهما التربية الداخلية أو الخاصة والتي عرفها الحزب في برنامجه على أنها:" تربية خاصة تعتمد منهجا خاصا بالأفراد داخل الحركة لتجعل منهم أفرادا صالحين لقيادة المجتمع، والتأثير فيه بالحق والمعروف.." ص2 (من وثيقة السياسة التربوية) إذن هي تربية خاصة تم وضع منهاجها الخاص من طرف مختصين تربويين تابعين للحزب وهي تربية تؤدي وظيفة تكوينية تأهيلية للأفراد لقيادة المجتمع، وهذا النوع من التربية يجعل من تربية الفرد المسلم ثم الأسرة المسلمة ليليها المجتمع المسلم، فالدولة المسلمة فوق كل اعتبار، والتربية هي قاعدة المجتمع والأصل الذي لابد من التركيز عليه وهي بعد ذلك تيسر ما سواها من تعليم وتكوين، والتربية التي تقصدها الحركة وتلح على زرعها في المجتمع هي التربية الإسلامية الشرعية كما تسميها وقد سخرت الحركة وسائل متعددة لإنجاح تربيتها الخاصة حيث تؤطر المناضلين فيما يسمى بنظام الأسر وتبرمج

لذلك مجموعة من النشاطات من رحلات، مخيمات، كتائب، معسكرات... وما إلى ذلك لكي تعالج سلوك المناضل وتقومه عن قرب، وتدخل هذه النشاطات ضمن أساليب الإقناع التي تنتهجها من أجل الاستقطاب وتقوية الصف ومنه كسب قاعدة جماهيرية صلبة متشبعة بالقيم الإسلامية التي تتماشى ودعوة الحركة، ويراعون إلى حد كبير البعد الإسلامي في إعداد المناهج الخاصة التي تحاكي بها الحركة المنهاج التربوي لجماعة الإخوان المسلمين، أما القسم الثاني من التربية هو التربية الخارجية أو العامة التي تعني بها "توجيه المجتمع نحو الأخلاق الفاضلة والحرص على سلامته بالحفاظ على ثوابته وأصالته والعمل على ترقيته من خلال منظومة تربوية وإعلامية تحفظ له قيمه وامتداده الحضاري" إذن فهذه التربية موجهة للمجتمع أي للأفراد الذين لم ينخرطوا رسميا ليكونوا مناضلين في صفوف الحركة، وتتواصل الحركة معهم من أجل نشر منهجها التربوي عن طريق واجهات رسمية أو شبه رسمية كالنوادي والجمعيات الخيرية والمنظمات وما إلى ذلك، حيث تقوم بنشاطات ثقافية وتربوية وتعليمية وحتى ترفيهية تستهدف بها جميع فئات المجتمع من أطفال بتفعيل الروضات والمدارس التحضيرية وشباب عن طريق إنشاء أكاديميات ونوادي رياضية وجمعيات شبابية التي تؤهلهم وتعلمهم الأخلاق الفاضلة، وكهول عن طريق الأعمال الخيرية والدورات التدريبية التي تستهدفهم وتعالج مشاكلهم، حيث يؤطرهم في كل هذا مناضلون من الحركة متمكنون من المنهج ومتشبعون بفكرها كل حسب تخصصه، ومن خلال هذه النشاطات تقوم الحركة بالدعوة الفردية والجماعية لتنشر بذلك التربية الإسلامية وتجدد للناس أمور دينهم والأهم من ذلك تقوي صفوفها وتتغلغل أكثر في المجتمع لتقوي قاعدتها وتدعم صمودها في كل الجوانب أهمها الجانب السياسي، كما تقصد بالتربية الخارجية التربية الرسمية كذلك التي تقوم بها الدولة من خلال قولها" أن يكون التربية والتعليم قضية كل مؤسسات الدولة...." وهنا ربط التربية بالتعليم ليعطي للتربية معنى آخر وهو المعني الرسمي أي التربية التي تتم داخل المؤسسة التربوية (المدرسة) بالإضافة إلى:" ربط أهداف التربية والتكوين بعالم الشغل والحاجيات الاقتصادية والمهنية للمجتمع" وفي هذا السياق كذلك قصد بكلمة "التربية" التربية التي تتم في المدرسة.

وجاءت مفردة "التكوين" في المرتبة الثانية من مجموع المفردات الكلية الواردة في البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم حيث تكررت 8مرات بنسبة 12% لتجعل الحركة من التكوين وسيلة لتثبيت التربية التي تنتهجها، فمن الطبيعي أن التربية لابد وأن يصاحبها التكوين الذي يرافق العملية التربوية من بدايتها إلى نهايتها، فالتكوين الذي ورد في برنامج الحركة لايتم داخل مؤسسة خارجية بل هو التكوين الذي يتم داخل هياكل الحركة سواء الداخلية

منها مثل نظام الأسر أو الخارجية التي تعنى بأفراد المجتمع كالجمعيات والنوادي والمنظمات،..إلى غير ذلك، وقد جاء ذكر مفردة "التكوين" مرة واحدة فقط يقصد به التكوين المهني أو التكوين الذي يتم في المدرسة في قولها" ربط أهداف التربية والتكوين بعالم الشغل والحاجيات الاقتصادية والمهنية للمجتمع"، ليكون التكوين الذي أوردته المدرسة في أغلبه خادما للمنهاج التربوي الذي تسعى الحركة لترسيخه في شخصيات المنتمين إليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثم تأتي وحدة "الأستاذ والمعلم" في المرتبة الثالثة بتكرار بلغ 4 مرات ونسبة مئوية قدرت بـ 6% ويعتبر المعلمون والأساتذة والمربون أحد أهم المحاور في أي عملية تربوية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لهذا أولتهم الحركة أهمية يمكن القول عنها أنها ملفتة بالمقارنة مع المحاور الأخرى، كون التربية التي تشير إليها الحركة بقسميها تحتاج إلى فاعل متكون ومتخصص وهو المعلم أو الأستاذ أو كما تسميه الحركة بالمربي أي الذي يقوم بعملية تربية الأفراد على المنهج التربوي الإسلامي الصحيح الذي تنتهجه الحركة وسطرت محاوره، لتجعل بذلك المربي كذلك وسيلة رئيسية مساعدة في عملية التربية، ولكن عند حديثها عن القائم على المنظومة التربوية الرسمية قصدت صراحة "المعلم والأستاذ" لما أشارت إلى ضرورة تبنيهم لقضية التربية لتكون قضيتهم الأساسية.

وفي المقابل هناك أيضا مفردات مهمة وردت في البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم لا تقل أهمية عن المفردات السابقة ولكن بتكرار ضعيف كونها تدخل مباشرة في التربية الرسمية التي لم تهتم بها الحركة بشكل واضح لتؤكد على ضعف تناول البرنامج لفئة المدرسة مثل: (المدرسة، الوسائل والأدوات، المناهج والمقررات، اللغة، الإصلاح...) في المقابل هناك تكرار ملفت لمفردات تخص فئة المدرسة ولم يتم تناولها إطلاقا بنسبة 0% مثلا: (الكتاب المدرسي، التلميذ والطالب، أطوار التعليم،...) وهي مكونات مهمة جدا في إبراز قناعة أي حزب بأهمية المدرسة حتى ولو بتكرار ضعيف إلا أن الحركة لم تتناولها إطلاقا وقد برر هذا نائب رئيس الحركة في مقابلة أجراها معه الباحث حيث قال:"...والتربية العامة تقوم بها مؤسسات الحركة وأما التربية الوطنية فهي تحققها متى وصلت إلى دفة الحكم.." أي أنه لايمكن التخطيط للتربية الرسمية أو عرض حلول لمشاكلها مادامت الحركة لم تصل بعد إلى دفة الحكم، رغم أنها قد عرضت توجهاتها نحو القضايا المطروحة في الجوانب الأخرى ولم تنتظر وصولها إلى دفة الحكم لتجعل بذلك الحركة قضية المدرسة قضية ثانوية مقارنة مع القضايا الأخرى.

جدول رقم 14:يوضح تكرار الوحدات الخاصة بفئة السياسة في برامج الأحزاب السياسية.

حزب جبهة التحرير الوطني				حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية				حركة مجتمع السلم			
الرقم	فئة السياسة	ت	ن%	الرقم	فئة السياسة	ت	ن %	الرقم	فئة السياسة	ت	ن%
1	السياسة	0	0	1	السياسة	4	11	1	السياسة	7	19
2	السلطة	0	0	2	السلطة	3	9	2	البرلمان	1	3
3	الدولة	6	18	3	الدولة	5	14	3	الدولة	2	5
4	المجتمع	8	24	4	المجتمع	4	11	4	المجتمع	10	27
5	الإيديولوجية	0	0	5	الإيديولوجية	4	11	5	الإيديولوجية	0	0
6	الحزب	4	12	6	الحزب	3	9	6	الحركة	3	8
7	الوطن	8	24	7	الوطن	7	20	7	الوطن	8	22
8	المواطن	4	12	8	المواطن	1	3	8	المواطن	5	14
9	الديمقراطية	4	12	9	الديمقراطية	4	11	9	الديمقراطية	1	3
المجموع		34	100	المجموع		35	100	المجموع		37	100

يوضح الجدول الخاص بتكرار "فئة السياسة" في البرنامج السياسي لكل من حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحركة مجتمع السلم الوحدات الإخبارية لهذه الوحدة والتي بلغ عددها في برنامج جبهة التحرير الوطني 9 وحدات تكررت 34 مرة وفي البرنامج السياسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بلغ عددها كذلك 9 وحدات تكررت 35 مرة أما في برنامج حركة مجتمع السلم فقد بلغ عددها 9 وحدات تكررت 37 مرة، حيث بلغ فارق التكرار ما بين حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مرة واحدة لصالح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وبلغ فارق التكرار بين حزب جبهة التحرير الوطني و حزب حمس 3 مرات لصالح حزب حركة مجتمع السلم كما بلغ فارق التكرار بين حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب حركة مجتمع السلم مرتين لصالح حركة مجتمع السلم.

إذن فقد تصدرت حركة مجتمع السلم القائمة من حيث عدد تكرار الوحدات الإخبارية لفئة السياسة بـ تكرار بلغ 37 مرة بنسبة 35% مما يوحي باتساع رقعة اهتمام الحركة بطبيعة العلاقة الموجودة مابين المدرسة والسياسة ومن ثمة ركزت على استعمال المفردات التي تظهر اهتمامها بهذه العلاقة وتبرز قناعتها بوجودها، أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد جاء في المرتبة الثانية من حيث تكرار مفردات الفئة بـ تكرار بلغ 35 مرة بنسبة أكثر من 33% وهذا راجع كذلك إلى قناعة الحزب بأهمية المدرسة والدور الذي يؤديه الجانب السياسي في التخطيط وتسيير هذا القطاع الحساس، ثم يأتي أخيرا حزب جبهة التحرير الوطني بتكرار بلغ 34 مرة بنسبة أكثر من 32% فرغم قلة توظيف الحزب للمفردات المندرجة تحت فئة السياسة إلا أن حضورها كان قويا وموحيا وكان له تأثير على السياق العام الذي جاء فيه موضوع التربية والتعليم ضمن البرنامج السياسي للحزب.

وبالتفصيل أكثر في مدى توظيف كل حزب على حدى للوحدات المندرجة تحت فئة السياسة نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد ركز على مفردتين رئيسيتين هما مفردة "المجتمع و "الوطن" بتكرار 8مرات ونسبة 24% حيث جعل الحزب الوظيفة الأساسية للمدرسة الجزائرية هي دفع نهضة المجتمع والحفاظ على خصوصياته ووجوده الحضاري ما بين مجتمعات العالم، وذلك بإنتاج فرد متمسك بهويته الوطنية وثقافته ومعتز بانتمائه ومستعد للدفاع عن الحدود الجغرافية لوطنه كما قال أحد مناضلي الحزب في مقابلة أجريت معه: " الهدف الأساسي هو تطوير المجتمع الجزائري بصفة عامة اقتصاديا وثقافيا لأنه لما يكون لك شعب بتكوين جيد ينتج اقتصاد جيد ومنه بلد متطور متمسك بالثوابت الوطنية." كما أن المدرسة تعمل على الحفاظ على السيادة الوطنية ومبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة التي قادها الحزب إبان الاحتلال الفرنسي، ثم أتت مفردة "الدولة" بتكرار 6 مرات وهو ليس بالفارق الكبير عن المفردتين السابقتين بنسبة 18% فالسياق الذي جاءت فيه هذه المفردة أراد الحزب أن يؤكد من خلاله على استقلالية وأحادية تسيير قطاع التربية والتعليم وتبعيته للدولة من خلال الوزارة المسؤولة عنه (وزارة التربية الوطنية) لتبقى وظيفة المدرسة الجزائرية الأولى هي خدمة أهداف الدولة والحفاظ على كيانها واستمراريتها بدون تدخل أي طرف خارجي قد يؤثر على تحقيق هذه الأهداف، وإن اقتضى الأمر تدخل الخواص في القطاع فإن الدولة تفرض عليهم رقابتها وقوانينها ضمانا للحفاظ على مركزية التسيير وعدم خروج المدرسة ومخرجاتها عن سيطرة الدولة، فذكر مفردة الدولة في برنامج الحزب كان يؤكد به على ضرورة مركزية تسيير المدرسة بالدرجة الأولى.

ثم أتت مفردات أخرى بتكرار ضعيف ومتقارب وهي (الديمقراطية، المواطن، الحزب) لتعزز من إبراز الرابط الموجود بين المدرسة والسياسة وتبرز شرعية تدخل السياسي في كل ما هو تربوي وتؤكد كذلك على أهلية الحزب للقيادة وقدرته على الطرح وتشير إلى دور المدرسة في تثبيت مبادئ الديمقراطية وتخريج المواطن المتشبع بهذه المبادئ الوفي لوطنه، في حين أنه هناك مفردا ت لم ترد نهائيا في مضمون التربية والتعليم في البرنامج وهي (السياسة، السلطة، الإيديولوجية) قد يعود هذا إلى قناعة الحزب بوجود إيديولوجيته في المدرسة الجزائرية إلى اليوم على أساس أن الإصلاحات لم تؤثر على المضامين بنسبة تجعل المضامين القديمة تنمحي فأكبر تغيير طال طرائق التدريس والأطوار التعليمية، كما أن الحزب كان في برنامجه يتكلم بصيغة أنه صاحب السلطة كونه يسيطر على أغلب الوزارات في الحكومة وأغلب المقاعد في البرلمان.

في حين أن مفردة "الوطن" هي التي احتلت الصدارة في فئة السياسة بتكرار بلغ 7 مرات ونسبة 20% وتأتي بعدها مباشرة مفردة "الدولة" بتكرار 5 مرات وفارق بسيط ليوحي الحزب كذلك بدور المدرسة في الحفاظ على الثوابت والهوية الوطنية والدفاع عن السيادة وتحصين حدود الدولة الجزائرية، ولكنها وردت في سياق يريد به الحزب رفع رقابة الدولة عن المدرسة وتحرير احتكارها للتسيير ولو جزئيا بالسماح للخواص بالمشاركة في تسيير القطاع من أجل فك الانغلاق عن المدرسة الجزائرية.

وقد تقاربت نسب تكرارات باقي المفردات وانحصرت مابين 1 و4 مرات مثل (السياسة، السلطة، المجتمع، الإيديولوجية...) وهي مفردات جاءت لتعزز المعنى أكثر ويؤكد بها الحزب في نفس الوقت على حضور السياسي وتحكمه في تسيير النظام التربوي وانتقد بها السلطة الحاكمة التي تسعى لقضاء مصالحها الخاصة ومصالح أبنائها على حساب مصالح أبناء الشعب وعدم اهتمامها بالمدرسة الجزائرية وإعطائها المكانة التي تستحقها بين القطاعات الأخرى مبينا عدم رضاه على الطريقة التي تسير بها التربية ومحذرا من الإيديولوجية التي تحملها الإصلاحات الأخيرة حيث يؤكد على ضرورة إبعاد الإيديولوجيات عن التعليم لكي يواكب التطورات العالمية الحاصلة.

أما حركة مجتمع السلم فقد حذت حذو حزب جبهة التحرير الوطني وتجاوزته لتجعل من مفردة "المجتمع" هي المفردة التي تصدرت التكرارات في فئة السياسة بتكرار 10 مرات ونسبة قدرها 27% حيث جعلت المجتمع هو

المبدأ والمنتهى في العملية التربوية فقررت من خلال التربية الداخلية أن تربية الفرد المسلم المنتمي لصفوف الحركة هي السبيل الأول لتربية المجتمع الذي تريده الحركة أن يقوي صفوفها وتقوده لتحقيق وحدة الأمة الإسلامية وقررت من خلال التربية العامة كذلك أن تربية المجتمع وتأدية المهمة الرسالية للحركة هي الهدف الأول من خلال تسخيرها لمؤسسات مثل الجمعيات الخيرية والتعليمية ونوادي الشباب والنشاطات الثقافية والترفيهية التي تقوم بها بالإضافة إلى سعيها لجعل المنظومة التربوية فضاء لتكوين المجتمع المتماسك الحر الذي يساهم في نهضة الأمة.

ثم تأتي مفردة "الوطن" بتكرار 8 مرات وتليها مفردة السياسة بتكرار 7 مرات حيث جاءت المفردة الأولى على شكل فاعل "الوطن" كما جاءت على شكل صفة تابعة "الوطنية" في (الروح الوطنية، الثوابت الوطنية، الوحدة الوطنية، المناهج الوطنية) وهذا يدل على دور المدرسة في نظر الحركة في المحافظة على خصوصية الشعب الجزائري واستمراريته بين المجتمعات الأخرى، كما يريد من المدرسة أن تخرج المواطن الفخور بانتمائه للإسلام ووطنه الجزائر والمتمسك بالثوابت الوطنية على رأسها الدين واللغة العربية وأوردت مفردة "السياسة" بداية في العنوان الرئيسي لموضوع التربية لما أطلقت عليه مشروع السياسة التربوية لتربط بذلك بين السياسة والتربية وتؤكد على تبعية التربية للسياسة سواء تربيتها الخاصة أو التربية العامة ولم ترد مفردة أي كاسم أبدا أو صفة لمفردة أخرى غير التربية.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

لقد تناولت الدراسة الحالية وثيقة البرنامج السياسي لكل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب حركة مجتمع السلم بحيث وضعت وثيقة البرنامج السياسي تحت مجهر التحليل و استخراج منها مجموعة من المعطيات تم تفريغها في جداول ومن ثم تحليلها وتفسيرها لتأتي الدراسة إلى المراحل الأخيرة والتي تتمثل في مناقشة النتائج المتوصل إليها بعد عملية التحليل، وقد تباينت معالجة الأحزاب السياسية للمدرسة واختلفت حيث:

إذا اعتبرت التربية هي الوظيفة الرئيسية الأولى التي تقوم بها المدرسة الجزائرية فيمكن القول أن المدرسة قد حظيت بالاهتمام الأكبر ضمن تطلعات حزب حركة مجتمع السلم خاصة وأن الحركة قد تناولت وعالجت قضية التربية في وثيقتين رسميتين حيث ذكرتها في الوثيقتين 37 مرة كأكبر حجم اهتمام مقارنة بالحزبين الآخرين، حيث كانت المعالجة الأولى للقضية ضمن برنامجها السياسي العام حين أدرجتها ضمن توجهاتها التربوية والدعوية حيث جعلت هنا النظام التربوي جزءا لا يتجزأ ضمن النظام الاجتماعي العام لما تطرقت إليه مصحوبا بالجوانب الاجتماعية الأخرى، ثم عالجته كموضوع أو بالأحرى كمشروع منفصل خصصت له وثيقة رسمية عنونتها بـ "مشروع السياسة التربوية للحركة" لتؤكد بذلك على أسبقية التربية وأولويتها مقارنة بالأنظمة الاجتماعية الأخرى وتقدم الحركة دور التربية في بناء مجتمع المستقبل الذي تطمح إليه، المهم أن تكون تربية إسلامية محضة تسعى لبناء الفرد المسلم الذي سوف يشارك مستقبلا في استرجاع المجد المفقود للأمة الإسلامية، ليأتي بعدها حزب جبهة التحرير الوطني الذي جعل التربية قرينة للتعليم تارة وللتكوين تارة أخرى لتبين أن التربية وحدها لاتكفي ولا تفي بالغرض المنتظر من المدرسة الجزائرية ولا تسمح لها بتأدية دورها الرئيسي لهذا لابد وأن تكون مصحوبة بالتعليم الذي يزود الأجيال بالمعارف والخبرات التي تمكن المجتمع الجزائري من الحفاظ على مكانته ضمن الركب العالمي، ثم يأتي حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي لم يرى في التربية وظيفة للمدرسة الجزائرية حيث لغاها تماما من حساباته إلا في العنوان الذي عنون به موضوع المدرسة ولمح إلى أن هناك مؤسسات أخرى مسؤولة عن التربية.

أما إذا كان التعليم هو الوظيفة الرئيسية الأولى للمدرسة الجزائرية فإن كلا من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يتقاسمان المرتبة الأولى من حيث حجم الاهتمام والمعالجة حيث تكررت

مفردة التعليم 12 مرة في برنامجيهما السياسي ليؤكدا على أن المنظومة المقصودة هي المنظومة التعليمية لا التربوية حتى ولو كان مصطلح المنظومة التربوية هو الوارد في صفحة التربية إلا أن الممارس هو المنظومة التعليمية ويأتي هذا التصنيف إلى أن المدارس العالمية شعارها التعليم أولا وقبل كل شيء (من يملك المعلومة يملك العالم) والحزبين يطمحان إلى محاكاة هذه المدارس في مضامين وطرق التعليم وحتى في أهداف التعليم مع تأكيدهما (الحزبان) على مراعاة الثوابت الوطنية، والجزائر قد دخلت عالم المعلوماتية و من أجل المحافظة على هذه المكانة لابد للدولة من مدرسة قوية قادرة على المنافسة أو على الأقل قادرة على التواجد في السباق العالمي لأطول فترة ممكنة، أما تناول حركة مجتمع السلم للتعليم فقد كان هامشيا وغير مركزي بل مجرد إشارات لأن الحركة مقتنعة تماما بأسبقية التربية على التعليم.

وبالرجوع إلى تفاصيل اهتمام الأحزاب السياسية محل الدراسة بقضية المدرسة الجزائرية وطبيعته يتضح أن اهتمام كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بالإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها المدرسة كان عمليا وواضحا إلى حد ما حيث تشارك الحزبان مقترح الاهتمام بالمعلمين والأساتذة وتمكينهم من التكوين لتحسين مستواهم البيداغوجي من أجل القيام بمهامهم، كما اقترحا مدرسة تثمن الكفاءات والمهارات بل وتسعى لخلقها لتجعلها في سياق عالمي قد تجاوز حزب جبهة التحرير الوطني ليؤكد على ضرورة المحافظة على موروثه التربوي الذي طبقه على المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال والذي مازال مجسدا في المدرسة الجزائرية الحالية خاصة بصمته فيما يخص مجانية وعمومية وديمقراطية التعليم من أجل تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع الجزائري في حين أن فئة الإداريين التربويين أهملت تماما من برنامجهما، أما حركة مجتمع السلم فقد تناولت هذا الجانب بصفة مختصرة نوعا ما فحرصت على الاهتمام بالمعلمين ومحاور المنظومة التربوية ليدرج كلا من التلاميذ والإداريين تحت عبارة محاور المنظومة التربوية وركز على مجموعة من المبادئ لابد وأن ترسخ لدى التلاميذ وهي تثبيت قيم الإسلام وتعزيز القيم التاريخية.

وقد حظيت الإمكانيات المادية بحصتها من الاهتمام كذلك ضمن برامج الأحزاب السياسية حيث استحوذ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على أكبر حجم اهتمام خاصة لما اقترح رفع الميزانية المخصصة للتعليم وأشار إلى فكرة الاستثمار في التعليم لتتبناها الدولة الجزائرية، ثم يأتي حزب جبهة التحرير الوطني الذي مازال يؤكد على

بصمته في التعليم ألا وهي الحفاظ على مجانية التعليم التي مازالت منتهجة إلى اليوم في المدرسة الرسمية وأكد على مركزية تسيير المدرسة وخضوعها الدائم للسلطة وتحدث عن أهمية تزويد المدرسة الرسمية بالوسائل البيداغوجية والتقنية الحديثة دون تخصيص للوسائل، أما حركة مجتمع السلم فلم تتطرق للجانب المادي إلا لما اقترحت إنشاء مدارس تخدم المشروع الحضاري للأمة.

أما الجانب البيداغوجي فقد اهتم به كذلك حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بنسبة أكبر حيث أعطى مقترحاته في جميع الفئات الفرعية للجانب البيداغوجي ولم يهمل ولا فئة فتناول الكتاب المدرسي والبرامج وطرائق التدريس وحتى أنه طرح أفكاره فيما يخص لغات التدريس وقدم انتقاداته للإصلاحات التربوية الأخيرة، ثم يأتي حزب جبهة التحرير الوطني الذي أهمل فئة واحدة وهي فئة البرامج والمناهج حيث لم يعطي ولا اقتراح في هذه الفئة شأنه شأن حركة مجتمع السلم التي أهملت فئة الكتاب المدرسي على الرغم أن أهميتها في النظام التربوي ولم يتعرض كلا الحزبان للإصلاحات الأخيرة لا متقدا ولا مثمنا.

في حين أن الجانب التنظيمي لم يحظى بالاهتمام الذي يتماشى ودوره الفعال في سيرورة العملية التربوية فقد لاقى نوعا من الإهمال قي برامج الأحزاب الثلاثة خاصة ما يتعلق بشقه الداخلي الذي لم يتم التعرض له إطلاقا على عكش الشق الخارجي أو التنظيم الخارجي الذي لم يتم تناوله في بعده العملي والواقعي الذي يحتاجه المجتمع خاصة قضية ربط المنظومة التربوية بعالم الشغل وإعطائها بعد مجتمعي الذي انفردت حركة مجتمع السلم بالحديث عنه.

وقد كان مشروع المجتمع المستقبلي هو المهيمن والهدف الرئيسي لكل حزب سواء صراحة أو ضمنيا حيث تحدثت الأحزاب السياسية الثلاثة عن مدرسة تتجاوب مع مقترحاتهم وتخدم مشروعهم الحضاري بالدرجة الأولى خاصة وأن نسبة تكرار مفردة المجتمع في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم كانت ملفتة، فالحزب الأول يؤسس لمجتمع وطني يحمل ولاءه للحزب ويعترف بدور حزب جبهة التحرير الوطني في استرجاع الحرية التي ينعم بها أفراد المجتمع اليوم ويسعى كذلك لمجتمع متشبع بالقيم الوطنية والتاريخية ومستمدا من مبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة، أما الحزب الثاني فيسعى لمجتمع مسلم منتقى فردا فردا يعمل على إعادة الاعتبار لكل ماهو إسلامي ويرسخ المبادئ الإسلامية في جميع ممارساته ومؤسساته، في حين أن حزب التجمع من أجل الثقافة

والديمقراطية فيسعى من خلال المدرسة التي يريدها إلى تأسيس مجتمع ديمقراطي عالمي الذي ركز عليه طيلة عرضه لمقترحاته فيما يخص المدرسة ليجعلها بذلك مصدر لتمويل هذا المجتمع المتفتح على كل ماهو عالمي، وتأتي بعد هذا الهدف أهداف ثانوية أخرى ولكنها تبقى تخدم المشروع المجتمعي الكبير لكل حزب سياسي.

أما الجهات التي استهدفتها الأحزاب السياسية من خلال اقتراحاتها حول المدرسة الجزائرية فقد تنوعت من حزب لآخر فكانت كل من الأسرة والمجتمع هما المستهدفين الأولين لدى حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يتحدث في برنامجه بصفة الحاكم الذي يملك السلطة والمدافع أمام المجتمع عن مكتسباته ومنتجات المنظومة التربوية التي أرسى قواعدها ومبرئا تاريخه من أي خلل طال المدرسة الجزائرية أو أي شائعة حول فشلها، أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد وجه خطابه للسلطات العليا لما حملها مسؤولية الأزمة الإيديولوجية التي تعاني منها المدرسة الجزائرية واستهدف المجتمع لما أطلعه عن تراجع الديمقراطية داخل المؤسسة التربوية وتراجع تكافؤ الفرص في التعليم، ووجهت حركة مجتمع السلم اقتراحاتها للسلطات العليا لما طلبت إشراك الحركة في وضع البرامج ومؤسسات سياسية أخرى عبر البرلمان وغيره واستهدفت المتخصصين في التربية كذلك والمجتمع بالدرجة الأولى الذي كان المنطلق والمنتهى في محتوى التربية العامة.

وقد تعدى تناول الأحزاب السياسية لموضوع المدرسة العنوان المخصص لها حيث تطرقت إليها كذلك في عناوين أخرى حيث تناولها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في أربع عناوين كيف فيها موضوع المدرسة ليتناسب مع الجانب الذي ذكر فيه وذكرته حركة مجتمع السلم في ثلاث عناوين ويأتي أخيرا حزب جبهة التحرير الوطني الذي تناوله في عنوانين آخرين فقط.

وقد اتضح جليا من خلال عرض وحدات التحليل وتفريغها أن مفردة المدرسة لم تتكرر كثيرا في محتوى قضية التربية والتعليم في البرامج السياسية للأحزاب الثلاثة بل عبروا عنها بمجموعة من المصطلحات مثلا بـ (التربية والتعليم، المنظومة التربوية) أو بـ (التربية، التعليم) وقد تداولت الأحزاب المفردات المندرجة تحت فئة المدرسة بصفة متقاربة أما فئة السياسة فقد وظفت أكثر بطريقة غير مباشرة ومثلتها مجموعة من المفردات مثل: (الدولة، الديمقراطية، الوطنية، الإيديولوجية،...).

ونظرا لأهمية المناهج والمقررات في رسم مسار المنظومة التربوية فإن الأحزاب السياسية لم تعطها الأهمية التي تستحقها حيث لم تعطي مقترحات عملية جاهزة للتطبيق أو جديدة غير التي هي سائدة في المدرسة الحالية حيث صاغتها على شكل أهداف ولكن يمكن ذكر مقترح حركة مجتمع السلم لما أشارت إلى إشراك جهات أخرى لم تذكرها في وضع المناهج عبر البرلمان وغيره وهذا يسمح بولوج أفكار جديدة للمضامين التربوية.

أما تكوين المعلمين والأساتذة فقد أشارت إليه الأحزاب السياسية الثلاثة بالاهتمام بظروفه الاجتماعية والعمل المتواصل على تحسين مستواه بإخضاعه للتكوين المستمر وكان مقترح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أكثر عملية لما تحدث عن إعداد مشروع ضخم لتكوين أساتذة، معلمين،... يستهدف 500.000 شخص، كما أكدت الأحزاب السياسية الثلاثة على الاهتمام كذلك بالتلاميذ وتربيتهم على القيم الثوابت الوطنية ومراعاة المحتوى الإسلامي الذي أشارت إليه جبهة التحرير الوطني وأكدت عليه حركة مجتمع السلم بصفة كبيرة وأساسية.

أما الوسائل البيداغوجية فقد تحدثت جبهة التحرير الوطني عن ضرورة تحديثها وتمكين المدرسة الرسمية منها في حين أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على الاعتراف بالمدرسة الخاصة والاعتراف بالمدارس الكبرى بصفة كلية ولم يتطرق إلى قضية الوسائل البيداغوجية المساعدة في العملية التربوية، واقترحت حركة مجتمع السلم إنشاء مدارس خاصة تخدم المشروع الحضاري للأمة.

وقد لاحظ كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أنه هناك مواد وبرامج ضرورية وهامة لم تدرج للتدريس في النظام التربوي السائد حيث اقترحت الجبهة إعطاء معامل هام للتاريخ الثقافي للجزائر في كل الامتحانات والمسابقات كما أشارت إلى تشجيع تربية الميولات والاختيارات من خلال ما سمته بالتدريب التحضيري أما حزب التجمع فقد اقترح تدريس الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا باللغة الفرنسية واستبعاد اللغة العربية التي جعل المدافعين عنها طامحين للاستحواذ على السلطة، وإقرار الأدوات التعليمية كمواد أساسية وأهم شيء إدراج مادة الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم، وفي إطار اقتراحه استعمال اللغة الفرنسية والانجليزية كلغات تدريس رأى الحزب أن هذا الاقتراح هو أولوية لابد من إدراجها في الدستور لضمان ثباتها وديمومتها في المنظومة التربوية الجزائرية.

إن برنامج جبهة التحرير الوطني هو برنامج المترشح الحر للانتخابات الرئاسية و رئيس الجمهورية الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة على حسب المقابلة التي أجريت مع أحد إطارات الحزب حيث قال: "الإصلاحات التي جاء بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مستمدة من البرنامج السياسي للحزب وغير بعيدة عنه لأن برنامج رئيس الجمهورية هو برنامج الحزب..." لهذا تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة (دراسة 2) في كون المترشح عبد العزيز بوتفليقة ركز على الجانب البيداغوجي مجسدا ذلك في إصلاح المنظومة التربوية من خلال التمسك بالخصوصية الثقافية مع التفتح على الحداثة وهذا ماركز عليه الحزب تقريبا الذي أكد على ضرورة الحفاظ على الاستراتيجيات التي وضعها منذ الاستقلال والتي اعتبرها مكتسبات للشعب وهي ديمقراطية وعمومية ومجانية التعليم وتحديث أساليب المنظومة التربوية في مناهجها ومخرجاتها، كما اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في حجم الاهتمام الذي كان يتسم بالعمومية والسطحية والذي لم يكن يغطي كل الجوانب بل يختلف من مترشح للآخر وبرنامج لآخر، وقد توصلت الدراسة الحالية إلى وجود نوع من الإهمال للجانب التنظيمي خاصة الداخلي منه وهذا ما لم يوجد في نتائج الدراسة السابقة الثانية، أما الدراسة الأولى فقد تطرقت للمسألة الاجتماعية ككل ليكون بذلك النظام التربوي جزءا منها وتوصلت إلى أن السياقات السياسية والاجتماعية تؤثر على استراتيجيات وبرامج الأحزاب السياسية وهذا ما ظهر على البرامج السياسية للأحزاب محل الدراسة في البحث الحالي حيث اتضح من خلال تحليل معطيات الجداول أنه هناك تأثير واضح للخلفية الفكرية الإيديولوجية لكل من الأحزاب السياسية الثلاثة ضمن الجانب التربوي.

وقد توزع اهتمام المداخل النظرية على عامل بعينه دون العوامل الأخرى، حيث ركز المدخل الوظيفي على ضرورة تكافؤ الفرص والمساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ورأى في التربية بما تقوم به من تصنيف وانتقاء لقدراتهم تساعد على خلق مجتمع يقوم على الجدارة والاستحقاق كما تساعد على خلق مجتمع طبقي مرن غير مغلق تتحدد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد وفقا لما يملكونه من مواهب وقدرات وهذا ما أشار إليه حزب جبهة التحرير الوطني حين تحدث عن ضرورة المحافظة على مجانية التعليم وديمقراطيته ليحقق بذلك مبدأ تكافؤ الفرص، أما الماركسية المحدثة فقد ركزت على الجانب المادي للمنظومة التربوي ورأت فيها وسيلة إيديولوجية للسيطرة على الطبقات الدنيا وفرض أفكار الطبقة المهيمنة وإعادة إنتاجها وهذا ما اتضح في الجانب التربوي لبرنامج حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية الذي رأى في الذين ينادون بالتعريب غطاءا من أجل الوصول إلى السلطة

وأشار إلى عدم رضاه عن الإصلاحات التربوية الأخيرة (2003) كونها فرضت على أبناء المجتمع البسطاء في حين أن أبناء الحكام يزاولون تعليمهم بالخارج، ونادى أصحاب المدخل الإسلامي بأهمية التركيز على التربية الإسلامية وعدم اتخاذ التربية كوسيلة للسيطرة والهيمنة على أفراد المجتمع وهذا يقابل ما تدعو إليه حركة مجتمع السلم لما رأت في التربية التي تضع مناهجها بنفسها الحل في معالجة آفات المجتمع، لهذا لم تركز على التربية الرسمية في برنامجها السياسي كونها خاضعة لأفكار وإيديولوجية الحاكم وهذا ما لايتناسب مع تطلعات أبناء حزب حركة مجتمع السلم.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة:

رغم الإصلاحات المتعدد التي مست المدرسة الجزائرية إلا أنها مازالت تعاني من نقائص ولاتزال تحتاج إلى بعض الأمور الضرورية التي أغفلتها الإصلاحات التربوية والتي تمكنها من ممارسة دورها داخل البناء الاجتماعي، والتركيز على موضوع المدرسة الجزائرية راجع إلى دورها المحوري وأهميتها التي لايمكن إنكارها في بناء المجتمع الجزائري والحفاظ على خصوصيته وثوابته التي ثبتها في دستور البلاد وهذا ما جعلها من الانشغالات التي تبنتها مؤسسات مجتمعية مختلفة منها المؤسسات السياسية وعلى رأسها الأحزاب السياسية الجزائرية التي أفاضت هي الأخرى بمقترحاتها من أجل تغطية النقائص الموجودة في المدرسة السائدة.

والدراسة الحالية حاولت البحث في الطريقة التي عالجت بها الأحزاب السياسية قضية المدرسة الجزائرية في برامجها الرسمية حيث اعتمدت على وثيقة البرنامج السياسي لثلاث أحزاب سياسية جزائرية، وبعد إجراء التحليلات الضرورية للمعطيات من أجل لإجابة على التساؤلات المطروحة في بداية البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

كانت معالجة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هي الأكثر اتساعا وتفصيلا مقارنة بالحزبين الآخرين حيث بدى اهتمام الحزب بالموضوع واضحا خاصة لما تناوله من جهتين: من جهة استعرض فيها رأيه في المنظومة التربوية السائدة موجها انتقادات للنظام التربوي السائد حاليا في المدرسة الجزائرية ومبرزا عدم رضاه على الطريق الذي تسير فيه المؤسسة التربوية، ومن جهة أخرى طرح مقترحاته بطريقة أكثر عملية وجرأة مستندا لإحصائيات رقمية توحي باطلاعه على الموضوع، وعالج موضوع التربية والتعليم بطريقة شمولية تطرق من خلالها لأغلب الفئات التي اختيرت في الدراسة الحالية، واتضح كذلك اهتمامه الكبير بالموضوع لما تطرق إليه وركز عليه في عدة محاور أخرى مهمة على رأسها المحور الاقتصادي.

أما حزب جبهة التحرير الوطني فقد عالج موضوع المدرسة الجزائرية بطريقة مركزة إلى حد ما وشاملة ولكن بأقل تفاصيل، ولم يأت بمقترحات جديدة مقارنة بحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كونه بقي يركز ويؤكد على أمور مازالت سائدة أصلا في المدرسة الرسمية الحالية مثل مجانية التعليم وديمقراطيته ومركزيته كما بقي كذلك يركز على فرض رقابة الدولة على التربية الرسمية، ولكن في المقابل كان تناوله للموضوع مقبولا يبرز اهتمامه بقضية التربية

والتعليم وكل هذا راجع إلى التاريخ السياسي الحافل لهذا الحزب، فقد كان يعتبر الحزب الواحد المسير للنظام السياسي الجزائري عندما كانت الجزائر تسير وفق الأحادية الحزبية، وهذا ما جعل جميع القرارات والإصلاحات التي تمس جميع ميادين الحياة منها الخاصة بالتربية والتعليم تصدر عن مسؤولي حزب جهة التحرير الوطني الذين كانوا يمثلون الحكومة ويتكفلون بكل الوزارات، فسارت العملية التربوية الجزائرية لفترة زمنية طويلة على المخططات التي تصدر عن الحزب من ما بعد الاستقلال إلى حوالي ما قبل سنة 2003 فرغم الإصلاحات السياسية لسنة 1989 التي شرعت التعددية الحزبية في الجزائر ورسمت مشاركة القرار السياسي داخل هرم السلطة إلا أن هذا الأمر لم يؤثر على التربية الرسمية في المدرسة الجزائرية ولم يتم المساس بها لا من حيث الشكل ولا المضمون إلى غاية إصلاحات ما بعد 2003.

في حين أن حزب حركة مجتمع السلم كان يبدو في أول الدراسة أكثر الأحزاب اهتماما بالموضوع خاصة بعد أن خصص وثيقة رسمية خاصة للتربية منفصلة عن البرنامج السياسي، ولكن بعد تفريغ المعطيات اتضح أن معالجة الحزب لموضوع المدرسة الجزائرية كانت ثانوية نوعا ما وتميل إلى العمومية بنسبة كبيرة ضمن البرنامج السياسي الذي اشتمل على عدة محاور منها محور التربية الدعوية فركز من خلاله على تربية المجتمع بالدرجة الأولى ولكن هذه العملية التربوية الموجهة للأفراد يقوم بها الحزب ويخطط لها دون الاعتماد على كل ما يتعلق بالتربية التي تشرف عليها الدولة، أما في وثيقة مشروع السياسة التربوية فقد كانت المعالجة لا تختلف كثيرا عما هو متناول في البرنامج السياسي حيث ركزت الحركة ضمن هذه الوثيقة على التربية الداخلية بنسبة كبيرة جدا وأساسية وهي التربية التي يقوم بها الحزب لمناضليه إذ تقوم بها المؤسسات والواجهات التي أقامها في المجتمع و ويستهدف من خلالها المناضلين المنتمين إليه والمنضمين إلى مؤسساته من جمعيات ونوادي، وتعتمد هذه الواجهات في العملية التربوية المنهاج التربوي الذي وضعه مسؤولو الحركة وإطاراتها ولا يركز هذا المنهاج على التكوين فحسب وإن كان التكوين هدفا من أهدافه، ولكن هذه التربية ترمي بالأساس إلى محاولة تنشئة الفرد على التحلي بالمبادئ والقيم الإسلامية والتمهيد لقيام مشروع حضاري يخدم الوطن والأمة، ولما تحدث الحزب عن التربية العامة بدى لأول وهلة وكأنه يقصد التربية الرسمية الموجهة لأفراد المجتمع والتي تشرف عليها الدولة ولكن اتضح أن المقصود بالتربية العامة غير ذلك فهي التربية الموجهة لأفراد المجتمع وهذا ما تشترك فيه مع التربية الرسمية ولكن المشرف عليها هذه المرة ليس الدولة بل هي الحركة بمناهجها ومؤطريها وحتى هياكلها، أما المدرسة الجزائرية أو بالأحرى التربية والتعليم فقد

كانت معالجة الحزب لها محدودة نوعا انحصرت في نقاط معدودة لم تبتعد في طرحها كثيرا عن حزب جبهة التحرير الوطني مما أوحى بوجود توافق ورضا من قبل حزب حركة مجتمع السلم على الإصلاحات التربوية التي كانت سائدة في المدرسة الجزائرية ما قبل 2003 من خلال تقارب الطرح بين الحزبين، فالمدرسة الجزائرية كانت في وقت ليس بالبعيد متشبعة في مناهجها إلى حد ما بالقيم والمبادئ الإسلامية ومراعية لها وهذا ما يتوافق وأهداف الحزبين معا (حمس والأفالان) مما خلق تقاربا في طرح واقتراح الحلول فيما يخص التربية والتعليم، ولكن مع الإصلاحات التربوية الأخيرة ثار جدل كبير حول تعديل مواضيع التربية الإسلامية و إلغاء تخصص الشريعة والعلوم الإسلامية عن التخصصات المتوفرة في مرحلة الثانوي ضمن مشروع إعادة هيكلة التعليم الثانوي بحجة وجود جامعات إسلامية، فأصبحت التربية الإسلامية أشبه ما تكون بالتربية المدنية في محتواها حيث تهتم بالأسرة والمجتمع بطريقة سطحية، وقد تناولت جريدة أخبار اليوم في موقعها الرسمي هذا الموضوع تحت عنوان "التربية الإسلامية تحتضر" مما جاء فيه " يسجل المهتمون بالشأن التربوي تراجعا رهيبا لدور مادة التربية الإسلامية في تنشئة تلاميذ الجزائر، وهو تراجع يرده البعض إلى التغييرات الجذرية التي شهدها البرنامج الدراسي بوجه عام، ومادة التربية الإسلامية بوجه خاص، حيث يؤكد عارفون أن التعديلات التي طرأت على هذه المادة جعلتها تفقد الكثير من بريقها وتتحول إلى ما يشبه مادة التربية المدنية، وفي أفضل الأحوال مادة لتعليم التلاميذ نواقض الوضوء وعدد ركعات الصلاة، بعد أن كانت مادة متكاملة تهدف لتنشئة جيل سوي، ولإصلاح المجتمع ومحاربة الفساد بمختلف أوجهه· وتحولت مادة التربية الإسلامية في المدارس الجزائرية من تربية دينية إلى تربية مدنية تهتم بالأسرة والمجتمع من الناحية السطحية والشكلية وليس لها أي علاقة بالقيم الإسلامية والتربية الأخلاقية للطفل الذي كان بالأمس القريب يتلقى أصول الدين منذ نعومة أظافره بالمدارس القرآنية قبل المدرسة الابتدائية، قبل أن تتغير الأمور اليوم، حيث أصبحت كثير من العائلات تفضل الروضات على المدارس القرآنية، ونتيجة لذلك صارت مادة التربية الإسلامية تحتضر في المدارس الجزائرية دون مبالاة رسمية، ولا حتى (نخبوية)" www.akhbarelyoum.dz وهذا ما يتنافى وتطلعات حركة مجتمع السلم بالدرجة الأولى التي تعتبر الإسلام المنطلق والمنتهى في مشروعها الحضاري، ولا يرضي حزب جبهة التحرير الوطني على اعتبار أن الإسلام ثابت من ثوابت الهوية الوطنية المنصوص عليها في الدستور وهذا الثابت غير قابل للتغيير أو الإلغاء، في حين أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لم يعطي أولوية واضحة للطابع الإسلامي داخل المدرسة الجزائرية وركز على عالمية التعليم وجعله بجميع أشكاله يحاكي

النماذج الغربية حيث قال أحد إطارات الحزب في مقابلة أجريت معه من طرف الباحث "إن إخراج المدرسة من العقلية العربية الإسلامية خطوة هائلة على البلد اتخاذها قبل فوات الأوان" وهذا ما يجعله يختلف مع الحزبين الآخرين.

خلاصة:

بعد عملية جمع البرامج السياسية لكل حزب سياسي على حدى وتصنيفها ضمن جداول تفريغ ومن ثم تفسير وتحليل النتائج المتوصل إليها، استطاعت الدراسة أن تصل إلى الأهداف التي سطرتها في بداية البحث وتحققها ومنه الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات التي بني عليها البحث، حيث تم التعرف على البرامج السياسية محل الدراسة و تحليل الاقترحات التي طرحتها الأحزاب السياسية والتوصل إلى نتائج تم مناقشتها وتبريرها، لتكون الدراسة بذلك قد استوفت جميع الخطوات المنهجية المطلوبة في كل بحث علمي.

خـــــاتـمـة:

يعتبر النظام التربوي نظاما فرعيا أساسيا ضمن النظام الاجتماعي العام إلى جانب أنظمة أخرى على رأسها النظام السياسي والاقتصادي ،هذا ما يجعل كل نظام قائم بناءا على الآخر في نسق مترابط وعلاقة تبادلية، يعمل على الحفاظ على توازن المجتمع وتكامل وظائفه من أجل استفاء شروط البقاء والاستمرارية، وعلى هذا الأساس يكون النظام التربوي جزءا لا يتجزأ من هذا الأخير، ولكن بنسبة تفاوت تجعله أكثر قيمة وأهمية من الأنظمة الاجتماعية الأخرى لأنه الممول الرئيسي الذي يدعمها بالكفاءات والخبرات البشرية التي تعمل على ترقيتها وتطويرها.

وفي إطار العلاقة التبادلية مابين الأنظمة الاجتماعية، تتجلى الرابطة التي تجمع النظام التربوي بالنظام السياسي جسدتها أهم مؤسستين في النظامين على التوالي هما المؤسسة التربوية (المدرسة) كمكان لتلقي التربية الرسمية وتكوين المهارات والكفاءات وتأهيلها لشغل أدوار اجتماعية معينة، تقابلها المؤسسة الحزبية أو الأحزاب السياسية التي تعمل على معالجة جل القضايا المجتمعية لتكون الرابط الذي يجمع الأفراد بالحكام، لتكون المدرسة من القضايا المجتمعية التي تهتم بها الأحزاب السياسية وتعمل على معالجة كل ما يتعلق بها في وثائقها الرسمية على رأسها وثيقة البرنامج السياسي بما أنها فضاء اجتماعي يعاني من مجموعة من المشاكل التي تحتاج إلى حلول.

لهذا بحثت الدراسة الحالية في الكيفية التي تم بها معالجة قضايا المدرسة الجزائرية في البرامج السياسية للأحزاب من أجل التعرف على مدى قدرة هذه الأخيرة على حل المشاكل الموجودة في النظام التربوي وتأسيس مدرسة جزائرية بمعنى الكلمة قادرة على دخول التنافس العالمي أو على الأقل على سد العجز الفكري والتخلف العلمي الذي يعاني منه المجتمع الجزائري، وذلك بتسليط الضوء على ثلاث أحزاب سياسية وهي حزب جبهة التحرير الوطني المحسوب على التيار الوطني وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المحسوب على التيار اللائكي وأخيرا حزب حركة مجتمع السلم المحسوب على التيار الإسلامي، وخلصت الدراسة إلى وجود نوع من التفاوت من حيث حجم اهتمام الأحزاب بالموضوع وتنوعه حيث أكدت النتائج المتوصل إليها على أن كل منها ذهب إلى كون البرنامج السياسي هو وثيقة يتم فيها طرح الحلول لمختلف المشكلات الاجتماعية بطريقة سطحية وعامة تخضع للقناعات الفكرية للحزب، أما بخصوص التفاصيل فيتم طرحها والعمل بها في حال وصول الحزب للسلطة.

إن موضوع المدرسة الجزائرية من أهم المواضيع المطروحة إلى يومنا هذا، خاصة مع الإصلاحات التربوية الأخيرة، نظرا للدور الفعال الذي يؤديه قطاع التربية والتعليم والأهمية التي يحظى بها في المجتمع الجزائري، لهذا يمكن القول أنه:

- ضرورة البحث أكثر في الطرق والأساليب التي تمكن المدرسة الجزائرية من المواصلة والنهوض من جديد لمواجهة التحديات الراهنة والتأسيس لنظام تربوي يراعي البعد الحضاري للمجتمع الجزائري وهذا الدور تضطلع به جميع الفئات الفاعلة في المجتمع وليس الأحزاب السياسية فقط.
- الأحزاب السياسية مطالبة أن تزيد من اهتمامها بالمدرسة الجزائرية بأن تخصص لها وثيقة مستقلة تتعرض فيها للموضوع بأسلوب توضح فيه نظرتها الحقيقية وتؤكد فيه على اطلاعها على كل ما يتعلق بالنظام التربوي من وسائل وبرامج ومعلمين وتلاميذ من خلال وضع اقتراحات ميدانية فعالة.
- ضرورة تسليط الضوء على الإصلاحات التربوية الأخيرة كونها ساهمت في إعطاء بعد آخر للنظام التربوي وإعطاء جانب من الاهتمام للبيداغوجية الحديثة (المقاربة بالكفاءات) التي تم تطبيقها مع الإصلاحات التربوية الأخيرة.

ملخص الدراسة:

لقد هدفت الدراسة بشكل عام إلى البحث في الطريقة التي تمت بها معالجة قضية المدرسة الجزائرية بكل مضامينها المادية والبشرية في البرامج السياسية الرسمية لبعض الأحزاب السياسية من أجل التعرف على مدى قدرة السياسيين على تجسيد مدرسة جزائرية راقية ومتفتحة على المستوى العالمي في ظل التطورات التكنولوجية المستمرة، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على وثيقة البرنامج السياسي التي تدخل ضمن ملف تأسيس أي حزب جزائري حسب القانون العضوي والتي يتم منها استنباط البرامج الانتخابية الأخرى والتي تحتوي على حلول لمجموعة من المشكلات الاجتماعية، وقد تم اختيار ثلاث أحزاب سياسية بطريقة قصدية ولعدة أسباب وهي حزب جبهة التحرير الوطني، حزب حركة مجتمع السلم، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

وبعد إجراء مقابلات وتصميم استمارة تتماشى والفئات والوحدات التحليلية المختارة تم جمع بيانات البرامج السياسية الثلاثة ليتم تفريغها في جداول التحليل التي وجدت خصيصا لذلك حيث تم تفسير وتحليل المعطيات المستخرجة لكل حزب على حدى.

وقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تناولت الوثائق الخاصة بالأحزاب السياسية على البرامج الانتخابية التي تعدها هذه الأحزاب في كل مناسبة انتخابية والتي هي مبنية على البرنامج السياسي العام الذي يعتبر القاعدة التي بنيت عليها، في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت وثيقة البرنامج السياسي في حد ذاتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معالجة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كانت هي الأكثر اتساعا وتفصيلا مقارنة بالحزبين الآخرين حيث بدى اهتمام الحزب بموضوع المدرسة الجزائرية واضحا، ثم يأتي بعده حزب جبهة التحرير الوطني الذي عالج موضوع المدرسة الجزائرية بطريقة مركزة إلى حد ما وشاملة بتفاصيل خفيفة مقارنة مع الحزب الأول وفي الأخير جاءت حركة مجتمع السلم التي ظهر اهتمامها بموضوع المدرسة الجزائرية ضعيفا جد وركزت اهتمامها على التربية الخاصة التي تكون بها المنتمين إليها.

La Résumé:

cette étude vise en général à examiner la façon par laquelle la question de l'école avec tout son contenu matériel et ses ressources humaines a été traitée dans les programmes politiques officiels pour certains des partis politiques afin de déterminer la capacité des politiciens à réaliser une école algérienne de haute gamme, ouverte au niveau mondial à la lumière de l'évolution Continue technologique,

La présente étude a adopté "**l'analyse du contenu**" du document contenant le programme politique, indispensable dans l'établissement d'un parti politique algérien selon la loi organique, et qui est notamment l'élaboration des autres programmes électoraux, et qui contient des solutions pour une gamme de problèmes sociaux

Pour cela l'étude a sélectionné trois partis politiques de manière délibérée pour plusieurs raisons, le Front de libération nationale(FLN), le Mouvement de la société pour la paix(MSP), et le Rassemblement pour la Culture et la Démocratie (RCD).

Après avoir mené des entrevues et concevoir une forme compatible avec les catégories et les unités, les données analytiques ont été déchargées dans les tableaux d'analyse que l'on trouve spécialement où l'interprétation et l'analyse des données extraites pour chaque partie a été fait séparément.

La plupart des études qui a choisi l'analyse du contenu de la documentation pour les partis politiques s'est basée sur les programmes électoraux préparés par les parties dans chaque scrutin, et qui est basé sur le programme politique

de l'année, tandis que l'étude actuelle a adopté le programme politique du document en soi.

L'étude a révélé que le traitement du Rassemblement pour la culture et la démocratie, était la plus complète et la plus détaillée que celui des autres Parties. Où il semblait que ce thème se traite d'une façon intéressante et claire, puis vient après le Front de libération nationale, qui a traité le sujet de l'école de façon ciblée avec moins de détails par rapport au premier parti. Et en troisième place vient le MSP qui semblait plus intéressé par l'éducation spéciale de ses militants que par le sujet de l'école algérienne.

قائمة المراجع:

1/ مراجع باللغة العربية:

أولا: قائمة المصادر

1/ البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي صدر بعد المؤتمر الذي أجري أيام 21.20.19 /2010/03.

2/ البرنامج السياسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المؤتمر الرابع أيام: 2012/03/10.9.8.

3/ البرنامج السياسي لحزب حركة مجتمع السلم الذي صدر بعد المؤتمر الخامس الذي عقد في: 2013/05/4.3 من الموقع الرسمي الإلكتروني لحركة مجتمع السلم.

http://www.hmsalgeria.net/portal/politique_generale.html

4/ ومشروع السياسة التربوية لحركة مجتمع السلم الصادر بعد المؤتمر الخامس للحركة من الموقع الرسمي:

http://www.hmsalgeria.net/portal/hms_dot_net/congres2012

ثانيا: معاجم وقواميس

1/ أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي, مكتبة لبنان, الطبعة الأولى, لبنان, 1978.

2/ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية عربي انجليزي, متوفرة على الموقع التالي: www.kotobarabia.com

3/ ريمون بودون ،ترجمة:سليم حداد: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1986.

4/ طوني بينيت وآخرون: ترجمة:سعيد الغانمي: مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

5/ علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب،الطبعة السابعة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991.

6/ غي هرميه وآخرون:ترجمة: هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي فرنسي انجليزي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2005

7/ مجمع اللغة العربية: كتاب المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1983.

ثالثا: الكتب

1/ أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء 4، دار الغرب الإسلامي، الطبعة 1، لبنان، 1996.

2/ أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث –بداية الاحتلال–، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة 3 الجزائر، 1982.

3/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء2، الطبعة3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1983.

4/ إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 2004.

5/ أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

6/ أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام البشير الإبراهيمي، الجزء الثاني، 1952/1940 ،دار الغرب الإسلامي، الطبعة 01، الجزائر، 1997.

7/ أحمد سويقات: التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، عدد04، الجزائر، 2006.

8/ أحمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، متوفر على الموقع: www.kotobarabia.com

9/ أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة رقم 117، الكويت، 1987.

10/ إسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2002.

11/ إسماعيل علي سعيد: المجتمع والسياسة-دراسات في النظريات والمذاهب والنظم- دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

12/ الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

13/ محمد مالكي، خالد سليمان وآخرون: مقالة لـ: نور الدين ثنيو، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، لبنان، 2004.

14/ الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1998.

15/ إيان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم-محمد عصفور، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

16/ السيد سلامة الخميسي : التربية والمدرسة والمعلم-قراءة اجتماعية ثقافية -، دار الوفاء للنشر، مصر 2000.

17/ بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: أسس المناهج الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.

18/ بن عبد الله محمد: المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

19/ بوبكر بن بوزيد:إصلاح التربية في الجزائر،دار القصبة للنشر،الجزائر، 2009 .

20/ بوفلجة غيات: التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .

21/ بوفلجة غيات: التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2006.

22/ تركي رابح: أصول التربية والتعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1990.

23/ تركي رابح عمامرة: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، 1931-1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،1981.

24/ تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر،2001.

25/ جرجس ميشال جرجس: معجم مصطلحات التربية والتعليم عربي فرنسي انجليزي،الطبعة الأولى, دار النهضة العالمية لبنان، 2005.

26/ جون ديوي: المدرسة والمجتمع، ترجمة: أحمد حسن الرحيم وآخرون، دار مكتبة الحياة، الطبعة الثانية، لبنان، 1978.

27/ حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، مصر،1997.

28/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط ، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر 2008.

29/ رابح خيدوسي: مذكرات شاهد: المدرسة والاصلاح، دار الحضارة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.

30/ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000 .

31/ رشدي أحمد طعمية: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2004.

32/ زيجة زيدان المحامي: ججهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

33/ زيد محمد عبوي: المعلم المدرسي الناجح ط1،دار حامد للنشر ،عمان ،2007.

34/ طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.

35/ الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1993.

36/ فيروز مامي زرارقة: محاضرات في علم اجتماع التربية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

37/ سلطان بلغيث:دليل المربين في التعامل مع الناشئين،الطبعة الأولى، دار قرطبة، الجزائر،2007.

38/ سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، دس .

39/ سليمان صالح الغويل: ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003.

40/ شبل بدران: التربية والنظام السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

41/ شبل بدران،حسن البيلاوي:علم اجتمع التربية الجديد، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، مصر، 2009.

42/ شبل بدران حسين البيلاوي: علم اجتماع التربية المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1997.

43/ عبد الأمير شمس الدين: الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، لبنان 1991.

44/ عبد الله بن عايض سا لم الثبيتي: علم اجتماع التربية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

45/ عبد الله بوقفة: أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، دراسة مقارنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

46/ عبد الله الخريجي: علم الاجتماع الديني، رامتان للنشر، الطبعة الثانية، السعودية، 1890.

47/ عبد الله محمد عبد الرحمن: علم اجتماع التربية الحديث، النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة دار المعرفة الجامعية، لبنان، 2000.

48/ عبد الله محمد عبد الرحمن: علم اجتماع المدرسة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001 .

49/ عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، لبنان، 1996.

50/ عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، لبنان، 2006.

51/ عبد القادر فضيل: المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009

52/ عبد العزيز عميمر: مقاربة التدريس بالكفاءات –ماهي؟ لماذا؟ كيف؟، منشورات ثالة، الجزائر، 2005.

53/ عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

54/ عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1981.

55/ عبد الوافي بوسنة:ماهية العولمة والمدرسة كمؤسسة اجتماعية، مجلة العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الأول، ديسمبر 2005.

56/ عرقوب سامية: رحلة في التربية والتعليم، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.

57/ علي اسعد وطفة ،علي جاسم الشهاب :علم الاجتماع المدرسي،الطبعة الأولى ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،لبنان، 2004.

58/ علي بوعناقة، بلقاسم سلاطنية: علم الاجتماع التربوي، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر، دس.

59/ علي عبد فتوني: البلاد العربية والتحديات التعليمية الثقافية المعاصرة، دار الفرابي، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.

60/ علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، دار الطباعة والنشر والتوزيع: الفائز، الطبعة الثانية، جامعة قسنطينة، 2009.

61/ عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

62/ عيسى جرادي: الأحزاب السياسية في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

63/ كمال بوشامة: الجزائر أرض عقيدة وثقافة، ترجمة: محمد المعراجي، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

64/ مبارك الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، الجزءالثالث، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر، دس.

65/ محمد بوضياف: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

66/ محمد بوضياف: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر –دراسة تحليلية نقدية–، دار المجدد للنشر والتوزيع الجزائر، 2010.

67/محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر– من 1830 إلى 1904، دراسة تاريخية تحليلية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

68/ محمد الطاهر وعلي: الوضعية المشكلة التعليمية في المقاربة بالكفاءات، الورسم للنشر والتوزيع، الجزائر،2010 .

69/ محمد الصاوي،محمد مبارك: البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 1992.

70/ محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

71/ محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999.

72/ محمد العزيز الساحيلي: قضية التربية والتعليم من خلال زعماء الإصلاح، الطبعة الأولى، دار صادر، لبنان، 1995.

73/ محمد عبد الكريم الروحاني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي –صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع– مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

74/ محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.

75/ محمد عبيدات وآخرون:منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.

76/ محمد عمارة: الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر، 1998.

77/ محمد منير مرسي : المدرسة والتمدرس ،علم الكتاب، مصر،1998.

78/ محمد نسيب: زوايا العلم والقران بالجزائر، دار الفكر، الجزائر، دس.

79/ مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

80/ مصطفى عبد الجواد محمود: الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستور الحديث والنظام الإسلامي، دار الفكر العربي للطبع والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

81/ مهدي جرادات: الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

82/ مليكة بودالية قريفو: المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

83/ موريس دوفرجيه: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: سامي الدروبي، جمال الأتاسي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا، دس.

84/ مولود زايد الطبيب: علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، الطبعة 1، ليبيا، 2007.

85/ مولود زايد الطبيب: التنشئة السياسية –دورها في تنمية المجتمع- المؤسسة العربية الدولية للنشر، الطبعة الأولى، دب 2001.

86/ ناجي عبد النور: تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي –دراسة تطبيقية في الجزائر-، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010.

87/ ناصر جابي: الجزائر الدولة والنخب، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008.

88/ نسيب محمد أرزقي: أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998.

89/ نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

90/ نعيم حبيب جعنيني: علم اجتماع التربية المعاصر –بين النظرية والتطبيق-، دار وائل للنشر، الطبعة 01، الأردن، 2009.

91/ نور الدين حاروش: الأحزاب السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

92/ نور الدين حاروش: الأحزاب السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

93/ نور الدين حاروش: تاريخ الفكر السياسي –أعمال موجهة–، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر، 2004.

94/ ياسين ربوح: الأحزاب السياسية في الجزائر –التطور والتنظيم–، دار بلقيس للنشر، الجزائر 2010.

95/ يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر، 2007.

رابعا: الرسائل والأطروحات

1/ أحلام مرابط: واقع المنظومة التربوية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005.

2/ بن لوصيف حورية:التصورات الاجتماعية للمدرسة وعدم الاهتمام بالدراسة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير علم النفس التربوي،جامعة الإخوة منتوري ،السنة الجامعية 2011-2012.

3/ حدة بولافة: واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال, إشراف عمر بغزوز كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2011/2010

4/ الطاهر سعود، الجذور التاريخية والايديولوجية للحركة الإسلامية في الجزائر رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، إشراف ميلود سفاري، 2010/2009.

5/الجمعي النوي: المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر دراسة سوسيو – سياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

6/ ضمبري عزيزة: الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامةفي الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والادارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2007

7/ عبد المجيد لبيض : تصورات معلمي المدرسة الابتدائية للإشراف التربوي في ظل التدريس بمقاربة الكفاءات، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2009/2008.

8/ عفاف حبة: التعددية الحزبية والنظام الانتخابي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، فرع قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004 .

9/ لخضر غول: التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،أطروحة دوكتراه في علم اجتماع التنمية جامعة قسنطينة،2009/2008.

خامسا: الجرائد والمجلات

1/ أسيا بلحسين رحو: مقالة: وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية مجلة علمية محكمة نصف شهرية، تصدر عن: مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 07، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.

2/ بركان محمد ارزقي: مقالة: المدرسة الأساسية متعددة التقنيات كما تصورها النصوص الرسمية، مجلة الرواسي، العدد1، شعبان 1411هـ

3/ بوفلجة غياث: انعكاسات التربية النظامية، في مجلة الرواسي تربوية ثقافية, العدد الأول (عدد خاص), جانفي/فيفري 1991م، تصدرها جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، دار الشهاب للطباعة والنشر، الجزائر، 1991.

4/ بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء: الإصلاح التربوي في الجزائر، مجلة الباحث العدد 4، الجزائر، 2006

5/ سعاد بن ققة، عبد الرحمن: النظام التربوي في برامج الأحزاب السياسية، الملتقى الدولي الثاني العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، العدد الأول، ديسمبر 2005.

6/ الشروق اليومي: ملف خاص بمنتدى الشروق حول إصلاحات 2003، العدد 3898 الصادر بتاريخ: 17 جانفي 2013.

7/ مجلة النبأ عدد خاص تصدر عن حركة مجتمع السلم: عشرون سنة من البناء، الوفاء والعطاء، الذكرى العشرون لتأسيس حركة مجتمع السلم، 29 ماي 2011/1991.

8/ ناجي عبد النور: دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة الفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دس.

سادسا: القوانين والمناشير الوزارية

1/ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ص61-64)

2/ النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 عدد خاص، صدر عن وزارة التربية الوطنية، فيفري 2008 .

3/ النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 –نداء أول نوفمبر ،/مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس منشورات اناب، 2005.

4/ المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: النظام التربوي والمناهج التعليمية 2004، متوفر على الموقع التالي: http://www.infpe.edu.dz

5/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الأحزاب السياسية، المؤرخ في 6مارس 1997.

6/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية العدد 2 المؤرخ في 15 يناير 2012م

7/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية:أمرية 16افريل 1976 العدد 33.

8/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة **في** 8ديسمبر 1996.

9/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963.

10/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976.

11/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1996.

سابعا: مواقع الأنترنت

1/ زهير الأعرجي: النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم, بحوث في علم الاجتماع الإسلامي والنظرية الاجتماعية الغربية, متوفر على الموقع التالي:http://www.ansarh.com/maaref_books_.html يوم 11فيفري2013 12:00سا

2/ يحي ابو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، متوفر على الموقع التالي www.nashiri.net، نشر الكترونيا عام 2003.

3/ http://www.wadilarab.com نقلا عن بحث للأستاذ محمد الهادي بن سقني

4/ http://www.el-massa.com 13/04/07 على الساعة 11:45.

5/ http://www.oulama.dz 2013/04/07 على الساعة 11:30.

6/ http://www.rcd-algerie.org/arb-

7/http://www.hmsalgeria.net/portal/statut.htm

8/ http://nahda-dz.org/ar/permalink/3016.html).

9/http://www.elkhabar.com/ar/politique/275674.htm

10/www.eaddla.org/nashat%20sias.doc

11/www.akhbarelyoum.dz

2/ مراجع باللغة الأجنبية:

1/ Edgar Borgata/Rhonda.j.v.Montgomery: Encyclopedia of Sociology, second

Edition,v3.macmillan preference-an impriment of the gale group,USA,2000.

2/ marie ouru bellat/ agrés van zanten; sociologie de l'école; armond colin; 2 édition; France;1999.

3/ philippe braud: sociologie politique; édition ; libiraire génirale de droit ; paris ; 2004.

4/ René Gallissot: Algérie Colonisée Algérie Algérienne 1870-1962; édition barzakh; alger; 2007.

5/ Christine De BELLEFONDS et Laurence LAPORTIE:LE ROBERT DES Ecoles ; première édition;par pollina; france 2012.

6/ le robert et colins compact ;2éme édition ;harper collins publishers ;britan ;1995

قائمة الملاحق:

الوثيقة رقم 01: استمارة تحليل المضمون.

الوثيقة رقم 02: مقابلات الدراسة.

الوثيقة رقم 03: صفحة التربية والتعليم والتكوين من البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني.

الوثيقة رقم 04: صفحة التربية من برنامج من البرنامج السياسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (باللغة العربية واللغة الفرنسية).

الوثيقة رقم 05: صفحة التوجهات التربوية والدعوية من البرنامج السياسي لحزب حركة مجتمع السلم.

الوثيقة رقم 06: وثيقة مشروع السياسة التربوية لحركة مجتمع السلم.

الوثيقة رقم 07: قانون الأحزاب السياسية من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 15 يناير 2012.

UNIVERSITE SETIF2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 2

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمـارة تحليل المضـمون

اسم الحزب:.....

1/معلومات عامة عن الوثيقة:

اسم الحزب	
تاريخ التأسيس	
عدد محاور البرنامج:	
عدد صفحات البرنامج:	

المحاور المتضمنة في البرنامج:		

2/ تقسيم الوثيقة وإحصائها كيفيا وكميا:

أولا: فئات التحليل

أ– فئات الشكل:

فئة موقع الموضوع:

ضمن صفحات البرنامج	وثيقة خاصة منفصلة عن البرنامج

فئة المساحة		فئة وسائط توصيل المضمون		
فئة طول الفقرة	ترتيب الموضوع من حيث المساحة	فئة العنوان		الصياغة اللغوية للعنوان
		عنوان رئيسي	عنوان فرعي	

فئة اللغة المستخدمة				
العربية الفصحى	العربية البسيطة	الفرنسية	عربية+فرنسية	اللغة العلمية والأدبية

ب– فئات الموضوع:

فئة المواضيع المطروحة

فئة رأس المال البشري

فئة المعلمين والأساتذة	فئة التلاميذ والطلبة	فئة الإداريين التربويين

فئة الإمكانيات المادية:

فئة المستحقات المالية	فئة التجهيزات والوسائل

فئة الجانب البيداغوجي:

فئة البرامج والمناهج	فئة الكتاب المدرسي	فئة طرائق التدريس والأطوار التعليمة

فئة لغات التدريس	فئة الإصلاحات التربوية

فئة الجانب التنظيمي:

فئة التنظيم الداخلي	فئة التنظيم الخارجي

فئة الاهداف المتضمنة

الفئات الفرعية	الكلمات الدالة على كل فئة
التنشئة السياسية	
خلق مجتمع المستقبل	
اهلية الحزب لقيادة المجتمع	
ترقية التربية والتعليم	

فئة الجهات المستهدفة

الفئات الفرعية	الكلمات الدالة على كل فئة
السلطات العليا للدولة	
المتخصصون في ميدان التربية	
الأسرة	
المجتمع	

فئة العناوين ذات صلة

العنوان	**ماورد فيه عن المدرسة**

فئة المدرسة:

جبهة التحرير الوطني			حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية			حزب حركة مجتمع السلم		
الرقم	فئة المدرسة	ت	الرقم	فئة المدرسة	ت	الرقم	فئة المدرسة	ت
1	المدرسة		1	المدرسة		1	المدرسة	
2	المدرسة الجزائرية		2	المدرسة الجزائرية		2	المدرسة الجزائرية	
3	المدرسي		3	المدرسي		3	المدرسي	
4	التدريس		4	التدريس		4	التدريس	
5	دراسة/تمدرس		5	دراسة/تمدرس		5	دراسة/تمدرس	
6	التربية (وية)		6	التربية (وية)		6	التربية (وية)	
7	المنظومة التربوية		7	المنظومة التربوية		7	المنظومة التربوية	
8	التعلم		8	التعلم		8	التعلم	
9	التعليم		9	التعليم		9	التعليم	
10	التربية والتعليم		10	التربية والتعليم		10	التعليم والتربية	
11	المنظومة التعليمية		11	المنظومة التعليمية		11	المنظومة التعليمية	
12	أطوار التعليم		12	أطوار التعليم		12	أطوار التعليم	
13	الوسائل والأدوات التعليمية		13	الوسائل والأدوات التعليمية		13	الوسائل والأدوات التعليمية	
14	المناهج والمقررات الدراسية		14	المناهج والمقررات الدراسية		14	المناهج والمقررات الدراسية	
15	المعلم والأستاذ		15	المعلم والأستاذ		15	المعلم والأستاذ	
16	التلميذ والطالب		16	التلميذ والطالب		16	التلميذ والطالب	
17	الكتاب المدرسي		17	الكتاب المدرسي		17	الكتاب المدرسي	

18	الإصلاح		18	الإصلاح		18	الإصلاح
19	التنشئة		19	التنشئة		19	التنشئة
20	اللغة		20	اللغة		20	اللغة
21	التكنولوجيا		21	التكنولوجيا		21	التكنولوجيا
22	التكوين		21	التكوين		22	التكوين
المجموع			المجموع			المجموع	

فئة السياسة:

حزب جبهة التحرير الوطني			حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية			حركة مجتمع السلم	
الرقم	فئة السياسة	ت	فئة السياسة	ت	فئة السياسة	ت
1	السياسة		السياسة		السياسة	
2	السلطة		السلطة		البرلمان	
3	الدولة		الدولة		الدولة	
4	المجتمع		المجتمع		المجتمع	
5	الإيديولوجية		الإيديولوجية		الإيديولوجية	
6	الحزب		الحزب		الحركة	
7	الوطن		الوطن		الوطن	
8	المواطن		المواطن		المواطن	
9	الديمقراطية		الديمقراطية		الديمقراطية	
المجموع			المجموع		المجموع	

UNIVERSITE SETIF2

المقابلة الخاصة بحركة مجتمع السلم:

1/ لماذا خصصتم وثيقة أو مشروع للتربية يسمى مشروع السياسة التربوية ولم تدرجوها في البرنامج السياسي العام؟

2/ لماذا لم تخصصوا عنوانا مستقلا للتربية والتعليم داخل المدرسة وأدرجتموها ضمن التربية العامة التي تقوم بها مؤسسات الحركة، في شكل نقاط متداخلة مع بعضها؟

3/ من المعلوم أن العملية التربوية الناجحة تتم بمجموعة من الوسائل والتجهيزات اللازمة وكذلك ميزانية مخصصة لماذا لم تتحدثوا عنها في برنامجكم؟

4/ لماذا لم تهتموا بفئة الإداريين التربويين رغم أنهم عنصر من الفاعلين التربويين ويدخلون ضمن إطار حفظ النظام الداخلي الذي يضمن نجاح العملية التربوية؟

5/ إن الكتاب المدرسي بما يحتويه أهم عنصر مساعد على سير العملية التربوية وتكوين الفرد المتشبع بالقيم الوطنية والإسلامية إلا أنكم لم تتحدثوا عن كيفية النهوض بمضمونه وان كان خادما للمقاصد العامة التي حددتموها في أهدافكم أم لا؟

6/ رغم أن المؤتمر الخامس 2013 قد جاء بعد الإصلاحات التربوية الأخيرة 2003 بفترة معتبرة إلا أنكم لم تشيروا إلى هذا الموضوع في السياسة التربوية لماذا؟ (طبعا نقد أو تعليق)

7/ كيف تقيمون الإصلاح التربوي الأخير (إصلاحات 2003) الذي مس قطاع التربية الوطنية واحدث ضجة في أوساط المجتمع والإصلاحات التربوية التي قبله؟ وكيف تنظرون إلى الإصلاح التربوي بصفة عامة؟

8/ لماذا كانت النقاط التي تناولتموها في جانب التربية الخارجية وخاصة عند حديثكم عن التربية الوطنية عبارة عن نقاط عامة بشكل كبير (تقريبا مصاغة في شكل أهداف لابد من تحقيقها) ولم تدرجوا ولا تفصيل فيها؟؟

9/ ماهي البرامج التربوية التي المدرسة الجزائرية بحاجتها ولم يتم إدراجها في الإصلاحات التربوية الأخيرة؟

10/ كيف يمكن في نظركم الرقي بمستوى المكونين التربويين والتلاميذ في آن واحد؟

11/ ماهي الحلول المقترحة لتطوير الوسائل البيداغوجية المستعملة في العملية التعليمية؟

12/ ماذا تقترحون من أجل تطوير مناهج ومقررات التربية والتعليم؟

UNIVERSITE SETIF2

مقابلة مع الدكتور نعمان لعور نائب رئيس حركة مجتمع السلم

المقابلة يوم 2014/02/23 الساعة 10:00 في المقر الولائي لحركة مجتمع السلم بولاية سطيف

1/ في الحقيقة أن برنامجنا السياسي عبارة عن مجموعة من البدائل نقترحها انطلاقا من خلفياتنا وأصولنا وفلسفتنا في رؤية الواقع والمجتمع ففي حين أن الناس تنظر إلى السياسة نظرة سلبية لما يحدث فيها من أخطاء ومشاكل إلا أننا خضنا غمار السياسة من أجل بعث التربية والأخلاق في الميدان السياسي تحت ما يسمى بأخلقة السياسة وانطلاقا من ضرورة التربية في هذا الميدان خصصنا لها مشروعا سياسيا خاصا كون التربية غير قابلة للقياس كبقية التوجهات الاجتماعية المذكورة في البرنامج ونحن نركز على التربية أي تربية المناضل بالدرجة الأولى.

2/ في مشروعنا التربوي هناك تربية داخلية خاصة ونقصد بها تربية كوادر الحركة وتربية خارجية عامة وهي التي نقصد بها تربية المجتمع عامة وما نملكه نحن هي تربية فريدة تسعى إلى إعداد الفرد المسلم بالدرجة الأولى بتنمية جميع الجوانب الإيمانية ثم الأسرة المسلمة ثم المجتمع المسلم إلى إن نصل إلى أمة مسلمة بمعنى الكلمة.

والتربية العامة تقوم بها مؤسسات الحركة وأما التربية الوطنية فهي تحققها متى وصلت إلى دفة الحكم ونقطة التربية العامة غير مبنية على أساس هياكل أو مؤسسات بل هي مبنية على فئات مستهدفة.

3/ هناك كما هو معلوم مربي ومتربي ومناهج ووسائل وهذه الأخيرة غير مهمة بالنسبة لنا لان توفرها هو شيء بديهي وضروري والدولة مجبرة على توفيرها وتطويرها أما موضوع الميزانية فطبعا لابد من إعطاء أولوية للمنظومة التربوية على حساب القطاعات الأخرى والواقع أن الأموال المخصصة لقطاع التربية الوطنية تنهب في الأجور فحدث انفصام حيث طغت الأجور على ضرورة الوسائل البيداغوجية، كما أن عدد المدارس الموجودة على التراب الوطني غير كافي ولا يغطي الحاجة الاجتماعية فمن غير المعقول أن نجد القسم يحوي 50 تلميذ أو 40 فهذا اعتداء على حق التلميذ في التعليم النوعي.

4/ بالنسبة لفئة الإداريين فهي ليست أولوية لأن الأولوية هي التفاعل الموجود بين المربي والمتربي والمحيط والإدارة هي وظيفة مساعدة وليست رئيسية.

5/ اما الكتاب المدرسي فهو بالنسبة لنا جزئية ونحن ذكرنا الخطوط العريضة حيث أننا تطرقنا لموضوع التربية العامة كان عبارة عن غايات وأهداف والكتاب كذلك وسيلة مساعدة على توفير الجو المناسب للتمدرس، ومهما كانت

طبيعة الكتاب وما يحتويه فهو ليس محورا مهما فالأستاذ هو الأهم، وأعيد التأكيد على أن الكتاب المدرسي وسيلة مساعدة.

6/ لقد تحدثنا عن السياسة التربوية الداخلية لأنها ضرورية وأهم عندنا من أي تربية أخرى وقد تناقشنا فيها كثيرا أما السياسة الموجهة للمجتمع، فهي مذكورة في السياسة العامة حيث تقوم بها مؤسسات الحركة ولم يكن من الضروري التفصيل فيها وقد تم التطرق إلى الإصلاحات التربوية الأخيرة بالنقاش في مداولات المؤتمر لكن لم تكتب تفاصيل النقاش بل كتبت الخطوط العريضة.

7/ السؤال المطروح هو – من يصلح من؟؟، لابد للإصلاح من أن ينطلق من مبادئ المجتمع، والأفراد الذين كلفوا بالإصلاح أغلبهم لديهم رؤية مخالفة لرؤى الأمة بل تنطلق من تجارب أخرى غريبة عنا وليست مستوحاة من واقع المجتمع الجزائري وهي مبنية على الاستيراد وليس على الإنتاج وهذا لا يعني أننا ضد استيراد الأفكار لكن لابد من تكييفها مع الثوابت والمبادئ (إدخال المحتوى الإسلامي في برامجنا كونه استبعد في الإصلاحات الأخيرة) كذلك المقاربات التي تبنوها هي مقاربات غريبة تتجاوز التجربة الجزائرية المتواضعة، والحقيقة أنه ومن أجل إنجاح المنظومة التربوية لابد من إسنادها إلى أهل الاختصاص المتشبعين بثوابت الأمة ومحيطين بالواقع المعاش.

8/ لم نرد تفصيلها لأنها موجودة في برامج تفصيلية أخرى أبرزها (الانتخابية) وهذه النقاط من الصعب التفصيل فيها كونها تحتاج إلى دراسة وتعمق وإفراد الكثير من الأوراق.

9/ قبل الحديث عن البرنامج لابد من الحديث عن الغاية من العملية التربوية، فالبرنامج هو وسيلة والمنظومة لا تحقق الفرد المسلم المعتدل فالعكس هو الذي يحدث كون المنتوج متردي وهذا ما عاد على المجتمع، فهي تمارس التعليم وبعيدة كل البعد عن التربية وليكن معلوما أن المدرسة ليست للتربية كون هذه الأخيرة لها أماكن أخرى تقوم بهذا الدور فلابد من التركيز على التربية قبل التعليم لان غياب التربية يفقدنا التعليم.

10/ للرقي بالتكوين لابد له من تكوين مستمر فالمكون أثره يأتي فيما بعد على التلاميذ والمكون هو أساس العملية التربوية إذن لابد من أن نوفر له البيئة المناسبة لكي يقوم بدوره حيث نهتم به ونرعاه اجتماعيا بتحسين ظروفه المحيطة وتوفير الوسائل البيداغوجية ولابد أن يكون الأستاذ مشاركا في وضع البرنامج لأن الواقع أنها تفرض عليه فرضا ومشاركته في صنع البرامج هو في حد ذاته تكوين له.

وبالنسبة للتلاميذ سوف أصدمك بهذا الرأي ولكن لابد من الفصل بين الذكور والإناث من أجل التركيز فلابد من تخصيص أقسام للبنات منفردة وأخرى للذكور ويكون أحسن لو خصصنا مدارس للبنات وأخرى للبنين فهذا

الأمر مهم ونتائجه محمودة على المجتمع لأنه يحسن من مردود التعليم ويشجع كل من البنت والولد على التركيز والاستيعاب أثناء الدرس وأنا أقول أن هذا الأمر أي الاختلاط من أسباب ضعف نسب النجاح لهذا لابد من مراجعة هذا الأمر وهو في تقديرنا سيعطي ثمرة.

11/ الوسائل هي متغيرات تتغير بتغير الزمان والمكان والحال، لابد من الابتعاد عن التلقين وندرج صيغ الحوار بحيث تكون العملية التربوية مبنية على التفاعل بين المعلم والتلميذ وتجنب حشو في المعلومات، والبيداغوجيا بهذه الطريقة (التلقين) جعلت التلميذ يخرج فينسى ما تلقاه في حجرة الدرس فالحوار والنقاش هما أفضل وسيلة لإنجاح المنظومة وهنا نذكر أمور لابد من إعطائها أهمية مثل التركيز على اللغات أكثر ومادة الرياضيات في المقابل عدم إكثار المواد والكتب على التلميذ والانتقال من الكثرة إلى النوعية.

12/ هذه النقطة بالذات فيها كلام كثير ومطول وتحتاج إلى وقت كونها مهمة لهذا سوف أحاول أن أقرب إليك الفكرة

فأول شيء تركز عليه المنظومة هو التكوين ثم التكوين أي تكوين الأستاذ تربويا بالدرجة الأولى ففاقد الشيء لايعطيه وتوسيع اطلاعه على علم النفس كي يتعلم كيف يتعامل مع الآخر خاصة مع الطفل أو التلميذ.

ولابد من طرح مقربات جديدة ومغايرة لما هو كائن في منظومتنا ونجعل التلميذ محورا مهما وأساسيا في العملية التربوية وجعل النظام التربوي في خدمة التلميذ بالإضافة إلى تخفيف الاكتظاظ، وتوفير الوسائل البيداغوجية اللازمة.

UNIVERSITE SETIF2

المقابلة الخاصة بحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

1/ هل هناك برامج تربوية أو مواد دراسية أخرى إلى جانب ما ذكرتم في برنامجكم السياسي المدرسة بحاجتها ولم يتم إدراجها في الإصلاحات الأخيرة 2003؟

2/ كيف يتم تكوين المهارات الكفيلة بتثمين الإمكانات الجزائرية في سياق عالمي حسب ماذكرتم؟

3/ لماذا اقترحتم استعمال اللغة الفرنسية لتعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا؟ ألا يعتبر هذا تضييق لنطاق استعمال اللغة العربية في المدرسة؟

4/ هل استعمال اللغة الفرنسية في تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا هو الذي يضمن تطور هذه العلوم في الجزائر ودخولها التنافس الدولي في مجال الاكتشاف والاختراع؟ وهل تدريسها باللغة العربية هو سبب تراجع علامات التلاميذ في هذه المواد؟ إذا كانت الإجابة بـ نعم كيف ذلك؟

5/ لماذا لم تهتموا بفئة الإداريين التربويين رغم أنهم عنصر من الفاعلين التربويين ويدخلون ضمن إطار حفظ النظام الداخلي الذي يضمن نجاح العملية التربوية؟

6/ المدرسة لايمكن فصلها عن المحيط الخارجي ومؤسسات المجتمع الأخرى كالأسرة، الجمعيات، المؤسسات الخاصة .. لماذا لم تتحدثوا عن هذا الرابط وكيفية تسخيره لخدمة العملية التربوية وتطويرها وتمويلها في آن واحد؟

7/ إن التجهيزات والوسائل البيداغوجية مهمة في إيصال المحتوى التعليمي، ماذا تقترحون من أجل تطويرها والنهوض بها من جديد؟.

8/ هل ترون أن برنامجكم السياسي بما يحتويه من اقتراحات وحلول لمشاكل التعليم هو القادر على رفع المعاناة التي تعاني منها المدرسة الجزائرية والتي ذكرتم بعضها في برنامجكم؟

9/ من في رأيكم يتحمل مسؤولية التقهقر والمشاكل التي تعاني منها المدرسة الجزائرية والتي ذكرتموها في عنصر التربية؟

10/ أي من الإصلاحات التربوية التي مرت بها المدرسة الجزائرية هو الأنجح في رأيكم؟

11/ لماذا لم تجعلوا للتربية محورا قائما بذاته في برنامجكم السياسي وأدرجتموه كعنوان فرعي في محور الثقافة، التربية والشبيبة؟

12/ هل جعل اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية يجعل منها لغة ثانية للتعليم بعد اللغة العربية وقبل اللغة الفرنسية أم لكم طرح آخر – مع العلم أنكم لم تتحدثوا عن إدراجها كمادة دراسية في التعليم ضمن برنامجكم السياسي؟

13/ هل تعتبرون اللغة الأمازيغية لغة علمية يمكن في المستقبل أن تكون لغة ثانية لتدريس مختلف المواد؟

مقابلة مع إطار في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أستاذ بجامعة بجاية قسم الهندسة الكهربائية يوم 15 مارس 2014 على الساعة: 10:30.بالمقر الولائي للحزب في ولاية بجاية

R1/

Les programmes d'enseignement ne doivent pas être l'apanage d'un parti politique. Les partis politiques peuvent donner des orientations et des recommandations.

Le rapport de la Commission nationale de réforme du système éducatif (CNRSE), présidée par M Ali Bezaghou et qui a eu le soutien du RCD, n'a pas été rendu public. Il a même disparu. Cette commission avait eu pour mission de faire une évaluation et une analyse du système éducatif et de faire des recommandations. La réforme de 2003 n'a pas tenu compte des orientations et des recommandations de cette commission.

Le RCD milite pour l'établissement, d'un diagnostic et la définition d'une réflexion pertinente en matière de réforme du système éducatif. Ces derniers sont victimes des atermoiements et des reniements continus induits par l'instabilité et l'incertitude qui imprègnent la démarche présidentielle. Après une velléité de réforme, l'école algérienne est aussitôt rattrapée par les constantes d'un arabo islamisme d'apparat ; tandis que les enfants des dirigeants acquièrent le savoir à l'étranger.

A ce titre Le RCD appelle :

- à la constitutionnalisation de la mission républicaine et scientifique de l'école

- à la refonte de l'ensemble des programmes d'enseignement pour les adapter aux normes universelles

- à l'introduction notamment dans le système éducatif, l'enseignement des droits de l'Homme, l'histoire des religions et le respect de l'environnement,

- réintroduire les langues française et anglaise dans le cursus de formation, avec un volume horaire plus élevé et des enseignants plus qualifiés

- généraliser l'enseignement de la langue Amazigh dans tous les paliers et dans toutes les régions de notre pays.

R2/

Comme premières mesures il s'agit de :

- porter immédiatement le budget consacré au secteur de la formation au moins à 15% du PIB. Le chiffre courant dans les pays développés est de 10%, mais la proportion de jeunes dans ces pays est bien plus faible et le nôtre accuse un retard considérable

- élaborer et mettre en œuvre un plan national de formation continue et de recyclage au bénéfice des enseignants.

- élaborer un statut social valorisant et motivant au plan moral et matériel à toutes les catégories d'enseignants,

- multiplier les partenariats avec les institutions de formation, les universités et les laboratoires de recherche étrangers

- faciliter le recours à la coopération pour combler les déficits éventuels dans certaines disciplines,

R3/

La mission du système éducatif algérien doit être la formation citoyenne ainsi que la production d'élites à la mesure des exigences de l'heure. La langue arabe est à l'heure actuelle inadaptée à l'enseignement des sciences, des mathématiques et de la technologie. Dans la plus part des pays se disant arabes, l'enseignement de ces matières se fait dans les langues étrangères que leurs habitants maîtrisent le plus.

En Algérie, Les différents pouvoirs qui se sont relayés depuis l'indépendance ont eu pour objectif principal la ponte de mesures culturelles et politiques destinée à promouvoir l'arabité dans un pays d'essence Amazigh. Le français, butin de guerre comme disait feu Kateb Yacine, est pour eux la langue de l'ennemi qu'il faut bannir de l'Algérie.

L'école a été, pour ces baâthistes, le lieu privilégié pour espérer parvenir à leur but et assouvir cette soif d'arabisation et d'aliénation. Il faut dire au passage que nombreux sont les hommes de ce système qui avaient pris les précautions d'éviter à leurs propres enfants le sort réservés aux nôtres en leur assurant un enseignement de qualité dans la langue et le pays de « l'ennemi ».

Arrivé à l'université, le nouveau bachelier formé dans une langue – la langue arabe- inadaptée aux enseignements qui y sont assurés, il piétine. Il est obligé de faire un parcours de combattant pour pouvoir s'adapter. Peu d'étudiants y arrivent.

On ne peut concevoir à l'heure actuelle l'enseignement de la médecine, de la technologie, des sciences exactes et même des sciences humaines dans la langue arabe. Les études à l'université Algérienne ne peuvent actuellement, compte tenu des moyens humains dont elle dispose se faire que dans la langue française. Les enseignements des sciences ne peuvent donc se faire que dans la langue française.

R4/

Compte tenu des moyens humains dont dispose notre pays- L'élite est formée essentiellement dans la langue française- , seule l'utilisation de cette langue dans l'enseignement des sciences sera en mesure de faire de nos futurs étudiants des créateurs et des inventeurs capable de concurrencer leurs pairs dans le reste du monde et contribuer par la même occasion au développement des sciences en Algérie.

L'enseignement des sciences en langue arabe en Algérie et au jour d'aujourd'hui, permet aux élèves d'acquérir en terme de connaissance, le strict minimum de ce qui est requis et parfois moins. Les notes réduites des élèves dans ces matières ne peuvent être l'indicateur principal de l'échec de l'arabisation vu que même dans la langue arabe les résultats des élèves ne sont pas meilleurs.

R5/

L'école est un tout. Il y a lieu de donner l'importance qui lui sied à toute personne qui intervient. Depuis le concierge jusqu'au directeur ou au proviseur, en passant par les adjoints d'éducation, les élèves, les parents d'élèves et principalement les enseignants.

R6/

Il est évident que l'école dépend de son environnement. Un enfant dont les parents ne manquent de rien, vivant dans une cité ou la culture lui est accessible, les bibliothèques à profusion, loin des maux sociaux, ne peut que réussir dans un système éducatif performant.

R7/

Il y a lieu de moderniser les outils d'enseignement ainsi que les moyens de communication, par la mise en place d'un environnement numérique du travail. Il faut rentabiliser au profit de nos élèves les outils de communication et

d'enseignement modernes existants, tels que les vidéo projecteurs (data show), les tableaux numériques interactifs (TBI), l'internet, développer la messagerie électronique (à destination des élèves, des parents et des enseignants), les cahiers de texte, les cahiers de notes, etc.

Doter les établissements scolaires de bibliothèques fournies en livres dont le contenu doit refléter le vécu réel des élèves.

Il y a aussi lieu de doter les établissements scolaire d'un maximum de laboratoires pour l'ensemble des matières enseignées, pour développer l'esprit scientifique qui sollicite l'imagination et la liberté d'esprit éloignée de l'irrationnel

L'enseignement et l'apprentissage des sciences reposent sur l'expérimentation par l'élève. L'accent ne doit plus être mis sur la mémorisation des faits et des théories scientifiques isolées du monde réel. Les élèves apprendront à apprendre, à penser, à évaluer de façon critique l'information recueillie et à prendre des décisions éclairées. Cette façon de faire contribuera à améliorer la capacité des élèves à travailler et à vivre dans le monde scientifique et technologique de l'avenir

R8/

La réponse est oui. Soustraire l'école de l'idéologie arabo islamiste est un pas de géant que notre pays doit franchir rapidement avant que l'irrémédiable ne soit atteint. Le reste suivra.

R9/

Le responsable principal est le système en place qui nous gouverne depuis 1962.

R10/

Les réformes du système éducatif sont du replâtrage d'un système qui a échoué. L'école algérienne a besoin d'une refonte totale.

R11/

Le RCD a depuis sa création en février 1989, toujours considéré que l'éducation est un axe important. Le système éducatif a depuis toujours été d'une importance particulière dans les différentes propositions du parti.

Les responsables du parti n'ont jamais cessé de crier et d'alerter l'opinion publique sur le système éducatif algérien qualifié d'inopérant et qui forme des terroristes. L'école Algérienne est sinistrée.

R12/

Le RCD est un des rares partis politiques à l'échelle nationale à militer pour l'officialisation et l'enseignement de la langue amazigh.

Tamazight doit être une langue nationale et officielle aux côtés de l'arabe et non derrière cette dernière ou une quelconque autre langue. La langue amazigh doit être prise en charge par les pouvoirs publics et doit être dotée des moyens pour sa promotion et son épanouissement.

Au jour d'aujourd'hui, Il ne s'agit plus de militer pour son enseignement vu que cette langue est enseignée actuellement dans 10 wilayas depuis 1995, suite à la grève du cartable. Il s'agit par contre de militer pour son officialisation et la généralisation de son enseignement dans tous les paliers et dans tout le pays.

R13/

Toutes les langues peuvent accéder au rang de langues scientifiques.

Encore une fois, il n'y a pas de classement à faire. La langue Amazigh doit recouvrer la place qui lui revient de droit dans son propre pays.

La langue Amazigh est un héritage de nos ancêtres. C'est l'expression de notre identité, de notre culture et de notre existence. Sa promotion, son épanouissement et la généralisation de son utilisation dans tous les domaines et principalement dans le domaine scientifique est un défi que doivent relever les Amazigh de tous les pays.

المقابلة الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني:

1/ لماذا أدرجتم اقتراحاتكم فيما يخص المدرسة ضمن الجانب الثقافي ولم تخصصوا لها جانبا خاصا بها باسم الجانب التربوي أو التعليمي؟

2/ لماذا تؤكدون دوما على مجانية التعليم وديمقراطيته في عرضكم لبند التربية والتعليم والتكوين؟

3/ لماذا لم تهتموا بفئة الإداريين على الرغم من أهميتهم في توفير الجو الملائم لسيرورة العملية التربوية؟

4/ هل ترون أن الميزانية المخصصة لقطاع التربية والتعليم كافية لتوفير الوسائل البيداغوجية الحديثة والتقنية التي ذكرتموها في برنامجكم السياسي؟

5/ هل أنتم راضون على المضامين والبرامج التي يتم تلقينها في المدارس الجزائرية مع العلم أنكم لم تتحدثوا عنها إطلاقا؟

6/ ماهي نظرتكم للإصلاحات التربوية الأخيرة 2003 وماهو تقييمكم لمسارها وموقفكم منها؟

7/ هل تعتبرون اللغة العربية هي الوحيدة الجديرة بتدريس العلوم والرياضيات أم لكم رأي آخر؟

8/ لماذا لم تتحدثوا عن التنظيم الداخلي للمؤسسة التربوية بالرغم كذلك من أهميته في العملية التربوية؟

9/ ماهو الهدف الرئيسي الذي تسعون للوصول إليه من خلال اقتراحاتكم حول التربية والتعليم والتكوين؟

المقابلة مع السيد عكوباش محمد مسعود إطار في حزب جبهة التحرير الوطني ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني:

وذلك يوم 2014/04/8 على الساعة 10:30 صباحا بمقر حزب جبهة التحرير الوطني بولاية سطيف:

ج1/ أولا بالحديث عن التربية والتعليم لابد من العلم بأنه لولا جبهة التحرير الوطني لكان معظم الشعب يعانون من الأمية بعد الاستقلال ولم يتلقو أي تكوين ويكون التعليم محتكرا على أولاد البورجوازية والحكام، ففكرة التعليم المجاني والعلاج المجاني التي جاء بها الحزب هي مكسب من مكاسب استراتيجيات الستينات.

بالنسبة لسؤالك فقضية التربية والتعليم ليست لها أهمية كبيرة في برنامجنا ولا ترقى لتكون جانبا إلى جانب الجوانب الأخرى بل هي مجرد بند فقط ضمن الجانب الثقافي ليس أكثر من ذلك.

ج2/ تنادي جبهة التحرير الوطني بالمجانية لأنها تركز على الطبقة الكادحة التي لاتستطيع أن تعلم أولادها بمقابل، المهم أن الحزب يهتم بالناس الفقراء والمدارس الخاصة التي تتقاضى مقابل التعليم الذي تعطيه لابأس بها لاتضر في شيء ولكن الإنسان الذي ليس لديه إمكانيات نفتح له الأبواب، والتعليم المجاني هو بصمة الحزب ودليل على نجاعة السياسة التي اتبعناها في 62 فقد بدأنا من الصفر والتاريخ يشهد لنا بذلك، فقد استقدمنا أساتذة من الخارج لأن الجزائر بعد خروج الاستعمار لم تكن تضم الا حوالي 300 جامعي وترك وراءه أمية صارخة وفقر مدقع لهذا اتخذ الحزب عدة إجراءات للنهوض من جديد بالدولة الجزائرية.

ج3/ في البرنامج السياسي نعطي الخطوط العريضة ونقطة الإداريين التربويين ليست مهمة ولا أساسية وهي تحصيل حاصل، كونها ثانوية والأمور الثانوية تأتي في إطار الممارسة، حتى أنا لما أتكلم عن المعلم فأنا أقصد من وراءه كل القائمين على المؤسسة التربوية حتى عمال النظافة كذلك فلا داعي للتفصيل في الأمر والبرنامج السياسي عمره ما يكون مفصل فهو يكون في إطار عام وخطوط عريضة.

ج4/ والله أنا عضو في لجنة المالية في البرلمان وميزانية التعليم هي الثالثة على ما أظن بعد ميزانية القطاع العسكري والصحة فلو كانت الميزانية المخصصة غير كافية لما وصلنا إلى مجموع الهياكل التعليمية التي تضمها الجزائر عبر كامل التراب الوطني فقد وصلنا مثلا إلى 92 جامعة والإبتدائيات معممة على كامل مناطق الجزائر إضافة إلى المتوسطات والثانويات.

بالنسبة لوسائل وأدوات التعليم فالتطور ذو حدين والسؤال المطروح هل الكتاب في العصور التي سبقتنا لم يكن له دور ولم يؤدي إلى نتائج؟ بل له دور كبير في الثقافة ولايمكن الاستغناء عنه وتعويضه بطابليت مثلا، والمعلوم أن الدولة قد أدخلت الإعلام الآلي في التعليم، ولكن الكتاب يبقى له السبق فهناك أمور لا تعوضها التكنولوجيا والإنترنت وهي القراءة والكتابة مثلا فما الفرق بين تلقي المضمون بوسائل تكنولوجيا أو من الكتاب إذا كان المضمون واحد والهدف هو التحصيل وقضية الوسائل حق أريد به باطل مثلا لما يثيرون فكرة ثقل المحفظة أو أمور أخرى صغيرة لا ترقى لتكون مشكل أصلا، المهم هو التكوين وليس الوسيلة التي يتم بها، ولايمكن أن تسبق ميزانية التربية والتعليم ميزانية القطاع العسكري والصحي لأن الأمن والصحة يسبقان التعليم أو أي شيء آخر كما تعلمين.

ج5/ البرامج قد وضعت من طرف اللجنة الوطنية التي نصبها الرئيس بوتفليقة ونحن ننتظر الثمار التي سوف تعطيها هذه الإصلاحات فالحكم على الإصلاحات لازال مبكرا ف lmd مثلا قد طبقته الدول المتطورة ونجح في جامعاتها إلى مدى بعيد أما في الجزائر يبقى النظام يعاني من نقائص وهذا أمر طبيعي كذلك الأمر بالنسبة للمرحلة ما قبل الجامعية.

ج6/ الإصلاحات التي جاء بها رئيس الجمهورية مستمدة من البرنامج السياسي للحزب وغير بعيدة عنه لان برنامج الرئيس هو برنامج الحزب كما تعلمين ونحن ملزمون بإنجاح هذه الإصلاحات فالمنظومة مازالت تعمل بين الوطنية والإسلام وطابع الثورة مازال لحد الآن يسري في المدرسة الجزائرية إلى الآن، صحيح ربما تكون فيها ثغرات وسوف ترمم مع الوقت ونحن ندعمها. تقييمنا لها أنها سائرة نحو النجاح وفيها نقائص لابد من إعادة النظر فيها وهي لا تؤثر على مسار الإصلاحات.

ج7/ اللغة العربية هي لغة الحضارة فالعرب في وقت ما كانت حضارتهم أحسن حضارة والعلوم والرياضيات قد أتوا بها العرب، ونحن نتميز عن البرامج الأخرى باهتمامنا باللغة العربية وهي من الثوابت الوطنية التي أكدنا عليها في الدستور وإذا لم ندرس بها فكيف تتطور اللغة العربية ونجعلها ثابت حقيقي كما رسمناها في دستور البلاد.

ج8/ التنظيم الداخلي شأنه شأن الاداريين التربويين هو تفصيل وأمر ثانوي لا يمكن الحديث عنه في البرنامج السياسي.

ج9/ الهدف الأساسي هو تطوير المجتمع الجزائري بصفة عامة اقتصاديا وثقافيا لأنه لما يكون لك شعب بتكوين جيد ينتج اقتصاد جيد ومنه بلد متطور متمسك بالثوابت الوطنية.